الدكتور رعد صالح الآلوسي

التعددية السياسية في عالم الجنوب



التعددية السياسية

في عالـــــم الجنوب

التعددية السياسية

في عالــــم الجنوب

الدكتور

رعد صالح الآلوسي



الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى الدائرة الوطنية (٢٠٠٦/٣/٥٨٨)
رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (٢٠٠٦/٣/٥٢٣)

٣٢٠.٥
الآلوسي، رعد
التعددية السياسية في عالم الجنوب / رعد صالح الآلوسي.ـ عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٦.
(   ) ص.
ر.أ: (٢٠٠٦/٣/٥٨٨)
الواصفات: / التعددية السياسية // الأنظمة السياسية /الانتماء السياسي/ السياسيون // الأحزاب السياسية /

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ٣- ٢٣٩ – ٠٢-٩٩٥٧ ISBN

Dar Majdalawi Pub.& Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Code 11941
Amman- Jordan



دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس : ٥٣٤٩٤٩٧ – ٥٣٤٩٤٩٩
ص . ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١
عمان - الاردن

www.majdalawibooks.com
E -mail: customer@majdalawibooks.com

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشره.

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

﴿ ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا ﴾

صدق الـلـه العظيم

سورة الكهف من الآية (١٠)

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

المبررات الخارجية في الاتجاه نحو التعددية

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

مقدمة

ما أن بدأنا ندق أبواب القرن الحادي والعشرين، حتى اهتزت صورة العالم، واهتزت معها نظم كثيرة من بلدان عالم الجنوب لتنفض عن نفسها تراكمات تجربة امتدت لأكثر من ثلاثة عقود. تلك هي تجربة الحزب الواحد والأنظمة الدكتاتورية معلنة عن دخولها مرحلة جديدة من حياتها في ظل تجربة التحول نحو العددية.

وقد شهدت المرحلة الجديدة تبدلا هائلا في المفاهيم في الوقت الذي وصلت فيه معظم التجارب السابقة إلى طريق مسدود. فهذه التجارب لم تستطع توفير الحلول للمشاكل التي واجهتها هذه المجتمعات.

وقد هيأ الوضع الدولي الجديد، بانفتاحه على قيم ومبادئ جديدة، اصبح يستند اليها النظام، مدخلا أساسيا لعملية الانتقال الديمقراطي التعددي، بقدر ما اشار إلى انكشاف هشاشة الأسس التي ارتكزت عليها الأنظمة السابقة، ويظهر ذلك من خلال تنامي موجة التحول نحو التعددية في غالبية هذه البلدان.

وأضحت التعددية، اليوم، وبغض النظر عن الأشكال والصيغ التي يمكن ان تأخذها، الشرط الأساسي في عملية التوظيف العقلاني لسياسة النظم. فالمطلب الديمقراطي التعددي مطلب أساسي، بل وتاريخي. ولم يعد السكوت في عملية البحث عن مصدر السلطة أمرا ممكنا. فقد انتشر الشك في جدية السلطات السياسية الحاكمة في غالبية بلدان عالم الجنوب، حتى تحول إلى أشبه مايكون بالطوفان الذي هدد هذه النظم وأصبحت هناك مطالبة بالتعددية للتأثير في السلطة السياسية ولدفعها في اتجاه اكثر أصالة يجعل من عملية التحول ضرورة لابد منها.

والتعددية ظاهرة إنسانية يمكن الاستدلال عليها من خلال مظاهر مختلفة، فهي توجد في المجتمعات وفي الدول، مثلما هي انعكاس لتنوع الجنس البشري في تكوينه الطبيعي وفي تصوره الفكري والمجتمعي. فالتعدد موجود بالضرورة مادام هناك بشر يفكرون ويجتهدون عبر أدوارهم الاجتماعية المتباينة.

ولاريب في ان هذه الأدوار تصب في محصلتها النهائية في أداء النظم السياسية ويعني ذلك، ضرورة احترام آراء الآخرين من خلال عدم ادعاء أي طرف محدد احتكاره الصواب دون الآخرين احتكارا يجعل منه المستودع الوحيد للحقيقة.

وإذا كانت الديمقراطية بمضمونها التعددي قد أجلت في المراحل الأولى من بناء الدولة الحديثة والتي انشغلت في إقامة مؤسساتها ونظرت إلى التعددية من خلال وجهها السلبي بوصفها أداة تفكك وضعف للمجتمع الذي سعت إلى إنجاز أهدافه، فإن الإخفاق الذي منيت به التجارب على مستوى الاهداف، قد أجج الحديث من جديد عن التعددية.

وبمعنى آخر نقول، ان التحول نحو التعددية، يمثل اليوم أساسا لحركة تغيير وإصلاح، تتجاوز الأطر السابقة بقدر ماتعبر عن البحث عن أفق جديد للعمل والممارسة السياسية الوطنية، والتعددية مطلوبة كونها توفر المشاركة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية الوطنية في إطار النظام السياسي وعدم إجبارها على العمل من خارج النظام. فقد أضحت التعددية اتجاها يدعو إلى الثناء وذلك لأنه يؤكد مايأتي:

١- إن إقرار التنوع في ثقافة كل تيار فكري وأيديولوجي والاعتراف بالآخر، هو معيار أساسي لتوحيد الجهود من اجل تعزيز الأهداف بعيدة المدى.

٢- احترام الرأي الآخر، وهذا الأمر ينطوي على مناقشة، والمناقشة تحتم وجود درجة من الحرية، فهو يعني أذن إقرار بالحريات العامة.

٣- ان التعددية هي عملية مستمرة من التفاعل المتبادل بين الحكومة والمجتمع.

٤- تتيح التعددية لأي من أطرافها، إمكانية الوصول إلى السلطة مكان الطرف المسيطر عن طريق التداول السلمي للسلطة.

٥- يشكل النزوع نحو التعددية، ضرورة تنبع من إرادة الإصلاح والتجديد والتطوير السياسي التي يتوقف عليها مستقبل هذه المجتمعات.

٦- الاستناد إلى التعددية لايعني ان جميع المشكلات سوف تحل تلقائيا، وانما يعني انها أصبحت قابلة للحل عبر ممرات جديدة توفرها عملية التحول نحول التعددية.

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها مجموعة من العوامل المتداخلة في أحداث هذا التحول نوجزها بما يأتي:

١- انها تشير إلى الانغلاق الذي ساد الأنظمة السياسية لعموم بلدان عالم الجنوب والتي اتسمت بالشمولية والدكتاتورية خلال المرحلة السابقة.

٢- تأكيد مجموعة العوامل الداخلية التي شكلت عامل دفع باتجاه التجربة الجديدة واتساع الفجوة بين الحكام والمحكومين.

٣- متابعة التطورات التي اتسم بها الوضع الدولي الجديد وخاصة في الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ومدى انعكاسها على بلدان عالم الجنوب في ضوء عنصر الإرغام الذي تميز به الوضع الدولي الجديد.

٤- محاولة تأطير النماذج التي يمكن ان تأخذها التجربة التعددية في ضوء الواقع المجتمعي لدول الجنوب.

ولاشك في ان التعامل السليم مع الظواهر منذ بدايتها، من خلال معرفة أسبابها وسبل معالجتها يخفف الكثير من صعوباتها في المستقبل. عليه فقد اتجهنا إلى تحليل إشكالية النظام السياسي في دول الجنوب عبر التأكيد على:

١- ان دخول عالم الجنوب مرحلة التعددية، من الممكن ان يؤدي إلى إنجاز الغايات الأساسية والمتمثلة في بناء تجربة ديمقراطية ناجحة.

٢- مناقشة الظروف والأرضية التي تحتاجها التجربة وبما يتناسب وإمكانات هذه الدول، أي العمل على احترام التعددية واختلاف الأفكار والآراء واحترام الحقوق المدنية والسياسية.

٣- حدود تأثيرات النظام الدولي الجديد على تجارب دول الجنوب في التعددية الجديدة.

٤- تأكيد الطبيعة المؤسسية للتعددية والتي تعني إمكانية تداول السلطة شرعيا وسلميا عبر آليات قانونية وسياسية.

٥- تلمس آفاق النجاح الذي حققته العديد من هذه الدول في سياق الكشف عن مواطن الخلل الذي أصاب بعضها وانعكاس ذلك على مستقبل التجربة في إطارها العام.

٦- تأثيرات الحرب الامريكية على العراق واسقاط النظام السياسي فيه ومارافقها من تطورات في المنطقة.

ولقد تناولنا بالتحليل السياسي، ظاهرة التحول نحو التعددية مركزين على بيان الأسباب الموجبة لهذا التحول داخليا وخارجيا، فضلا عن بيان مسارات التحول وآفاقه المستقبلية من خلال بيان متطلباتها الأساسية، وطالما ان البحث انصب على تحليل نماذج من النظم السياسية، فقد سعينا إلى الاستفادة من منهج التحليل النظمي (السستماتي) وآلياته الأساسية، ومعرفة المدخلات والمخرجات وطبيعة العمليات التي تجري داخل النظام السياسي وصولا إلى صنع السياسات العامة في مختلف الميادين.

وتم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وسبعة فصول وخاتمة. وقد ضم الفصل الاول مبحثين، الأول عني بالتأصيل النظري لمفهوم التعددية، وكان حري بنا تتبع جذور التعددية لدى المفكرين الغربيين، ومن ثم متابعة التعددية في الفكر العربي الإسلامي. كما تابعنا تعريف التعددية في المبحث الثاني. وفي الفصل الثاني تابعنا تطور النظم الحزبية في عالم الجنوب من خلال دراسة نشأة الاحزاب السياسية والنظم الحزبية فتمت الإشارة إلى أنظمة الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب. ونظرا للتداخل الذي اتسمت به النظم السياسية في عالم الجنوب، فقد استعرضنا هذه النظم على مرحلتين، شملت الاولى التعددية الحزبية التي اسفرت

عنها التجربة بعد الاستقلال مباشرة، تم بعدها الانتقال إلى أنظمة الحزب المهيمن كمرحلة وسطية، فالحزب الواحد وأخيرا العودة إلى نظام تعدد الأحزاب.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان المبررات (الداخلية في الاتجاه نحو التعددية) والذي ضم أربعة مباحث، تناول المبحث الأول أسباب التراجع في أنظمة الحزب الواحد، بينما اهتم المبحث الثاني بمتابعة التطورات والضغوط الداخلية الدافعة باتجاه عملية التحول الديمقراطي. وعالج المبحث الثالث تأثيرات التقليد والتحسب في عموم عامل الجنوب، وانصب المبحث الرابع على بحث الأسباب التي وقفت وراء فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية الداخلية.

وكرس الفصل الرابع لمعالجة المبررات الخارجية في الاتجاه نحو التعددية في دول الجنوب وذلك في أربعة مباحث. جاء المبحث الأول ليشير إلى تلك التأثيرات التي تضمنها الوضع الدولي الجديد، في حين تناول المبحث الثاني مسألة انهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية وتأثير هذا الانهيار في عالم الجنوب. بينما تضمن المبحث الثالث، الدور الجديد الذي بدأت تضطلع به الأمم المتحدة، من خلال كثرة التدخلات في شؤون دول الجنوب تحت راية العالمية. وكرس المبحث الرابع للضغوط والعوامل الاقتصادية التي خضعت لها النظم السياسية لهذه المجموعة من البلدان.

وانصرف الفصل الخامس لمتابعة مسارات ومستويات التحول نحو التعددية ومستقبلها في عالم الجنوب في ثلاثة مباحث، اهتم المبحث الأول بمتابعة مسارات التعددية الجديدة بينما عالج المبحث الثاني مستويات التعددية. وانصب المبحث الثالث على دراسة واقع عالم الجنوب على وفق مديات التجربة بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية والاتجاهات المتباينة للدول في عالم الجنوب.

وفي الفصل السادس تناولنا موقف البلدان العربية من التعددية في ثلاثة مباحث، اشار المبحث الاول إلى بعض نماذج تطبيق التعددية في بعض البلدان العربية التي اخذت بها. وحيث ان لدول الخليج العربي خصوصية في طبيعة

انظمتها فقد افردنا المبحث الثاني لدراسة بعض التحولات في الطريق الديمقراطي والتي اجرتها الانظمة السياسية لمجموعة هذه الدول تمشيا مع موجة الديمقراطية التي غزت المنطقة العربية.

ونظرا للطبيعة التي رافقت التطور الكبير والحدث الامبرز في المنطقة العربية والمتمثل بغزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها واسقاط النظام السياسي فيه. وما رافق ذلك من محاولة اقامة نظام ديمقراطي على الطريقة الامريكية، فقد وجد الباحث ضرورة الاشارة ولو بشكل سريع إلى حالة الانفتاح الديمقراطي التعددي في العراق بعد احداث ٩/نيسان/٢٠٠٣.

كما تناولنا في فصل مستقل، هو الفصل السابع التحديات التي تواجه التعددية ومستقبلها في عموم عالم الجنوب وتم ذلك من خلال مبحثين تناول الاول مواجهة التعددية لاهم التحديات الداخلية مثل الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية والاصلاح السياسي والاقتصادي الذي ينبغي للديمقراطية التعددية ان تتصدى لها في هذا الجزء من العالم، في حين تناول المبحث الثاني بالرصد اشكال التعددية في عالم الجنوب برؤية واقعية ومستقبلية في آن معا.

واحتوت الخاتمة على جملة من التصورات والاستنتاجات التي خلصنا إليها في ضوء التطبيق العملي للعديد من تجارب عالم الجنوب في التحول نحو التعددية.

وختاما أسال اللـه العلي القدير في ان أكون قد وفقت في معالجة الموضوع قيد البحث، وان أكون قد اسهمت، جزئيا، في سد الفراغ الذي تعاني منه مكتباتنا، لاسيما في موضوع التعددية الحزبية والسياسية، ومن اللـه التوفيق.

المؤلف

الفصل الأول
دراسة في التطور التاريخي والمفاهيم

المبحث الأول: التأصيل النظري للتعددية

أولا: جذور التعددية في الفكر السياسي

جذور التعددية لدى المفكرين الغربيين

هوبز – لوك – روسو – مونتسكيو – مفكرين محدثين

ثانيا: التعددية في الفكر العربي الإسلامي

الاطار المرجعي للتعددية في الفكر الاسلامي

١- القرآن الكريم
٢- السنة النبوية
٣- اجتهادات الفقهاء
٤- المقارنة بين الشورى والديمقراطية لدى مفكري عهد النهضة

المبحث الثاني: في تعريف التعددية

المبحث الأول

التأصيل النظري للتعددية

أولا: جذور التعددية في الفكر السياسي:

هنالك مفارقة سياسية تتلخص في، انه لا مجتمع من دون سلطة، وبالمقابل، لا سلطة من دون مخاطر، فبقدر ماسوف تمثل السلطة من تجسيد لطموحات المجتمع، فإنها بالوقت نفسه تتضمن إمكانية الانتهاك والشر. ومن هنا، كانت الضرورة، في ان يؤمن النظام القانوني للسلطة، حق الفئات الاجتماعية كافة في التنظيم المستقل، الذي يتيح امكانية التعبير عن آرائها وطموحاتها في سعيها السلمي للوصول إلى السلطة. ولعل ذلك مايمثل جوهر التعددية.

جذور التعددية لدى المفكرين الغربيين:

كان جابمان قد تتبع جذور التعددية، وأرجعها إلى الفكر الإغريقي والى الفكر اليهودي – المسيحي، بتحديده اصل التعددية في الحكم على النشاطات التفصيلية من خلال المؤسسات الطوعية والخاصة، على انه يسمح بممارسة السياسة العقلانية في مجتمع ما ويوفر لأعضاء المجتمع القناعة حول الإنجاز التنافسي-والتعاوني، ويعمل على موازنة المفهوم العام للعدالة(١).

غير ان فريقا آخر من الباحثين(*)، الذين تناولوا التعددية، أشاروا إلى ان أصولها تعود إلى المفكرين أمثال (لوك) و(مونتسكيو)، في القرن السابع عشر في مواجهة فكرة السيادة التي دافع أصحابها عن الحكم المطلق، عندما تم التأكيد على

---

(١) Michael Weinstein, Philosophy, Theory, and Method in contemporary Political Thought, Illinois, Scott, Foresman and company, 1971, P.104.

(*) ينبغي ابتداء، النظر إلى التعددية في سياقها التاريخي والاجتماعي، ليست بوصفها شكلا سياسياو تنظيما قانونيا بقدر ماهي تعبير حقيقي وأمين عن وضعية الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. انظر: د. سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩، ص١٠٣.

ضرورة ان تقوم الدولة على أساس الرضا والقبول العام للحد من السلطة المطلقة للدولة[١]. فالفئات الحاكمة، لاينبغي لها ان ستحوذ على السلطة المطلقة.

هوبز:

ففي الوقت الذي كان فيه هوبز، قد سعى في كتابه (التنين والعملاق) Leviathan، إلى تبرير الحكم المطلق[**]، على اساس حالة الناس في الطبيعة التي صورها على أنها حالة فوضى وحرب مستمرة وصراع الكل ضد الكل، ولأجل الخروج من ذلك فقد تعاقدوا على ان يعيشوا تحت سلطة واحدة وانهم بموجب هذا العقد قد تنازلوا[*]، عن كل حقوقهم الطبيعية لهذا الحاكم[٢].

لـوك:

يتفق لوك وروسو مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على أساس فكرة العقد الاجتماعي الذي انتقل بموجبه الأفراد من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة[٣]. غير انهم يفترقون عنه في كيفية التصور لصيغة العقد ومضمونه. فقد أوضح جون لوك John Lock في مؤلفه (مقالتان حول الحكومة المدنية)

(١) وحيد عبدالمجيد، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، مجلة المنار، العدد ٥٣، أيار، ١٩٨٩، ص ٢٧ ؛ كذلك انظر: احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، تحول مقيد وآفاق عائمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٥، السنة ١٩٩٢/١، ص ٤-٥ ؛ وانظر أيضا: حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني، السنة الخامسة، تموز ١٩٩٤، ص ٩٢-٩٣.

(**) لقد حاول هوبز ان يكيف فلسفته في العقد الاجتماعي لخدمة آرائه في دعم الحكم المطلق لأسرة آل ستيوارت في إنكلترا. انظر، د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة في علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ٩٣.

(*) هذا النزول من جانب واحد، أي ان الأفراد – في نظر هوبز – قد اتفقوا فيما بينهم على اختيار ذلك الرئيس الأعلى دون ان يشركوه في الاتفاق، أي دون ان يكون طرفا في العقد ومن غير ان يرتبط من ناحيته بشيء ومادام الأفراد قد نزلوا له عن حقوقهم كاملة دون ان يلزموه بشيء فسيكون سلطانه عليهم مطلقا لاحد له. انظر د.ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٤٧.

(٢) د. اسماعيل علي سعد، علم السياسية، دراسات نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٩٥-١٩٦ ؛ كذلك انظر: د.ثروت بدوي، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٧-١٥٠.

(٣) د. ثروت بدوي، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٥.

(The Treatises of Government) ان الانتقال مـن (حالـة الفطـرة[**]، إلى حالـة المجتمـع السـياسي لايتصور إلا بالرضا، فما دام الأفراد أحرارا متساوين في الحياة الفطرية، فلا يمكن إجبار أحدهم على الانتقال إلى حياة الجماعة والخضوع إلى حاكم سياسي إلا بإرادته وطوع اختياره مدفوعا بالرغبـة في المحافظـة عـلى حياته والتمتع بحقوقه)[١]. ثم أن هذه الحقوق وجدت قبل قيام المجتمع السـياسي، وعليـه فالحـاكم لـدى لوك[*] هو (طرف في العقد الاجتماعي ومسؤول عن القيام بحماية الحقوق والحريـات، فهـو مقيـد وملتـزم بهذه الواجبات)[٢]، فالانتقال من (حالة الطبيعة إلى حالة الجماعـة قـد تـم بعمـل إرادي)[٣]. وبالتـالي فـإن (ممارسة السلطة السياسية بالنسبة إلى لـوك أمـر محـدد بحـدود غائيـة تتجسـد لديـه في السـلام، الامـان، والصالح العام للناس)[٤] .

ويبدو ان لوك أراد ان يجعل من الدولة حاميا لحريات الأفراد وحقـوقهم الطبيعيـة الأولى فـلا تظـل سلطتها مشروعة وطاعتها واجبة، إلا بقدر حرصها على صيانة تلك الحريات والحقوق[٥]. بعبـارة أخـرى، ان لوك قد انشأ عقدين، الأول يتمثل في العقـد الاجتماعـي الـذي ارتضـاه النـاس لتكـوين المجتمـع السـياسي، والثاني

(**) إن حالة الطبيعة، هي حالة مساواة وحرية، أي ان الناس يواجهون أحدهم الآخر من خلال مكـانتهم المتسـاوية بوصـفهم مخلوقـات اللــه دون أي سلطة لأحدهم على الآخر أو حق أحدهم لتقييد التزام الآخرين بقانون الطبيعة، انظر:

John Dunn, The Political Thought of John Locke, Cambrige: The University, Press, 1969, P.124.

(١) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

(*) لقد كان تأثير لوك واسعا في القرن الثامن عشر ويعزى ذلك إلى أن نظريته السياسـية قـد حظيـت بالإعجـاب فقـد وضـح لمعاصريـه ببساطة ووضوح بأن قناعتهم بأن السلطة الاعتباطية والاستبدادية ينبغي ان تخضع لقيود أخلاقية. انظر:

Charles Vereker, The Development of political Theory, London: Hutchinson co. LTD, 1964, P.104.

(٢) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.

(٣) د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٨٢.

(٤) Charles Vereker , Op, Cit., P.102.

(٥) د. محمد طه بدوي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٤.

عقد الحكم الذي اتفقوا فيه أن يولوا أحدهم السلطة العليا[١]. وبموجب هذين العقدين، فإن لوك يرى ان تكون للجماعة سلطتان هما سلطة التشريع التي تضع القواعد اللازمة لحفظ الجماعة وأفرادها والسلطة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ القوانين، ويربط بها سلطة ثالثة يسميها لوك السلطة التعاهدية[٢].

ويتجنب لوك شرك مشاكل السيادة من خلال وصف الهيئة التشريعية بأنها تمارس أمانة[٣]. وهذه الأمانة أؤتمن عليها الحاكم لمصلحة الشعب، لذلك فإنه يعطي للشعب الحق في سحب الثقة واستعادة السيادة، مرسي بذلك أسس الديمقراطية الحرة ذات النزعة الفردية.

روسو:

أما رسو[*] فقد تأثر بالدراسات التي قام بها هوبز ولوك عن العقد الاجتماعي وعبر عن آرائه السياسية بطريقته الخاصة في كتابة العقد الاجتماعي[٤]. فمنذ البداية يبرز روسو ما أسماه الإرادة العامة"Volonte Generale" كمحور لفلسفته في العقد الاجتماعي بدلا من القانون الطبيعي عند لوك. فهو لايرى إن السعادة تتحقق إلا عن طريق الحياة الاجتماعية، والتي لاتتحقق إلا بعقد يبرمه الأفراد معا لخلق الجماعة الاجتماعية[٥]. وهذا العقد الاجتماعي هو الذي أنهى حالة الفطرة وأعطى السيادة للمجموع بعد ان تنازل كل فرد عن حقوقه للمجتمع[٦]. وهو يرى ان السلطة مجسدة في هذه الإرادة، وعليه فإن وجود أي جهات او أشخاص تمارس

---

(١) د. اسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨-١٥٩.

(٣) Charles Vereker, Op. Cit.P.102-103.

(*) هناك من يرى ان كتابات روسو ليست واضحة ومنظمة من الناحية الفلسفية لكنهم يقرون بان لديه ايحاءات. انظر:
J. Charless kings And James A.Mc Gilvray, Political And Social Philosophy, New York: Mc Graw-Hill, nc. 1973, P.126.

(٤) د. أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط٣، ١٩٨٣، ص ٩٤.

(٥) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٦) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

بين السلطات، فإنما تكون بناء على توكيل من الإرادة العامة، فهي ليست صاحبة سلطة وانما يمكن اخذ وكالتها متى ارادت الارادة الحقيقية ذلك [١]. فالسلطة والسيادة للشعب وليست للحاكم[٢]، وإن السلطة ليست لأفراد معينين، وإنما هي سلطة الكل، وعليه (تصبح الحكومة بحكم هذا المفهوم حارسة للسيادة، فالشعب عند روسو هو صاحب السلطة التشريعية، وسلطة الحكومة ماهي إلا سلطة تنفيذية باعتبار ان القانون يصدر عن الإرداة العامة)[٣]. ولهذا فهو يميز بين الحكومة والدولة، فالأولى تمثل الشخص السياسي للإرادة العامة صاحبة السيادة العليا، بينما الثانية تتكون من الأفراد الذين يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الإرادة العامة، وبالتالي فهي موكلة من قبل الشعب[٤]، ليستنتج ان القوانين النوعية المرضية أخلاقيا هو السبيل الأساس لنقل الأفراد مما هم عليه إلى مايمكن ان يكونوا عليه[٥].

مونتسكيو:

والحال ان افضل ماجاء به القرن الثامن عشر بالنسبة للتعددية، هو أفكار مونتسكيو (Montesquleu) في كتابه (روح القوانين Esprit des lois) الذي فصل فيه بين السلطات العامة في الدولة تحقيقا للتوازن ومنعا من الاستبداد وضمانا للحريات والحقوق. فقد تمكن مونتسكيو من البحث عن الحكمة العاقلة في الوجود السياسي بشكل عام[٦]. وقد بدأ معالجته للمشكلة من ثنايا فكرة ان السلطة " قوة " وان القوة لاتقيدها إلا قوة من طبيعتها. فليس هنالك صاحب سلطة إلا ويميل إلى التعسف فيها، وهو يستمر في ذلك حتى يجد ما يوقفه، وبحكم طبيعة الأشياء، لا

(١) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٢) أبو اليزيد علي المتيت، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٣) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.

(٥) Charles Vereker, Op.Cit, P.199.

(٦) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

يوقف القوة إلا القوة[1] (Le Pouvoir arrete lepouvoir). وقد نقل هذه الفكرة إلى سلطة الدولة ليرى في توزيعها ومن ثم تجزئتها بين عدد من أجهزة، مايكفي لوقف كل جهاز منها (كقوة) في وجه القوى الأخرى، وتأمن بذلك الحريات الفردية على نفسها من عدوان السلطة المطلقة[2]. إلا ان مونتسكيو لم يقصد الفصل التام بين السلطات، وانما الفصل المرن، بمعنى ان يكون هناك توازن وتعاون بين السلطات الثلاثة في تحقيق الصالح العام[3]. وهو حين يقارن بين أشكال الحكومات بتقسيمها إلى جمهورية وملكية واستبدادية[4]، فإن غايته الاهتداء إلى الوسائل والتنظيمات التي يمكن ان تحول دون الاستبداد وتصون الحرية[5].

ومن الجدير بالملاحظة، ان مونتسكيو تمنى مايمكن ان يسمى الغرض الأخلاقي من القانون، وتوجهه الأصلي عن طريق سببه النهائي. لكنه تمنى ايضا، ان يعد ملاءمته للظروف المعينة التي يمكن ان يعمل فيها[6]. ولهذا فهو يقرر ان (غاية المؤسسات، هي ضمان أعضاء المجتمع المدني ضد السلطة السياسية الطامعة في خرق حرياتهم الفردية، او حجب حقوقهم الخاصة)[7].

وإذا كان هدف مونتسكيو من طرح مبدأ الفصل بين السلطات قد تجلى في (منع التعسف والاستبداد والانفراد بالسلطة)[8]، فإنه بذلك يكون قد أرسى أسس التعددية المؤسسية التي قامت على هدى نظريته في الفصل بين السلطات.

---

(١) يقول مونتسكيو: (لتشكيل حكومة معتدلة، من الضروري ربط القوى، وتنظيمها والسيطرة عليها وجعلها تقوم بمهامها، وإعطاء ثقل لواحدة لتمكينها من التصدي للأخرى). وهذه هي تحفة التشريع، التي نادرا ما تكون وليدة الصدفة. انظر:

Charles Vereker, Op.Cit,P.109.

(٢) د. محمد طه بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦-١١٧.

(٣) د. ابو اليزيد علي آلمتيت، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٤) د.ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

(٥) د. حسن صعب، علم السياسية، دار العلم للملايين بيروت، ط٢، ١٩٧٠، ص٣٢٥.

(٦) Charles Vereker, Ibid, P.106.

(٧) جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا الياس، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، ١٩٠٨٣، ص ١٥٠-١٥١.

(٨) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٣، السنة ١٩٩٣/٧، ص ٥٦.

مفكرين محدثين:

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، كان كل من اوتوفون جيركه وف. و. متيلاند قد أعطوا، الاتحادات الدائمة، التي تقوم داخل المجتمع، شخصيات حقيقية، باعتبار ان لها وعيا جماعيا، وإرادة جماعية مستقلين عن عقول وإرادات أعضائه المختلفين، علاوة على انهما مصدر اصيل في نمو القانون. أي ان كلا منهما يعمل من دون ترخيص سابق من الدولة، كجهاز يتم عن طريقه تحول المعتقدات المشتركة ذات الطابع القانوني إلى قواعد قانونية، وتؤدي الدولة الدور الأول في هذه العملية، ولكنها ليست الوحيدة[١].

ويبدو ان الدافع الرئيس في كتابات جيركه ومتيلاند، كان (الرغبة في منح المنظمات الاجتماعية الكبرى، الاعتراف بامتيازاتها والتزاماتها وحقوقها الاندماجية. فليس الفرد هو الوحدة الوحيدة التي يتألف منها المجتمع، وانما الاتحادات الأخوية والدينية والمهنية، لها أيضا شخصية وينبغي ان تمنح مركزا قانونيا مثل المواطنين)[٢].

والاتجاه نفسه نجده لدى تعدديين آخرين، مثل جوزيف بول بونكور[*] وهارولدج لاسكي.

على ان الجانب الأوفر في عملية التأصيل والتطوير لفكرة التعددية، جاء من قبل المفكرين الأمريكيين خلال القرن الماضي. ويمكننا تتبع التعددية الأمريكية بالعودة إلى مقالة بعنوان (الفئة، اهدافها وسيطرتها) (Factions: Their cause and Cantrol)، التي كتبها جيمس ماديسون(Jemes Madison)، وهي واحدة من البحوث التي ظهرت في العدد العاشر من مجلة (The Federalist) حيث عرف

---

(١) أدوار. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبدالكريم احمد، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص ٨٩.

(٢) أدوار. بيرنز، المصدر نفسه، ص ٨٩.

(*) وهو من ابرز رجال السياسة في فرنسا وكان وزيرا للخارجية، وقد ساعد في إنشاء كل من عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة وكان من دعاة إنشاء بوليس دولي لمنع الاعتداء. انظر إدوار بيرنز، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩-٩٠.

ماديسون الفئة، بأنها (عدد من المواطنين سواء أكانوا أغلبية أم أقلية ممن يجمعهم شعور مشترك بالعاطفة او بالاهتمامات تغاير المواطنين الآخرين او تسير بالضد من الاهتمام العام للمجتمع)[١]. وقد أشار إلى ان اكثر المصادر الدائمة والمشتركة للفئات قد أصبحت متعددة وهي تشير إلى عدم العدالة في توزيع الثروة[٢].

وحيث ان الأفراد تتحكم فيهم نزعة الأنانية نحو تعظيم قوتهم ومصالحهم الذاتية وان الصراع بينهم حتمي[٣]. لهذا فهو يرى ان السيطرة على تلك المصالح المشتركة يشكل الواجب الرئيس للتشريع الحديث ويتضمن إيجاد روح الحزب والفئة في العمليات الاعتيادية والضرورية للدولة[٤]. وعليه ينبغي وجود هيكل سياسي يساعد على تجنب الآثار السيئة لأنانية الأفراد، وأهم ملامحه التوازن المؤسسي، والفصل الرأسي بين السلطات الثلاث، والتقسيم الأفقي للسيادة من خلال الفيدرالية[٥]، ان ذلك يضمن لدى ماديسون، قيام جماعات ومناطق مختلفة داخل الدولة بحيث تتنوع الجماعات السياسية وبما يؤدي إلى تعدد مراحل صناعة القرار التي تضعف حتما من إمكانية طغيان الأغلبية[٦].

وعدا عن إيجاد تعريف لمصالح المجموعة على انها تمثل، نشاطا متعارضا، فقد اسهم دعاة التعددية الأمريكيون في تطوير سايكولوجية المعرفة السياسية ووصفوا المؤسسة الحديثة، وناقشوا مشكلة الفئة وساهموا في التحليل الوظيفي للهياكل الاجتماعية، فقد اعطوا اهتماما كبيرا للعلاقات بين القانون والنشاطات الاجتماعية[٧].

إن ذلك مايتضح في تأكيدات (ماديسون Madison، وكالون Calhuon، ولوي Lowy)، على أهمية القانون بوصفه عنصرا فعالا مستقلا في الوجود الاجتماعي،

---

(١) Michael Weinstein, Op.Cit,P.104.

(٢) Ibid., P.106.

(٣) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٤) Michael Weinstein, Ibid.,P.106.

(٥) وحيد عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٦) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٧) Michael Weinstein, Op.Cit.P.126.

بينما أكد آخرون من امثال (بنتلى Arthur bentley وترومان David Truman ودال Dahl Robert)، كيفية خدمة القانون لوظائف وإدامة الفعاليات البشرية الأخرى[1].

وربما في هذا الإطار، أخذت التعددية، اهتماما متزايدا، بقدر ما أصبحت تنصب على التركيز في الوسائل التي تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم ومصالحهم من خلال مؤسسات متعددة في إطار نظام سياسي يسمح بقبول قواعد الديمقراطية.

ثانيا: التعددية في الفكر العربي الإسلامي:

يقترن مصطلح التعددية مع مفهوم الشورى في الحضارة العربية الإسلامية، (والشورى لغة من الشارة والمشورة، أي ما يظهر من نقاش الأمور، وهي الأمر الذي يتشاور فيه. والشورى الخبرة للتوصل بها لمعرفة الرأي الصواب او الحق فيها)[2]. وفي اللغة ينظر إلى الشورى بوصفها (استصفاء التفكير الصائب وإظهار الرأي السديد، أما المعنى الاصطلاحي فتعني المفاوضة في الكلام يظهر الحق فهو إذن استخراج الصواب بعد النظر في الآراء)[3] كما إن الشورى تختلف عن الاستشارة[*].

---

(١) Ibid,P.126.

(٢) د. احمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٣) د. احمد صدقي الدجاني، المصدر نفسه، ص ٨٩.

(*) ثمة فرق بين الاستشارة والشورى. فالاستشارة هي طلب الرأي او المشورة ممن يكون محل ثقة الطالب. وطالب الاستشارة هو وحده صاحب الحق في اتخاذ القرار في المسألة التي يطلب الرأي فيها. أما الشورى فهي الوسيلة الجماعية الشرعية التي تصدر بها الجماعة أو الأمة قرارا في شأن من شؤونها العامة للمزيد انظر: فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٦، السنة ١٩٩٢/١٢، ص ١٧.

وهناك من يرى ان الشورى نظام مدني، لأنها وثيقة الصلة بسياسة الحكم وهي من أمور الدنيا. للمزيد انظر: مجموعة مؤلفين، قضية الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس، ١٩٩١، ص ١٠٣.

الاطار المرجعي للتعددية في الفكر الإسلامي

الملاحظ، أن الإسلام. كان قد أنضج فكرة الشورى التي ارتكزت على أسس متينة، ولـو حاولنـا العـودة إلى الإطار المرجعي للتعددية في التصور الإسلامي، فإننا سنقف على مصادر أساسية عديدة وهي[١]:

١- القرآن الكريم.
٢- السنة النبوية.
٣- اجتهادات الفقهاء.

ومن الممكن ان نضيف هنا مصدرا او رافـدا آخـر ذلـك المتمثـل بـالفكر الـذي طرحـه رواد النهضـة العربية.

١ - القرآن الكريم

إن أول هذه المصادر هو القرآن الكريم، الذي أكد وجود التنوع والاختلاف بين الناس، لابل ان القرآن الكريم عد الاختلاف سواء بالعقيدة، او بـالموقف هـو مـن سـنن اللــه في خلقـه. فقـد جمـع الإسـلام بـين الشؤون المادية والروحية ونظم نشاط الإنسان الدنيوي[٢].

ولو حاولنا العودة إلى الآيات القرآنية فسنجد، انها تكشف وفي مواضع عديـدة عـن الاخـتلاف الـذي اراده اللـه، فقد جاء في سورة هود، قوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالـون مختلفين﴾[٣]. فهذا الاختلاف هو آية للناس الذين تركت لهم حرية الاختيار ﴿ولو شاء ربك لآمـن مـن في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾[٤]، و﴿ ومنهم من يؤمن به ومنهم من لا يؤمن به وربك أعلم

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.
(٢) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
(٣) القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١١٨.
(٤) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ٩٩.

بالمفسدين﴾[1]، و ﴿ وإن كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم أنتم بريئون مما أعمل وأنا بريء مما تعملون﴾[2].

وترتيبا على هذا الحق في الاختلاف فإن النص القرآني قرر انه ﴿من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾[3]، و﴿ لكم دينكم ولي دين﴾[4].

جاءت هذه الآيات لتكشف احترام الإسلام للآخر بالاعتراف به كما هو بوصف ان كل إنسان، مسؤولا، مسؤولية تامة وكاملة عما يفعل بنفسه[5].

وإذا ما شئنا التماس النصوص القرآنية المباشرة الداعية للشورى، فيمكن الإشارة إلى ماجاء في سورة آل عمران، ﴿ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر﴾ [6]، وهو تأكيد على ان طبيعة المجتمع المسلم، أن يكون الأمر شورى بين الناس، ومن هذه الشورى الجماعية يصدر إجماع المؤمنين الواجب الاتباع فيما يقرره القرآن[7].

والملفت للنظر، ان تحمل إحدى سور القرآن الكريم اسم (الشورى) التي أكدت ان أمر المسلمين هو (شورى بينهم)[8]. ومن التسمية يمكن الاستدلال على أهمية الموضوع في المجتمع الإنساني. فهذه السورة تشير في الجزء الأول منها إلى مشيئة اللـه في تعدد الأمم والى إمكانية حدوث الاختلاف[9]. فالله سبحانه وتعالى قد خلق الناس

---

(١) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ٤٠.

(٢) القرآن الكريم، سورة يونس، الآية ٤١.

(٣) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية ٢٩.

(٤) القرآن الكريم، سورة الكافرون، الآية ٦.

(٥) علي عيسى عثمان، الاعتراف بالإنسان هو الأصل في حقوق الإنسان: الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٨، السنة ١٩٨٤/١٠، ص ٤٠.

(٦) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٧) د. حسن عبداللـه الترابي، الشورى والديمقراطية: اشكالات المصطلح والمفهوم، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٥، السنة ١٩٨٥/٥، ص ١٢.

(٨) القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٩) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

﴿ يا‌أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل﴾[١] و﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾[٢] .

وفي الوقت الذي يقر فيه الإسلام، الحق في الاختلاف والتعدد بين الناس، فانه يقر أيضا التعدد في العقائد. فاعترف باليهودية والمسيحية، بل انسحبت الدائرة لتشمل الصابئة والمجوس الذين عدوا أهل ذمة[٣]. ففي الإسلام ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾[٤] .

وتوافقا مع احترام الإسلام للإنسان، فإن الله تعالى قد أوجد في الأرض خليفة ﴿ وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء﴾[٥]. غير ان الخليفة لم يكن حاكما مطلقا يجمع بين يديه السلطات كافة[٦]. فالأمة الإسلامية هي مصدر السلطات. فليست (سلطة الحاكم في الإسلام مطلقة، انما هي مقيدة بالشروط الشرعية)[٧] وهذا يعني، ان المطالبة بالحكم المقيد وبالحريات الإنسانية وطرق حمايتها لها أصولها في التراث السياسي الإسلامي[٨].

ولعبرة بالغة ان كان أهم قصص القرآن الكريم هي قصة الاستبداد الفرعوني، ضربها الله مثلا للباطل الذي يقابل حق حرية الناس من الاستبداد في الأرض

---

(١) القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة الروم، الآية ٢٢.

(٣) فهمي هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣ ؛ كذلك انظر: د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(٥) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٣٠.

(٦) د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٧) خلدون حسن النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الحرية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٤، السنة ٦/ ١٩٩٤، ص ٣٢.

(٨) المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

واجتماعهم بالحرية والشورى[1]. فقد أرسل اللـــه تعالى موسى وهارون إلى فرعون ﴿ اذهبا إلى فرعون إنه طغى﴾[2].

وحيث تكون الشورى، أساس اختيار الحاكم وقاعدة مراقبة سلطاته[3]. فقد أقر الإسلام بوجوب مساءلة الحاكم، وأعطى الأمة حق المحاسبة ﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾ [4].

٢ - السنة النبوية

تكشف طبيعة الحياة التي أسسها الرسول صلى اللـه عليه وسلم في دولة المدينة[*] عن المتطلبات الأساسية للشورى، فقد حفظت لنا السيرة النبوية في العهد المدني صورة واضحة عن هذا النظام على صعيدي الفكر والممارسة[5]. فنظام التعدد والتشاور الذي جاء روحيا استنادا إلى الآية الكريمة ﴿ وشاورهم في الأمر﴾، تجسد في شكل (وثيقة) عرفت باسم (الصحيفة)، نظمت العلائق بين أهل المدينة جميعا، فقد كان نظام الشورى في دولة المدينة، يعترف بوجود التنوع في مجتمع الدولة. فقد اعترف بالتنوع على صعيد دائرة الانتماء العقيدي (اليهود والنصارى) وكفل لهم حقوقهم وحدد واجباتهم، وعلى صعيد (الانتماء لأقوامهم) حين تعامل مع القبائل والعشائر كاسم (أي الجماعات) واحترام العهد الذي أعطاه الرسول صلى اللـــه عليه وسلم لنصارى نجران لأنه يقدم نموذجا لعقد الذمة بين المسلمين و"الكتابيين"[6].

---

(١) د. حسن عبداللـه الترابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٢) القرآن الكريم، سورة طه، الآية ٤٣.

(٣) د. فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، الجزء الأول، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤، ص ٢٣٦.

(٤) القرآن الكريم، سورة هود، الآية ١١٣.

(*) إن الدولة في الإسلام ذات طبيعة مزدوجة، فهي دولة دينية شرعا وعقيدة سلطة مدنية بشرية حكما وإدارة. انظر: محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، السنة ١٩٩٦/١، ص ١١.

(٥) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ ؛ وانظر أيضا: د. حسن عبداللـه الترابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

(٦) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

وأستطيع القول بأن هذه الصحيفة كانت بمثابة الدستور الذي سارت عليه دولة المدينة، بقدر ماكانت قد ضمنت فيه الحقوق والواجبات، انسجاما مع ممارسة الرسول صلى الله عليه وسلم العملية في التشاور مع المسلمين في كل صغيرة وكبيرة.

٣ -اجتهادات الفقهاء:

ولنا أن نشير، إلى ان المجتمع الإسلامي، بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد احتمل هذه التعددية والشورى، وسمح باستمرارها. فقد أدرك ابو بكر الصديق، الخليفة الأول رضي الله عنه [*]. هذه الحقيقة وأعلنها على الناس فور توليه أمر المسلمين فقال قولته الشهيرة (أني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فان أحسنت فأعينوني وان أسأت فقوموني)[١]. وحين سأل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس[**] ان يدلوه على عوجه رد أحدهم بقوله (و الله لو علمنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا)[٢].

وثمة اتفاق في التجربة الإسلامية، على ان أول خلاف كبير وقع في المسيرة الإسلامية، كان خلافا سياسيا مضمونه الامامة. حيث تعددت في ظله الفرق الإسلامية مما يضيف بعدا جديدا للواقع الإسلامي. فبجانب التعددية في الأديان، عرفت هناك التعددية في داخل الفرق الإسلامية[٣]. فقد كانت تجربة الخوارج مع الإمام علي رضي الله عنه نموذجا لذلك، فهم الذين كفروه وخرجوا عليه هو ومعاوية. ومع

(*) نشأ نظام الخلافة عقب وفاة النبي **صلى الله عليه وسلم** إذ ترك مسألة الحكم من بعده دون أن يبت في أمرها، فصارت شورى بين المسلمين، وبعد خلاف الرأي بين المهاجرين والأنصار اتفقت كلمة المسلمين في اجتماع السقيفة على استخلاف أبي بكر **رضي الله عنه** فكان أول حاكم للمسلمين بعد وفاة النبي **صلى الله عليه وسلم** . ويجمع علماء الفقه الإسلامي على ان الامامة عقد، أي ان الامامة تثبت بالاختيار والاتفاق بالنص والتعيين. للمزيد أنظر: د.ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦-١١٧.

(١) فهمي هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(**) ليس للحاكم في الدولة الإسلامية من الأمر إلا ماتريده الأمة وترضاه، وحدود سيادة الأمة الإسلامية، هي التي فرضتها الشريعة الإسلامية. للمزيد انظر: د. فؤاد محمد شبل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦ ؛ وانظر أيضا: د. ثروت بدوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٢) فهمي هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٣) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

ذلك قال لهم: لكم علينا ثلاث، (لانمنعكم مساجد الله تذكروا فيها اسم الله، ولانبدأكم بقتال ولانمنعكم الفيء (حقوقهم المالية)[1].

٤ -المقارنة بين الشورى والديمقراطية لدى مفكري عهد النهضة

ماكتبه فقهاء المسلمين ومفكروهم حول موضوع الشورى والحكم ورؤية الاسلام السياسية ينسجم كثيرا مع مانبغيه من موضوع الشورى والتعددية، ومع بداية احتكاك العرب بالغرب في العصر الحديث، ومن خلال الحملة الفرنسية على مصر، بدأ الاهتمام من جديد بالنتائج التي حققتها نظم الحكم في الغرب وخاصة في مجال الحريات العامة، وبدأوا بمقارنتها بالمجتمعات الاسلامية التي ابتعدت عن الشورى وتسلط حكامها.[2] ومن ذلك ماكتبه رواد النهضة العربية.

يمكن القول بشكل عام، ان نظرة رواد النهضة، اتسمت بالإيجابية تجاه الممارسة الديمقراطية في الغرب، وجاء سعيهم منصبا على التعرف على المبادئ والنظم والمؤسسات التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية في الغرب، والاستفادة منها في تطوير نظم حكم شورية، تمنع استمرار الجور والتعسف والاستبداد الذي طبع بلاد المسلمين عامة. وجاء اهتمامهم من زاويتين الأولى محاولة فهم الديمقراطية، أما الثانية فهي مقاربة الديمقراطية من مبادئ الشورى ومقاربة الشورى من ضوابط ممارسة الديمقراطية وإقامة المؤسسات والنظم التي تجعل من الشورى نظاما يطبق على أرض الواقع[3].

ويبرز من بين مفكري النهضة وروادها الذين عالجوا موضوع الشورى والديمقراطية، رفاعة الطهطاوي. ففي كتابه (تلخيص الا بريز إلى تخليص باريز)، نجد جهدا واضحا في التعريف بالفكرة الديمقراطية كما رآها في فرنسا من خلال ثورة ١٨٣٠ التي قامت ضد الملك، ومحاولته لمقاربة الفكر مع التراث

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

(٢) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة قراءة اولية في خصائص الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٨، السنة ١٩٩٣/٢ ص ٢٨.

(٣) علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

الإسلامي[١]. ففي مجال شرحه لأسباب الثورة في فرنسا، فرق الطهطاوي بين فرقتين أصليتين وهما الملكية والحرية، فالفرقة الاولى، تحاول إعانة الملك، والأخرى أضعافه وإعانة الرعية. ومن الفرق الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم للرعية ولاحاجة لملك أصلا. ولكن لكونها قاصرة عن ان تكون حاكمة ومحكومة وجب ان توكل عنها من تختاره منها للحكم[٢]. ويضيف الطهطاوي مقاربا بين الفكرة الأوربية والفكرة العربية الإسلامية بالقول، (وشريعة الإسلام التي عليها مدار الحكومة الإسلامية مشوبة بالأنواع المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها ومواردها)[٣]. ومن هذا الوصف الدقيق لوضع فرنسا، يحاول الطهطاوي ان يمهد الطريق لاعادة النظر في مبدأ الحكم للحاكم، لينتهي إلى تقرير، ان كل نظم الحكم الأوربية لها سند في الشريعة الإسلامية.

ويجد خير الدين التونسي نفسه إلى جانب الطهطاوي وغيره من المفكرين في دعوته إلى الاستافدة من التجربة الأوربية في إجراء الإصلاحات. فقد حاول في كتابه (اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك)، ان يجد في التراث العربي الإسلامي مايؤيد دعوته إلى الأخذ بما هو صالح عند الطرف الآخر. فهو يشير إلى الإصلاح السياسي كضرورة يقتضيها نظام الحكم في العالم الإسلامي باتجاه الاستبداد. ويستشهد بهذا الصدد بما ذهب اليه ابن خلدون، ليذهب إلى الاعتقاد بان (إطلاق يد الملوك مجلبة للظلم على اختلاف أنواعه)[٤]. وهو إذ يشير إلى الإصلاح، إنما يقصد الانصراف إلى الأخذ بالتنظيمات المؤسسة على العدل والحرية المعروفة في أوربا. وهي تنظيمات متعددة كانت قد عرفتها أوربا مثل المجالس وحرية التعبير وحرية المطابع[٥]. وهذه الحرية الأخيرة التي أكد فيها

---

(١) د. احمد صدقي الدجاني، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٢، السنة ١٩٨٤/٤، ص٧٤-٧٥.

(٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، مكتبة مدبولي – القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧، ص ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٣.

(٤) سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الأول، ١٩٨٩، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٧ ؛ وانظر كذلك: د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

التونسي ضرورة السماح للمواطنين بكتابة آرائهم حول سياسة الدولة وإظهار معارضتهم لها.

وتتابع ظهور مفكري النهضة ليأتي جمال الدين الأفغاني في زمن الاستعمار فانشغل في البحث عن اسباب الانحطاط فوجد من بينها غياب العدل والشورى وعدم تقييد الحكم بالدستور[١]. والأفغاني يرى إن الحل السياسي – الأيديولوجي في العودة بالإسلام إلى مرونته الأولى التي استطاعت استيعاب الثقافات السابقة مؤكدا ضرورة عقول الشعوب الإسلامية[٢].

والاتجاه نفسه نجده لدى الشيخ محمد عبده الذي لم يخرج عن الإطار العام الذي رسمه الأفغاني في اعتماده الحل السياسي – الإيديولوجي الذي يعني العودة بالإسلام إلى مرونته السابقة. غير انه شدد على الإصلاح الديني في مواجهة التحدي الفكري القادم من الخارج[٣].

وقد قاده موقفه هذا، خاصة بعد الفشل الذي منيت به الثورة العرابية إلى الايمان بمدنية السلطة في المجتمع ومدنية مؤسسات هذا المجتمع التي لاتفرق بين المواطنين بحسب معتقداتهم، بل بحسب موقفهم من المجتمع ودورهم فيه.[٤]

وتميز عبد الرحمن الكواكبي في طرحه لموضوع الاستبداد في السلطة. ففي كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع العباد) يربط الكواكبي بين التقدم والشورى والتأخر والاستبداد وتوصل إلى ان التدقيق في ادوار الحكومات الاسلامية من عهد الرسالة، يبين ان ترقيها وانحطاطها تابعان لقوة او ضعف احتساب اهل الحل والعقد، واشتراكهم في تدبير شؤون الامة.[٥] وقد تكشف النماذج السابقة من آراء

---

(١) د. احمد صدقي الدجاني، المصدر السابق نفسه، ص ٧٦.

(٢) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول ١٩٩٢، ص ١٦٧ ؛ وانظر أيضا بنفس المعنى د. هشام جعيط، النهضة وحركات الإصلاح ومفهوم الثورة في العالم الإسلامي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨، السنة ١٩٨٢/٤، ص ١٠-١١.

(٣) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٦٨.

(٥) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

مفكري النهضة، حجم الانشغال بقضية الشورى. والذي نريد تأكيده، هو أن الدعوة الاسلامية قامت، منذ البداية، على الحوار والاقناع، وفي سياق ذلك الغيت الصور البالية القديمة التي قامت على تمايز الناس وتفاوتهم اجتماعيا، وحلت محلها صيغة موسعة أسست على المساواة والتكافل، وتم ارساء قيم اجتماعية، على اساس العمل والتقوى. ولم تفرض النصوص من (قرآن وسنة) صيغة محددة للمارسة السياسية، بل تركت اختيارا في ايدي (من هم ادرى بشؤون دنياهم لتقريرها على اساس المشاركة والشورى وتحددت صفات الايمان والحكمة والاستعداد لتحمل المسؤولية كشرط (للمبايعة) والوصول إلى قمة السلطة.[1]

والنتيجة التي يمكن تلخيصها من كل ماسبق، تتمثل في ان نظام الشورى في التراث الاسلامي، يكفل مشروعية تعدد القوى وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها بما يدفع إلى العمل على ايجاد الصيغ اللازمة لممارستها، بما في ذلك الاستفادة من تجارب الآخرين. ولنقل بعبارة اوضح، ان التعددية كانت قد وجدت لها الارضية المناسبة في اطار الاسلام.

---

(١) د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، كانون الثاني، ١٩٩٧، ص ٤١.

المبحث الثاني
في تعريف التعددية

التعددية (Pluralism) في ابسط تعريف لها، هي الاعتقاد في ان هناك، او ينبغي ان تكون هناك اشياء متعددة، فهي الفلسفة التي تدافع عن التعددية في المعتقدات والمؤسسات، والتي تعارض الواحدية (Monism) أي القول بان ثمة مبدأ غائيا واحدا[١].

وحين نتناول التعددية، بوصفها مفهوما، فإن علينا ان ندرك إننا أمام مفهوم واسع وغامض وفضفاض ومرن في آن واحد[٢]. ومعلوم ان اضطراب المفهوم ينعكس على اضطراب التعامل معه على صعيد البحث والممارسة. فمن المؤكد ان الاختلاف، فطرة، فطر اللـه البشر عليها، وتعدد القوى الفاعلة خاصة من خصائص المجتمعات المعاصرة. هذا التعدد في المجتمعات المعاصرة يأخذ شكلين: أولهما التعدد التقليدي الموروث، وأهم أشكاله الديني، والمذهبي، والتعدد السلالي واللغوي، وتعدد الأصل الاجتماعي والقبلي. وثانيهما التعدد الفكري، والطبقي، والجهوي[٣]. والواقع ان، الاختلاف في المجتمعات الإنسانية حقيقة موجودة في كل مجتمع حي وفي ظل نظم الحكم المختلفة كافة.

إلا إن التعددية السياسية، وهو مايعيننا مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية[*] الغربي، وان كان إطاره المفهومي

---

(١) وحيد عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ ؛ وانظر أيضا: احمد ثابت ، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الولى، ١٩٩٥، ص ٦٣.

(٣) علي خليفة الكواري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٠.

(*) الديمقراطية هي المصطلح الذي يدل على التعددية والمشاركة في الحضارة الغربية، وقد شاع استخدامه في عصرنا فشمل دوائر حضارية أخرى بعد استقلال الأقطار الآسيوية والأفريقية التي استعمرها الغرب. واللفظ إغريقي الأصل شأن الكثير من المصطلحات الغربية، وهو يعني لغة (حكومة الشعب)، ويعني اصطلاحا، (اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية، او سيطرة الشعب على الحكومة التي يختارها). وقد اشتهر في الولايات المتحدة قول أبراهام لنكولن في تعريفها عام ١٨٦٣ (هي حكومة الشعب من الشعب والى الشعب)

أوسع[1]. فهو يشير إلى الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجـود عـدة دوائـر انـتماء فيـه ضمن هويته الواحدة. كما يشير إلى احترام هـذا التنـوع وقبـول مايترتـب عليـه مـن خـلاف او اخـتلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، ويعني كذلك إيجاد صيغ ملائمـة للتعبـير عـن ذلـك كله بحرية في إطار مناسب، وبالشكل الذي يحول دون نشوب صراع يهـدد سـلامة المجتمـع[2]. والتعدديـة السياسية كما يقول الجابري مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بالحداثة السياسية أولا وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه (الحرب) بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقـد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية[3].

ويرى روجيه لابوانت، وهو أحد المحررين لندوة التعددية نشرت أعمالهـا بالفرنسـية عـام ١٩٧٤، ان التعددية – بوجه عام – توجد حيثما يوجد تنوع من نوع مايتشبث به فرد او جماعة[4]. ويضيف لابوانت، ان مجالات التنوع قد تتعدد فقد نجده بين الأحزاب السياسية، وهناك تنـوع أيضـا في الأديـان والمعتقـدات الفلسفية، كما إن هنالك طبقات اجتماعية متنوعة وفروقا إقليمية متعددة[5].

ويميز جان ايفز كالفيز بين التنوع والتعدد، فهناك تنوع لايتناهى بين الأشياء في كل مجـالات الواقـع، كما ان هناك تنوعا لا يتناهى في مجال الآراء، غـير ان التعدديـة عـلى العكـس تتعلـق – في نظـره – بمجـال القانون والدولة. بعبارة أخرى فإن

وجوهر الديمقراطية، كما تقول موسوعة لوليرز (يقع في حقيقة ان الناس يحكمون أنفسهم بأنفسهم، ولكن هذا لايتم، فيما عدا الجماعات الصـغيرة، مباشرة بل التصويت لاختيار ممثلين عنهم. انظر: د. احمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، مصدر سبق ذكـره، ص ٢٦.

(١) د. احمد صدقي الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) المصدر السابق ذكره، ص ٢٦.

(٣) د. محمـد عابـد الجـابري، التعدديـة السياسـية، وأصـولها وآفـاق مسـتقبلها، (حالـة المغـرب) ورقـة مقدمـة إلى نـدوة التعدديـة السياسـية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

(٤) د. السيد ياسين، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي (ملاحظات أولية) مجلة الأفق العـربي، المركـز الأردني للدراسـات والمعلوماتيـة، عمان، الأردن، العدد٩، السنة شباط ١٩٨٧، ص ٣٨.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ٣٨.

الدولة عن طريق القانون هي التي تسبغ الشرعية او تقبلها او ترفضها او تبررها بالنسبة لوضع تعددي معين[١].

وتبرير ذلك ان التعددية لاتتعلق بالآراء الفردية التي يعتنقها الأشخاص بقدر ماتتعلق بالعلاقات الاجتماعية من نوع معين، والقانون هو الذي ينظم العلاقات الاجتماعية.

والملاحظ انه، ومنذ نشوء نظرية التعددية الأمريكية التي كتب عنها دعاة التعددية الأوائل من أمثال ماديسون James Madison، كالون Calhoum، آرثر بنتلي Arthur Bentley، وديفيد ترومان David Truman، وروبرت دال Robert Dahl فأن الفكر الداعي إلى التعددية قد انصب حول النشاط الفئوي وكيفية السيطرة عليه عن طريق الوسائل الدستورية والقانونية[٢].

ويجد رودي كارلتون Carlton C.Rode، في التعددية، إطارا يستند اليه في تفسير سلوك المجموعة. فالأفراد الذين لديهم آراء وقيم مشتركة يجتمعون معا بصورة طوعية لتحقيق مصالحهم المشتركة ولتحقيق أهداف معينة محددة. لذا هناك مجاميع متعددة في المجتمع في كل زمان[٣]. ويرى ان تفاعل هذه المجاميع، يقدم دفعا قويا للعلاقات الاجتماعية فالمهم هو طبيعة نشاط المجموعة وليس هيئتها كتجمع من الناس.

ويقترب الدكتور سعد الدين ابراهيم من التعريف السابق في نظرته إلى التعددية التي قصد بها (مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها)[٤].

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٣٩.

(٢) Michael Weinstein, Op.Cit, P.122.

(٣) Carlton C.Rode, etal, Introduction to political science. Tokyo: Mc Graw-Hill Inc. (1976) (3rded) P.298.

(٤) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

وبهذا يكون قد وضع لاختلاف آراء الجماعة، شرط يتمثل في ضرورة انعكاسه على مجرى الأحداث السياسية.

ويعطي الدكتور محمد نور فرحات، تعريفا للتعددية بوصفها (تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع والمستقبل السياسي للوطن في داخل المجتمع الشامل)[١]. وبهذا تصبح التعددية لديه ملازمة للتمايزات الثقافية والعرقية والدينية، وماتفرضه من رؤى ومواقف سياسية تنعكس على طبيعة المجتمع نفسه.

والتعددية بالنسبة إلى نيكولاس هوبكنس Hicolas Hopkins، (مفهوم يسمح للمجاميع العرقية بالمساهمة في السياسة)[٢] .

ويعرف الدكتور يحيى الجمل، التعددية السياسية بأنها (وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من اجل كسب الرأي العام تمهيدا للوصول عن طريقه إلى السلطة بقصد تحقيق ماتنادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وماتدعوا اليه من قيم)[٣].

ويجد الدكتور محمد الرميحي في التعددية (مفهوما حديثا وهو بداية الطريق، او في مكان ما من طريق اسمه الديمقراطية) [٤]. وينظر الأستاذ عبدالرحمن ابو زيد إلى التعددية على انها (هامش من التسامح يضيق ويتسع للآراء المطروحة لكي تعبر عن نفهسا سلميا)[٥].

---

(١) د. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة المغربية، العدد ٩١، السنة نيسان ١٩٩٢، ص٧.

(٢) Nicolas, Hopkins, Pluralism, local politics and the state in Tunisia, Gramsci and the Andalusians. The Arab perspective, Jordan Center, No.9 February, 1987, P.P.342-343.

(٣) د. يحيى الجمل، التعددية الحزبية في مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٤) د. محمد الرميحي، الصيغ التقليدية المعاصرة للتعبير عن التعددية، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(٥) سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية لاسياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

ويلاحظ، ان التعددية تأخذ، لدى بعض الباحثين، لبوسا اجتماعيا، كما هو الحال مع الأستاذ وحيد عبدالمجيد الذي أكد ضرورة (وجود تنوع في القيم والممارسات الايديولوجية والمؤسسية الاجتماعية)[١]. والشيء نفسه نجده لدى الدكتور احمد الربعي، الذي أكد ضرورة التعددية للضبط الاجتماعي[٢].

وفي الإطار نفسه، تعني التعددية السياسية، إقرارا واعترافا بوجود التنوع الاجتماعي، وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه خلاف واختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات على حد تعبير الدكتور سعد الدين ابراهيم[٣]. ويبدي الدكتور علي الدين هلال تفضيله لاعتبار التعددية السياسية كانعكاس وتمثيل للتعدد الاجتماعي. فالتعددية حقيقة تشهدها المجتمعات الإنسانية[٤]. ويذهب الدكتور غسان سلامة إلى حد اعتبار التعددية الاجتماعية قاعدة للتعددية السياسية[٥]. وتكتسب التعددية السياسية طابعها الاجتماعي لدى الأستاذ فاروق ابو عيسى الذي يرى فيها (تعددا للجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع والمستقبل السياسي للوطن في داخل المجتمع الشامل)[٦]. أما الدكتور علي الدين هلال فإنه ينطلق في دراسته من التمييز بين وجود التعددية كمعطى تاريخي وتكويني وبين التعامل السياسي مع هذا المعطى التاريخي، لينتهي به القول إلى انها سمة اجتماعية تتسم بها كثير من مجتمعات العالم[٧].

---

(١) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي (ورقة خلفية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٨، السنة ١٩٩٠/٨، ص ٨٤.

(٢) د. احمد الربعي، مخاطر غياب التعددية والديمقراطية، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٣) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٤) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٥) د. غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٦) فاروق ابو عيسى، حول رؤية اتحاد المحامين العرب، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨.

(٧) د. علي الدين هلال، التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد التاسع، السنة ١٩٨٧، ص ٣٦.

ولعل المعطيات السابقة، والتي نظرت إلى المفهوم في إطاره الاجتماعي، لاتمنع من التمحيص في أطره الأخرى، خاصة وان المفهوم ينزع في الوقت نفسه إلى توسيع حقل الحريات، وفي إطار تصورات اكثر عمقا، يشير المفهوم إلى مؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية. فثمة من يجد للمفهوم دلالة من خلال العلاقة التي تقوم بين الديمقراطية والتعددية أسلوبا للحكم ومؤسسات[١]. فالدكتور إسماعيل علي سعد يرى (ان مشكلة التعددية هي مشكلة الديمقراطية، ذلك ان مشكلة الكيفية التي يجب ان يقوم على أساسها حكم المجتمع عايشت فكر الإنسان منذ أن عاش الإنسان في جماعة وحتى الوقت الراهن)[٢]. وحسب رأيه، فإن النظام الديمقراطي (التعددي) يتيح قدرا أكبر من حرية المناقشة، وقدرا أكبر من النقد وقدرا أكبر من المشاركة في صنع القرار، فضلا عن وجود عدد كبير من القوى المتنافسة سياسيا[٣]. وأجد إن هذا يعني لديه ضرورة ان يسمح النظام السياسي الديمقراطي لأن تأخذ التعددية بعدها من خلال الحوار الذي سوف ينشأ بين مختلف القوى السياسية.

ويتجلى فهم العلاقة بين الديمقراطية والتعددية لدى آخرين بالنظر إلى الديمقراطية كواحدة من شروط التعددية الضرورية. وان غيابها من التعددية يحولها إلى مجرد قبول لوجود المجموعات السياسية او الاجتماعية[٤]. في حين نجد ان بعض الباحثين عد الديمقراطية مساوية للتعددية من نواح اجتماعية وسياسية[٥].

وهنا نتساءل، هل يعني ذلك، ان التعددية هي عنصر من عناصر الديمقراطية؟ وفي معرض الإجابة عن هذا التسؤال، نجد ان بعضهم قد لاحظ بأن التعددية لاترتبط بالديمقراطية، أي بمن يحتل موقع السلطة، ولكنها ترتبط كذلك، وهذا هو

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(٢) د. اسماعيل علي سعد، علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧.

(٣) د. اسماعيل علي سعد، علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧ ؛ وانظر أيضا: د. لبيب قمحاوي، مفاهيم مختارة في التعددية الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد ٩، السنة ١٩٨٧ ن ص ٢١٣.

(٤) سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ٩٩ ؛ كذلك انظر: ص ٢٦ في المصدر نفسه.

الأهم، ببنية السلطة أي حدودها، مما يعطينا مظاهر مادية يسهل ضبطها وتوجيهها الوجهة الصالحة المبنية على الحق والعدالة واحترام القانون الذي هو فوق الجميع. فالدولة في ظل التعددية تتحول إلى هيئة مديرة للصراع[1].

وفي وسعنا الإشارة هنا إلى التعريف الذي أقامه كرافورد يونج صاحب كتاب سياسات التعددية الثقافية، الذي اعتمد عليه في دراسته على أساس ثلاثة مكونات أساسية[2]:

١- التعددية ينبغي ان ينظر اليها في علاقتها بمجال تسلطي ويعني به الدولة ذات السيادة الإقليمية (ومايتعلق بها من نظام سياسي) والتي تحدد بوضوح قاطع الحدود التي بناء عليها تعرف جماعة من الجماعات في المجتمع نفسها وقواعد التعامل بين هذه الجماعات.

٢- تكون هناك تعددية حين تكون هناك على الأقل كتلتان اجتماعيتان وسياسيتان. لهما دلالة والتي يمكن للباحث وللفاعلين فيها أيضا ان يتعرفا عليها، والتي يصبح المناقشة والتفاعل بينها يمثل ملمحا مهما من ملامح عمليات التبادل السياسي التي يجري في إطاره النموذج الشامل للنظام السياسي.

٣- يمكن ان توجد أسس هذه الكتل المختلفة او التجمعات المتباينة في الأصول العرقية المشتركة او في وحدة اللغة او الطائفة او تشابه العادات او الإقامة المشتركة في إقليم محدد.

ومع أننا قد لاحظنا، ان هناك من أوجد نوعا من الترابط بين الديمقراطية والتعددية، وهو مؤشر سليم، إلا أن ذلك لم يمنع بعضهم من إنكار أي وجه لهذه العلاقة كما هو الحال مع الدكتور علي الدين هلال، فقد أشار إلى (أن استبدادية النظام السياسي هي جزء من منظومة تسلطية موجودة في كل مجتمع. ثم أننا نخطئ كثيرا إذا تصورنا ان التغيير الديمقراطي يتعلق فقط بالشكل السياسي

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١١٨.

(٢) انظر: Young , C. The Politices of Cultural Plurulism .

للمجتمع[١] ثم يضيف، (ان التعددية ليست الديمقراطية لا في تاريخ الفكر السياسي ولا في تاريخ الممارسة السياسية)[٢].

والذي نجده، ان الفكرة السائدة في تعريف التعددية، تتجلى والى حد كبير، في النظر إلى الموضوع ضمن إطار المسألة السياسية والمتعلقة بممارسة الدولة. فليست القضية، هي في الاعتراف بوجود التعددية ثقافية او سلالية او دينية[٣]. ولكن في طبيعة المجال السياسي المسموح به لهذه التعددية في إطار الدولة، بوصف أن الدولة في الفكر السياسي المعاصر، هي مجموعة من المؤسسات، تتدرج فيها المسؤوليات[٤]. وهي معطى تاريخي يجب ان نتعامل معه تماما كالتعددية التي هي أيضا معطى تاريخي يجب التعامل معه[٥]. وهذا التعامل يتم في إطار النظام السياسي الذي تأخذ به الدولة.

والملاحظ أن الدولة كمفهوم مؤسسي او كنظام للحكم، لها علاقة مباشرة في تقدم او تخلف الشعوب من خلال ممارسة سلطاتها، فالصيغ السياسية التي تتبناها الدولة في التعامل مع مختلف فئات المجتمع وتطلعاتها، تنعكس على وحدة وتطور ذلك المجتمع، ولما كانت البنية المجتمعية في عصرنا تتسم بالتنوع والاختلاف بين الأفراد والمجموعات، كان لابد أن تتكيف الصيغ السياسية ضمن إطار مشترك لتستجيب لتلك المعطيات[٦]. ويعد هذا الدور من أهم مبررات وجود الدولة واستمراريتها، من خلال ايجاد رموز وتطلعات مشتركة تسهم في خلق هوية وطنية متكاملة يستطيع الفرد والمجموعة من خلالها التعبير عن الذات بحرية وقناعة[٧].

---

(١) د. علي الدين هلال، نحو معايير محددة الاتجاه، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية، (سعد الدين ابراهيم، تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٨.

(٣) د. السيد ياسين، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٤) سعيد بن سعيد، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٥) د. صبحي العتيبي (تقديم)، ندوة التعددية في الدول العربية، مجلة الأفق العربي عمان، الأردن، العدد ٩، السنة شباط ١٩٨٧، ص ٥٥.

(٦) د. صبحي العتيبي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢-١٣.

(٧) المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

ولما كانت التعددية، لاتمثل خطرا إذا توافر لها مناخ من التسامح[*]، فإنها تصبح خطرا كبيرا على المجتمع والدولة إذا احتكم الأفراد والجماعات إلى التعصب[١]. عليه ينبغي النظر، عند دراستنا للتعددية، إلى عناصر التكامل المتوفرة ضمن منهج توحيدي يهدف إلى جعل الدولة فوق عناصر التعدد لاضدها، لتكون الدولة، الجسر الذي يعبر منه الجميع دون استثناء[٢].

لقد تعين علينا رصد المفهوم وتداوله في كتابات جمهرة من الفلاسفة والمفكرين، لكننا، لن ندخل هنا بمتاهات البحث عن الفروق او الاختلافات الخاصة بالتعريف من حيث الجزئيات، لأن كل واحد قد أسهم، بشكل أو بآخر، بمكونات التعريف بالمفهوم من خلال الجدل الذي دخلوا فيه. وهذا القول يعني، إن الآراء لم تكن كلها متوافقة في مسألة التعريف.

ومهما يكن من امر التعددية، فإننا نجد، أن جل هذه الآراء يمكن إرجاعها إلى ثلاثة محاور رئيسة، نجدها واردة في اغلب التعريفات المعطاة للتعددية مما يمكن عده مقومات للتعددية، وهذه هي:

١- البناء التنظيمي.
٢- التداول السلمي للسلطة.
٣- المحور المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

(*) يقصد بذلك، ان يسمح لكافة الآراء والتوجهات بأن تعبر عن نفسها دون قيود طالما لاتشكل تهديدا لنظام المجتمع العام. ولايكفي في ذلك مجرد النص الدستوري. وإنما ينبغي ان يتوفر لدى الجميع حكاما ومحكومين قبولا بمبدأ التنافس واحتراما للرأي الآخر. بعبارة أخرى يجب أن يسود اقتناع عام، بأن اختلاف وتعدد الآراء والاجتهادات ظاهرة صحيحة ومطلوبة. لمزيد من التفصيل انظر: د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٠، السنة ١٩٨٥/١٠، ص ٦٩ ومابعدها.

(١) د. كمال المتوفي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٩.

(٢) يجب أن يكون هناك فصل بين مفهوم الانتماء إلى الدولة ومفهوم الولاء إلى الدولة في معالجة موضوع التعددية، إذا نظرنا في الواقع إلى التعددية من منظور الانتماء إلى الدولة فإن ذلك قد يسهم في حل كثير من المسائل التعددية القائمة حاليا والتي أساسها قد يكون مشكلة ولاء وليس مشكلة انتماء. انظر: د. صبحي العتيبي، ندوة التعددية في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

وفي إطار ماسبق، أن هنالك العديد ممن حاولوا طرح موضوع التعددية السياسية، كعملية للحكم، وكإطار مؤسسي، كما هو الحال مع الدكتور وحيد عبدالمجيد الذي يقسمها إلى آليات ثلاث هي[١]:

١- التعدد التنظيمي المفتوح، أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود. وهذه الآلية المتعلقة بالنظام الحزبي.

٢- تداول السلطة السياسية من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها. وهذه الآلية المتعلقة بالنظام السياسي.

٣- منظومة الحقوق والحريات العامة التي اصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان وهذه الآلية المتعلقة بالنظام القانوني.

والاتجاه نفسه نجده، لدى آخرين[٢]. فالدكتور برهان غليون يحدد لنا ثلاثة مبادئ تقترب كثيرا من تلك التي ذكرها الدكتور وحيد عبد المجيد، وهذه هي مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية كمقوم أساسي للحياة الاجتماعية وللاجتماع السياسي، بما يتبعه من حق التنظيم والتعبير والمعارضة السياسية، وبالتالي التعددية. ومبدأ التداول السلمي للسلطة بحسب قواعد إجرائية معروفة .. وهو ما يفترض .. تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. ومبدأ المساواة الذي تجسده الدولة القانونية التي تضمن المساواة والتكافؤ في الفرص بين جميع الأفراد[٣].

ويبدو لنا، ان هذه المحاور الثلاثة، قد أسهمت، والى حد بعيد، في تكثيف الفهم الموضوعي للتعددية السياسية، بوصفها تعددا للارادات الفاعلة في عملية صنع القرار من خلال انتشار السلطة، المتوازن بين القوى السياسية والاجتماعية، طبقا لإجراءات مقننة.

---

(١) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٣.

(٢) انظر: بهذا الخصوص د. محمد الرميحي، التطبيق الخليجي للديمقراطية، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥-١٣٠؛ كذلك أنظر: د. يحيى الجمل، التعددية الحزبية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤-٢١٥ ؛ أيضا أنظر: د. علي الدين هلال، نحو معايير محددة الاتجاه، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤١.

(٣) د. برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية (مقدمة نظرية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٣، السنة ١٩٩٦/١١، ص ص ٤١-٤٢.

الفصل الثاني
تطور النظم الحزبية في عالم الجنوب

المبحث الأول : نشأت الاحزاب السياسية

مفهوم الحزب السياسي

المبحث الثاني : النظم الحزبية

١- نظام الحزب الواحد
٢- نظام الحزبين
٣- نظام تعدد الاحزاب

المبحث الثالث : مراحل تطور النظام الحزبي في دول الجنوب

المرحلة الاولى: التعددية الحزبية:

المرحلة الثانية: أ. انظمة الحزب المهيمن

ب. انظمة الحزب الواحد

المرحلة الثالثة: العودة للتعددية

مقدمة

ينظر إلى الأحزاب، في الدولة الحديثة، على انها إحدى ابرز الأدوات التي تعكس بشكل او بآخر نشاط المجتمع. وقد بات من الصعب أن نفهم طبيعة نظام سياسي[*] معين، إلا من خلال فهمنها لماهية الأحزاب العاملة فيه. (فالنظم السياسية هي انعكاس لواقع اجتماعي)[١]. وظهور الأحزاب، قد غير بدرجة كبيرة في كيان النظم السياسية بالشكل الذي اصبح فيه ينظر إلى النظم السياسية الحديثة بوصفها (نظما حزبية سواء أكانت ليبرالية أم سلطوية أم شمولية، تعددية أم أحادية)[٢]. ونستطيع القول بوجود نوع من التأثير والتأثر بين النظام السياسي والأحزاب.

ونظرا للأهمية التي تشكلها الأحزاب بالنسبة للنظم السياسية نحاول هنا تناول الموضوع، من خلال دراسة نشأة الأحزاب السياسية، موضحين أنواع النظم الحزبية في العالم، ثم تأثير ذلك في الحياة السياسية لدول عالم الجنوب ومراحل النظام السياسي فيها.

(*) يعرف النظام الساسي، بأنه مجموعة النشاطات السياسية المرتبطة ارتباطا وظيفيا إحداها بالأخرى ولها بعض الديمومة الزمنية، انظر:
A.H.Birch, Representation, Pall Mall, London, 1971, P.19.
وهناك من يرى في النظام السياسي انه، مجموعة المؤسسات التي تتوزع فيما بينها آلية التقرير السياسي. انظر: د. اسماعيل علي الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٢، ص ١٦.

(١) د. علي الدين هلال، نحو معايير محددة الاتجاه، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧؛ وانظر أيضا : د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣ ؛ كما يرى أستاذنا المرحوم الدكتور طارق الهاشمي، ان النظام السياسي سواء كان تجسيدا لفلسفة اجتماعية ما أو شكل من أشكال ممارسة السلطة، فإنه يتشكل تحت تأثير العوامل الموضوعية وخاصة تلك التي تتعلق منها بالواقع الاجتماعي والقيم القومية كما ان القواعد الموضوعية تشكل حدا للنظام السياسي. انظر : د. طارق الهاشمي، الأسس الاجتماعية للأنظمة السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، بغداد، العدد ٣، السنة ١٩٨١، ص ١٥١.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص ٥.

المبحث الاول

نشأة الأحزاب السياسية

تشير الكتابات السياسية الكلاسيكية، إلى ان هناك ثمة اتفاق بين الباحثين على اعتبار الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث، ظاهرة جديدة. وبالاستناد إلى الأستاذ موريس ديفرجيه، فإن تاريخ الأحزاب الحقيقية (يعود إلى حوالي قرن ونصف. ففي سنة ١٨٥٠، لم يكن بلد في العالم "باستثناء الولايات المتحدة" يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة[*]. فقد كان يوجد قديما، اختلافات في الآراء، ونواد شعبية، وتكتلات فكرية، وكتل برلمانية[*]، وإنما لم تكن هذه أحزابا بالمعنى

(*) هنالك من يأخذ الأحزاب السياسية بمعنى التشيع السياسي او المذهبية السياسية، فيمتد بجذورها إلى ماهو أبعد من ذلك، وربما أمكن القول ان نشؤها ونموها كان مترافقا مع نشوء ونمو الظاهرة السياسية نفسها. حيث انه لم يوجد نظام للسلطة إلا وكان له المؤيدون (المتحزبون معه والمتشيعون له)، وكان له المعارضون (المتحزبون أو المتشيعون ضده)، وذلك بغض النظر عن حجم وصفة من يؤيد أو من يعارض. انظر: د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٨-١٩٩. وأنظر أيضا : د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

(*) البرلمان، هو اصطلاح استعمل في اللغتين الفرنسية والإنكليزية في القرن الثالث عشر، للإشارة إلى أي اجتماع للمناقشة. والكلمة مستقاة، من الناحية اللغوية، من الفعل الفرنسي (Parler) بمعنى يتكلم، كما أطلق الاصطلاح على المكان الذي كان ينعقد فيه الاجتماع. ثم أطلقت كلمة برلمان في اللغة الإنكليزية، على الهيئة التشريعية العليا، المكونة من مجلس العموم ومجلس اللوردات وبحكم دور بريطانيا الاستعماري خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انتقلت التسمية والنظام البرلماني إلى مناطق كثيرة من العالم. وبرغم اختلاف التسمية من بلد إلى آخر إلا أن مهفوم البرلمان يبقى واحدا في جميع الحالات الزمانية والمكانية. ويشير التطور الزمني لهذه المؤسسة إلى دورها في الحياة الديمقراطية الذي أدى إلى صنع إحدى أدوات الديمقراطية المهمة وهي الأحزاب السياسية. مع ذلك يلاحظ ان البرلمانات في دول عالم الجنوب، تبقى مؤسسات صورية حيث يستخدمها النظام والحزب الحاكم كقطعة ديكور، ليس لها أي دور حقيقي في الحياة السياسية، كما ان انتخاب أعضائها يجري بعيدا عن الحرية والنزاهة. انظر: احمد ذياب الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ص ٣١-٣٣.

الصحيح[1]. ولقد مر تطور الأحزاب بالعديد من المراحل، كانت خلالها موضع شك وخوف من أن يسفر وجودها عن تمزيق وحدة المجتمع[2].

ويتفق بالامبورا مع موريس ديفرجيه في ان الأحزاب وجدت في القرن التاسع عشر حيث ظهرت في إنكلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام ١٨٣٢ وقيام المنظمات المحلية على أثره بتسجيل الناخبين في قوائم انتخابية. وفي الولايات المتحدة ظهرت الأحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون حوالي عام ١٨٣٠. أما في فرنسا وألمانيا فقد كانت هنالك الزمر البرلمانية والنوادي السياسية التي وسعت من نشاطها بعد ثورات ١٨٤٨ في كلا البلدين[3]. والملاحظ بشكل عام ان نمو الأحزاب يرتبط بنمو الديمقراطية، أي باتساع الاقتراع العام الشعبي، وبالامتيازات البرلمانية[4]. وهذا يدفعنا إلى القول بأن ظهور الأحزاب السياسية، كان قد مثل ثمرة من ثمرات الديمقراطية. او لنقل، بتعبير آخر، أن الأحزاب، كانت نتيجة اكثر منها سببا للديمقراطية. غير أن هذا القول لايمنع، بالضرورة من التأكيد على أهمية ظهورها بالنسبة لتطوير وتعزيز المسيرة الديمقراطية.

ولابد لنا من التأكيد هنا، بأن ارتباط الأحزاب بالكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، لايمنع من ملاحظة (أن بعض الأحزاب السياسية، نشأت بطريق مختلف)[5]. إن هذا ما أكده ديفرجيه في تفسيره لنشأة الأحزاب السياسية[*] من خلال التمييز بين الأصل الانتخابي للأحزاب، فقد وجد أن العملية تبدأ بخلق الكتل

---

(١) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص٦.

(٢) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٥٦.

(٣) د.حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٥٦.

(٤) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٦ ؛ وأنظر: ايضا: د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨-١١.

(٥) د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٨.

(*) لقد حاول (لابالومبارا) و (وينر)، ان يقدما تفسيرا جديدا لنشوء الأحزاب، ومن شأن هذا التفسير ان يتنكر للعلاقة بين نشوء الأحزاب والنظام الانتخابي فقد ذهبا إلى الاعتقاد بأن أزمات الشرعية والمشاركة، هي الأساس في نشوء الأحزاب. أنظر: د. عبدالرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩١، الطبعة الأولى، ١٧٦.

البرلمانية أولا، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد، ليقوم اتصال دائم بين هـذين العنصريـن، وبـين النشأة الخارجية للأحزاب. حيث يتم إنشاء الحزب بمجمله، بصورة أساسية بفضل مؤسسة قائمـة مـن قبـل، وذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات وخارج عن البرلمان[١].

وليس من باب المصادفة ان يسود هذا التفسير لنشوء الحزاب، أغلب الكتابات الغربيـة. إلا أن الأمـر مختلف بالنسبة لدول عالم الجنوب. حيث ان (تنوع واختلاف نشأة الأحزاب السياسية في عالم الجنـوب)[٢]، يجعل من الصعوبة، بمكان التسليم الكامل لمثل هذه التفسيرات.

فعلى العكس من ذلك، كان ظهور الأحزاب في دول عالم الجنوب، نتيجة لظروف تاريخية، لم تجابهها الدول الغربية بشكل مباشر، كما هو الحال مع عملية (التحرر الوطني، تأكيد الـذات الوطنيـة، خلـق قـيم المشاركة والإيجابية السياسية، بناء المؤسسات الحكومية والشرعية، تحقيق التنمية وإدارة الصراع)[٣]. فضلا عن مجموعة العوامل الأخرى التي أسهمت في تكون الأحـزاب بحيـث يكـون مـن الصـعب قبـول التفسـير "البرلماني" وبالتالي قصوره عن دراسة وتفسير ظهور الأحـزاب السياسـية في بلـدان عـالم الجنـوب كـما يقـول الدكتور رياض عزيز هادي[٤].

ويمكن القول، (أن الظروف البرلمانية التي نشأت فيها بعض الأحـزاب الأوربيـة، يمكـن النظـر اليهـا – بشكل أكثر جدوى – بوصفها تمثل نمطا واحدا من الظروف التاريخية ولـيس بوصـفها الحالـة العامـة التـي يعد ما عداها انحرافا عنها)[٥]. فمن المؤكد (أن يكون هنالك بعض التكوينات الحزبية، ذات أصول انتخابية

---

(١) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧-١٣.

(٢) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي / الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص ٢٤٨ ؛ أنظر: د. أسـامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٣) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(٤) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧ ؛ وأنظر أيضا: د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السـابق نفسه، ص ٨٦.

(٥) د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق نفسه، ص ٨٦.

وبرلمانية في عالم الجنوب على غرار تفسير "ديفرجيه" .. ففي أمريكا اللاتينية[*] نشأت العديد من الحزاب نتيجة تعزيز دور البرلمان واتساع حق التصويت .. ويشير "دولافروف" إلى ان تأسيس الأحزاب السياسية في أفريقيا يرتبط بدخول حق الاقتراع في الحياة السياسية في الأقاليم وأصبحت هذه الأحزاب ضرورية في اللحظة التي رأى فيها الأفارقة انهم منحوا حق التصويت)[١]. أما في آسيا فإن الظاهرة الحزبية تجد جذورها في التراث التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية، وفي تأثيرات الوجود الاستعماري في تلك المجتمعات من ناحية أخرى، وقد خلص (لوسيان باي) في دراسته للنظم السياسية التقليدية في آسيا إلى إن الاتجاهات والممارسات التي وفرت بيئة صالحة لخلق أحزاب (منفردة)، هي نفسها العوامل الرئيسة التي أعاقت نمو (نظم حزبية) فعالة[٢]، وذلك بفعل تراثها السياسي.

ونستطيع التأكيد هنا، على ان قصور التفسير البرلماني لنشأة الأحزاب في عالم الجنوب، لايمنع من القول بوجود التركيب الخاص لهذه المجتمعات، والذي يمكن معه القول، أن غالبية أحزاب عالم الجنوب قد نشأت عن (حركات وطنية، ونقابات او تجمعات فلاحية او تنظيمات اجتماعية وثقافية او تجمعات دينية)[٣]. أيضا يمكن الإشارة إلى ان (اشتراك كافة مناطق عالم الجنوب، في الخضوع للاستعمار، وتأثير هذا على النشأة الحزبية فيها، لايلغي الآثار المتباينة للاستعمار عليها والتي توقفت على ديناميات التفاعل بين الظاهرة الاستعمارية، من ناحية، والخصائص الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والثقافية لكل من تلك المجتمعات من ناحية اخرى)[٤].

(*) هنالك اتجاه آخر، يجد ان لامجال للحديث عن (نشأة برلمانية) الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية. فعلى العكس من الدور المحدد والمعترف به للبرلمان في العملية السياسية في أوربا، فإن موقع الهيئة التشريعية في بلدان أمريكا اللاتينية كان دائما أقل بكثير في قوته او فاعليته. أنظر : د. اسامة الغزالي حرب، المصدر السابق نفسه، ص ص ٩٥-٩٦.

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٢-١٠٣.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٤) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

وبغض النظر عن طبيعة الظروف والصعوبات التي رافقت نشأة الأحزاب السياسية في عالم الجنوب، إلا انه يمكن القول مع الدكتور أسامة الغزالي حرب، ان (الظاهرة الحزبية في العالم الثالث أصبحت تلخص، اكثر من أي شيء آخر، كافة مقومات الحياة السياسية. فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، والعلاقات بين القوى، والطبقات الاجتماعية والأيديولوجيات السائدة في المجتمع، وأساليب العمل السياسي والحزبي، وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي[١]. ويعكس ذلك مدى الأهمية التي بات يحتلها موضوع الحزب السياسي لمجموعة دول عالم الجنوب، ويتجلى ذلك من خلال العدد الهائل للأحزاب السياسية والذي اصبح اقرب إلى، طوفان الأحزاب، داخل هذه الدول والتي أصبحت، برأي الكثيرين، انعكاسا للوجه الديمقراطي. فالأحزاب كما يقول الفقيه النمساوي كلسن Kelsen، هي عماد الديمقراطية، والعداء للأحزاب يخفي عداء للديمقراطية ذاتها. أو كما يقول الأستاذ آيزمن Esmein بأن (لاحرية سياسية بدون أحزاب)[٢].

مفهوم الحزب السياسي:

هذا التوصيف، لأهمية الأحزاب في العملية الديمقراطية، يدفع إلى متابعة المعنى الذي تعنيه كلمة حزب. فمن الملاحظ، ان الأحزاب ظاهرة سياسية مركبة، بمعنى أننا لانستطيع النظر اليها من وجهة نظر واحدة، فالأحزاب، مثل باقي الظواهر السياسية يمكن ان تكون لها مدلولات متعددة مما يجعل عملية التعريف بالغة الصعوبة[٣]. مع ذلك يمكن أن يوصف الحزب السياسي من خلال الغرض الذي أنشئ من أجله، شخصية أعضائه، هيكله، أو الوظائف التي يؤديها. ويرى رجل الدولة الإنكليزية ادموند بيرك Edmund burke ان الحزب هو مجموعة من الرجال اتفقوا على مبدأ يمكن من خلاله خدمة الصالح الوطني[٤]. وهناك من يتوسع في تعريف الحزب بحيث ينطبق على التنظيمات الحزبية في سائر النظم السياسية.

(١) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢) د. نبيلة عبدالحليم كامل، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

(٣) د. نبيلة عبدالحليم كامل، المصدر السابق نفسه، ص ٧١.

(٤) Carlton C.Rodee, Op,Cit, P.317.

فمثلا يرى جميس كولمان، ان الحزب عبارة عن (تجمع لـه صـفة التنظـيم الرسـمي، هدفـه الصريـح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به أما بمفرده او بالائتلاف او بالتنافس الانتخـابي عـلى تنظـيمات حزبية اخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية او متوقعة)[١].

وعلى العكس من هـذا التعريـف الموسـع للحـزب، يقصرـ شـلزنجر تعريـف الحـزب السـياسي عـلى (الوحـدات التـي تسـعى للوصـول إلىالسـلطة في الـنظم القائمـة عـلى التنـافس الانتخـابي خاصـة الـنظم الديمقراطية الغربية)[٢]. ومثل هذا التعريف يستبعد مـن معنـاه الأحـزاب الواحـدة التـي وجـدت في دول الجنوب. مع ذلك فإن أحد اكثر تعاريف الحزب عمومية ومرونة في الدول الغربيـة الديمقراطيـة، هـو ذلـك الذي عرضـه ليـون د. ابشـتاين Leond. Epstein بقولـه أن الحـزب (أي مجموعـة، بغـض النظـر عـن قـوة تنظيمها، تسعى إلى انتخاب أصحاب مناصب حكومية تحت اسم معين)[٣]. وهـو تعريـف عـام يبتعـد عـن مفهوم الحزب بالمعنى الحديث. أما الأستاذ كلسن، فـيرى بـالأحزاب السياسـية عـلى انهـا (تنظـيمات تضـم عددا من الأشخاص يعتنقون أفكارا سياسية واحدة والتـي تعمـل عـلى ضـمان تـأثيرهم الفعـال عـلى إدارة الشؤون السياسية في الدولة)[٤] ويقترب جوزيف لابالومبارا من التعريف السابق في رؤيته للحزب عـلى أنـه (تنظيم رسمي هدفه الـرئيس هـو وضـع والاحتفـاظ بأشـخاص في المناصـب العامـة يهيمنـون وحـدهم أو بالائتلاف مع غيرهم، على إدارة الحكم التي تتولى صياغة وتنفيذ السياسات العامة)[٥].

---

(١) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٤-١٨٥.

(٢) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤ ؛ وهنـاك مـن يجـد في الحـزب بأنـه تنظـيم مـن الأفـراد يسـعى للحصول على تفويض مستمر (انتخابي وغير انتخابي) من الشعب (أو من قطاع منـه) لممثلـين محـددين مـن ذلـك التنظـيم لممارسـة القـوة السياسية لمناصب حكومية معينة، مع إعلان ان تلك القوة سوف تمارس بالنيابة عن الشـعب. انظـر: د. أسـامة الغـزالي حـرب، مصـدر سـبق ذكره، ص ١٨.

(3) Leon d.Epstein, Political Parties In Western democracies, New York frederic a.Prager, Inc, 1967, P.9.

(٤) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(٥) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

وفي ضوء ذلك يحدد لنا "لابالومبارا" و "وينر" أربعة عناصر لمفهوم الحزب:

١- استمرارية التنظيم. أي وجود تنظيم لايتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.

٢- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

٣- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار (سواء منفردين او بالتآلف مع آخرين) وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.

٤- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات او السعي – بشكل أو بآخر – للحصول على التأييد الشعبي[١].

وبنفس المستوى يحدد "شارلو" الحزب السياسي بأنه يتضمن الاستمرارية والتوسع على المستوى المحلي واستمرارية نظام تنظيمي من ناحية الرغبة الصريحة والفعالة لممارسة مباشرة للسلطة بالاستناد إلى تأييد نخبوي او شعبية[٢]. والحزب بالنسبة إلى "لاسويل" هو جماعة ذات اهتمامات عامة شاملة، والتي تقدم مرشحين لها في الانتخابات السياسية [٣]. وبنفس المعنى ينظر د. حسان العاني إلى الحزب بكونه (مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة او الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق أهداف معينة)[٤].

---

(١) د. أسامة الغزلي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩ ؛ وبنفس المعنى، أنظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٦ ؛ أيضا أنظر:د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص ٦.

(٣) د. عبدالمعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠ وفي نفس المعنى يرى سارتوري، ان الحزب هو أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على ان تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة. انظر: د. اسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٤) د. حسان محمد شفيق العاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٥.

وفي محاولته لإيجاد تعريف شامل للحزب، يذهب الغزالي إلى عده (اتحادا أو تجمعا من الأفراد، ذا بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر – في جوهره – عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية او التأثير فيها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية او من دونها)[١] ومن خلال هذا التعريف، يلاحظ محاولته تقصي الخصائص العامة والمشتركة للأحزاب السياسية والتي تمثل معطيات الحد الأدنى للمفهوم.

ويبدو لنا، أن ماربحه المفهوم، من خلال هذه التعاريف المعطاة له، هو زيادة في التنظير من قبل هؤلاء الذين تصدوا له. والمفارقة المؤكدة هي ان مفهوم الحزب السياسي يعطي حقائق مختلفة وفق طبيعته وتكوينه وحسب ظروف وأوضاع البلدان التي يظهر فيها كما يؤكد أستاذنا الدكتور رياض عزيز هادي .. وذلك أمر طبيعي لأن الأحزاب السياسية شأنها شأن الكثير من الظواهر السياسية، ترتبط بعوامل عديدة تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهي لذلك تعبر عن خصوصيات كل مجتمع بقدر ما تشترك ببعض السمات والملامح الأساسية للحزب السياسي[٢].

وبذلك يمكننا ان نعرف الحزب السياسي بأنه، ذلك التنظيم الذي يضم مجموعة أفراد، تحمل رؤى سياسية موحدة، تعمل بشكل مشترك للوصول إلى السلطة او التأثير فيها. وهذا التعريف يجمع ببساطة، حسب اعتقادنا، مختلف الجوانب التي ينظمها الحزب.

وتبقى الحقيقة المؤكدة، في كون الاحزاب السياسية تشكل اليوم واحدا من أهم ملامح الحياة السياسية لبلدان عالم الجنوب، بالقدر الذي أمست فيه الأداة الأساسية للوصول إلى السلطة او التأثير فيها. فهي تعبر عن مشكلات وتطلعات شعوب هذا العالم وآمالها في التحرر والتطور والتنمية[٣].

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦-٧.

(٣) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص ٦-٧.

المبحث الثاني
النظم الحزبية

إن الوجود الفعال للأحزاب، في مختلف الدول والانظمة السياسية، يدفع إلى متابعة النظم من حيث علاقتها بالأحزاب السياسية. فعلى الرغم من تعدد المعايير التي عرفها الفكر السياسي للتفرقة بين النظم الحزبية، فسوف تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ (عدد) الأحزاب[1]. وقد كان النموذج الذي قدمه آرثر هولكم. أحسن ماقدم من تصنيف للأحزاب قام على مدى علاقة الحزب بالنظام السياسي بحيث يستفاد من تحليله في القول بأن هنالك ثلاثة نماذج للأنظمة الحزبية هي[2]:

١- نظام الحزب الواحد.

٢- نظام الحزبين.

٣- نظام تعدد الأحزاب.

ونحاول هنا التعريف المختصر بهذه الأنظمة، لنتابع بعدها النظم الحزبية في بلدان عالم الجنوب.

١-نظام الحزب الواحد:

يختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى، بحكم اختلاف النظم السياسية فيها[3]، وعلى العموم، ينظر إلى نظام الحزب الواحد، على انه التجديد السياسي الكبير في القرن العشرين[4]. ويمكن التجديد في وجود حزب منظم ومعترف به لوحده من قبل السلطة القائمة في الدولة، وهذا يعني من الناحية العملية انه

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٢) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٠-٢٧١.

(٣) د. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ١٦٨.

(٤) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢.

(لن يكون مسموحا وجود أية أحزاب مطلقا، سوى حزب واحد فقط، وإذا ما وجدت أيـة أحـزاب أخرى فيكون ذلك وجـودا سريـا وغـير مصرـح بـه. او عـلى الأقـل غـير مسـموح لـه ان يتمثـل في السـلطة السياسية[1]. ويشير ديفرجيه إلى ان نظام الحزب الواحد ليس إلا (تكييـف تقنـي للديكتاتوريـة المتولـدة في إطار ديمقراطي)[2]، وعليه يصبح الحزب الواحد، وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم[3].

وعلى ذلك ففي الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد يقوم الحزب الحاكم بإلغـاء جميـع الأحـزاب السياسية الأخرى ومنعها من ممارسة النشـاط السـياسي. وقـد دخـل نظـام الحـزب الواحـد حيـز التطبيـق وأخذت به بعض الدول قبل ان تكون أسسه وقواعده موضوعة ومدروسة من الناحية النظرية[4].

ويلاحظ ان ظهور نظام الحزب الواحد، في أية دولة يرتبط بوجود بعض الأزمات التي قد تكـون ذات طابع أما سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. ويشير أسامة حـرب إلى ان (هنتينجتـون) حـاول تقـديم نظريـة لدراسة وتفسير نشأة الحزب الواحد، وانتهى إلى التأكيد على ان نظام الحزب الواحد تميل لأن تكـون نتاجـا لتعدد الانقسامات في المجتمع او لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره. وبعبارة أخـرى، فـإن الواحدية ينتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على حكمهـا، لقـوى أخـرى في مجتمع منقسم[5]. من خلال نظام الحزب الواحد.

وتختلف وجهات النظر في تحديد وظائف الحزب الواحد في إطار هذه النظم التي أخذت بـه، ومـرد ذلك الاختلاف يكمن في تباين وجهات النظر لمؤيدي النظام

---

(١) د. عبد المعطي محمد عساف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥ ؛ وانظر أيضا: د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصـدر سـبق ذكره، ص ٢١٢.

(٢) موريس جيفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢.

(٣) د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٤) د شمران حمادي، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٢، وقد أخـذت بهـذا النظـام قبـل أن يتبلـور كنظريـة كـل مـن تركيـا والبرتغـال وفي الاتحـاد السوفياتي (السابق) لم تتكرس وحدانية الحزب الشيوعي في الدستور بصورة شرعيـة إلا سـنة ١٩٣٦ بموجـب المـادة (١٢٦) للتفضـيل أنظـر : موريس ديفرجيه، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٣.

(٥) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

ومعارضيه على حد السواء. فبالنسبة لمؤيدي النظام، فإنهم يرون أن للحزب وظيفتين أساسيتين تجسد الاولى في خلق نخبة او طليعة قيادية وزعماء سياسيين وإداريين أكفاء مؤهلين لإدارة الدولة وهذا مايقدمه الحزب الواحد. بينما تتجلى الوظيفة الاخرى في إقامة نوع من الرابطة بين الحكام والشعب. أما بالنسبة إلى معارضي نظام الحزب الواحد فيرون أن هذا النظام ماهو إلا لون حديث لنظام سياسي قديم جدا هو الحرس الإمبراطوري او القيصري الذي يكرس مهمته في توطيد حكم الإمبراطور او القيصر وان الجديد فيه هو شكل التنظيم الفني للعلاقة بين الحكام وأعوانهم[١].

وعموما فإن نظام الحزب الواحد، كان قد اكتسب لدى بلدان الجنوب في حقبة معينة (شعبية خاصة) بقدر ما أضحى سمة أساسية تميزت بها الظاهرة الحزبية لدول عالم الجنوب.

٢-نظام الحزبين:

يتلخص جوهر نظام الحزبين في وجود، حزبين كبيرين يتنافسان للفوز في الانتخابات العامة والوصول إلى السلطة دونما حاجة إلى الائتلاف[٢]. ويرى سارتوري ان ذلك يتحقق من خلال قدرة كل من الحزبين على النجاح فعليا في تحقيق أغلبية برلمانية كافية. مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منها إلى الآخر، احتمالا قائما[٣].

وقد يبدو الحديث عن نظام الحزبين بشكل ما، حديثا عن نظام التعدد الحزبي، فالأنظمة التي تتميز بهذا النظام لاتستطيع تركيز الأمر بوجود حزبين فقط من خلال

---

(١) د.شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢١٢-٢١٧.

(٢) يتحدث الموند عن ثلاثة أشكال لهذا النظام :

١- نظام حزبين رضائي حيث يتبادل الحزبان الكبيران السلطة دون تهديد للاستقرار الحكومي.

٢- نظام حزبين صراعي يتميز بوجود تنافس حاد على مستوى الجماهير وقيادات الحزبين.

٣- نظام حزبين مختلط، جوهره تناقض بين أعضاء كل حزب مع اتجاه قيادات الحزبين إلى تقبل الحلول الوسط.

أنظر: د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

(٣) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

كونها لاتسمح بوجود أحزاب أخرى كما يبدو للوهلة الأولى، فهي تسمح للتعدد. غير ان القوى الداخلية للمجتمع تكون متمركزة في معظمها حول محورين، هما محور الحزب الأول، ومحور الحزب الثاني، الأمر الذي لايعطي الفرصة لبروز حزب ثالث او أحزاب أخرى. لأنها لو برزت، وهذا أمر موجود فعلا، فإنها ستكون عاجزة عن ان تصل إلى مركز السلطة إلا في صورة هامشية ومحدودة ومعدومة الفعالية[1]. لذلك تبقى السيطرة الفعلية للحزبين الأول والثاني، مع ملاحظة ان وجود عدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى، يعد أمرا طبيعيا مادام نظام الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير عن الرأي وحرية المعارضة لجميع الاتجاهات السياسية في الدولة[2].

ويشير ديفرجيه إلى ان نظام الحزبين يتفق مع طبيعة الأشياء وهو يقصد بذلك، (ان الاختيارات السياسية تظهر عادة بشكل ثنائي. فليس هناك دائما ثنائية أحزاب. ولكن هناك ثنائية ميول واتجاهات وكل سياسة تتطلب اختيار بين نمطين من الحلول)[3].

ويرجع سبب قيام هذا النظام إلى حاجة الشعب إلى (ممارسة رقابته على الأجهزة الحكومية وعن حاجته إلى إيجاد معارضة منظمة)[4].

٣- نظام تعدد الأحزاب:

يتميز نظام تعدد الأحزاب، بوجود أحزاب كثيرة في الدولة، بحيث لايستطيع أحدها الوصول إلى الحكم غالبا، إلا عن طريق الائتلاف[*] مع الأحزاب الاخرى.

---

(١) د. عبدالمعطي محمد عساف،مقدمة إلى علم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٢) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

(٣) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٤) د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤ ؛ وأنظر بنفس المعنى د. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.

(*) حالة الائتلاف هنا، تكون بصورة غير متجانسة ولامستقرة مما يفضي في كثير من الأحيان إلى كثرة سقوط الوزارات، والسبب هو تنافس الأحزاب الداخلية في هذا الائتلاف وتصارع المعالم. انظر : موريس ديفرجيه، النظم السياسية، ترجمة احمد حسب عباس، مراجعة د. ضياء الدين صالح، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر والتوزيع، سلسلة الألف كتاب (٢٨٢)، ص ٤٦.

وهذه الاحزاب تكون ضعيفة عادة، لأنها لاتتمكن من تحقيق أهدافها بالصورة التـي ترغـب فيهـا[١]. وعلى الرغم من ان هذا النظام من اكثر الأنظمة الحزبية انتشارا، إلا أنه يصـعب في بعـض الأحيـان التمييـز بين هذا النظام وبين حالة انعدام الأحزاب السياسية بمفهومهـا الحـديث[٢]، لكـثرة الالتبـاس الـذي يحصـل. فالبلد الذي ينقسم فيه الرأي بين جماعات، متعـددة، غـير ثابتـة، مؤقتـة، ومائعـة لاينطبـق عليـه المفهـوم الحقيقي للتعددية الحزبية لأنه يكون في مرحلة ماقبل التاريخ حزبيا، على حد قول ديفرجيه[٣].

مع ذلك، فإن تحديد نمط التعددية الحزبية صعب، فمن الثلاثة إلى اللانهاية يمكن وجود العديد من الأشكال وداخل كل شكل كثير من الأشكال[٤]. فهي تتوقف على طبيعة الأحزاب المكونـة للنظـام. مـن هنـا تبدو صـعوبة وضـع جميـع أنظمـة (تعـدد الأحـزاب) في إطـار واحـد، في محاولـة لتحديـد خصائصـه العامة[٥]. نظرا لتعدد الأشكال والتطبيقات في الدول التي أخذت بـه. فبيـنما توجـد في بعـض الـدول ثلاثـة أحزاب فقط يوجد في دول أخرى اربعة او خمسة أحزاب .. الخ[٦]. وظاهرة التعـدد الحـزبي هـذه يمكـن ان تعود، إلى وجود أنواع من اختلافات قد تكون ذات طبيعة سياسـية او ان تكـون ذات طبيعـة اجتماعيـة او قد تعبر عن وجود صراعات دينية وربما تعبر عن خلافـات عنصريـة قائمـة عـلى العصـبيات خاصـة في تلـك الدول التي تجمع عدة جماعات تختلف من حيث الأصل والجنس[٧].

---

(١) د. توفيق عبدالغني الرصاصي، أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ١٦٥.

(٢) د. شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

(٣) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٧.

(٥) د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٦) د.شمران حمادي،الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

(٧) د. نبيلة عبدالحليم كامل، المصدر السابق نفسه، ص ص ١٤٩-١٥٠، ويرى الـدكتور حسـان العـاني، ان هنالـك أربعـة عوامـل محـددة تعمـل بصورة منفردة او مجتمعة على التعدديـة الحزبيـة ويلخصـها بالعوامـل الاجتماعيـة الإيديولوجيـة والدينيـة والعوامـل القوميـة والتاريخيـة والعوامل المؤسسية. لمزيد من التفاصيل أنظر: د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سـبق ذكـره، ص ٢٧٢-٢٧٣.

ويقترح سيكموند نيومان (Sigmund Neumann) سببا لتعدد الأحزاب يتمثل في وجود الانقسـامات داخل المجتمع السياسي تتلخص في التباين القائم على القومية والدين. فالقوى المقسمة غالبا ما تنشـأ عـن عناصر لايمكن الأتفاق عليها داخل الأمة[1]. في حين يرى بعضهم، ان تعدد الأحزاب السياسية وكثرتها، نـاجم عن انقسام بعض الأحزاب السياسية فيها او نتيجة تشكيل أحزاب سياسية جديدة[٢].

وطالما ان طبيعة هذا النظام تقتضي الأحـزاب فـلا سـبيل إلى تحقيـق ذلـك إلا مـن خـلال الاتفاقـات الحزبية[*]، وذلك للمحافظة على نوع من الاستقرار لهذا النظام.

---

(1) Ccarlton C.Rodee, Op.Cit, P.325.

(٢) د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

(*) ان المقصود بالاتفاقات الحزبية هي الاتفاقـات التـي تحـدث بـين الأحـزاب المتقاربـة في المبـادئ والأهـداف للتعـاون مـع بعضـها للفـوز في الانتخابات او لتحمل أعباء الحكم او المراقبة ومحاسبة من بيده الحكم من الاحزاب المخالفة لها في الأهداف والمبادئ. ولمزيد مـن التفصـيل حول هذا الموضوع، انظر: د. شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٠-١٩٨.

المبحث الثالث

مراحل تطور النظام الحزبي في دول الجنوب

بعد أن أوجزنا النظم الحزبية، بإطارها العام، لابد من التأكيد هنا على أن النظام الحزبي لدول الجنوب، وخصوصا في آسيا وأفريقيا، قد مر بمراحل مختلفة، حسب تطور النظام السياسي فيها وتأثير ذلك في الحياة السياسية بشكلها العام.

وإجمالا يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل أساسية، نحاول التطرق لها، وهي:

١- المرحلة الأولى: التعددية الحزبية:

أسفرت المرحلة الاستقلالية الأولى، لدول عام الجنوب، عن اتجاه معظم هذه الدول الجديدة نحو تقليد نظم الدول الاستعمارية القائمة على الديمقراطية الليبرالية، ليصبح التعدد الحزبي من مميزات هذه المرحلة الأولى للاستقلال[١].

وعلى الرغم من ان (الموروث التاريخي والقومي والروحي لشعوب آسيا وأفريقيا يقف من التعددية بشكل عام، كمبدأ وشكل، موقفا سلبيا لأنها غالبا ما عدت مصدرا للفرقة والتشتت)[٢]. إلا أنه ومع نجاح حركات التحرر في تحقيق الاستقلال وتحقيق سلطتها الوطنية، وجدت نفسها في مواجهة تركة من المشاكل والتخلف[٣]. وفي طريق المواجهة السريعة لهذه المشاكل، فإن الواقع العملي يدل على ان هذه الدول الحديثة قد غرست بناها المؤسسية من خلال نقلها لمؤسسات اقتصادية وادارية وسياسية وثقافية من جنس تلك التي كانت قائمة في الدول الاستعمارية[٤].

---

(١) د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٣) مها عبداللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، غير منشورة، ١٩٩٤، ص ٢١.

(٤) د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، السنة ١٩٩٣/١، ص ٥.

وهكذا أقيمت المؤسسات اللازمة للديمقراطية الدستورية على عجل[*] لغرض إعدادها بشكل يسهل عليها الانضمام السريع إلى المنظمة الدولية. ولم يكن للقيادات الوطنية والحديثة خيار في تبني النظام الديمقراطي الذي طرحه الحكام الاجانب، إذ أنه يمثل خيارا متقدما[١]. ويقول هشام شرابي، (إن هذه المرحلة، كانت هي المستقبل الذي حلمت به، مستقبل الإنجازات والانتصارات)[٢].

فقد اصبح المتعلمون والمثقفون منهم بصفة خاصة يرون في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي تحقيقا لتطلعاتهم في المشاركة السياسية والإدارية[٣]. خاصة إذا ما عرفنا ان الفئات المثقفة في تلك البلاد الجديدة قد حصلت على ثقافتها وتكونت عقليا في إطار البلاد الاستعمارية، سواء في جامعات تلك البلاد نفسها، او في بلادها هي على أيدي أساتذة أجانب او في مؤسسات تعليمية، خاضعة توجيها لسياسات الدول الاستعمارية في التعليم[٤]. وعلى هذه الشاكلة دخلت مفاهيم التعددية ونماذجها عن طريق التعميم والتعلم والتأثر الطبيعي للمجتمعات، بالمجتمعات السباقة في هذا الميدان[٥].

والواقع ان استيراد النموذج الديمقراطي الغربي منتشر إلى حد بعيد في العديد من دول الجنوب، حدث ذلك بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية التي اجتذبتها، بعد

(*) إن دساتير بعض الدول الحديثة قد وضعها او شارك في وضعها خبراء غربيون، أنظر: د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٢٦٤.

(١) د. محمد عمر بشير، التعددية السياسية وإشكالية النظام السياسي في السودان، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ص ٣١٢.

(٢) د. جمال الشاعر، شهادة شخصية في التجربة الحزبية، الممارسات الحزبية المعاصرة، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ص ١٧٥.

(٣) د. محمد عمر بشير، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٢.

(٤) د. يحيى الجمل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٣.

(٥) د. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٥، السنة ١٩٩٠/٥، ص٢٢. ويقول د. يحيي الجمل: كانت دواعي التقليد واضحة إذ كانت تلك الدول الحديثة الاستقلال تنظر إلى الدول الاستعمارية نظرتها إلى شيء اكثر سموا واكثر تقدما والأدنى بطبيعة الحال ميال إلى تقليد الأعلى، أنظر : د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

الاستقلال في القرن الماضي تجربة النظام الرئاسي في الولايات المتحدة [١]. حينما شهدت هذه الجمهوريات الأحزاب السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢]. في الوقت الذي كانت الثقافة السياسية السائدة هناك هي تعبير عن ثقافة الاستعماريين البرتغالي والأسباني ممثلة بنوع من سلطة مطلقة أبعدت المستعمرات عن تقاليد المشاركة والمناقشة والتهاون مع المعارضة[٣]. مما أدى بهذه الأنظمة الرئاسية في أمريكا اللاتينية إلى الانتهاء إلى ترجيح واضح لجانب السلطة التنفيذية إلى المدى الذي أصبحت فيه البرلمانات في كثير من تلك البلاد لاتؤدي الغرض الحقيقي المناط بها دستوريا ولم تعد أن تكون مجرد ألعوبة بيد الرئيس[٤]. والذي زاد من سلطة رئيس الجمهورية في هذه الدول هو انه (يستطيع استعمال حق الفيتو بصدد جزء من القانون الذي يعرض عليه وذلك مما يزيد من سلطان الرئيس)[٥].

ويجد هذا الدور المتنامي لرئيس الجمهورية، تبريره، في ظروف أمريكا اللاتينية كبلدان في طريق النمو تبحث عن تكاملها القومي بعد الاستقلال مما يسهم في قبول فكرة هيمنة رئيس الدولة والسلطة التنفيذية على مؤسساتها السياسية والدستورية[٦].

ومثلما كان للعامل الخارجي تأثيره في اتجاه بلدان أمريكا اللاتينية لتبني نظما رئاسية، كان لنفس العامل أثره في اتجاه آسيا وأفريقيا إلى تبني التعددية من خلال اقتباسها للنظام البرلماني الغربي. فقد لوحظ (ان جميع الدول التي نالت استقلالها

---

(١) د. يحيى الجمل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٣.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(3) Larry Diamond and Others, Democracy In Developing countries, vol.4, Lynne Rienner Publishers, Inc, U.S., 1989. P.63.

(٤) د. يحيى الجمل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٤ ؛ كذلك أنظر: مها عبداللطيف حسن، المصدر السابق نفسه ص ٢٤.

(٥) د. عبدالحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف بالإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة والتجليد، ١٩٨٥، ص ٧٨. أيضا أنظر : د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٦) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

بعد الحرب العالمية الثانية سواء أكانت تلك الدول في افريقيا او في جنوب شرقي آسيا، وضعت لها عقب استقلالها دساتير ذات أنظمة برلمانية)[١].

إن ذلك مانلمسه بشكل واضح (في البلدان التي خضعت للاستعمار البريطاني)[٢]. غير ان الظاهرة الملفتة للانتباه هنا، تتعلق بتباين التطور الطبيعي للظروف بين ماحدث في البلدان الأوربية التي نمت فيها الديمقراطية التعددية وبين ظروف دول عالم الجنوب الحديثة الاستقلال. فهذه الدول (الحديثة بمؤسساتها القانونية والسياسية لم تأت خالصة نتيجة تطور داخلي طبيعي. ولكنها في الاغلب الأعم جاءت مفروضة أو مقتبسة عن أصل أجنبي)[٣]. فبينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدولة الأوربية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع نشوء وتطور الدولة نفسها. نجد أن بنى الدولة الحديثة في عالم الجنوب قد غرست بناها غرسا، وبالقوة أحيانا[٤]. حدث هذا لأغلب البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني. فمنذ اللحظة التي كان يتم الإعلان عن استقلالها تجد نفسها مزودة بنظام مستوحى في تركيبه من نظام الحكم البريطاني... ويمكن القول مع (بانيكال) أن جميع القواعد سواء ماكان الشكلي منها او الجوهري لنظام الحكم البريطاني تجد نفسها معكوسة في دساتير ونظم البلدان التي استقلت عن الإمبراطورية البريطانية[٥].

ولئن بدت مسألة التوجه نحو الديمقراطية التعددية، سمة واضحة، وسمت طابع الحياة السياسية لدول الجنوب في مراحلها الاولى. فقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لهذا التوجه، شكلت بمجملها عوامل دفع لهذا الاتجاه، نجملها بالآتي:

---

(١) د. عبدالحميد متولي، أنظمة الحكم في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣) ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٧، السنة ١٩٩٤/٩، ص ٢٣ ؛ وأنظر أيضا : د. يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.

(٤) محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٥) د. عبدالرضا الطعان، هل يمكن قيام ليبرالية حقيقية في الوطن العربي، مجلة المنار، العدد ٦٧، تموز /١٩٩٠، ص ٩٧.

١- لقد شكلت الديمقراطية البرلمانية، بحكم كونها نظرية سياسية وأسلوبا للحكم، عامل جذب نظرا للمكانة التي تحتلها الدول الأوربية على المستويين السياسي والحضاري من خلال مؤسساتها التي نظر إليها بوصفها إبداعا غربيا قابلا للانتشار في العالم كله[١].

٢- ويمكن القول، ان الجيل الأول لقادة عالم الجنوب، وبحكم ثقافته الغربية، كان متأثرا، والى حد بعيد، بقيم هذه الثقافة.

٣- يضاف إلى ذلك عامل آخر يتعلق بالتقليد، الذي برز واضحا من خلال التأثر بنظم الدول الاستعمارية. لذلك اتجهت الدول التي حصلت على استقلالها في تلك الفترة إلى تقليد الأنظمة السياسية القائمة على الديمقراطيات التقليدية[٢].

٤- أيضا هنالك عامل داخلي، يتصل برغبة الدول المحررة في التعجيل بإتمام الإجراءات الخاصة بوضع الدستور حتى يتاح لها الالتحاق بعضوية هيئة الأمم المتحدة في اقرب فرصة. فقد كان يعد شرفا كبيرا لهذه الدول أن يكون لها ممثلون في تلك الهيئة العالمية يجلسون في مقاعدها إلى جوار ممثلي دول الاستعمار[٣].

٥- ولقد كان للعامل الاثني او العرقي او اللغوي دوره في هذا المجال، حيث تمثل ذلك بالأحزاب التي تستند إلى جماعات محددة هدفها الدفاع عن مصالح هذه الجماعات[٤].

وما قلناه عن هذه المرحلة من الديمقراطية التعددية لدول عالم الجنوب، لاينفي الحقيقة المرة لها. فالديمقراطية، بالمقابل، ليست أبدا بالحل السهل[٥]. والمسألة الديمقراطية هي بالتحديد مسألة (فهم وتحقيق المؤسسات التي إذ تتفق مع واقع

---

(١) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠١-٢٠٢ ؛ كذلك انظر: د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.

(٢) د.يحيى الجمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

(٣) د. عبدالحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧١-٧٢.

(٤) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٥) جان وليام لابيار، السلطة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

العلاقات الاجتماعية وتتمتع بالمرونة اللازمة لمسايرة تطورها، لتجعل مشاركة المواطنين في السلطة، مشاركة فعلية)[1]. فقد وقعت دول عالم الجنوب خلال هذه المرحلة في أزمة تجسدت في وجود جدار من العوامل، يفصلها عن التطبيق الصحيح لمبادئ وقيم الديمقراطية الغربية وباتت مؤسساتها الجديدة تعيش في أزمة، تمثلت في إنتاج سلطة محافظة اجتماعيا، متعصبة سياسيا ومعتمدة على زعامات الأحياء والقرى والعشائر والوجاهات المتنافسة والمتصارعة[2]. وباختصار فقد واجهت دول الجنوب صعوبات ومشاكل خلال هذه المرحلة من تجربتها التعددية الاولى تجسدت في:

١- كانت المؤسسات الديمقراطية الحديثة، هي الضحية الأولى في الدول الحديثة، فهذه الأخيرة، (لم تكن لتتحمل قيام مؤسسات حقيقية مستقلة)[3]. فلا رئيس الدولة في النظام البرلماني كان قانعا بأن يملك ولايحكم، كما هو الأصل في النظام، ولا الحكومة كانت مؤمنة بضرورة خضوعها للرأي العام ممثلا في البرلمان، ولا البرلمان كان ممثلا حقيقيا للشعوب[4]. ويلاحظ، أن بعض قادة عالم الجنوب ينظر نظرة الشك والحذر من المعارضة التي يجد فيها سببا لخسارتهم الحكم[5].

٢- ثمة صعوبة تكمن في القيم الديمقراطية الليبرالية ذاتها، فهذه القيم، لم تجد أمامها أرضا خصبة تصلح لاستزراعها فيها. والسبب هو أن الديمقراطية من القيم الوافدة، أو من البضائع المستوردة من الغرب[6]. الامر الذي خلق نوعا من التنازع بينها وبين قيم مجتمعات دول الجنوب.

٣- فقدان التجانس العرقي او اللغوي في كثير من بلدان عالم الجنوب، ولاسيما في أفريقيا وآسيا، مما أدى إلى عدم صهر ودمج العناصر المتعددة – لغويا

(١) المصدر السابق نفسه، ص ص ٥٣-٥٤.

(٢) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٣) د. محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(٤) د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.

(٥) سعيد مجيد دحدوح، خصائص النظم السياسية لدول العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات لاقومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، غير منشورة، ١٩٨٢، ص ٤٥.

(٦) ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

وثقافيا وقوميا – في بوتقة واحدة، وبالتالي حال دون خلق مفهوم المواطنة والولاء الواحد للدولة بدلا من الولاءات المتعددة للعرق او اللغة او الدين. وقد أدى هذا الانعدام إلى حدوث العديد من المشاكل الداخلية في هذه الدول من حروب أهلية وانقلابات عسكرية[١].

٤- التأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية، وتدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لمجتمعات عالم الجنوب، قد حرم هذه المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية وهو الإجماع بين الفئات السياسية الفاعلة على حد أدنى مشترك من المسلمات والقيم التي تضمن استمرار التنافس الديمقراطي في جو سلمي وبالتالي استقرار النظام نفسه[٢]؟

٥- كان من أسباب تقويض التجربة التعددية الأولى،عامل آخر يتعلق بالطبيعة غير الديمقراطية للأحزاب التقليدية في اعتمادها على الولاءات الطائفية والانتماءات الدينية لعضويتها[٣]. فالأحزاب التي تكونت حول الزعماء لم تتمكن من خلق قيادات جديدة تمارس العمل بدلا من الكلام المطاط[٤].

٦- وإذا كان من دوافع الأخذ بالتعددية هو محاولة الخروج من اسر التخلف الذي تعج به دول الجنوب، فإن الفشل قد تجسد في العجز عن أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة ومتحررة من اسر التبعية[٥].

٧- لقد أسهم العسكريون والانتلجنسيا المدنية في تقويض التعددية الليبرالية والتحول إلى التنظيم السياسي الأوحد. بسبب بطء الإنجاز وتنازع الأحزاب،

---

(١) محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، السنة ١٩٩٢/١٠، ص ٨٠ ؛ كذلك أنظر: د. محمد عمر بشير، التعددية السياسية وإشكالية النظام السياسي في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠٩-٣١١.

(٢) محمد فريد حجاب، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٣) د. الواثق كمير، تجربة السودان في التعددية السياسية، ورقة مقدمة إلى ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ص ٣٠١.

(٤) د. سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٧٦.

(٥) فاروق أبو عيسى، حول رؤية اتحاد المحامين العرب، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.

والهيمنة الأجنبية وتخلت هذه الشرائح تدريجيا عن الأيديولوجية الديمقراطية الليبرالية التي لم تكن قد تعمقت أساسا في وجدانها[١]. ومن أجل ذلك، باتت هذه التجربة التعددية مصدر قلق، خاصة للجيل الأول الذي صنع الاستقلال، واصبح التطلع إلى صيغة جديدة أمرا لاحياد عنه لأغلب قادة هذه البلدان الذين اندفعوا نحو تبني صيغة نظام الحزب المهمين كحل وسط، او التخلي الكامل عن التعددية لصالح الحزب الواحد.

٢-المرحلة الثانية:

(أ) أنظمة الحزب المهيمن

مهد فشل التجارب التعددية لدول عالم الجنوب، السبيل إلى البحث عن الوسائل البديلة التي تلائم هذه المجموعة من الدول. وواقع الحال، فإن هذا الفشل لم يكن مفاجئا، كما أنه لم يكن أيضا، في أحيان كثيرة، مبعثا للأسى على حد تعبير الدكتور رياض عزيز هادي. فقد قوبل هذا الفشل في الغالب سواء على صعيد النخبة السياسية او على الصعيد الشعبي بفرح وارتياح وأمل في حلول وضع سياسي جديد حتى على شكل نظام سياسي معتمد على الحزب الواحد[٢]. أو أحيانا الحزب المهيمن او الحزب المسيطر. خاصة بعد كثرة التشويه الذي عانت منه دول عالم الجنوب في ظل تجربتها الأولى مع التعددية.

ولقد سارعت العديد من دول عالم الجنوب إلى تبني نوع او صيغة جديدة تعتمد على وجود هيمنة او غلبة لحزب واحد. فماذا يعني ذلك؟

يرتبط لفظ الحزب المهيمن بالعديد من المسميات الأخرى، مثل نظام الحزب الغالب Predominant Party System كما يرتبط بذلك المفهوم الذي طرحه ديفرجيه والموند، وتبعهما دارسون آخرون تحت اسم الحزب المسيطر Dominant Party [٣].

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٣) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤.

وينبغي التنويه إلى ان، تسمية الحزب المهيمن، التي اطلقها لأول مرة موريس ديفرجيه عام ١٩٥١، تتضمن فضلا عن سبقها، مرونة كافية لتشمل كل هذه التسميات والتي تدور حول حقيقة أساسية واحدة هي هيمنة حزب سياسي على الحكم والحياة السياسية بشكل فعلي متخذا أشكالا متعددة .. وهذه الهيمنة تتضمن السيطرة والغلبة في الدور السياسي للحزب في إطار تعددية محددة بالفعل والواقع، تقلص هامش التنافس المتكافئ بين الأحزاب السياسية الموجودة[١]. ويركز سار توري على فكرة ان النقطة الأهم في تعريف نظم الحزب الغالب هي انها بلا شك تنتمي إلى نطاق التعددية الحزبية. فالأحزاب الأخرى غير الحزب الرئيس، لايسمح لها فقط بالوجود، وإنما هي توجد كمنافسة قانونية وشرعية للحزب الغالب ... وعلى ذلك، فإن نظام الحزب الغالب هو فلعيا أكبر من ان يكون نظاما للحزب الواحد الذي لايحدث فيه انتقال في المقاعد البرلمانية والشرط الحاسم هنا هو صدق وأصالة تلك الانتصارات. وينتج عن هذا – بالضرورة – ان الحزب الغالب يمكن – في لحظة – أن يفقد مكانته تلك[٢]. وهو بهذا الشكل ينتمي إلى النظم التنافسية طالما أنه يمنح الاحزاب الاخرى فرصا متكافئة في عملية الهيمنة والسيطرة على السلطة السياسية.

ويكتسب الحزب المهيمن لدى ديفرجيه، صفة الهيمنة، من خلال مؤشرين:[٣]

١- أسبقية واضحة للحزب على منافسيه.
٢- إذا كان يجسد بأفكاره آمال الأمة.

وطرح كتاب آخرون هذا المفهوم، مثل (وينر) و (لا بالومابرا)، تحت الاسم نفسه، الحزب المهيمن Hegemonic Party، بوصفه النظام الذي يستمر فيه نفس الحزب، او التحالف الذي يسيطر عليه نفس الحزب، مسيطرا – لمدة طويلة من الوقت – على سلطة الحكم[٤]. ويمكن القول ان هنالك شكلين من أشكال الحزب

---

(١) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٤-١٣٥.

(٣) د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧.

(٤) د.أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

المهيمن: الشكل الأول، وهو الذي نجده في إطار نظام تعددي على النمط الغربي .. إلا أن تلك التعددية ليست في الغالب سوى واجهة .. والحزب المهيمن نجده قد تشكل من قبل السلطة وبدعم من قبلها بجميع الوسائل، شرعية او غير شرعية.. أما الشكل الثاني حيث ظاهرة الحزب المهيمن تسمح نسبيا بتطبيق الديمقراطية الحقيقية[١].

وبغض النظر عن طبيعة الوصف المعطى لذلك الشكل من النظم التنافسية بوصفه، نظام حزب (غالب) او (مسيطر) أو (مهيمن)، فإن الغالبية العظمى من النظم التنافسية في عالم الجنوب، تندرج تحت هذا الشكل[٢].

وفي الغالب، فإن نظام الحزب المهيمن يعد الحل الوسط بين نظام الحزب الواحد ونظام تعدد الأحزاب. فهو يشبه نظام تعدد الأحزاب وبالتالي يختلف عن نظام الحزب الواحد لانه يعطي حق ممارسة النشاط السياسي في الدولة لأكثر من حزب سياسي واحد، يتمتع كل واحد منها بكيان مستقل[٣].

وحيث لايتسع لنا المجال هنا للتفصيل، نقول: ان نظام الحزب المهيمن يعد إضافة نوعية وإبداعا لدول عالم الجنوب التي أخذت به. وبغض النظر عن الانتقادات التي وجهت له، فأنه كان قد استجاب، والى حد بعيد، لمجمل الظروف التي اتسمت بها مجتمعات الجنوب، خاصة تلك التي كانت ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاتساعد أو لاتسمح بقيام نظام التعدد الحزبي .. كما ان التيار المعارض لنظام الحزب الواحد يجد له أنصارا كثيرين.. وهكذا فإن نظام الحزب المهيمن يقدم حلا ثالثا وسطا[٤]، لهذه المجموعة من البلدان التي يكون الحزب فيها العماد الأساسي للحكومة التي يعد استقرارها في الحكم أمرا ضروريا للاحتفاظ بالوحدة القومية وبازدهار اقتصاد البلاد[٥].

---

(١) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.

(٢) د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٥.

(٣) د. شمران حمادي، الحزاب السياسية والنظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢.

(٥) د. عبدالحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

وتقتضي الإشارة، إلى ان الحزب المهيمن لايتردد في استعمال نفس الوسائل والأساليب التي يقدم عليها الحزب الواحد، من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الانسجام بين ابناء الأمة في الوقت نفسه الذي يحافظ فيه على مركزه السياسي في السلطة[١]. كما يتميز هذا النظام بالتنوع في نماذجه بين دولة وأخرى. وهذا التنوع مرده طبيعة الظروف التي وجد فيها الحزب المهيمن. وغالبا فهو أما ان يكون ذلك الحزب الذي كافح من أجل الاستقلال كما يقول اندريه هوريو[٢]، وبذلك يصبح المعبر عن النضال الوطني. او ان يكون قد حصل على الهيمنة بعد الاستقلال من خلال تضاؤل وضمور المعارضة[٣]. وأخيرا قد يكون وجوده بفعل تأثير النظام القائم الذي أنشأه لغرض تركيز سلطته.

ويختلف الحزب المهيمن كذلك من حيث طبيعة ونوع المعارضة في إطار النظام القائم، فقد لايسمح إلا بوجود معارضة هامشية لاتسمح للأحزاب الأخرى إلا بوجود قليل في مقاعد البرلمان او المناصب الحكومية. أو ان يقبل بمعارضة فعالة[٤].

وليس ثمة شك في ان هامش الحرية والتعددية التي وفرها هذا النظام – ولو بحدها الأدنى – كان وراء استمراره وصموده بشكل عام لمدة غير قصيرة في بعض دول عالم الجنوب.

(ب) أنظمة الحزب الواحد:

اكتسبت نظم الحزب الواحد – على الصعيد العملي – (شعبية متزايدة) منذ الثورة البلشفية عام ١٩٧١. فقد أنشأت هذه الأخيرة، حزبا واحدا قام بتنظيم المشاركة، وأضحى المصدر الوحيد للشرعية[٥]. ويقوم نظام الحزب الواحد على

---

(١) د. رياض عزيز، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٣.

(٢) د. عبدالحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ص ٤٢-٤٣.

(٥) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣ ؛ كذلك انظر: مجموعة مؤلفين النظم السياسية في العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٧، ص ص ٤٠-٤١.

أساس انتفاء المنافسة بين الاحزاب أما بسبب وجود "حزب واحد" لايسمح أصلا بوجود أي حزب آخر، وأما بسبب وجود "حزب واحد" يسمح – شكليا – بوجود أحزاب أخرى، ولكن لاتتوافر لها –فعليا- أدنى إمكانية للمنافسة الحقيقة[(١)]. ولهذا يصنف نظام الحزب الواحد على انه نوع من الأنظمة الشمولية الذي تفرض طبيعته، تركيز السلطة واحتكار العمل السياسي من قبل الحزب الواحد بحيث بات من الصعب في دول تأخذ بمثل هذا النظام التمييز – أو الفصل – التام بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، فقد تخضع الدولة لسياسة الحزب في أحيان معينة او يخضع الحزب لسياسة الدولة ومواقفها. وهذا التنوع نجده بشكل خاص في دول عالم الجنوب التي اعتمدت هذا النظام[(٢)] بشكل واسع وملحوظ.

ويرى (هنتينجتون) ان نظم الحزب الواحد تميل لأن تكون نتاجا، أما لتعدد الانقسامات التي تؤدي إلى إيجاد جماعات شديدة الاختلاف في المجتمع، وأما لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات على غيره. وبعبارة أخرى، فإن الواحدية تنتج عن الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على حكمها، لقوى أخرى، في مجتمع منقسم[(٣)]. هذا المفهوم نقل إلى مجتمعات عالم الجنوب، بشكل اصبح فيه سمة أساسية ميزت الظاهرة الحزبية فيها. وقد دفعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية نحو الاتجاه للحزب الواحد في دول الجنوب، يعود قسم من هذه العوامل إلى الحقبة التي سبقت الاستقلال، وأخرى تلي المرحلة التي استقلت فيها نجملها بما يأتي:

١- وجدت ظاهرة الحزب الواحد نفسها، مبررة تاريخيا بضرورات النضال ضد الاستعمار في المرحلة التي سبقت الاستقلال وما اقتضته من ضرورة وجود جبهة سياسية واحدة يجسدها حزب سياسي او حركة سياسية تقود النضال، ثم ما تلبث ان تقود النضال بعد الحصول على الاستقلال[(٤)].

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٠-١٤٣.

(٢) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦.

(٣) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

(٤) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٦٦-٢٦٨.

٢- عدم وجود تقاليد سياسية تعددية موروثة من حقبة ما قبل الاستقلال .. فحرمان الشعوب من الحرية والمشاركة السياسية خلال تلك المدة حرمها من التعرف على أساليب وتقاليد الحكم التعددي، وولد عندها نظرة شك للمعارضة بعد الاستقلال إذ إنها كانت تميل إلى التوحد مع الدولة وتصبح الاحزاب واحدية الاتجاه[1].

٣- كان لتأثير تجربة الحزب الواحد في روسيا أثرها في تشجيع دول عالم الجنوب للأخذ بهذه التجربة[2].

٤- وينطلق تبرير الأخذ بنظام الواحد أيضا من ظروف بلدان عالم الجنوب بعد نيلها الاستقلال حيث واجه العديد منها مشكلة قلة الملاكات الإدارية والسياسية نتيجة للسياسات الاستعمارية السابقة. وعليه يكون جهاز الحزب هو القادر على تهيئة هذه القيادات.[3]

٥- ان معظم هذه الدول توجد فيها عصبيات قلبية، الأمر الذي يهدد بقيام أحزاب شخصية، تعمل على تحقيق مصالح قبلية او إقليمية، مما يؤدي إلى قيام صراع بينها قد ينتهي إلى حروب أهلية تهدد وحدة الدولة[4]. وذلك يعني ان الحزب الواحد قد وجد تبريره في ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية[5].

٦- طبيعة التحديات التي فرضتها عليها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي مثل هذه الظروف الخطيرة من حياة الدول تتركز السلطة عادة في يد الهيئة الحاكمة، ويتوقف نشاط الاحزاب. ولعل ذلك ماحدث أيضا في

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢) د. عبدالحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٤) د. توفيق عبدالغني الرصاصي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

(٥) موريس ديفرجيه، الحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧.

الغرب[١]. وعلى هذا الأساس نظر بعض قادة عـالم الجنـوب إلى الحـزب الواحـد عـلى انـه ذو طـابع مرحلي تتم من خلاله تعبئة الجماهير ذات الوعي المتخلف[٢].

٧- لقد مهد الفشل النسبي للممارسة البرلمانية السباقة، الطريـق للانعطـاف نحـو الحـزب الواحـد بوصفه إطارا (مناسبا لتحقيق الاستقرار السياسي الذي عانت من فقدانـه العديـد مـن دول العـالم النـامي. وبذا فإن نظام الحزب الواحد يقدم نفسه ضامنا للاستقرار، وخاصـة الاسـتقرار الحكـومي وعلاجـا للفـوضى الحزبية بالقضاء على الصراع من اجل السلطة بين الأحزاب والقوى السياسية)[٣].

وهكذا تضافرت مجموعة من العوامل على إلقاء التعددية في زوايا النسيان لتبريـر وحدانيـة الحـزب التي مثلتها هذه المرحلـة. وقـد (اصـبح مفهـوم الحـزب الواحـد، آنـذاك مـن مفـردات القـاموس السـياسي لشعوب عالم الجنوب في حين كانت التعدديـة تعـد مـن مفـردات القـاموس السـياسي الغـربي الليـبرالي)[٤]. وتكشف طبيعة الحزب الواحد عن وجود العديد من الأشكال والأصناف في دول الجنوب. فليس هناك مـن نمط واحد للحزب الواحد بل أنماط كما يرى ديفرجيه[٥]. فقد أدى الانتشار الواسع للحزب الواحـد، بـدراسي تلك الظاهرة، إلى وضع العديد من تصنيفات الحزب الواحـد، فـأورد "روبـرت تكـر" تصـنيفا لـنظم الحـزب الواحد يقسمها إلى ثلاثة: شيوعية وفاشية وقومية .. وقسم "ميشيل كيرتس" نظم الحزب الواحـد إلى ثلاثـة أصـناف هـي، نظـم الحـزب الواحـد المسـيطرة ونظـام الحـزب المنفـرد الاسـتيعابي ونظـام الحـزب الواحـد الأيديولوجي. أما صموئيل هنتينجتون فإنه يصنفها إلى ثلاثة نظم استيعابية وثورية ورسمية.

وهناك تقسـيم آخـر أورده سـارتوري وكـل مـن "لابالومبـارا" و "ويـنر" وهـذه هـي الحـزب الواحـد الشمولي الذي يتسم بالانتشار الشامل وتحطيم أي نظام فرعي. والتصنيف الاخر لهـم هـو الحـزب الواحـد السلطوي الذي يركز (حسب وجهة

---

(١) موريس ديفرجيه، الحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

(٢) د. محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٢.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٥٢.

(٥) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

نظرهم) على حظر الأنشطة السياسية للقوى الخارجية عن الحزب في حين نجد ان الحزب الواحد البراجماتي، وهو التصنيف الثالث الذي أورده سارتوري، حيث يجد ان هذا النوع من النظم يفتقد إلى التماسك الأيديولوجي لذلك يعمل على اتباع سياسات استيعابية[١].

وكما تتعدد أنماط وأشكال الحزب الواحد، فإن أشكال الوصول إلى هذا النظام تتعدد هي الأخرى في بلدان عالم الجنوب. وهذا التعدد يتراوح على العموم بين عملية الوصول الهادفة والتلقائية وبين أشكال الوصول القسري والتعسفي[*]، للبعض منها.

أما وظيفة الحزب الواحد، فهي تختلف، باختلاف وجهة نظر مؤيدي النظام ومعارضيه. فبالنسبة للجماعة الأولى فإن الحزب الواحد هو الصفوة وهو الرابط في آن واحد معا ... فهدف الحزب الواحد هو خلق النخبة الجديدة، وإيجاد طبقة حاكمة جديدة وتوحيد الرؤساء السياسيين القادرين على تنظيم البلد وتكونيهم[٢]. كما ان الحزب يعمل على (إقامة رابطة بين القادة والحكومة وبين الشعب)[٣] بواسطة آلاف الخلايا والفصائل الموزعة في طول البلاد وعرضها، وخلال جميع طبقات الشعب وبين جميع الأوساط الاجتماعية[٤].

وإذا كانت تلك وجهة نظر مؤيدي النظام، فإن معارضيه يجدون فيه، تشكيلة جديدة من نمط اجتماعي قديم العهد هو الحرس الإمبراطوري الذي مكن ان يركز ديكتاتورية. وما النخبة إلا طبقة مميزة ومتنفذة مرتبطة مصلحيا بالنظام وكيانه[٥].

ولابد من الاعتراف هنا، ان نظام الحزب الواحد قد خضع ومنذ البداية الكثير من النقد والتشكيك، كان أشدها قسوة، تلك الاعتراضات التي سلكت جانب التشكيك

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٧-١٥٥.

(*) حول تعددية هذه الأشكال، أنظر : د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٢) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٣) د. شمران حمادي، النظم الحزبية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٤) موريس ديفرجيه، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٦٥.

به كنظام حزبي من باقي الأنظمة الحزبية. فقد تسائل بعضهم حول ماهية انتماء الحزب الواحد للأنظمة السياسية، حيث يفترض النظام "وحدات متعددة" و "علاقات" بين تلك الوحدات، الأمر الذي يتنافى مع الواحدية الحزبية[١].

وعلى الصعيد العملي، بدأت نظرات النقد والشك لنظام الحزب الواحد تتنامى، بمرور الوقت، متزامنة مع المصاعب والاخفاقات التي واجهها هذا النظام. وقد جاء هذا النقد على مستويات ثلاثة هي: مستوى الاهداف ومستوى الوسائل ومستوى النتائج[٢]. مما دفع الكثير من بلدان عالم الجنوب إلى التخلص من أسره والتوجه من جديد نحو إقامة النظام التعددي.

٣-المرحلة الثالثة: العودة للتعددية:

يبدو أن الموجة التي رافقت التحول من التعددية الأولى إلى نظام الحزب المهيمن، او الحزب الواحد، خلال حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تكاد تطفو بنفس القوة، ولكن باتجاه جديد يدعو للعودة إلى التعددية السياسية. فقد بدأت ارهاصات التعددية تتفتح هنا وهناك في العديد من دول عالم الجنوب.

فمن يقرأ الصحف اليومية يعرف بما فيه الكفاية، ان المطالبة بالتعددية السياسية لم تعد محصورة ببلد دون آخر او كتلة سياسية دون أخرى[٣]. فلم تعد تلك المطابقة بين التعددية السياسية والغرب، التي أقامها الجيل السياسي الذي حكم بلدان الجنوب، ليبرر نهجه في حكم الحزب الواحد قائمة. فالمطالبة بالتعددية السياسية لم تعد مطلبا غربيا أو تغريبيا. هذه التعددية السياسية، وعلى الرغم من اصلها الغربي، فقد تصبح أداة فعالة لمواجهة النفوذ الثقافي والهيمنة السياسية الغربية، بقدر ماتسمح بإعطاء الحاكم مبررا لرد الضغوط وتحقيق نوع من الاندماج الوطني الحقيقي. تشعر من خلاله كل فئة انها جزء من النظام القائم. والتعددية السياسية تسمح بالتعبير عن الأفكار والآراء الجديدة التي تخدم الوطن. كما ان التعددية السياسية

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

(٢) حول تفصيل النقد الذي تعرض له الحزب الواحد. أنظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٢-٦١.

(٣) د. غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

تعني في الأساس فتح الإمكانية الحقيقية لاستبدال فئة حاكمة أخرى بالوسائل السلمية القانونيـة[1]. وهي بذلك تعبير عن نوع من توازن القوى بين الدولة والمؤسسات الأخرى.

وقد لانكون مغالين إذا ماذكرنا ان للتحولات الكبرى التي شهدها العـالم في أواخـر الثمانينـات، أثرهـا الكبـير، فقـد تصـاعدت الموجـة باتجـاه الديمقراطيـة التعدديـة حتـى أوشـكت ان تأخـذ شـكل الطوفـان الديمقراطي على حد تعبير خير الدين حسيب[2]. ولعل الإقرار بالتعددية ينسـجم مـع رغبـة الأسرة الدوليـة التي وجدت فيها (واحدة من صيغ التعبير والحكم الديمقراطي في عالم اليـوم بـاختلاف الـدول وأنظمتهـا .. وموافقة هذه الدول على ذلك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، هي إقـرار بهـذه الحقيقـة)[3]. كما ان الديمقراطية ليست حكرا خاصا على أحد. إذ يمكن بل وينبغي ان تستوعبها جميـع الثقافـات. ومـن الممكن ان تتخذ أشكالا عديدة كي تتواءم مع الواقع المحلي بصورة اكثر فاعلية[4]. ان ذلك يعني فتح المجـال أمام دول عالم الجنوب لإقامة نماذج خاصة بها لتطبيق التعددية. وقد ترجم بيان فينا لحقوق الإنسان، هذا الحق لدول عالم الجنوب التي نجحـت في تضـمين قضـايا تقريـر المصـير واحـترام مبـدأ المسـاواة وحقهـا في التنمية والإصلاحات الإقتصادية[5]. ولعل ذلك ينفي او يبعد دوافع الحرص على الخصوصية التي كثيرا ما قد تذرعت بها دول عالم الجنوب في السابق، فقد اصبح الإقـرار بصـيغة التعدديـة (يشـكل بحـد ذاتـه إقـرارا بصيغة سياسية اصبحت تحظى بقبول عالمي)[6]. لكن علينا ان ندرك، ان عالمية مفاهيم التعدديـة، لاتعنـي بالضرورة (أن ترتبط بالأشكال

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(٤) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، البيان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فينا، حزيران ١٩٩٣، ص ١٦.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ص٢٨-٢٩.

(٦) د.رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

والتنظيمات والمظاهر التي برزت بها في الغرب)[١]، وبالتالي فإننا، يمكننا ان نجد في مجتمع تقليدي تعددية حقيقية بأشكال أخرى[٢].

والحديث عن الأشكال لايمنع من إمكانية الاستفادة من تراث الآخرين عن طريق التعرف على تجارب الشعوب الأخرى طالما ان العالم مفتوح أمام الجميع[٣]. فقد تكون بعض هذه التجارب اقرب من غيرها إلى خصوصية بلدان عالم الجنوب. وبصرف النظر عما يمكن ان تتخذه التعددية في هذه البلدان، فإن مايهم هو (إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع، فبقدر ما فقدت النخبة الحاكمة اليوم، في هذا القطر او ذاك، التأييد والنفوذ والهيمنة السياسية، أصبحت تتعرض لمنافسة الأطراف الأخرى التي تستطيع ان تثير في مواجهة النخبة الحاكمة ماتحظى به من تأييد ودعم معنويين وسياسيين اجتماعيين)[٤].

ومن دون شك فإن معطيات التجربة التي عاشتها هذه البلدان تحت الأشكال الأخرى للحكم، خلال المرحلة السابقة، والتطورات التي شهدتها أدت إلى نمو القوى والفئات الاجتماعية القائمة إلى جانب ولادة قوى وفئات جديدة، أخذت تطمح لأن يكون لها دور اكبر على صعيد المساهمة في إدارة شؤون الحكم وصنع السياسة العامة.

بذلك تمسي التعددية ضرورة لاحتواء التشنجات التي اعتبرت مجتمعات ونظم هذه البلدان التي تميزت بانغلاق البنى السياسية[٥]. كما انها تصبح وسيلة لتفادي هذا الانغلاق مستقبلا.

ولن أطيل هنا، وحسبي في ذلك، ان الفصول القادمة ستلقي الضوء على هذه المرحلة من التعددية الجديدة لدول عالم الجنوب. غير أنني اكتفي بالقول، ان

---

(١) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٧٤.

(٣) زياد أبو عمرو، الأحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٢، السنة ١٩٩٥/٢، ص ٧٩.

(٤) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤-٢٥.

(٥) حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

التغييرات الراهنة، في عالمنا المعاصر، قد أدت إلى هبوب رياح التغيير الديمقراطي في بلدان عالم الجنوب. وهذه الرياح قد تعصف بالكثير من الأنظمة السلطوية(*) القائمة[١].

ومع التسليم بأن الديمقراطية وحدها، لن تكون حلا سحريا لجميع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢]. لكن ينبغي ان نتذكر دائما، ان بديل الديمقراطية والتعددية هو الاستبداد. وقد يكون ذلك سببا كافيا، ضمن مقاسات النظام الدولي الجديد، للتدخل المباشر من قبل بعض الاطراف الدولية، كما حدث في العراق حين أقدمت الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها إلى اسقاط النظام، بدعوى الديمقراطية، واحتلاله المباشر، وتحويل الاوضاع فيه إلى فوضى عارمة قد تنتهي بتفتيت العراق تحت لواء التعددية والديمقراطية المزعومة. بل اكثر من ذلك نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قد تشجعت اكثر لتطرح نموذجها الديمقراطي على العديد من دول المنطقة مثل سوريا والسعودية والسودان وايران تحت راية محاربة الارهاب.

(*) السلطوية هي اكثر أنظمة الحكم شيوعا في التاريخ البشري، القديم منه والحديث والمعاصر وهو نظام الحكم الشائع في معظم بلدان عالم الجنوب .. وهو نظام الحكم الذي جاهد كل من ميكافللي وهو بس الدفاع عنه وتبريره، بينما جاهدت الديمقراطية الحديثة منذ نعومة أظفارها على تقويض أركانه وإفقاده ما ملك او اكتسب من أسباب الشرعية. لمزيد من التفصيل أنظر : سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٣٥)، السنة ١٩٩٠، ص ٥.

(١) سعيد زيداني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

(٢) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

الفصل الثالث
المبررات الداخلية في الاتجاه نحو التعددية

المبحث الأول : تراجع أنظمة الحزب الواحد
المبحث الثاني : التطورات والضغوط الداخلية
المبحث الثالث : انعكاسات انهيار الأنظمة الدكتاتورية
المبحث الرابع : فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية

مقدمة

خلصنا في الفصل السابق إلى ان الكثير من دول عالم الجنوب قد انتقلت في السنوات الاخيرة نحو التعددية، وجاء هذا الانتقال، بفعل متغيرات مختلفة، داخلية وأخرى خارجية. ومحاولتنا هنا تنصرف لمتابعة المبررات الداخلية التي شجعت، او لنقل دفعت هذه الدول للتطلع نحو التعددية من جديد.

المبحث الأول

تراجع أنظمة الحزب الواحد

بدأت أنظمة الحزب الواحد تشهد تراجعا كبيرا مع نهاية عقد الثمانينات، وربما يمكن القول، ان الموجة التي رافقت المبررات التي دفعت للأخذ بهذا النظام، تكاد تعود، ولكن هذه المرة بشكل معكوس، شكل ارتدادا سياسيا على هذه التجربة التي لم يكتب لها النجاح في أغلب البلدان التي شهدت تطبيق نظام الحزب الواحد. والشيء الأكيد، ان وراء هذا التراجع، تكمن مجموعة من الأسباب والعوامل. ففي أغلب الدول التي طبقت تجربة الحزب الواحد، لم يكن هناك حضور للرؤيا السياسية لمجمل الأهداف العامة التي قام النظام على أساسها مما أفضى إلى مزيد من التنازع حول شرعية النظام السياسي. فهذه النظم (عانت من غياب الحريات الشخصية والسياسية، وعدم القدرة على تحمل النقد، وانعدام الحوار العام حول السياسات والتفضيلات، والقضاء على الحوافز والدوافع الابتكارية لدى الأفراد، وغلبة مفاهيم التعبئة على مفاهيم المشاركة)[1] .

وعلى الرغم من تعدد صيغ الممارسة لنظم الحزب الواحد، فإن التجربة العملية تؤكد استحالة امتلاك حزب واحد الصواب المطلق في معالجة هذه الأمور،

(١) محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

مثلما تؤكد خطر الجمود وافتقاد الإبـداع مهـما كانـت نيـات الحـزب وكفـاءة قيادتـه. وكثـيرة هـي الأمثلة العملية كما هو الحال مع الجزائر وزامبيا وغينيا[١].

غير ان ماقيل أعلاه، لايعني بالضرورة بأن أنظمة الحزب الواحد قد فرضت قسرا على الشـعوب. فلـم يكن هذا التطور الجديد الذي اتخذ طابع إعادة البناء السياسي على أسس جديدة، تطورا غير جماهـيري او معاديا للجماهير كما يميل بعضـهم إلى التصـور اليـوم. ولكنـه كـان بـالعكس مصـدر شـعبية كبـيرة للـنظم السياسية الجديدة بعد ان سقطت النماذج السابقة للتعددية وسط موجة عامة من الفرح والتأييد بانفتاح عصر جديد [٢]. فقد ارتبطت عملية التحول في النمط السياسي للحكم مـن التعدديـة الأولى، بسـبب قصـور ومآخذ التجربة البرلمانية السابقة، إلى توليد قناعة (حقيقية لدى الكثيرين، بأنه من الصعب تحقيـق تحـول اجتماعي عميق وسريع وتحقيـق تنميـة فعالـة واسـتقلال اقتصـادي دون تجـاوز بعـض الصـيغ والأشـكال الديمقراطية المعروفة، وذلك لفترة انتقالية يعود بعدها الشعب إلى ممارسة الديمقراطية)[٣].

ولكن الذي حدث، أن الفترة الانتقالية بقيت معلقة على قائمة الانتظار الطويل، الأمـر الـذي أدى إلى استمرار عملية الوصاية على الشعوب. وحقيقة ان بعض تجارب الحزب الواحد قـد تمتعـت ولمـدة ليسـت بالقصيرة بتأييد شعبي كبير، لابل أن بعض هذه التجارب حققت الكثير من الإنجازات في مختلـف الميـادين، إلا إن هذا الوصف للواقع لايلغي الحقيقة المرة والمتمثلة في دخول النخب الحاكمة في (متاهات الانقلابات العسكرية المتتالية والتصفية المستمرة لقوى الثـورة)[٤]. وبـدأت نظـرة الشـعوب إلى هـذه التجـارب تتغـير تدريجيا وخاصة إلى وسائل تنظيم السلطة والحكم. وبقدر ما كان هذا النظام يعبر عنـد الغالبيـة العظمـى عن الإرادة الشابة الوطنية والقومية الحية والمتفتحة للتغيير والتجديد، تحول بسرعة إلى رمز

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

(٢) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(٣) انظر خير الدين حسيب، كلمة الافتتاح، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣٤.

للانحطاط والفساد. وبقدر ماكانت تقنيات الحزب الواحد تشير إلى الفاعلية والإنجاز، أصبحت ترمز إلى العنف المفتقر إلى أي معنى والى اغتصاب السلطة(*)، ورفض المشاركة والتداول الطبيعي لها مع بقية أبناء الشعب(١). وقد يكون ذلك طبيعيا للدول التي تأخذ بهذه الصيغة الواحدية، فأساس الدولة يقوم على الافتراض القائل بأن إرادة الدولة تكمن في الحزب الواحد والنخبة السياسية(٢). وليس عجبا أن يجد هذا الافتراض صدى في معظم دول عالم الجنوب. خاصة وأن هذه الدول عانت من مشكلة الاختيار السياسي والأيديولوجي في إطار العالم الذي وجدت نفسها فيه.

ويلاحظ أن أغلب قادة هذه الدول، قد استهوتهم عملية الاستئثار بالسلطة، وعدم فسح المجال لأي متنفس ديمقراطي. ويمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى ماكان قد ساد الدول الأفريقية على وجه التحديد. ومع ان وصول بعضهم إلى السلطة، كان أشبه مايكون بظاهرة، كما هو الحال مع نكروما، الزعيم الغاني، الذي امتاز بالسحر وبعد النظر، ولكنه فقد جاذبيته عندما أفسد السلطة الموكلة إليه، بأن خنق همسات الرفض التي كانت تسمع داخل الحزب، ليجسد شخصانية السلطة(٣). والشيء نفسه مع ليوبولد سنغور الزعيم السنغالي او جوليوس نيريري الزعيم التنزاني أو أي زعيم أفريقي أو غيره من قادة عالم الجنوب الذين سعوا للاستئثار بالسلطة وتبرير الحكم المطلق من خلال أنظمة حزبية متباينة ولكنها تنتهي في هدف واحد، هو خدمة شخص الزعيم والابتعاد عن الشعب.

وحيث أن لكل وقت لبوسه، ولكل زمان غطاؤه فقد حاولت هذه الأنظمة السياسية (مدنية وعسكرية) إضفاء الطابع الديمقراطي على نظمها السياسية الأحادية الحزب، على أساس ان الديمقراطية تمارس في إطار الحزب ذاته من خلال

(*) لقد تحقق ذلك عن طريق الهيمنة على النظام السياسي ككل عن طريق تعليق الدساتير وإلغاء الضمانات الدستورية، وفرض قوانين الطوارئ والأحكام العرفية. لمزيد من التفصيل انظر: ثناء فؤاد عبدالـلـه، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(١) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

(2) Leon D.Epstein, Political Parties in Western demooracies. Op. Cit, P.327.

(٣) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ص ٢٨٩-٢٩٠.

الانتخابات القاعدية للقيادات الحزبية. وواقع الحال، فإن هـذه الديمقراطيـة مظهريـة. فالانتخابـات لاتكون على أساس تنافسي، وهذا يعني غلق حرية الاختيار أمام المواطنين، ففي نظم الحـزب الواحـد، تعـد البلاد دائرة انتخابية واحدة يتقدم فيها الحزب الحاكم بقائمة مرشحين واحـدة للدولـة كلهـا[1]. أي اسـتبعاد قوى المعارضة[*] ويعني أيضا غياب التنافس الحقيقي عن الانتخابات مما يفضي إلى فقدانها لقيمتها كأساس للمفاضلة، الأمر الذي يفقدها مضمونها الحقيقي والديمقراطيـة هنـا تنصب عـلى تحقيـق الإجـماع لتأييـد قرارات القيادة الحزبية والزعيم الواحد. والمركزية الديمقراطية هدفها الأساس تحديد مجال المشاركة داخـل الحزب الواحد نفسه[2]. وهذا المحدد يتضمن الحـد مـن حريـة المعارضـة وحصرهـا داخـل الحـزب، حيـث يوافق الجميع على صيغة واحدة ويخضعون لقيادة واحدة، على العكس من التعددية الحزبية التـي ينظـر اليها عـلى أنهـا تـؤدي إلى تـأجيج الصراعات الكامنـة في المجتمعـات، وخصوصـا تلـك التـي تمـر بتحـولات سريعة[3]، كمجتمعات دول الجنوب. وعليه يعد مبدأ الإجماع هو المبدأ السائد في نظم الحزب الواحد.

ومثل هذا التوصيف لنوع الديمقراطية لدى نظم الحزب الواحد يقودنا إلى الاتفاق مع وجهـة النظـر التي ترى استبعاد كلمة المشاركة في الحيـاة السياسـية داخـل هـذه المجتمعـات واسـتبدالها بتعبـير تعبئـة. ويعزى سبب ذلك إلى ان قيادة الحزب

---

(١) د. عبدالحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٣-١٠٤.

(*) يقول ديفيد ابتر : أن حكومات الدول النامية لاترى ضرورة لوجود المعارضة ولاتقبل بفكـرة ان المعارضـة السياسـية هـي سـمة أساسـية مـن سمات الحياة السياسية الطبيعية ولذلك فهي لاتشكل متطلبا سياسيا أساسيا وذلك لثلاث أسباب:

i- ان هذه الحكومات تعتقد ان المعارضة تولد الحزبية والانشقاقية.

ii- ان هذه الحكومات وبسبب تركيزها على أهداف ضخمة وطموحة فإنها تطالب بوحدة الصف الوطني وعدم تشـتيت الجهـود وبالتـالي فـإن المعارضة تهدر الوقت في الجدل الذي يحدث حول الأهداف.

iii- أخيرا فان ديفيد ابتر يشير إلى ان حكومات عالم الجنوب تجد في المعارضة حالة ضارة بالوحدة الوطنية والاسـتقلال الـذي تـم الحصـول عليـه انظر:

David, Apter, Some conceptual Approaches to the study of Modernization, Prentice Hall, New Jersey, 1968, PP. 72-73.

(٢) حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول الناميـة (النمـوذج الأفريقـي) رسـالة دكتـوراه مقدمـة إلى مجلـس كليـة العلـوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ١٧٥.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٤.

الواحد تهتم بالتأثير على الاتجاهات السياسية، وعلى السكان ككل وتستخدم الحزب جنبا إلى جنب مع القوة القمعية للدولة لتحقيق الهدف. مع اهتمامها بإبراز مظهر "المشاركة" في الوقت الذي تسيطر فيه على القوى الفاعلة في النظام السياسي(١).

وعلى مستوى أكثر تخصيصا، نستطيع القول، بأن الديمقراطية بشكلها هذا، في إطار الحزب الواحد، تقترب إلى نوع من الأوهام الخانقة. فالحزب الواحد هو سمة من سمات الدكتاتورية الحديثة، ولا فرق بين دكتاتورية الفرد او الحزب، طالما ان الحزب الواحد قد ألغى التعددية الفكرية والسياسية اللازمة لنمو الفكر والممارسة الديمقراطية(٢). وحتى في ظل التطوير الذي لجأ اليه البعض من الأحزاب الواحدة في دول عالم الجنوب(*) وذلك بالسماح لحزب آخر بالوجود، فإن الحقيقة تشير إلى هيمنة واضحة للحزب الذي في السلطة. حيث ان حشر التيارات السياسية المختلفة في إطار الحزب الواحد لايحل أية قضية(٣). وان مجرد تبني نظرية الحزب الواحد لايدل إلا على أبوية مفرطة تتنافى مع الفكرة الديمقراطية ولسنا بحاجة هنا للإشارة إلى الطبيعة غير الديمقراطية للأحزاب الوحيدة والمعتمدة على الولاءات الطائفية والانتماءات الضيقة، خاصة إذا ماتذكرنا الهدف النهائي لها وهو البقاء في السلطة والمحافظة عليها(٤). فمثل هذا التوجه يسهم في تعميق الشعور المثبط والذي يرى بأن الدولة والوطن هي أرث شخصي ثابت ودائم لفئة او لحزب معين او حتى لشخص.

لا يمكن أذن الأخذ بالاعتبار نوع الديمقراطية التي يلجأ اليها نظام الحزب الواحد، فذلك ينطوي على نوع من التضليل. فالنظام الديمقراطي لاينشئ الحريات

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.

(٢) برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ١٧٨.

(*) تمثلت هذه المؤشرات بالسماح لبعض الأحزاب بالظهور والمساهمة في الانتخابات ولو بقدر محدود في بعض الدول الأفريقية، بقصد الانتقال إلى نوع من التعددية كما هو الحال في السنغال وكينيا ونيجيريا. غير ان غالبيتها انتهت على يد المؤسسة العسكرية أنظر : د. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، العدد التاسع، السنة الرابعة، شباط، ١٩٩٣، ص ص ٤٢-٤٣.

(٣) برهان غليون، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٨.

(٤) د. عبدالرضا حسين الطعان، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

بقدرماينصب على كفالة هذه الحريات وكفالة ممارستها. ويبدو لي انـه مـن الصـعب إطـلاق سـمة الديمقراطيـة عـلى مثـل هـذه الأنظمـة، فمجـرد وجـود الواجهـات الديمقراطيـة، لايعنـي دائمـا ان واقـع الديمقراطية كله يكمن ورائها. خاصة إذا ماتذكرنا سياج الضوابط التي أحيطـت بهـا في إطـار نظـم الحـزب الواحد، والتي يتعين عدم تجاوز حدودها انسجاما مع مقتضـيات النظـام العـام. يضـاف إلى ذلـك، ضـعف الوعي السياسي بالديمقراطية حتى لدى الكثير من القيادات الحزبية[1]. تجسد ذلك في دول عديـدة في عـالم الجنوب بنيت على أساس الحزب الواحد، حيث مالت هذه الدول ليس فقـط إلى ضرب المعارضـة والقضـاء على المنافسة عمليا، بل ثبت ذلك في الدستور[*].

وعلى وجه العموم استطاع القادة الأفارقة من استبدال دسـاتيرهم بدسـاتير جديـدة كرسـت تـدعيم النظام الرئاسي وتقوية سلطة الرئيس الذي اصبح بنفس الوقت زعيما للحزب الحاكم[2]. وفي أغلب الحالات، لم يكن هذا الحزب سوى أحد الأجهزة الإدارية الملحقة بالحكومة وكان يدور في حركته أساسا حـول شـخص الزعيم او القائد، ولم يكن تنظيما طليعيا او جماهيريا فعليا مستقلا عـن أداء الدولـة والسـلطة[3]. طالمـا ان هنالك ذهنية استبدادية مسيطرة تحت شعار الديمقراطية.

والملاحظة نفسها يمكن إبداؤها بالنسبة للنظم العسـكرية، فهـذه الـنظم، لم تكـن أحسـن حـالا مـن سابقتها المدنية. وحسب منطق الحكـم العسـكري، فالحزبيـة شر، والديمقراطيـة مرفوضـة [4]. وفي السـياق العام يبدو ان المشكلة الحقيقية في دخول العسكريين ميدان العمـل السـياسي، لاتكمـن في بـروز المؤسسـة العسكرية، كقوة

---

(1) د. سعد ناجي جواد، المصدر السابق نفسه، ص ٤٥.

(*) في المدة من ١٩٦٠-١٩٦٢ قامت (١٣) دولة أفريقية باستبدال دساتير الاستقلال، منها مثلا الجزائر وزائير وغانا ومصر. للمزيد انظـر: د. سـعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١١٠.

(2) المصدر السابق نفسه، ص ١١٠.

(3) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(4) ثناء فؤاد، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

سياسية فاعلة، وانما في حرص هؤلاء العسكر على طرح المؤسسة العسكرية كقوة بديلة عن القادة السياسيين المدنيين والتنظيمات السياسية المدنية[١].

والعسكريون لايكتفون بتحدي شرعية الأنظمة المدنية، بل يعلنون عدم ثقتهم بالحكم المدني، وغالبا مايسارعون إلى إنشاء التنظيم السياسي المستقل لخلق الشرعية وتعظيم الدور العسكري[٢] يجعل المؤسسة العسكرية مصدر السلطات. ويصبح من الطبيعي عدم تحمسهم لأي من أنواع المشاركة السياسية، مما يفضي في نهاية المطاف إلى نوع من الدكتاتورية العسكرية والتي من أهم مظاهرها، النجاح في الاستيلاء على مصادر القوة والسلطة في المجتمع، لتتولى أجهزة الحكم العسكري وظائف التشريع والتنفيذ[٣]. وغني عن الذكر، ان هذه الدكتاتورية العسكرية غالبا ما يسيطر عليها شخص واحد تحت غطاء الحاجة لتعزيز السلطة في مواجهة حالات عدم الاستقرار او أي هدف آخر.

ومهما اختلفت المسميات والوسائل وكذلك التبريرات التي جاءت بها نظم الحزب الواحد او النظم العسكرية لقيادة مجتمعات عالم الجنوب، فإن انغلاق هذه البنى السياسية، كان قد هيأ المبررات الحقيقية للانعطاف من جديد نحو التعددية السياسية، وباتت التعددية تطرح كركن أساسي في المشروع الديمقراطي البديل لدول عالم الجنوب، بعد ان انهارت مشاريعها السابقة من كارزمية وشمولية وعسكرية التي لم يكن بمقدورها تطوير واقعها المجتمعي.

وبمعنى آخر نقول، ان هذا البنيان، تعرض لخلخلة قوية، مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وقد تجسد ذلك بظهور الآراء والمواقف الجديدة والمطلقة التي زادت معها الفجوة بين الحكام والمحكومين وضعت بالتالي، سلطة النخب الحاكمة أمام حالة صريحة من الانكشاف والافتضاح غير القابلين لأي نوع من التغطية. ويعكس أيضا إدراكا لحقيقة الأزمة والطريق المسدود التي قاد اليها نظام الحزب الواحد، وبديهي فإن ذلك يعني إفلاس النظام التعسفي السابق. فكل

---

(١) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٨.

(٣) ثناء فؤاد، خصوصية طرح الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤-٢٥.

سلطة تعسفية سوف تكون بعد الآن، لاشرعية ولا مشروعة، ولن تستطيع ان تقدم في هذه الظروف، أي إنجاز حقيقي كما فعلت في العقود الماضية[١].

وسبب التراجع النسبي لهذه الأنظمة التي غيبت الديمقراطية بصورة تكاد تكون مطلقة، ردود أفعال كبيرة برهنت عليها الأحداث التي تسارعت لتعصف بهذه النظم في العديد من بلدان عالم الجنوب. ولنا ان نشير هنا، إلى بعض الأمثلة التي جسدت عملية التحول الجديد نحو الديمقراطية والتعددية.

من هذه الأمثلة ماحدث في جمهورية مالي، التي بدأت السير في الاتجاه الديمقراطي، فمنذ آذار ١٩٩١ تم تشكيل مجلس للمصالحة الوطنية برئاسة الكولونيل (امادوسوماتي توري) وأعلن المجلس إلغاء الدستور وحل البرلمان والحكومة والحزب الحاكم (الاتحاد المالي) كما قرر تطبيق التعددية الحزبية واعتقل الرئيس السابق (موسى تراوري) تم بعدها حل مجلس المصالحة الوطنية وتشكيل لجنة للخلاص الوطني ضمت خمسة وعشرين عضوا منهم عشرة عسكريون والباقي مدنيون، وهؤلاء يمثلون معظم القوى المعارضة والنقابية والطلابية[٢].

وفي موريتانيا حدث تطور جديد عندما أعلن رئيس الجمهورية (معاوية ولد سيدي احمد طايع) عام ١٩٩١، عن أجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد وأجراء الانتخابات لاختيار جمعية وطنية ومجلس للشيوخ مؤكدا ان السماح بإنشاء أحزاب سياسية من دون تحديد العدد يشكل خلفية أي عمل في إطار الإجراءات الدستورية الجديدة[٣]. وهذه هي المرة الأولى التي تجري في موريتانيا انتخابات دستورية بعد الحكم العسكري منذ عام ١٩٨٤.

---

(١) برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٢) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥، السنة يوليو ١٩٩١، ص ص ١٨١-١٨٢.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

وتسجل الاحداث والتطورات التي وقعت في زامبيا، مثالا واضحا للفشل والتراجع الذي مني به نظام الحزب الواحد، حيث خرج (كينيث كاوندا) من السلطة بعد الانتخابات الحرة والمباشرة التي جرت في زامبيا عام ١٩٩١ على أساس التعدد الحزبي والتي فاز فيها الرئيس (تشيلوبا) رئيس حزب (الحكومة من اجل ديمقراطية التعدد)[١]. فلم يكن من المتوقع خروج كاوندا من الحكم بعد ان قاد البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٤. إلا أن استمرار فرضه لنظام الحزب الواحد المتمثل في حزب الاستقلال الوطني الموحد وعدم سماحه بالمعارضة إلا منذ عام ١٩٩٠ وهو العام الذي وافق فيه على نظام التعدد الحزبي، كان وراء هزيمته في الانتخابات بعد حكم دام (٢٧) سنة[٢]. ومن الإنصاف القول ان كاوندا قد خرج من السلطة بوصفه مثالا في إطار عالم الجنوب بصفة عامة. فقد تقبل كاوندا الهزيمة قبل ان يحتل موقعه في المعارضة داخل البلاد، وبروح ديمقراطية. وهنا نؤكد ان الخروج من السلطة وبالأسلوب الديمقراطي السلمي ليس من شأنه ان يقلل من قيمة العملية الكفاحية للقادة السابقين كما هو الحال في مثالنا هنا. فالرئيس كاوندا كان له دوره في الكفاح من اجل استقلال بلاده وكان له دوره خلال حكمه في مساعدة حركة التحرر الأفريقي في الجنوب الأفريقي، ورأس منظمة الوحدة الأفريقية عدة مرات، كما رأس مجموعة دول المواجهة الأفريقية لعدة سنوات[٣]. مع ذلك فقد تقبل هزيمته السياسية عن طيب خاطر نزولا على القرار الذي أعطاه للشعب الزامبي في الالتزام بنتائج الانتخابات الديمقراطية.

وتكتسب التغييرات الجديدة باتجاه الديمقراطية والتعددية طابعها الجديد أيضا، بما حدث في جمهورية بنين. فقد انتهى عصر الحكم العسكري منذ آذار ١٩٩١، بعد مدة دامت ثماني عشرة سنة، حينما اصبح رئيس بنين الجنرال (ماثيوكيريكو)

---

(١) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٠٧)، السنة يناير ١٩٩٢، ص ١٧٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٢.

(٣) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٤-١٧٥.

أول رئيس افريقي يعزله الاقتراع العام بين الناخبين في تلك الدولة الأفريقية. وقبل هذا الحدث التاريخي، تولت السلطة في دولتين أخريين، هما جزر الرأس الأخضر، وساوتومي وبرنسيبي، حكومتان جاءتا نتيجة لانتخابات خاضتها أحزاب متعددة[1].

ومن هذه التحولات الديمقراطية، ماحدث في انغولا. فتحت ضغط الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، قرر الرئيس "دوس سانتوس" ان يطوي صفحة الماركسية ويتبع نهج التعددية الحزبية[*]، وجرت انتخابات الرئاسة والبرلمان في انغولا. وكان ذلك بمثابة الإقرار لما اعتمدته الجمعية الوطنية في آذار ١٩٩١ من ضرورة إنهاء استئثار الحزب بالسلطة ووضع البلاد على طريق التعددية الحزبية[2].

وياتي في إطار التغيرات الديمقراطية والتعددية، انشغال حكومة النيجر في مؤتمر نيامي العاصمة، لمناقشة انتقال البلاد إلى نظام التعدد الحزبي كما أعلنت ومنذ عام ١٩٩٠ انضمامها إلى الدول الأفريقية التي أنهت النظام الديكتاتوري وحكم الحزب الواحد (حزب الحركة الوطنية لمجتمع التنمية)[3].

وتمثل جمهورية البيرو في أمريكا اللاتينية مثالا آخر لإنهاء الحكم الديكتاتوري وذلك بعد القرار الذي اتخذه الجنرال (بيرمودتس) بالتنازل عن الحكم باختياره واجراء انتخابات فاز فيها حزب الشعب بزعامة (بيلاوندي) الذي تسلم

---

(١) د. ياسين العيوطي، أفريقيا في عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، السنة يوليو ١٩٩١، ص ٣٢.

(*) لقد تأسس بالفعل ثلاثة عشر حزبا خلال المدة الوجيزة التي تم فيها نهج هذا المنحى التعددي، وهي الجبهة الشعبية لتحرير انغولا (مبلا) بزعامة (دوس سانتوس) والاتحاد الوطني لاستقلال عموم انغولا (يونيتا) بزعامة (جوناس سافيمبي)، الجبهة الوطنية لتحرير انغولا بزعامة (هولدن روبيرتو)، فضلا عن عشرة أحزاب أخرى تتفاوت درجة قاعدتها. ولمزيد من التفصيل أنظر: محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في انجولا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، السنة ابريل ١٩٩٣، ص١٤٦.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٤٦.

(٣) السفير احمد طه محمد، افريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

السلطة من الجنرال السابق بطريقة سليمة [1]. ثم كان وصـول (فـوجي مـوري) إلى الحكـم بـانقلاب عسكري فيما بعد.

أيضا في الكاميرون، أصدرت الجمعية الوطنية عام ١٩٩٠ قانونا يسمح بالأخـذ بنظـام التعـدد الحـزبي في البلاد[2]. وتعدد الأمثلة على الدول التي هجرت الأحادية الحزبيـة والدكتاتوريـة لتشـق طريقهـا الجديـد باتجاه التعددية والديمقراطية كما هو الحال مع دول الجزائر وتـونس والأردن والقـرن الأفريقـي والجنـوب الأفريقي ومصر ... الخ.

وإذ نحاول الخروج بخلاصة لمثل هذا التراجع الذي شهده نظام الحزب الواحد، نقول: إن هذا النظام لم يعد يملك خيارا يحسد عليه، وان منافع الديمقراطية تستلزم إجراء عمل ضروري وإذا لم تكن المشـكلة في النظام فهي في سوء استخدام النظام[3]. وأجد ان غالبية هذه النظم قد أساءت بشكل وبـآخر كـما لاحظنـا، ودليلنا إلى ذلك ان أحدا لايستطيع اليوم ان يدافع، كما كان الأمـر في السـابق عـن نظـام السـلطة المطلقـة وتحت أية مسميات، ان ذلك يعني انهيار المشروعية التاريخية لنظام الحزب الواحـد وقـد بـات واضـحا ان الحل لايكمن في الديكتاتورية ولكنه يتحقق بمزيد من الديمقراطية والتعددية.

---

(١) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

(٢) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

(3) John. A.Minahan, The Teaching Democracy : A Professor's Journal, delphinium books, United states of America, 993, P.178.

المبحث الثاني
التطورات والضغوط الداخلية

مع تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتعقد المسائل السياسية الوطنية، فإن الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية بدأت تتبدى في معظم دول عالم الجنوب، وهذا شيء نستطيع ملاحظته من خلال مايجري من تحركات شعبية واسعة من اجل الديمقراطية في هذه الدول. ويمكن القول، ان التطورات الداخلية العاصفة او المفاجئة قدمت الفرصة لظهور التعددية من جديد وعلى أنقاض النظام السابق الدكتاتوري او الحزب الواحد[1]. بعد أن أخذت الفكرة الديمقراطية، تفرض نفسها من جديد على الرأي العام الرسمي والشعبي مولدة نوعا من الانكسار للنظم المطلقة.

وعلى عكس ما أوهمت النخب الحاكمة نفسها به طويلا، فإن التسلط والإرهاب من قبل السلطة، لم تقدم الضمانة لحمايتها من الغضب الاجتماعي، وانما على العكس ولدت ردات فعل دفاعية تراكمت وقائعها إلى المدى الذي ادخل المجالين السياسي والاجتماعي في مغامرات غير محمودة العواقب. كما ان اقفال المجال السياسي على نخبة السلطة، بشكل حصري، دفع جماعات اجتماعية عديدة إلى استعارة مجالات متباينة لممارسة السلطة السياسية وللتعويض عن غياب او مصادرة المجال الطبيعي لهذه الجماعات التي لجأت، أما إلى المجال الديني (حالة الجزائر)، او إلى المجال القبلي (حالة الصومال)، الذي انفجرت فيه غرائز الاصطراع الأهلي، او الاستعانة بقوى اجنبية كما حدث في العراق عندما نسقت المعارضة مع الولايات المتحدة بغية تغيير النظام ولكنها انتهت إلى احتلال العراق.

عند حدود هذه النقطة نتوقف لنذكر، ان نظام الحكم الديمقراطي، هو ذلك النظام الذي يقوم على الحوار بين الناس وبين ممثليهم المنتخبين. او لنقل بتعبير

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

آخر، ان العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الشرعية[*] التي يقر بها كل منهما تقوم على التفاعل وتبادل الرأي، فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحاكم، والحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم[1]. فالتراضي بين الحاكم والمحكوم يشكل دائما حدا فاصلا بين نظامين متناقضين للحكم. نظام حكم يتسلط على الناس، ونظام حكم يعترف بحقهم ويشاركهم في عملية اتخاذ القرارات[2]. وفي هذا الإطار نستطيع القول، ان غالبية نظم الحزب الواحد، كانت قد ابتعدت عن هذه القاعدة، بحكم إصرارها على إملاء الرأي بالقوة، فضلا عن إنكارها لتعدد الاتجاهات السياسية المختلفة داخل مجتمعاتها بالرغم من ان بعضها كان قد أوجد مؤسسات سياسية مختلفة لم تكن في حقيقتها سوى مؤسسات (وهمية) و(ورقية) و(غير حقيقية)، ولاتشكل إطارا موضوعيا للعملية السياسية[3].

أمام هذا الواقع الذي انكسرت فيه الأهداف المعلنة للنظم الشمولية وافتضاح وسائلها، فإن المطالبة بالديمقراطية من قبل مجتمعاتها بدأت تأخذ شكلا متسارعا وملحوظا. بل انها احتلت المرتبة الأولى في وعي الطبقات الوسطى، حتى ان بعض المراقبين توصلوا إلى الاستنتاج بأن المطالبة بالديمقراطية والتعددية حلت محل الدعوة إلى التحرر والاشتراكية اللتين ثبت فشلهما[4]. بل ان بعضهم أطلق على هذه المرحلة اسم (الاستقلال الثاني) اقتفاء لمرحلة التحرر الوطني في بداية الستينات[5]. وهذا الشيء يمكن ملاحظته الآن من خلال مايجري في أقطار عديدة

(*) حسب مفهوم ماكس فيبر للشرعية، فإن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة. بينما ذهب روبرت ماكيفر إلى ان الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة لنفسها، وإدراك الجماهير لها، متطابقين، وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الاساسية للمجتمع، وبما يحفظ تماسكه. لمزيد من التفصيل أنظر: احمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٨، السنة ٨/ ١٩٩٥، ص ١٤.

(١) احمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٢) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٣) حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٤) ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٥) د. حمدي عبدالرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، السنة يوليو ١٩٩٣، ص ٨.

في عالم الجنوب من تحركات وتطورات سريعة وواسعة من اجل الانتقال إلى الديمقراطية والتعددية.

ان تزايد المطالب الشعبية المنادية باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة، أدت إلى انهيار الكثير من النظم التسلطية[١].

ويؤكد صحة ماتقدم ماحدث في نيكاراكوا، بعد انتهاء الحكم اليساري فيها، اثر الضغوط الكبيرة التي واجهها نظام جبهة (الساندنيستا) بقيادة الجنرال (دانييل اورتيجا) والذي علق بعد توقيع اتفاقية السلام في أمريكا الوسطى في كانون الأول ١٩٨٧، انه لم يكن يتصور ان ذلك سوف يحدث ذات يوم[٢]. ولعله كان صادقا في مقولته هذه خاصة ان ماحدث من انتقال سلمي للسلطة، كان الأول من نوعه في تاريخ امريكا الوسطى، فلم يحدث ان تخلى أحد حكامها بناء على ما أقرته الإرادة العامة ممثلة بصناديق الاقتراع، والنتائج التي أفرزتها الانتخابات. وتفسير ذلك تجسده طبيعة التطورات المفاجئة للأحداث السياسية. فخلافا لكل التوقعات، قفزت السيدة (فيوليتادي تشامورو) ممثلة تحالف أحزاب المعارضة إلى السلطة، بعد ان استطاعت بمعاونة الأحزاب المعارضة الـ (١٤) تعبئة القاعدة العريضة من الشعب معتمدة على ضعف الأداء الاقتصادي لحكومة الساندنيستا وما آلت إليه أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من تدهور وتردي، فضلا عن حالة الحرب الأهلية[*] المتوطنة والتي استنزفت القدرات الاقتصادية للبلاد[٣]. ويقدم هذا الانتقال السلمي للسلطة في نيكاراكوا نموذجا يقبل التطبيق العملي المستقبلي في

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٩.

(٢) محمود حسين جمعة، انتقال السلطة في نيكارجوا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١ السنة ١٩٩٠، ص ١٩٦.

(*) تمثلت هذه الحرب بالصراع بين الساند نيستا مع عصابات المتمردين من أنصار سوموزا والمعارضين لنظام حكم الساند نيستا، وقد ذهب ضحية هذه الحرب حوالي (١٣٠٠٠) قتيل وعشرات الألوف من الجرحى وتخريب للهياكل والأبنية الاقتصادية الأساسية مما عجل بالجهود لإحلال السلام في المنطقة وانتهت باتفاقية " ارياس " للسلام في أمريكا الوسطى أنظر محمود حسين جمعة، المصدر السابق نفسه، ص١٩٧.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦.

المنطقة، بقدر مايقدم أنموذجا للامتثال لحكم الشعب وإرادة الشعب السائرة في طريق امتلاك قدراته.

كما ان سلسلة التطورات التي جرت في النيجر عام ١٩٨٩ كانت وراء إعلانها للانتقال إلى نظام التعدد الحزبي عام ١٩٩١، حيث تم التخلي عن سيطرة المجلس الأعلى إلى دولة مؤسسات والإفراج عن المسجونين السياسيين في إطار سياسة للمصالحة الوطنية. كما تم تشكيل مجلس أعلى للتوجيه الوطني كأعلى سلطة في الدولة برئاسة رئيس الجمهورية وكان ذلك محصلة للاضطرابات والتطورات التي عاشتها النيجر عام ١٩٩٠[١]، وأفضت بها إلى حالة الانفراج الديمقراطي والتخلص من حكم الحزب الواحد. وفي جمهورية الكاميرون، كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت في كانون الأول ١٩٩٠، قانونا يسمح بالأخذ بنظام التعدد الحزبي في البلاد، بعد موجة الاضطرابات التي بدأت في اجتياح الكاميرون[٢]. وجاء إصدار هذا القانون كتعبير عن خطوة أولى نحو تحقيق الديمقراطية في البلاد.

ويلاحظ فيما يخص الكاميرون ان الحركات السياسية المعارضة والتي أنشأت لنفسها لجنة للتنسيق، قد أفلحت في توجيه الضغوط على الرئيس (بول بيا) لتحقيق مزيد من الديمقراطية عن طريق إصدار قانون يقضي بالعفو الشامل وغير المشروط عن المعتقلين السياسيين وكذلك بإتاحة الحرية للصحافة ووضع قواعد جديدة لمستقبل المجتمع في الكاميرون مما يؤكد ان نمطية الاستئثار بالسلطة من قبل حزب واحد لم تعد مقبولة.

وتتعدد الأمثلة للتحركات الجماهيرية في القارة الأفريقية، على طريق التحول الديمقراطي، فقد جاء نجاح التجربة في زامبيا مؤشرا إيجابيا على طريق التحول السلمي الناجم عن الضغوط الشعبية ضد سياسات الرئيس كاوندا الذي خرج من السلطة بطريقة سلمية نزولا عند رغبة الشعب بقوله: (لقد أدركت ان نحو سبعة ملايين مواطن من إجمالي ثمانية ملايين، لم يعلموا شيئا عن الكفاح من اجل

---

(١) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغييرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

(٢) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغييرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢ ؛ وانظر كذلك: د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

الاستقلال، او الأسباب التي دعتنا للأخذ بنظام الحزب الواحد، وعندما أبلغت الجمعية الوطنية في العام الماضي (١٩٩٠) بأننا في حاجة إلى تغيير، كنت أفكر مليا في هؤلاء الملايين السبعة من أبناء زامبيا الذين يتطلعون إلى شيء جديد) وبالفعل فقد تقبل كاوندا الهزيمة في انتخابات تشرين الأول ١٩٩١ التي فاز فيها الرئيس تشيلوبا[١]. ولا ريب في ان خضوع كاوندا لإرادة ومطالب شعب زامبيا تمثل تطورا جديدا على إمكانية الخروج بالطريقة الديمقراطية وفي الوقت نفسه اعترافا واقعيا بفشل سياسات الحزب الواحد فتجربته في الحكم لم تمنع من الاعتراف بالواقع المر الذي خلفته وتركت في الوقت نفسه انطباعا طيبا ومثالا عمليا لإمكانية تداول السلطة سلميا[٢].

وهكذا فإن ماكان يبدو في الماضي القريب فكرة قديمة بل رجعية مخربة وسلبية، وما ظهر في وقت من الأوقات كصرخة يائسة لاجدوى منها، أعني الديمقراطية، اصبح الآن حقيقة ملموسة[٣]، تجسدت قيمتها الأولى في سلم القيم والمطالب السياسية والاجتماعية لشعوب عالم الجنوب، هذا العالم الذي ادرك ان حرمانه من الحرية لم يعد ممكنا مهما كانت طبيعة النيات الكامنة خلف هذه التحولات والصعوبات التي قد تواجهها. وأمام هذه الحقيقة، لم يعد ممكنا ولا مجديا مواجهة التوجهات الجديدة بمزيد من الانغلاق والتقوقع، كما كان في السابق، وانما الحل يكمن فقط بإعادة مد الجسور مع الشعب. ومد الجسور مع الشعب يعني التفاهم معه[٤].

هذا التحول في المناخ الفكري السياسي لمجتمعات دول الجنوب، كانت نتيجة خبرة هذه الشعوب خلال العقود الماضية، جربت فيها كل أنواع الاستبداد وأيقنت من خلال التجربة التاريخية معنى الرغبة في التغيير. وفي الوقت الذي ترغب فيه الديمقراطية او تريد ان تكون وسيلة للتغيير، فإنها تنزع بذلك إلى الاتجاه السلمي.

---

(١) د. حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) السفير احمد طه، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.

(٣) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١١٠.

فلم يعد اللجوء إلى الأسلوب العسكري مرغوبا فيه. وتبرز جمهورية بنين مثالا على ذلك الانتقال السلمي للسلطة وإنهاء الحكم العسكري الذي دام ثمانية عشر عاما. فقد نجحت الإرادة الشعبية لهذه الجمهورية بتغيير السلطة العسكرية للجنرال (ماثيوكيريكو)[١].

ويمكن التأكيد هنا على ان الضغوط الداخلية الدافعة باتجاه التغيير لايمكن إلا التجاوب معها من قبل الأنظمة المغلقة. فالتجربة أثبتت بأن عدم الاستجابة لمطالب التغيير والضغوط، قد يؤدي إلى كارثة للحاكم ونظامه مثلما حدث للرئيس الراحل "صموئيل دو" في ليبريا و "سياد بري" في الصومال[٢]. وأمام إدراك هذه الحقيقة استجاب الرئيس النيجيري "إبراهيم بابا نجيدا"[*] للضغوط التي مارستها المعارضة الشعبية لسياسته واتساع حركة العصيان المدني التي فتحت الطريق للسير في خطوات الديمقراطية التي أعلن عنها في مؤتمر القمة الأفريقية عام ١٩٩١ في مدينة ابوجا عاصمة نيجيريا حين دعا إلى معانقة مخلصة للديمقراطية في أفريقيا[٣].

وتطرح كينيا مثالا آخر للتحول الديمقراطي والتخلي عن الحزب الواحد في ظل الضغوط التي واجهها النظام. فالدكتاتورية السياسية لحكم الرئيس "دانيال آراب موي" وقبضته الشديدة على مقاليد الأمور وعدم إتاحة أي قدر من الحرية للمعارضة الكينية، كلها كانت وراء تنامي المعارضة الشعبية للرئيس موي الذي بدأ تحت هذا الضغط في استخدام عبارات وشعارات ذات توجه تصالحي مع المطالبين بالديمقراطية، واضطر في النهاية إلى الموافقة على ان تتجه البلاد لسياسة تعدد الأحزاب بعد ان واجه انتقادات في الداخل والخارج بأنه غير متسامح سياسيا بعد المناقشات التي جرت داخل الحزب الحاكم، حيث تقدم قادة الحزب بتوصية لإنهاء

---

(١) د. ياسين العيطوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

(*) الواقع ان " بابا نجيدا " وبالرغم من إدراكه بضرورة الإصلاح السياسي، إلا أنه لم يسلم بنتائج الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٣.

(٣) د. ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

الحظر على أحزاب المعارضة [1]. وقد صدر تعديل دستوري أنهى سيطرة نظام الحزب الواحد رسميا في كينيا.

ويبدو ان فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها حتى على أعدائها، وذلك بقدر ما أصبحت فكرة احتكار الحياة السياسية، ومسؤولية اتخاذ القرارات العامة من قبل فئة محدودة من السكان رديفة للاغتصاب والتآمر والتعلق بالقيم البائدة [2]. ففي جنوب أفريقيا حدثت تطورات سياسية متتالية، كان من نتائجها إنهاء التفرقة العنصرية في البلاد وإصدار دستور جديد وذلك في ضوء ما أعلنه "دي كليرك" من إلغاء قوانين الأرض الصادرة في عامي ١٩١٣و١٩٣٦، فضلا عن تشريعات التسجيل ومناطق الجماعات، وهي التشريعات التي تعد الاعمدة الرئيسة التي يرتكز عليها نظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا. فضلا عن قانون الامتيازات المستقلة الذي كان يحرم على السود التردد على الكثير من الأماكن العامة [3].

هذه الخطوات التي اقدم عليها جنوب أفريقيا كانت واحدة من ثمار التحرك الكفاحي من اجل الديمقراطية والتي قادته حركتا (المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع) التي ولدت ضغوطا على سياسة الفصل العنصري.

ويمكن القول، ان أهم ما أنتجته الضغوط والتطورات الحديثة من أحداث يتمثل بالإجماع العام لدى الشعوب، لحقيقة الانهيار الأخلاقي والقيمي للنظم الدكتاتورية المطلقة التي استلبت ارادات هذه الشعوب، ولم يعد بالإمكان، كما كان في السابق، غياب او تغيب حريات التعبير.

---

(١) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، السنة يناير ١٩٩٢، ص ص ١٨٩-١٩٢.

(٢) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٣) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

وفي معرض التحليل لهذه التغيرات الجديدة، نقول، ان التأمل في الواقع الجديد، يشير إلى ان النمو المتزايد لقوى الاحتجاج ورفض الدولة نابع، هو نفسه، مما قامت السلطة المطلقة نفسها في خلقه من مشاكل وصعوبات سلبية على مستوى الدولة والمجتمع[1]. فشعوب دول الجنوب التي عاشت ولمدة طويلة محرومة من مناقشة أمورها بصراحة وجدية، بسبب طغيان الدكتاتوريات او المذهبيات الجاهزة، وفقدت او افتقرت إلى الهياكل والبنى، حزبية او مهنية التي تستطيع ان تؤطر نشاطها. ولذلك يصعب التكهن بردود أفعالها عندما يزاح عن صدرها كابوس الأجهزة والقوى القمعية في إطار النظم الدكتاتورية السابقة. وتبرز أثيوبيا مثالا على ذلك. ففي أعقاب الحرب الأهلية، هرب الرئيس (منغستو هيلا ميريام) في ٢١ آذار عام ١٩٩١ إلى زيمبابوي، بعد ان حكم البلاد أربعة عشر عاما منذ استيلائه على حكم أثيوبيا عام ١٩٧٧ وأقام فيها نظام حكم شيوعي، اتسم بالشدة والدموية واعدم العشرات من خصومه وسجن الآلاف من المعارضين[2]. وكانت الضغوط التي تعرض لها منغستو من جماعات الثوار في شمال البلاد هي السبب في فراره. وقد سقطت أديس ابابا بأيدي ثوار الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الأثيوبي وتولت السلطة حكومة انتقالية شكلتها الجبهة ووعدت بالتعددية، واصبح "ميليس زيناوي" رئيسا للجمهورية وتم تعيين مجلس نواب بوصفه السلطة التشريعية الجديدة، وصدر ميثاق انتقالي حل محل دستور عام ١٩٨٧ الذي أوقف العمل به وسمح ابتداء من آب ١٩٩١ بتكوين أحزاب سياسية وعقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات[3].

---

(١) د. برهان غليون، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٤.

(٢) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

أما في انغولا فقد وصلت الأمور فيها إلى حافة الهاوية وكادت ان تنزلق في اتون الحرب الأهلية بعد الصراع على الانتخابات بين "جوناس سافيبمي" زعيم المعارضة وبين حكومة لواندا، لولا الاتفاق الذي وقع في "لشبونة "[*].

ويلاحظ في مثال انغولا، ان جو عدم الثقة والشك المتبادل بين النخب الحاكمة وجماعات المعارضة الذي أدى إلى تحويل عملية الانتقال الديمقراطي إلى نوع من النزاع بين الطرفين. فالانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في انغولا في عام ١٩٩٢ تحت إشراف الأمم المتحدة قد تم التشكيك فيها بعد ان أظهرت النتائج العامة فوز الرئيس "دوس سانتوس" وحزبه الحركة الشعبية لتحرير انغولا، وكانت محل رفض من قبل جبهة "يونيتا" المعارضة بزعامة "سافيبمي"[١] .

وأيا كان الأمر، فإن مواطن عالم الجنوب بات يشعر بحقه في حرية الاختيار الديمقراطي كبديل عن الديكتاتورية التي اتسمت بالعجز والفساد ولم يعد على استعداد لأن يكون ضحية لنظم حكم الاستبداد مرة اخرى. ففي رواندا التي تعاني من الصراعات الأثنية، استجاب الرئيس "هابياري مانا" للعصيان المسلح الذي بدأ في أواخر عام ١٩٩٠ ووافق على إدخال إصلاحات ديمقراطية تتضمن إقامة مؤسسات النظام الديمقراطي التعددي. أما في مالي فإن الصدامات الداخلية بين قوات الأمن الحكومية والحركات الديمقراطية قد أدت إلى تزايد الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية. وقد ترتب على ذلك الإطاحة بنظام الرئيس "موسى تراوري" في آذار ١٩٩١ وبعد مدة من التدخل العسكري أجريت الانتخابات الديمقراطية وتم

(*) يقضي اتفاق لشبونة في مايس ١٩٩١، بوقف رسمي لإطلاق النار وتشكيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار وإجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب في انغولا خلال عام ١٩٩٢ وموافقة الحكومة والمعارضة على إقامة جيش جديد يتألف من (٤٠) الف شخص بالتساوي بين الجانبين. انظر: محمد أبو الفضل ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٥-١٤٦.

(١) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

تنصيب "الفا عمر كوناري" في ٩ حزيران ١٩٩٢ أول رئيس منتخب لمالي بعد عشرين عاما من حكم العسكر[١].

وأدى الموقف المتشدد من الحركة الديمقراطية إلى تذمر الشعب في النيبال فقد اندلعت المظاهرات الشعبية في العاصمة "كاتماندو" حيث تجمع عشرات الآلاف من المتظاهرين أمام قصر الملك "بيرنيدارا" مطالبين بإقامة نظام سياسي على أساس التعددية الحزبية ورفع الحظر عن نشاط الأحزاب. وأجبر الملك "بيرنيدارا" على رفع الحظر عن نشاط الأحزاب وعودة التعددية الحزبية إلى نيبال[٢]. وكان الملك "بيرنيدارا" قد أوقف الإصلاحات الديمقراطية منذ توليه السلطة عام ١٩٧٢ غير ان حركة إعادة الديمقراطية في النيبال والتي رفعت شعار الديمقراطية والتعددية الحزبية [٣]، استطاعت ان تنجح في مواجهة الملك وان تثبت للعالم بان أسلوب القمع المباشر والاعتقال الجماعي لآلاف المتظاهرين، لاتمنع من سريان الديمقراطية حتى في اصغر دول العالم وأكثرها فقرا.

وتثير التظاهرات والاضطرابات التي وقعت في الجزائر في الخامس من تشرين الأول عام ١٩٨٨ والتي ذهب ضحيتها مئات الأشخاص الذي يعانون بسبب المطالبة بتحسين ظروف المعيشة وإطلاق الحريات مثالا آخر للضغوط على النظم المغلقة. فقد استطاعت هذه الضغوط، ان تجري تحولا كبيرا في الجزائر التي خضعت منذ استقلالها عام ١٩٦٢ لنظام الحزب الواحد ممثلا بحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحتى عام ١٩٨٨ حيث سمحت السلطة بإقامة التعددية السياسية في الجزائر[٤]، على اثر الضغوط التي تعرضت لها. ولقد صدرت في الجزائر

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ص ٢١-٢٢.

(٢) محمد مصطفى شحاتة، الديمقراطية في مملكة نيبال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١ السنة يوليو ١٩٩٠، ص ص ١٨٧-١٨٩.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٨.

(٤) د. شفيق عبدالرزاق السامرائي، الأحزاب السياسية في العالم العربي، رصد وعرض، مجلة المنار، العدد ٦٧، ص ٨٩.

ثلاثة قوانين أساسية(*)، استجابة للتغيير نحو التعددية السياسية، فضلا عن تعديل الدستور الجزائـري وإلغاء المادة المتعلقة بحكم الحزب الواحد(١).

ويمكن القول، ان صدور هذه القوانين كان استجابة للضغوط الشعبية بفسح حريـة ومجـال اكـثر في ميادين التنظيم والإعلام وكذلك المشاركة الجماهيرية بعد ان سئمت من ممارسات الحـزب الواحـد والـرأي الواحد. فلم يكن قبل التحول للتعددية مشاركة سياسية حقيقية وكان المفهوم السـائد هـو التعبئـة ولـيس المشاركة(٢). بعد سيطرة العناصر العسكرية على الحكم وفشل السياسات المتبعـة مـما أفضىـ إلى الانتقـاص من شرعية النظام القائم، وأصبحت الجماهير الجزائرية تنظر بعـين الشـك إلى أمانـة الدولـة والـدور الـذي تقوم به داخل المجتمع الجزائري.

كما يلاحظ في المغرب، ان الأحزاب المغربية المعارضة(*) وغـير المشـاركة بـدأت تنسـق جهودهـا فـيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي يجب ان تكون نابعة من هيئات تمثيلية تعبر تعبيرا دقيقـا عـن الإرادة الشعبية، فالمؤسسـات القائمـة لاتحقـق الهـدف بسـبب تـدخل الإدارة(٣). وهكـذا اسـتطاعت هـذه الأحزاب من تشكيل ماسمي بـ (الكتلة الديمقراطية) للضغط على الملـك لتحقيـق المطالـب الشـعبية، وقـد أبدى الملك الحسن الثاني تجاوبا مع مطالب الكتلـة الديمقراطيـة حـين أعلـن عـام ١٩٩٢، تعـديل الدسـتور وطرح مشروع التعديل عـلى الاسـتفتاء. وهـذا المشرـوع يقضيـ بتخويـل الحكومـة اسـتقلالا أكـبر وتوسـيع اختصاصات البرلمان وتقوية

(*) هذه القوانين هي قانون التنظيمات السياسية (الأحزاب) وقانون الانتخاب، وقانون الأعلام، انظـر : د. شـفيق عبـدالرزاق السـامرائي، المصـدر السابق نفسه، ص ٨٩.

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٨٩.

(٢) احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، السنة أكتوبر ١٩٩١، ص ١١٧.

(*) هذه الأحزاب هي (الاستقلال) وحزب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) وحزب (التقدم والاشـتراكية) و (منظمـة العمـل الـديمقراطي) و (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) انظر: احمد مهابة، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ١١٠، السنة أكتوبر ١٩٩٢، ص ٢٢١.

(٣) احمد مهابة، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١.

سلطاته، وكذلك إعطاء الناخبين الوسيلة القانونية والموضوعية لمراقبة الحكومة[1]. وهو مايعني التخلي عن سياسة الضغط السابقة وفسح المجال أمام المشاركة لمختلف فئات الشعب. وجاءت انتخابات ٢٥ تموز ١٩٩٣ لتجسد النهج الديمقراطي الجديد الذي سارت عليه المغرب في توسيع العملية الديمقراطية الشعبية[2].

وخلاصة القول، نجد ان الأداء السيئ للنظم التسلطية (مدنية وعسكرية) في معظم عالم الجنوب، كان من شأنه ان يعجل من عملية الغليان لدى شعوب هذه الدول التي وجدت في الديمقراطية والتعددية دواءها الذي يساعدها على الخروج من أزمتها وفك الارتباط مع النظم الواحدية، فقادها ذلك إلى التخلص من شخصيات كارزمية (كاوندا) غير ان هذا الدواء ينبغي ان يعبر عن مبدأ أساس من مبادئ الديمقراطية وهو ان الشعب مصدر السلطات، وان لايكون الدواء القاتل كما حدث لبعض التجارب في دول عالم الجنوب.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٦.

(٢) احمد مهابة، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، السنة اكتوبر ١٩٩٣، ص ص ١٩١-١٩٢.

المبحث الثالث

انعكاسات انهيار الأنظمة الدكتاتورية

لم تعد إرادة التحول نحو الديمقراطية والتعددية تتوقف على الوعي بضرورتها، وان يكن ذلك كافيا لوحده، فقد جاء التأسيس لها على يد النظم التسلطية نفسها في العديد من دول عالم الجنوب، كضرورة من ضرورات المرحلة، او اللحظة التي بات النظام يشعر فيها بضرورة التغيير.

ومن الملاحظ ان التطورات التي وقعت في الكثير من دول عالم الجنوب ودفعت بالاتجاه الديمقراطي، لم تعد تسمح بإمكانية الاستمرار في تأجيل الديمقراطية وتحت أي غطاء. فالكيفية التي كانت توظف، بصورة او بأخرى، في تأجيلها او صرف النظر عنها[1]، لم تعد مقبولة في إطار الوضع الجديد الذي بدأ يفرض نفسه على النخب الحاكمة في معظم دول عالم الجنوب. ولم تعد هذه النظم قادرة على مواجهة، المد الديمقراطي الذي يخترق قلاع مختلف أنواع الحكم غير الديمقراطي في العالم. حكم الحزب الواحد والحكم الفردي وأنواع الاستبداد الأخرى[2]. فهذه النظم أصبحت محل شك، او لنقل موضع منازعة طالما بقيت على حالها دون تغيير.

ودون شك فإن جو الانفراج الدولي، قد مس دول عالم الجنوب وأدى إلى دفع العديد منها نحو التغيير، والانفتاح وإدراك حقيقة الطريق المسدود التي عاشتها مجتمعات هذه الدول، ووضع الكثير من الأنظمة أمام حقيقة جديدة لابد من النظر اليها برؤية جديدة وأسلوب مغاير.

ولقد انسحبت هذه النظرة إلى العديد من حكام دول الجنوب الذين أيقنوا، ان هنالك تيارا قويا في الاتجاه نحو التعددية والديمقراطية يسري من دولة إلى أخرى متغاضيا عن كل العوائق التي كانت توضع أمامه، ومنفلتا من كل قيد ليعبر عن

---

(١) محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٧، السنة ١٩٩٢/٣، ص٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٥.

نفسه بشكل طبيعي وعفوي. وأمام حقيقة هذا الإدراك، لم يعد ثمة بد من تنفيس التعبئة النفسية العامة، وإرجاع الصراع السياسي إلى قواعده الطبيعية طريقا للرخوج من الفتنة والحرب الأهلية. وليس من شك في ان ضغط هاجس الحرب الأهلية الداخلية يؤسس لشرعية عملية الانتقال الديمقراطي ويفرضها مخرجا من النفق المعتم(١). وعليه فقد جاءت الاستجابة للتعددية أحيانا تجنبا لمواجهة النتائج الأسوأ لبعض الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد(٢).

ويبدو ان الإخفاق السياسي العام الذي منيت به النظم الشمولية في عالم الجنوب كان وراء التفكير بضرورة التحديث السياسي، على الأقل في أطره العامة والتي تساعد على إبقاء هؤلاء في مواقعهم في السلطة. وربما يفسر ذلك، والى حد ما، لماذا بدأت هذه النخب تنتقل من التغاضي عن تداول المطالب الديمقراطية، في أوساط المجتمع والمعارضة، إلى التعاطي معها من مدخل القبول ببعضها، ولو في حده الأدنى(٣). بعد ان تأكدت هذه النخب من حالة الإخفاق العام في تحقيق او إرساء أسس شرعيتها السابقة، وسعيا وراء تأسيس شرعية جديدة لها، وبعيدا عن الكوارث، أو المصير المظلم الذي قد يصيبها كما أصاب تجارب سابقة. وكانت أمثلة الصومال وأثيوبيا وغيرها من الدول التي تركتها الحروب الأهلية من دون دولة، حاضرة في الأذهان.

ففي القارة الأفريقية (انهارت أنظمة الحزب الواحد في أغلب دولها بشكل يشبه "لعبة الدومينو"، كما سرت موجة التعددية في العديد من الدول العربية خلال ١٩٩٠-١٩٩٢، وكذلك الحال في عدد من الدول الآسيوية)(٤).

ويمكن القول بشكل عام، ان التحول في مثل هذه الظروف يعكس نوعا من محاولة الالتفاف التي تقدم عليها هذه الأنظمة بهدف امتصاص السخط الجماهيري العلني، او لتنامي حركات العمل السري التي تتحدى السلطة بقوة السلاح، ومايمكن

---

(١) عبدالإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٩، السنة ٥ / ١٩٩٧، ص ٢١.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

(٣) عبد الأله بلقزيز، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

(٤) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص ٧٢.

ان يفرضه ذلك من مخاطر على أمن وشرعية واستقرار هذه النظم[١]. وذلك مايطرح مدى جدية الاتجاه الديمقراطي، وقوة الالتزام به من قبل النخب الحاكمة. فقد لوحظ ان هنالك اتجاها لدى البعض، يقضي بالأخذ بخطوات تمهيدية وحذرة نحو إقامة مؤسسات التعدد والوعود التي تعكس الرغبة في الديمقراطية ولكن الواقع في البلاد لم يرتبط به بهذه الوعود[٢]. وبمعنى آخر، ان الأخذ بالتعددية، يأتي ليس استجابة حقيقية، بقدر مايعكس حالة من المظهرية ونوعا من التحسب، لما قد يكون عليه الحال حين يتم التغاضي عنها، أي ان يكون التحول للديمقراطية والتعددية في إطار موجه. وتطرح نيجيريا في ظل حكم الجنرال "بابا نجيدا" مثالا واضحا لنموذج التحول الموجه، فمنذ الانقلاب الذي أطاح بنظام الجنرال "محمد بخاري" في آب ١٩٨٥، بدا واضحا ان "بابا نجيدا" ممسكا بزمام عملية التحول الديمقراطي في البلاد. فقد عمل على إصدار دستور جديد في عام ١٩٨٩ تضمن الكثير من التفاصيل لضبط السلطات مع تحديده لقواعد العمل الحزبي الذي اقتصره على حزبين كبيرين[*]. كما اتخذ الكثير من الإجراءات التي أعاد بموجبها خريطة التوازنات[٣]. ونلاحظ ان بابا نجيدا، ومن خلال هذه الإجراءات، حاول استيعاب المطالب الشعبية المنادية بالتعددية من خلال السماح بحرية الأحزاب ولكن وفق منظوره الخاص وشروطه الخاصة. فهو من جهة، وجد نفسه مرغما على مجاراة الأمور والموجة الدولية السائرة في طريق التعددية، ولكنه من جهة ثانية لم يشأ ان يغادر السلطة. ويتجلى ذلك من خلال مماطلته المستمرة مع أحزاب المعارضة في تأجيله المستمر للانتخابات. ففي حين جاء إعلانه الأول عام ١٩٨٧ عن تسليمه للسلطة إلى المدنيين في عام ١٩٩٠ وفق الانتخابات الرئاسية الديمقراطية، نجد انه تراجع عن ذلك ليقرر تأجيلها حتى عام ١٩٩٢[٤]. ولم يكتف بذلك فحين أجريت

---

(١) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٢) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

(*) هذان الحزبان هما يسار الوسط (الحزب الديمقراطي الاشتراكي، والثاني يمين الوسط (حزب المؤتمر الجمهوري الوطني) وهما الحزبان الوحيدان المسموح لهما بممارسة النشاط في نجيريا. انظر : محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟ مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، السنة أكتوبر ١٩٩٣، ص ٢٠٤.

(٣) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٤) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين ؟، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

الانتخابات التمهيدية، ألغاها "بابا نجيدا" بدعوى التزوير، وحين فاز مسعود ابيولا بانتخابات ١٩٩٣ وهو مرشح المعارضة، قرر بابا نجيدا وقف إعلان نتائج الانتخابات ثم قرر إلغاءها[١].

ولو نظرنا، بعمق، إلى تجربة نيجريا في ظل الوضع الجديد، لوجدنا ان هنالك مجموعة من الأسباب كانت وراء التوجه الديمقراطي الحذر من قبل السلطة، فتراجع النظم الشمولية والدكتاتورية، واتساع حركة المطالبة بالديمقراطية في دول القارة الأفريقية وتساقط الكثير من أنظمتها الدكتاتورية العسكرية (زامبيا، بنين، كينيا، زائير، موزمبيق، الصومال، أثيوبيا) كانت وراء الإعلان بالأخذ بالديمقراطية من قبل نظام الحكم العسكري في نيجيريا، ولم يكن بوسعه ان يشذ عن المسار الديمقراطي الذي اجتاح أفريقيا خوفا من تفشي الاضطرابات الداخلية التي قد تؤدي إلى حرب أهلية جديدة في نيجيريا[٢]. ومن ناحية اخرى فإن اعلان إلغاء الانتخابات قد تجسد إدراكا من قبل النظام العسكري بأن وصول شخص مدني مثل (مسعود ابيولا) إلى منصب الرئيس، وفقا للانتخابات، سيكون بداية فتح ملف الفساد السياسي للعسكريين في نيجيريا خاصة وان وصول ابيولا، لم يكن بسبب انتمائه العشائري بقدر ماكان لبرنامجه الانتخابي الذي أكد فيه محاربة الفساد فور توليه السلطة. وذلك مايفسر السبب حول عدم التحول نحو التعددية والديمقراطية بالانفتاح التام وتقرير الحريات، وانما يتخذ صورة المساومة الدائمة والمعركة المستمرة لكسب المواقع وإضعاف قوى وتفتيت أخرى. فالمطلوب هو تفريغ التعددية من معناها ومضمونها التنافسي[٣]. ففي اغلب الحالات نجد، ان التحول للتعددية وقبول النخب لها يأتي اضطرارا كما حدث في رواندا، حيث جات موافقة الرئيس "هابياري مانا" عام ١٩٩٠ لإدخال الإصلاحات الديمقراطية بناء على حالة العصيان المسلح[٤]، ومخاوفه من المصير المجهول في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب. والشي نفسه

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٤.

(٢) محمد مصطفى،التحول الديمقراطي في نيجريا إلى أين،مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

(٣) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

(٤) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

في انغولا التي اضطرت بعد رحيل القوات الكوبية إلى مهادنة المعارضة بزعامة "سافيبمي"[١]، والأخذ بنموذج الديمقراطية والتعددية.

كذلك نجد ان هاجس التحسب، كان وراء الأحداث التي جرت في جنوب أفريقيا، من خلال مراحل تسوية الصراع العنصري بين حكومة بريتوريا والوطنين الأفارقة الأصليين، وتصفية نظام الابارتيد الذي نشأ منذ دخول المستوطنين البيض أرض جنوب أفريقيا[٢]. ويبدو ان "دي كليرك" - رئيس النظام الاسبق - أدرك طبيعة المتغيرات الجديدة، فهو يدرك ان الوقت قد حان لحسم الصراع التاريخي وان الوضع لايمكن ان يستمر كما هو عليه، وان الضغوط والظروف التي تمر بها جنوب أفريقيا تحتم عليه ان يسعى من اجل تسوية الصراع. وقد حدث ذلك بالفعل من خلال مؤتمرات كوديسا[*]، التي أثمرت عن قيام "دي كليرك" باتخاذ مجموعة من الإجراءات من اجل تصفية نظام الابارتيد. فقد الغى القوانين العنصرية ورفع الحظر عن المنظمات المعادية للابارتيد واصدر عفوا عاما عن المسجونين السياسيين والمثقفين خارج البلاد[٣]. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، إلا أننا نلحظ ان محاولات رئيس النظام الاسبق قد انصبت ومنذ البداية على ضبط عملية التحول الديمقراطي وذلك بالحصول على نوع من الضمانات للأقلية البيضاء في ظل النظام الجديد [*].

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢١.

(٢) نيفين القباج، جنوب أفريقيا: والتوجه الصعب نحو التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، السنة يوليو ١٩٩٢، ص ١٢٨، وأنظر أيضا : السفير احمد طه محمد، أفريقيا والمتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

(*) مؤتمر كوديسا، هو مؤتمر من اجل جنوب أفريقيا ديمقراطية والذي عقد بين حكومة بريتوريا وحركات التحرير في جنوب أفريقيا وهي تسعة عشر تنظيما وحزبا سياسيا. وقد انعقد مؤتمر كوديسا على جولتين، الأولى في ٢٠ كانون الأول ١٩٩١، والثانية في ١٥ مايس ١٩٩٢، وقد أسفرت عن العديد من النتائج في طريق التحول الديمقراطي والتعددية، انظر : نيفين القباج، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨.

(*) لقد كان هناك تخوف من قبل نظام الرئيس الاسبق دي كليرك لما سوف تحول اليه اوضاع البيض في جنوب افريقيا خاصة بعد ان يتم التحول إلى النظام الجديد، غير ان شيئا من هذا لم يحدث حين تولى نيلسون مانديلا الحكم في البلاد.

طبقـا لمـا سـبق، فـإن عمليـة الـتخلص مـن التسـلطية والتحـول مـن حالـة الهيمنـة الكليـة باتجـاه الديمقراطية، هي عملية ذات طابع ينطوي في كثير من الأحيان على نوع من الغموض في مراحلها المختلفة. وإذا كان قبول النظام لحالة التفاوض، او التنازل قد تم تحت ضغط معين، فإن ذلـك لايعنـي بالضرـورة ان يكون لوحده سببا كافيا. فثمة عوامل أخـرى قـد تجـبر النظـام عـلى الـدخول في مفاوضـات حـول التحـول الديمقراطي ومن ذلك:

- أفول نجم النظام السياسي والإيديولوجي.
- التردي الاقتصادي الذي يصل إلى حد الإفلاس.
- التذمر العام في صفوف المؤسسة العسكرية بحيث ترفض التعامل مع الصمود الشعبي.
- قوة التقاليد الديمقراطية في الدولة.
- ضغوط خارجية متزايدة[١].

وينبغي الإشارة هنا إلى ان توافر هذه الأسباب بشكلها الكلي ليس شرطا ملزما للأخذ بعملية التغيـير. فقد يكفي توافر بعضها كي يـدفع النظـام صـوب التغيـير الـديمقراطي الـذي لم يعـد موضـع مسـاومة مـع الشعوب عبر مفاهيم غامضة.

وعليه، فإن عدوى التقليد والتحسب أخذت بالتسـارع في العديـد مـن الـدول الأفريقيـة خاصـة مـع ملاحظة تزايد سقوط أنظمتها الدكتاتورية. وفي كل الأحوال، فأن النتيجة هـي لصـالح التحـول الـديمقراطي حتى وان كان هذا النهج بدايته غير ناضج او غير حقيقي. ولعل مايبعث على الأمل هو حقيقـة انـه بـرغم الأساليب الدكتاتورية التي اتبعتها حكومات الحزب الواحد للهيمنة عـلى الحيـاة السياسـية، فـإن المعارضـة بقت حية وموجودة وقادرة على التحدي[٢].

ان مراجعة لأدبيات التحول الديمقراطي تظهر هذه الحقيقـة، ففـي جمهوريـة بنـين، حـاول الـرئيس "كيركو" عام ١٩٩٠ عقد مؤتمر وطني لمختلف الاتجاهات

---

(١) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

المعارضة في الدولة، بيد ان المؤتمر نجح في مواجهته وحول نفسه إلى مؤسسة سيادية أقالت الرئيس وعينت حكومة انتقالية مسؤولة أمام المؤتمر عن عملية التحول، وحددت موعدا للانتخابات. وفي الكونغو، يظهر واضحا حقيقة الصراع بين مؤسسات وقوى العهد القديم ومؤسسات وقوى العهد الجديد، فقد نجح المؤتمر الوطني للمعارضة في نقل السلطة إلى رئيس الوزراء المنتخب في الوقت الذي أصبحت فيه سلطات الرئيس رمزية وشكلية.

وتتصل بالأهمية ذاتها ماوقع في زائير. فمع تزايد الضغوط على نظام الرئيس "موبوتو" لم تفلح مناوراته في ان تثني مطالب المعارضة بضرورة عقد مؤتمر وطني له صفة سيادية ويمثل كافة الاتجاهات السياسية الرئيسة. وأصرت المعارضة على ضرورة ان تكون للمؤتمر صلاحيات تشريعية وتنفيذية[١]. ثم ادى استمرار المعارضة المسلحة إلى انهيار نظام الرئيس موبوتو في آب عام ١٩٩٧.

يضاف إلى ماسبق، فإن بوسعنا الإشارة إلى نوع آخر من التحول المدفوع بالتحسب الموجه للديمقراطية والتعددية. ومن ذلك، تلك الأنظمة التي باتت تتخوف على مصيرها بعدما أدركت شدة المخاطر التي بدأت تحيق بها لتعصف بالنظام وتحل غيره. وقد نجمت هذه المخاوف عن الاضطرابات السياسية الكبيرة. ويمكن الإشارة هنا إلى ماشهده الأردن من تحول في مساره منذ ١٩٨٩ حيث جرت أول عملية انتخابية نيابية بعد ان كانت قد توقفت لمدة (٢٢) عاما بقرار من الملك. ولقد بينت الأحداث التي وقعت في الأردن بأن النظام وان كان قد استطاع تحقيق الاستقرار طوال المدة السابقة، إلا انه لم يعد قادرا على استيعاب الأجيال بنفس الآليات القديمة. وبينت الاضطرابات، إن التنظيمات السياسية المحظورة نجحت في كسب التأييد الجماهيري بحيث بات الاستمرار في قمعها يستلزم توسيع دائرة العنف ليشمل قطاعات أوسع من المواطنين وبما يهدد شرعية النخب الحاكمة التي نجحت في الاحتفاظ بمكانتها، ومن ثم فقد وجد النظام نفسه مدفوعا في عملية الإصلاح

(١) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩.

السياسية التي كان من نتيجتها حصول المعارضة على اكثر من نصف مقاعد المجلس(١).

وعلى الرغم من تجاوب المجتمع الأردني إلى درجة ملحوظة مع مرحلة التحول الديمقراطي فإن تجاوبه لم يصل بعد إلى الحالة المرجوة، ومايزال أمامه مسافة طويلة للوصول إلى الهدف المنشود(٢). وسبب ذلك يعود على وجه الخصوص إلى ان الموقف الرسمي تجاه ممارسة العديد من الحقوق كان موقفا انتقائيا مما يلقي بضلال الشك حول مدى جدية التحول(*) باتجاه تجربة ديمقراطية حقيقية(٣)، وليس نوعا من ديمقراطية الواجهة التي تعمل على تهميش الأدوار لمختلف فئات المعارضة. فمع وجود ملك يستطيع ان يجري التعديلات التي يراها مناسبة على قوانين الانتخاب متجاوزا كل المعارضة، ومع تأكيداته على ان التعديل يأتي بمبادرة منه وان الانتخابات تجري تحت (إشرافي ومراقبتي وتوجيهي)(٤)، لايمكن تصور وجود تحول جدي. وان مانستطيع قوله، ان هذا التحول يأتي متسقا مع التوازنات القائمة وجريا وراء موجة التحول المقلد والمحسوب باتجاه الديمقراطية والتعددية.

وبالمثل قد ينبع التوجه نحو الأخذ بالديمقراطية والتعددية، من خلال التطلعات الجديدة والمتناهية، من خلال المد الشعبي القادم عبر الاضطرابات الدموية التي تشهدها بعض الدول، تلك الاضطرابات التي أفقدت النظم ذات الحزب الواحد، شرعيتها، ودفعت بها للانهيار من تلقاء نفسها تحت وطأة الإفلاس الداخلي. فتهميش القوى السياسية والجماعات وعزلها هو الذي يؤسس لديها مشروعية الانقضاض

---

(١) علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، السنة يناير، ١٩٩٤، ص ٨٨.

(٢) د. محمد ناصر العجلاني، التجربة الديمقراطية في الأردن، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٥، ص ٩٠.

(*) ان غياب الإطار القانوني والتنظيمي للتعددية يجعل الحالة الراهنة هشة وعرضة لاحتمالات التراجع عن التعددية خاصة إذا كان التراجع لايفرض تكلفة سياسية عالية على الحكم. أنظر: احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٣) علاء قاعود، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٤) علاء قاعود، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٩-٩٢.

على السلطة وينمي لديها النزوعات الاستبدادية، ويفقدها الشعور بالمسؤولية العمومية، تماما كما حصل لدينا في العديد من البلدان والحالات[١].

فالجزائر التي أدخلتها الاضطرابات في أزمتها التاريخية، تقدم مثالا على ذلك، فقد وضع النظام التسلطي القديم في مأزق الفشل على المستويات كافة. وجاء نداء الديمقراطية والتعددية فيها مؤشرا لايخطئ على عمق المشاعر المراهنة على التحول للاتجاه الديمقراطي والتعددية. فبعد الأحداث التي شهدتها الجزائر عام ١٩٨٨، تم تغيير النص الدستوري المتعلق بالواحدية الحزبية والذي كان قد ثبت في دستور عام ١٩٧٦. وطبقا للمادة (٤٠) من دستور عام ١٩٨٩، فإن (حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به) ثم صدر بعد ذلك في تموز عام ١٩٨٩ قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي لينظم التحول نحو التعددية[٢]. بعد ان تآكلت وانهارت شرعية حزب جبهة التحرير، والنظام وأصبحت هناك فجوة وأزمة بين شرعيات عديدة. شرعية تهاوت وهي شرعية حزب التحرير والرئيس الذي يعتمد على الجيش، وشرعية أخرى نمت هي شرعية جماهيرية وثقافية تلك هي شرعية جبهة الإنقاذ الإسلامية. وهكذا لم يعد بالإمكان لنظام الحكم (الرئيس والجيش وجبهة التحرير الوطني) الاستناد إلى شرعية سياسية بين أوسع الفئات الاجتماعية وهو الأمر الذي تأكد في الانتخابات التي فازت بها جمعية الإنقاذ[٣]. إلا إن إلغاء هذه الانتخابات ادخل عملية الانفتاح الديمقراطي في الجزائر في دوامة العنف والصراعات من جديد وأعطى مؤشرا أكيدا على ان الانفتاح الديمقراطي لم يكن صادقا من جانب النظام الذي تبناه وكان طبيعيا ان تشهد الجزائر بعد قيام التعددية هزة سياسية واجتماعية بسبب نشاط الأحزاب المعارضة للنظام الذي بدأ يدفع ثمن أخطاء المرحلة الماضية.

وضمن إطار التحسب أيضا من المصير المعتم او النهاية الأليمة، ماجرى في غواتيمالا من عملية الانفتاح الديمقراطي، حيث انتخب (راميروكاربيو) رئيسا للبلاد

---

(١) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية – جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٣) نبيل عبدالفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، السنة أبريل ١٩٩٢، ص ١٩٠.

عد ان فر الرئيس السابق (جورج سيرانو) إلى خارج البلاد[١]. لتنتهي بذلك مرحلة من مراحل تركيز السلطة وتتفادى كارثة الحروب الأهلية.

وتشهد المغرب حركة نشطة للأحزاب السياسية المغربية المعارضة تستهدف تصحيح المسار الديمقراطي سواء من حيث تعديل الدستور او من حيث وضع الضوابط والضمانات[٢]، للمسيرة الديمقراطية في إطار بناء الدولة العصرية على أساس المشاركة واحترام المواطن وحقوق الإنسان.

ويسترعي الانتباه، ان الملك، وهو رئيس الدولة، يظهر التجاوب الملحوظ مع هذه التطلعات السياسية[٣]. برغم ذلك نستطيع القول، ان هذا التحول يأتي في إطار التحسب للموجة الديمقراطية التي اجتاحت أغلب بلدان الجنوب ومنها الوطن العربي، والتي وضعت هذه الدول أمام منعطف سياسي خطير. فأما الاستجابة لضرورات التحديث السياسي والفكري للمؤسسات والاطر المنظمة للحياة، او التعرض لمصير لايستطيع التكهن به بعد ان أخذت نتائج الانتخابات تعطي زخما كبيرا لتلك القوى المتطلعة إلى التغيير والتحديث وتحمل المسؤولية.

ولابد من التأكيد هنا، ان طوفان التعددية قد شمل تلك الدول التي كانت تجيد لعبة التوازن بين الجماعات والتمييز بين بعضها وبعضها الآخر رغبة في استمرار النخبة الحاكمة في السلطة. وتعطي موريتانيا في ظل حكم الرئيس (معاوية ولد الطايع) تجسيدا لذلك. فعلى الرغم من كل المحاولات التي اقدم عليها "ولد الطايع" للتحكم في الصراع على السلطة، إلا أنه وانسجاما مع التطورات والأزمات الداخلية التي كادت ان تقوض نظامه، اضطر إلى ركوب موجة الديمقراطية. وقد بدأ التحول منذ عام ١٩٩٢ حيث أجريت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس "معاوية"[٤]. ولقد كان وراء هذا التوجه مجموعة من

---

(١) احمد محمد فرج، جواتيمالا .. ماذا بعد أربعين عاما من الحكم العسكري ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، السنة يناير، ١٩٩٤، ص ١٤١.

(٢) احمد مهابة، الاصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

(٣) احمد مهابة، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٩.

(٤) وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، السنة يناير ١٩٩٥، ص ١٨٢.

الأسباب[*]، التي اضطرت النظام إلى تبني الديمقراطية والسعي إلى تخفيف حدة التوترات من خلال الإعلان عن مجموعة من الإجراءات التي تسير على طريق التحول التدريجي إلى الديمقراطية[1]. بعد أن وجد "ولد الطايع" ان نظامه في ورطة حقيقية لايمكن معها انتشال الحزب الجمهوري الحاكم من الهشاشة التي طبعته منذ تأسيسه.

وقبل ان نختتم هذا المبحث، تجدر الإشارة إلى ان بعض القادة حاولوا من خلال تبني أسلوب الانتخابات التنافسية ضبط عملية التحول الديمقراطي في بلدانهم بما يحقق مصالحهم النخبوية، وذلك من خلال إعطاء المعارضة قدرا معلوما من التمثيل في الحكومة. ولايخفى، ان سيطرة مثل هؤلاء القادة على وسائل الإعلام وآليات الانتخاب والموارد المالية الضخمة، قد يسرت لهم التفوق على معارضيهم أمام صناديق الاقتراع. ويبرز في هذا السياق خبرة الرئيس السابق "هوفي بوانيه" في "ساحل العاج" و "عمر بونجو" في "الجابون"[2].

وإجمالا، فإن مانريد تأكيده، هو ان التعددية لن تكون علاجا ناجحا، طالما بقيت في إطار الامزجة للنخب الحاكمة التي أرادت لها ان تكون أحلاما فارغة، لاتصلح إلا لترميم النظم، وانما ينبغي ان تشكل واحدة من مكونات النظام السياسي الجديد. ولقد علمتنا التجارب الكثيرة في عالم الجنوب على ان أسلوب المواجهات

(*) من هذه الأسباب:

١- تفاقم الأزمة الاقتصادية وماتبعها من أحداث ومظاهرات استدعت تدخل الجيش وانتشاره في شوارع العاصمة تحسبا لاتساع نطاق الاضطرابات التي بدأت في مدينة نواديبو.

٢- تنافس قوة المعارضة السياسية، خاصة وقد برزت عدة تنظيمات سياسية ترفع لواء المعارضة ضد حكم العسكر.

٣- تصاعد التوتر بين العرب والزنوج، اذ يعرف المجتمع الموريتاني بالحساسية القبلية والاقليمية.

انظر: وفاء زينهم، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٣.

(١) هذه الإجراءات كانت في :

١- تشكيل مجلس اقتصادي اجتماعي يضم وجوها وعناصر جديدة وبعيدة عن النظام العسكري.

٢- التأكيد العام والرسمي على التحول الديمقراطي.

٣- التعجيل بمشروع الدستور الجديد.

انظر: وفاء زينهم، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٣.

(٢) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

الأمنية او أسلوب التستر والوعود، وان كان قد نجح في تأجيل انفجار الصراع، إلا أنـه لم يسـتطع ان يمنع تحققه. كما ان ميراث النظم الفردية والتسلطية، والذي كان يقوم على أساس نموذج (القائـد والاتبـاع) لم يعد هو النموذج المألوف في ظل ما يجري من تحولات كما لم يعد بالإمكـان تغييـب حريـة التعبـير كـما كان الأمر في السابق، فصوت الديمقراطية والتعددية جاء ليثبت، ان الديمقراطية هي نظـام للمجتمـع قبـل ان يكون نظاما للحكم، وان مايحتاجه المجتمع هو آليـات عمـل وممارسـات جديـدة وجـادة وهـو الخيـار الوحيد لزعزعة النظم الشمولية التي استهلكت شرعيتها.

ويبقى الفرق بين النظام الديمقراطي والنظام التسلطي، في ان الاول يعد الرؤوس بينما يسـعى الثـاني إلى قطعها.

المبحث الرابع
فشل الأنظمة الشمولية في معالجة المشكلات الوطنية

المراقب لتطور الاحداث في دول عالم الجنوب، خاصة تلك التي بدأت تهجر صيغة الحزب الواحد لتعلن تحولها او بداية انتقالها إلى عصر التعددية والديمقراطية، يجد ان اغلب هذه الدول قد أعلنت ذلك بعد ان أدركت حقيقة الفشل الذي أصاب نظمها "المتحجرة". وهذا الفشل قد تجسد خاصة في عجز هذه الأنظمة الشمولية في إنجاز او معالجة المشكلات الوطنية. وهي مشكلات أساسية، منها مايتعلق بالاستقرار السياسي او العوامل الاقتصادية، او الوحدة الوطنية ومثلها مايتعلق بالفساد الإداري والسياسي فضلا عن مشاكل التبعية. تلك المشاكل التي بدأت تأخذ حجما كبيرا وبالتالي شكلت تحديا صارخا لأغلب النظم الشمولية.

وتعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، من أهم وأخطر المشاكل التي واجهتها دول عالم الجنوب خاصة في ظل انعكاساتها على الوحدة الوطنية، او بناء الأمة كما عرقلت مسيرة التنمية فيها[١]. ذلك ان الاستقرار السياسي وسيادة النزعات السلمية وعقلية الحوار والتفاوض المدني، وكلها من أسس الديمقراطية، ترتبط في النظم السياسية بشكل أساسي وضروري بانخفاض شدة التوترات والتناقضات والإشكالات التي يعرفها المجتمع[٢]. بالمقابل فإن الشعور بالعزلة والهامشية وعدم الفاعلية يقوي الإحباط بما يقدمه من تعبئة مضادة للصيغ والممارسات التي قد تتحول إلى فعل معاكس. وهذا ماحصل فعلا لدى غالبية هذه الدول التي بدأت تتغير بعد مدة وجيزة من الاستقلال باتجاه نظام الحزب الواحد، او الخضوع للحكم العسكري المطلق. او ان يكون البديل هو مزيد من الحروب الأهلية وحركات التمرد.

فعلى الرغم من الشعارات التي رفعها العسكريون في موريتانيا من (إنهاء الحروب وتصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة الديمقراطية، إلا إن عدم الاستقرار

---

(١) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٢) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية – جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.

السياسي لم يمكنهم من وضع هـذه الشـعارات موضـع التنفيـذ)[١]. ومـع دخـول موريتانيـا ماسـمي بالمرحلة الديمقراطية، فوجئنا بالفراغ كبيرا جدا، فلم يجد الناس أمامهم سوى الهياكل التقليديـة للمجتمـع، أي القبيلة[٢]. فكانت المأساة مخيفة، لأنها وضعت المجتمع برمته على حافـة الهاويـة بسـبب مـن التفكـك والانقسام الداخلي. ويلاحظ سقوط معظم قيادات مابعد الاستقلال بانقلابات عسكرية، او استمرار احتكار هذه القيادات للسلطة وقمعها للمعارضة او تحريمهـا، وبالتـالي تزايـد العنـف ضـدها[٣]، إلى الدرجـة التـي يؤدي بها إلى الانفجار وتعريض كامل الدولة للانهيار، وليس فقط حالة الاستقرار السياسي.

وتوضح الرؤية الدقيقة لطبيعة النظام في الصومال بعد استقلاله، حقيقـة مـاجرى فيهـا. فمـع ريـاح التغيير التي هبت بشدة على النظم الشمولية في القارة الأفريقية منـذ بدايـة التسـعينات، بـرزت الصـومال كواحدة من اكثر الدول الأفريقية التي تعاني من محاولات إجهاض عملية التحول الديمقراطي[٤].

ففي ظل اضطرابات الاستقرار السياسي لنظام (سياد بـري) الـذي فشـل في إنجـاز مـا اسـماه بـالثورة الاشتراكية، ومواجهته المستمرة للقيم الديمقراطية للمجتمع الصومالي، لم يقو هذا النظام على الصمود. هذا النظام الذي شهد تدني المشاركة السياسية وتشخيص السـلطة عـلى المسـتويات كافـة فقـد تولـت السـلطة المركزية تعيين كل صانعي القرارات، ولم تكن هناك قيود دستورية على سلطة الحكومة المركزية او الـرئيس الأمر الذي جعل من (سياد بري) السلطة العليا[٥]. غير ان تصاعد حالة عدم الاسـتقرار العـام في الـبلاد مـع تزايد المعارضة ومواجهاتها التي انتهت باتفاق

---

(١) احمد الواقي، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٩، السنة ٨/ ١٩٩٥، ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٨٦.

(٣) مها عبداللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة، مصدر سبق ذكره، ص هـ.

(٤) ايمن السيد عبدالوهاب، الصومال وتداعيات انهيار الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، السنة أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٧٠.

(٥) د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢ السنة أبريل ١٩٩٣، ص ص ٩-١٨.

المعارضة على إعلان مقديشو[*] الذي طالب باستقالة (سياد بري) حيث اضطر الأخير إلى الفرار[1]، تاركا وراءه كما من المشاكل التي يصعب التعامل معها مما أوقع البلاد تحت وطأة الحرب من جديد بعد اكثر من عشرين عاما على الحكم العسكري. وان ماجرى من تطورات يشير إلى انهيار نظام الدولة في الصومال.

وأدى عدم الاستقرار السياسي دوره الكبير في فشل نظام الحكم في نيكاراكوا جراء نذر الحرب الأهلية فيها. فلم تكد الأمور تستتب للنظام (الساندينى) حتى فتحت له جبهة الحرب الأهلية تمثلت في حربه مع عصابات المتمردين الذي تدعمهم المخابرات المركزية الأمريكية، وهم من أنصار (سوموزا) المعارضين لنظام الحكم، ولقد استمرت هذه الحرب طويلا مما أدى إلى الكثير من الضحايا (حوالي ١٣٠٠٠ قتيل)، وتخريب الهياكل والأبنية الاقتصادية الأساسية، الأمر الذي عجل بالجهود لإحلال السلام وقبول (اورتيجا) لاتفاقية "ارياس" للسلام في أمريكا الوسطى[2]. ويمكن القول، ان تراجع النظام عن اتجاهاته الأولى المعلنة والقاضية بتحالف طبقات الشعب كافة، وعدم تبنيه الإصلاحات الديمقراطية الجذرية لتغيير شكل النظام السياسي، كانت وراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها البلاد خلال السنوات السابقة. وجاءت انتخابات عام ١٩٩٠ معلنة نهاية هذا النظام[3]. ومع ذلك فإن حالة عدم الاستقرار السياسي في نيكاراكوا تستدعي المزيد من عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي.

(*) في يونيو ١٩٩٠ وقع اكثر من مائة من الشخصيات البارزة الصومالية هذه الوثيقة التي طالبوا فيها سياد بري بالاستقالة وتعيين حكومة انتقالية. ولكنه رفض وأخذ يجزل الوعود بالإصلاحات الدستورية في طريق التعددية السياسية. ولذلك استمر القتال في النصف الثاني من ١٩٩٠ بعد إعلان التنسيق بين مؤتمر الصومال الموحد والحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية في الشمال. انظر: د.نجوى أمين الفوال، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

(٢) محمود حسين جمعه، مصدر سابق، ص ص ١٩٧-١٩٨.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٩ ؛ كذلك انظر: د. ناظم جاسور، النظم السياسية في العالم الثالث، العوامل المحددة للاختيارات السياسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، كتاب مجموعة مؤلفين، النظم السياسية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

كما نجد ان ظاهرة عـدم الاسـتقرار السـياسي، كانـت وراء سـقوط نظـام الحكـم في غـوايتمالا جـراء الحرب الأهلية. وإذا كان استقرار أي نظام سياسي متوقف على مدى تأييد الشعب له ودعمه لقرارته، فإننا نجد ان هذه الحـرب الأهليـة التـي شـهدتها غـواتيمالا، قـادت إلى نهايـة الدكتاتوريـة العسـكرية[١]. هـذه الدكتاتورية التي صادرت كل الحقوق وجعلت من البلاد مسرحا لنزاعات طـال أمـدها إلى اكـثر مـن ثلاثـين سنة بين فرقة المقاومة (ممثلة بالفلاحين في الجبال) وبين النظام العسكري[٢]. وقد نجحت المقاومة في إنهاء الأزمة لصالحها عام ١٩٩٤ بعد فرار رئيس النظام خارج البلاد وبداية عهد جديد من الحكم المدني.

وفي الوطن العـربي، تجسـدت حالـة عـدم الاسـتقرار، في الـدور الـذي لعبتـه الجيـوش العربيـة منـذ الخمسينات وحتى الان في الحياة السياسية. وكانت الانقلابات العسكرية على الحكومـات المدنيـة العـاجزة عن قيادة ومواجهة التحديات، ظاهرة متكررة، في أغلب البلدان العربية[٣]. والمطالع للخريطة السياسـية في الوطن العربي يستطيع ان يلاحظ الفشل الذي منيت به هـذه الأنظمـة العسـكرية المناقضـة للديمقراطيـة. فقد فشلت هذه الأنظمة في مواجهة الأزمات مما أضطرها إلى إقامـة نظـم اتسـمت بـالقهر والعنـف[٤]، في ممارسة السلطة وتسخيرها للمصالح الخاصة بعيدا عن المبادئ الرئيسة للديمقراطية والتعددية.

ولانريد التوسع كثيرا، فالأمثلة تكاد لاتحصى في هذا الخصوص، غـير ان مـانود تأكيـده، هـو ان فشـل الأنظمة الشمولية والدكتاتورية العسكرية في إنجاز ماوعدت به من استقرار سياسي، كان وراء اختفائها من المسرح السياسي أمام الموجة الديمقراطية التي بدأت تجتاح أغلب هذه النظم.

وتؤدي العوامل الاقتصادية دورهـا أيضـا في الإعـراب عـن فشـل الأنظمـة الشـمولية في غالبيـة دول الجنوب. فمن المعروف ان (نظام الحزب الواحد ارتبط

---

(١) احمد محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٠-١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣) فاروق أبو عيسى، حول رؤية اتحاد المحامين العرب، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢.

(٤) د. محمد عمر بشير، التعددية السياسية واشكالية النظام السياسي في السودان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠٨-٣٠٩.

بفكرة الفعاليـة وتـوفير السـلطة الموحـدة الضرـورية لـدفع عمليـة التنميـة وحـل الأمـور المعاشـية الاقتصادية للجمهور الواسع[1]. غير انه وبعد مرور اكثر من ثلاثة عقود عـلى التحـرر مـن الاسـتعمار بـدأت الدول تفيق من وهم نظام الحزب الواحد، حيث أدركت بما لايدع مجالا للشـك، انـه معـوق أسـاسي يقـف أمام نهضتها، وتقدمها[2].

ففي القارة الأفريقية نجد ان ضآلة ما أنجزتـه الـنظم الاشـتراكية عـلى صـعيد التنميـة الاقتصـادية[*] وانكشاف عيوب نظام التخطيط المركزي أدى إلى عدم الإيمان بجدوى هذا النظام، فالانتشار الشديد للفقـر بما ينطوي عليه من انشغال الأفراد بالسعي وراء قوتهم الضروري جعلهم بعيـدين عـن أي مشـاركة فعالـة في الحياة السياسية. كما ان الدولة أصبحت المحتكر الوحيد للنشاط الاقتصادي. وبحلول الثمانينات أخـذت الأزمات الاقتصادية تتفاقم وأدت إلى نتائج سياسية خطيرة منها[3]:

- عجز الحكومات عن تحقيق أهداف مجتمعاتها في التنمية والتقدم.
- ازدياد وعي الجماهير بمظاهر الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية.
- ازدياد عمق تبعية الدول الأفريقية الاقتصادية والسياسية للدول الرأسمالية العالمية.

كل ذلك يم يترك للاختيارات الوطنية إلا القليل فيما يتعلق باتخاذ القـرارات الاقتصـادية، كـما وضـع السلطات الحاكمة في موقف بالغ الصعوبة. وقد اعترف معظم القادة الأفارقة (صراحة أثناء اجـتماع خـاص للأمم المتحدة عن أفريقيا عقد في مايس ١٩٨٦، بأن أسلوب احتكار السلطة والسياسات غير الملائمـة اسـهم بدور بارز في تردي الأوضاع الاقتصادية الأفريقية. وبدأت معظم الحكومات الأفريقية تدرك

(١) د. برهان غليون، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٠.

(٢) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(*) يتعلق تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية بتحديد أهدافها التنموية من اقتصـادية واجتماعيـة لـذلك لايمكـن الفصـل بـين مفهومهـا ومهامهـا، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كـما ونوعـا والتـي لايمكـن ان تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين. للمزيد أنظر: طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، دار الطليعة للطباعـة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ص ٧٣-٧٤.

(٣) د. رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، السنة ينـاير ١٩٩٢، ص ص ١٨٤-١٨٥.

ضرورة تحقيق الانضباط المالي والإدارة الاقتصادية السلمية وحتمية الإصلاح الاقتصادي. ومنذ نهاية الثمانينات بدأت موجة من التحرر الثاني في افريقيا)[1]. بحيث بات من المثير للإعجاب على حد ما جاء في تقرير التنمية البشرية، هو تصميم الناس على المشاركة في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم، فلا توجيهات من مصدر مركزي بعيد، وإنما تحقيق لا مركزية السلطة وعدم الرضوخ لقوانين خانقة من دولة مطلقة السلطة[2].

إن مانحن بصدده هو تبدل الاعتقادات نتيجة التجربة التاريخية، والرغبة في التغيير اكثر من أي شيء آخر. ذلك ان إفلاس النظام الاقتصادي والاجتماعي السابق، قد أثار القلق والمخاوف إلى الحد الذي أدى إلى ضرورة تقليص السلطة المطلقة. لتأتي الديمقراطية بوصفها وسيلة التغيير في الوقت الذي لم يعد بالإمكان او حتى المرغوب فيه ان تستمر الصيغ السابقة.

وبكلمة أخرى، إننا اليوم، أمام قصور الدولة في القيام بواجباتها[*]، وأمام الثمن الباهظ الذي دفعته شعوب عالم الجنوب لهذا التصور الخاطئ[3]. فالدولة لم تنجح في معركة التنمية التي أجلت الديمقراطية من أجلها.

واحسبنا في غير حاجة إلى برهنة ما سقناه من ملاحظات. فالأمثلة الواقعية قد دللت على ذلك. فتحت ضغط العامل الاقتصادي وافق الرئيس الكيني "موى" على

---

(١) صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل ؟ ترجمة مصطفى مجدى الجمال، القاهرة، ١٩٩٥، عرض حمدي عبدالرحمن حسن، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٢، السنة ١٩٩٦/١٠، ص ١٦٠.

(٢) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ج .

(*) عند استقلال الدول الأفريقية، أعلنت النخب الحاكمة الجديدة، عن أهداف رئيسة يتعين على الدولة الاضطلاع بتحقيقها، وهي أهداف تتعلق في مجملها بعملية التنمية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق ذلك فقد تبنت الدول الأفريقية استراتيجيات متباينة، ومع ذلك نجد انه وبعد ثلاثين عاما من الاستقلال، قد فشلت في إنجاز هذه الوظائف. وعلى سبيل المثال نجد ان متوسط الدخل في (٢٧) دولة أفريقية لا يتجاوز (٥٠٠) دولار في العام، منها (١١) دولة لا يتجاوز فيها (٢٥٠) دولارا. كما نلاحظ انخفاض متوسط الدخل في (١٣) دولة أفريقية (أي ثلث سكان القارة) عما كان عليه خلال سنوات الاستعمار وتراوح معدل النمو في متوسطات الدخل بين (٠.١%-٢%) سنويا. للمزيد أنظر: عز الدين شكري، أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، السنة أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٤٨-٤٩.

(٣) سعيد زيداني، الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

السير في طريق التعددية الحزبية وأجراء الانتخابات الشاملة، بعد ان تدنت الأوضاع بشكل خطير واصبح ارتفاع الأسعار يحدث بشكل روتيني وبنسبة قياسية في ظل تفاوت كبير في توزيع الدخول وارتفاع نسب البطالة وعدد السكان[1]. كما كان للعامل الاقتصادي حضوره في التغيير الذي شهده جنوب أفريقيا في ظل التوجيهات الجديدة لما بعد الابارتيد، بعد أن استنزفت السياسة العنصرية السابقة، الكثير من النفقات في ظل الإنفاق العسكري[2].

وشكلت السياسة الاقتصادية للرئيس (كاوندا) في زامبيا، ضغطا كبيرا على النظام، جراء ارتفاع أسعار الغذاء، وكانت واحدة من الأسباب التي استغلتها المعارضة في الانتخابات التي فاز بها (تشيلوبا) عام ١٩٩١[3]. أما في الجزائر فإننا نجد، ان مشروع الدولة قد انهار بهذه الصورة نظرا لأن الدولة قد طرحت نفسها في البداية وكأنها قامت من اجل العمال والفلاحين. وبعدما يزيد على عقدين من مشروعها التحديثي، كانت النتائج عكسية تماما. فكان من الطبيعي ان تمتلك الجماهير مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وانعدام الثقة في قدرة النظام، فعبرت عن بؤسها بصورة صارخة خلال سلسلة من المظاهرات، خلال الثمانينات كان آخرها الاضطرابات العنيفة التي اندلعت عام ١٩٩٨[4]. مما اضطر الحزب الحاكم بعدها إلى الإعلان عن حالة التحول باتجاه التعددية والديمقراطية.

أيضا ماحدث في تونس من تحول نحو التعددية عام ١٩٨٧، كان من أسبابه الرئيسة هو الأوضاع الاقتصادية المتردية[5]. والشي نفسه حدث في الأردن عام ١٩٨٩، فأمام الضائقة الاقتصادية وجد النظام نفسه مدفوعا في عملية الإصلاح

---

(١) طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، السنة أبريل ١٩٩٣، ص ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) السفير احمد طه محمد، العرب وجنوب أفريقيا مابعد الابارتيد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، السنة أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٩٨.

(٣) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤ ؛ كذلك أنظر: د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(٤) احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١١٧.

السياسية. وكان في مقدمتها تلك الانتخابات النيابية التي جرت في البلاد بعد (٢٢) عاما من إغلاق باب التعدد الحزبي[١].

وتكاد النيبال تكون المثل الأهم في عملية التحول الديمقراطي، بالرغم من وضعها الاقتصادي الخاص. فطبقا لتقارير البنك الدولي تعد النيبال من أفقر أربع دول في العالم، ويعيش حوالي ٦٠% من سكانها تحت خط الفقر، كما ان اقتصادها بدائي يعتمد على الزراعة. كل ذلك أدى إلى اهتزاز القصر أمام الشعب وانتعاش الأحزاب السياسية التي اتحدت في (حركة احياء الديمقراطية وكان شعارها الديمقراطية والحرية وليس الخبز)[٢].

وايا كان الامر، فان خبرة التنمية في دول الجنوب توضح، ان تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية.

وضمن إطار العوامل الاقتصادية الدافعة باتجاه التغيير نحو التعددية والديمقراطية، نجد ان عامل الفساد الإدراي والسياسي له حضوره أيضا. فميراث الدولة مابعد الاستعمارية في أفريقيا يعج بالفساد وسوء إدارة الاقتصاد من جانب الطبقات الحاكمة. وقد ساعدت الطبيعة غير الديمقراطية لهذه الدول على تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة حرمان المواطنين[٣]. فالموارد العامة استخدمت لتحقيق أغراض خاصة، ومحاولة تحقيق مزايا سياسية ومادية من خلال السيطرة على السلطة[٤]. وعلى سبيل المثال فإن القصور التي يملكها الإمبراطور السابق لجمهورية أفريقيا الوسطى (جان بيدل بوكاسا) قد عرضت للبيع بالمزاد العلني في فرنسا لتسوية ديونه. كما نجد ان (موسى تراوري) حاكم مالي السابق، كان قد نجح في تهريب (٥٩٠) مليون جنيه إسترليني في حسابات سرية بسويسرا خلال مدة حكمه التي امتدة (٢٢) عاما، وقد تم خلعه في مايس ١٩٩١، وتنظيم مؤتمر وطني للإعداد لعودة البلاد للديمقراطية والتعددية. وأعلنت الحكومة الجديدة في مالي ان

---

(١) علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٢) محمد مصطفى شحاتة، الديمقراطية في مملكة نيبال، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٩-١٩٠

(٣) د. حمدي عبدالرحمن حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٤) د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

تراوري قد سلب مالي بما يعادل قيمة ديونها الخارجية، في الوقت الذي تعد فيه مالي مـن أفقـر دول العالم[١]. وغالبا ما نجد ان الرأي العام في هذه الدول التي تعيش في ظل الأنظمة الديكتاتورية تهمه متابعة الأنباء التي تتوافر عن ثروات الحكام. وفي زائـير شـجع نظـام حكـم الـرئيس (موبوتـو) عـلى وجـود طبقـة طفيلية انتهازية من البيروقراطيين وضباط الجيش من الرتب العليا وكبار المسؤولين من حاشية الـرئيس، في تحقيق رفاهيتهم وتضخم ثرواتهم، وتمكن أفراد هذه الطبقة التي تعرف باسم (الأسرة الرئاسية) من جمـع ثروات طائلة بسبب الحصانات والنفوذ الذي تمتعوا به وساعد وجـودهم عـلى استشراء الفسـاد في جميـع المجالات وعلى كل المستويات[٢]. وساعد على ذلك مساندة الـرئيس (موبوتـو) لـه بوصـفه القـدوة والمثـل، حيث قدرت ثروته في سويسرا وبلجيكا عام ١٩٧٨ بقيمة خمسة وعشرين مليـون دولار فضـلا عـن سـعبين مليون دولار أموال سابقة في بنوك سويسرا عدا عن ممتلكاته داخل زائير والتـي تقـدر بحـوالي (١٤) مليـار دولار، فضلا عن سرقته الإيرادات العامة للدولة ومن اشهرها فضيحة البن عام ١٩٧٦ و ١٩٧٧[٣].

وأدى الفساد السياسي، إلى وضع سكان نيجيريا تحـت خـط الفقـر بـرغم انهـا دولـة نفطيـة وتمتلـك مقدرات بشرية واقتصادية تؤهلها لأن تكـون دولـة مانحـة للمسـاعدات. غـير ان هـذه المقـدرات تبـددت بسبب الفساد السياسي. ومن الملفت للنظر ان جميـع الحكومـات التـي تعاقبـت عـلى حكـم نيجريـا منـذ الاستقلال، لم تنج من تهمة الفساد الذي كان السبب الرئيس وراء الإطاحـة بهـا، وانتشـار الرشـوة والعنـف وعدم الاستقرار وعلى الرغم من ان الرئيس السـابق "بابـا نجيـدا" تعهـد منـذ اسـتلامه الحكـم عـام ١٩٨٥، بالقضاء على الفساد وإدخال إصلاحات هيكلية على مؤسسات

(١) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٢) عبداللـه الشهاوي، أزمة نظام الحكم في زائير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، السنة يناير ١٩٩٢، ص ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٩٧.

الدولة، واحترام حقوق الإنسان. إلا إن الفساد السياسي بمعنى استغلال المناصب للحصول على مكاسب شخصية انتشر بشكل سرطاني في عهده[*].

ويرتبط موضوع الفشل لأنظمة الحكم الاستبدادية الشمولية، بموضوع آخر، لايقل أهمية عن ذلك هو مسألة التبعية الاقتصادية. فمن خصائص التبعية الاقتصادية، انها تحكم على دول عالم الجنوب بأن ترهن سياساتها وقراراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية معا بإرادة الدول الحامية المركزية، وان لا تمتلك أي سياسة مستقلة يمكن ان تترجم في برامج عملها المصالح الاجتماعية. بالتالي تكون مضطرة في كل حركة ومشروع ان تضع في اعتبارها أولا العامل الخارجي[1]. وتبرز جنوب أفريقيا، قبل انتهاء النظام العنصري، في مقدمة النظم التي تجسد ذلك، ومنها كينيا[*].

وفي إطار التبعية أيضا يأتي موضوع أزمة الديون الخارجية لأغلب نظم عالم الجنوب. ومن المعروف ان أزمة المديونية لهذه الدول قد أربكت نظمها وجعلتها تدور في فلك التبعية. ففي تقرير البنك الدولي، نلاحظ، ان حجم هذه الديون المستحقة على كل دول عالم الجنوب بلغ في عام ١٩٩١ ما مقداره (١.٦١) تريليون دولار[٢].

وما نؤكده الآن هو ان هذه الأهداف تحتاج لغرض تحقيقها إلى بعد ديمقراطي يعمل على تذليل العقبات. فإذا كانت هنالك، في السابق، نوعا من المفاضلة والاختيار بين "الخبز" و "الحرية" فإن مابرز من ممارسات خلال التجارب

(*) لقد استولى العسكريون، في عهد بابا نجيدا، على أملاك الدولة واحتكروا العقود الحكومية، وجعلوا نيجيريا واحدة من اكبر دول العالم في تجارة المخدرات. في وقت يعاني فيه الشعب من أزمة اقتصادية خانقة وارتفاع معدل التخضم إلى (٥٦%) وديون خارجية تبلغ (٢٠) مليار دولار. حتى اصبح حكم " بابا نجيد " يعني بالنسبة لغالبية الشعب، غلاء المعيشة، عملة ضعيفة، واضطرابات سياسية. وفي ظل الظروف السابقة، نلحظ تكريس هشاشة الدولة وإضعاف مركزيتها السياسية وتآكل شرعيتها في أعين مواطنيها بما ولد، نتيجة لذلك، الضغوط والمبررات لوضع أسس شرعية جديدة للدولة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات السابقة. أنظر: محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(١) برهان غليون، الديمقراطية العربية (جذور الأزمة)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

(*) سوف تكون لنا عودة حول هذا الموضوع في الفصل القادم.

(٢) مها عبداللطيف حسن الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٧-١٦٨.

الشمولية، يؤكد أولوية الحرية التي لايمكن مقايضتها بأي هدف آخر. وبالفعل فقد بدأت الردة على الفكر الشمولي منذ أواخر الثمانينات، والتي شهدت عودة قوية لقيم الديمقراطية والتعددية في ضوء تفاقم سوء الأحوال المعيشية، هذه الردة فرضت نفسها من جديد في معظم دول عالم الجنوب.

وإذا كان ماسبق، قد تناول الأدوار الاقتصادية للدولة، فإن هنالك مستوى آخر، جسد عملية تقويض الدولة الشمولية. ويتجلى ذلك في الإخفاق على مستوى تحقيق هدف الوحدة الوطنية، ذلك ان شعار الوحدة الوطنية استخدم كثيرا من الأنظمة الشمولية كمشروع لتغييب الديمقراطية والتعددية التي نظر اليها على أساس انها نوع من الرفاهية. وفي ضوء هذه النظرة، فقد فرضت على الأفراد الاتجاهات الأيديولوجية[*] والسير في خط فكري معين. مما أدى إلى إخفاء هؤلاء الأفراد لمشاعرهم الحقيقية وزاد بالتالي من الارتباط بالنظام القبلي الذي وجدوا فيه ملاذا لهم[1]. وخبرة العديد من دول عام الجنوب وخصوصا في أفريقيا توضح ذلك. فالنظم الحزبية التي كان يفترض ان تقوم بالتعبير عن المصالح المتباينة داخل المجتمع وإدارة وحسم الصراع بين هذه المصالح بشكل تساومي وسلمي، قد تحولت أما بالقانون او عمليا إلى نظام الحزب الواحد الذي عدته الدولة أداة صهر المصالح المختلفة والتعبير عنها وهو مالم يكن يحدث[2]. وأدى ذلك إلى نوع من التنازع حول شرعية هذه النظم التي باتت تثير المخاوف من انقسام المجتمع او تصارعه ليصبح التمسك بالنظم الديكتاتورية، ضمانة للبقاء وتعزيزا للوحدة الوطنية. ولقد ساعدت المخاوف التي أثيرت بصدد البناء الوطني وإمكانية استقلاله عن الأجنبي على استمرار الأوضاع السياسية على ماهي عليه.

(*) على المستوى الأيديولوجي، كان التبرير عدم وجود جماعات ذات مصالح متعارضة. فالمجتمع الأفريقي مثلا هو مجتمع لا طبقي إذ لم يسمح في الغالب الأعم بظهور فوارق وراثية بشأن الثروة او السلطة. للمزيد أنظر : ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، أبريل ١٩٨٠، ص ٢٥٤.

(١) السفير احمد طه محمد، افريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(٢) عز الدين شكري، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

بيد ان هذه المخاوف لم تكن حلا للأزمة التي أصبحت تـزداد حـدة يومـا بعـد يـوم في إطـار القمـع والاستبداد ولكنها بقدر ماتؤجل ساعة الحسم وتعمق التوترات والتناقضات تهدد ببقاء نار التوتر مشـتغلة تحت الرماد، ولا تقلل من مخاطر الانفجار. وانما تجعل منه اكثر دمارا وخرابا. وقد ولد ذلك القناعـة لـدى أغلب قادة النظم الشمولية بضرورة الخروج مـن المـأزق. بـل يمكـن القـول، انهـم لم يكونـوا قـادرين عـلى مقاومة إغراء التحول بعد ان أدركوا انهم خسروا الرهان على بقاء نظمهم السـابقة التـي حجمـت وغيبـت كل أنواع الحريات في إطار ضعف البناء الاجتماعي. ولعل ما جرى مع بداية التسعينات، يعـد مـؤشرا عـلى ذلك. فلم يكن النجاح حليفا لهذه النظم التسلطية التي بدأت الأزمات تعصف بها كما حـدث مـع تجربـة نظام سياد بري في الصومال[١]. التي شبت بها نيران الحرب الأهلية والصراعات بين مختلف الفصائل بعد ان فشل النظام في احتواء صراع الجماعات العشائرية المختلفة. ولم تكن انغولا بأحسن حـال مـن الصـومال في إطار الصراع بين يونيتا ومبلا[٢]. وعانت كينيا كثيرا حتى وصلت إلى لحظة أجراء أول انتخابات حـرة، حيـث كان الرئيس (موي) يعارض بشدة، أجراء إصلاحات سياسية وتعددية حزبية، ويرى ان نظام الحزب الواحـد، هو الذي حافظ لكينيا على استقلالها واستقرارها[٣] كما لم يتمكن النظام العسـكري للـرئيس "إبـراهيم بابـا نجيدا" من إقامة الوحدة الوطنية في ظل الخارطة القبلية لنيجيريا[٤].

هذه الأمثلة وكثير غيرها توضح، التصدع الذي أحدثته الـنظم الشـمولية، وفشـلها في أنجـاز وحـدتها الوطنية او اندماجها القومي. وهكذا يتضح عمق الفشل العـام الـذي منيـت بـه الأنظمـة التسـلطية عـلى المستويات كافة، وبالتالي الإخفاق في إنجاز ما وعدت به من أهداف عشية سيطرتها على مقاليـد الأمـور في بلدانها.

(١) نجوى أمين الفوال، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨-١٥.

(٢) محمد أبو الفضل، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٥-١٤٦.

(٣) طارق حسني ابو سنة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٤) ينقسم سكان نيجيريا إلى (٢٥٠) قبيلة يتوزعون على فئات ومجموعات سـلالية ولغويـة وثقافيـة ودينيـة. للمزيـد أنظـر: محمـد مصـطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

الفصل الرابع
المبررات الخارجية في الاتجاه نحو التعددية

المبحث الأول : انعكاسات مابعد الحرب الباردة
المبحث الثاني : الانحسار الشيوعي في أوربا الشرقية
المبحث الثالث : الدور الجديد للأمم المتحدة
المبحث الرابع : الضغوط والعوامل الاقتصادية

مقدمة

على الـرغم مـن ان تحقيـق مطلـب الديمقراطيـة والتعدديـة ينبغـي ان تكـون عمليـة داخليـة تـتم استجابة لمتطلبات الحاجة الداخلية للشعوب، إلا أن ذلك لايمنـع مـن القـول بـأن للعامـل الخـارجي تـأثيره أيضا، خاصة إذا ما تذكرنا بأن عـالم الجنـوب، كـان ولايـزال، مسرحـا مهـما لقـوى التـأثير الخارجيـة بآلياتهـا المختلفة (سياسية واقتصادية). وبمعنى أدق هنالك نوع مـن الـتلازم بـين المحـددات الداخليـة والمحـددات الخارجية الدافعة باتجاه الأخذ بالديمقراطية والتعددية في دول الجنوب. وانطلاقا من هذه الزاويـة نحـاول تلمس الجوانـب المختلفـة للمـؤثر الخـارجي في تحديـد الاتجـاه الجديـد لمسـيرة الـنظم السياسـية في عـالم الجنوب، وتحت مختلف الظروف التي شكلت عامل ضغط على هذه البلدان التي وجدت نفسـها مرغمـة في احايين كثـيرة إلى الانسـياق وراء الضـغوطات التـي تولـدها مجموعـة المبررات الخارجيـة. ويؤكـد ذلـك الاتجاه، طبيعة ماجرى من احداث على الساحة الدولية والعربية، خاصـة بعـد الاحـتلال الامـريكي للعـراق واسقاط النظام فيه بدعوى انجاز الديمقراطية. وكذلك محاولـة امريكـا الضـغط عـلى العديـد مـن البلـدان العربية ومنها سـوريا والسـعودية لتطبيـق نهـج ديمقراطـي يـتماشى مـع الموجـة العالميـة في النـزوع نحـو الديمقراطية.

المبحث الأول
انعكاسات مابعد الحرب الباردة

كثر الجدل في السنوات الأخيرة حول النظام الدولي الجديد، والذي ظهر في أواخر الثمانينات(*). فمع انعقاد مؤتمر مالطا بين بوش وغورباتشوف في ١٩٨٩/١٢/٢ وظهور بوادر انتهاء الحرب الباردة، بدأ التداول الإعلامي والسياسي والعلمي للمصطلح الجديد(١). وبغض النظر عن تساؤلات عدة تتعلق بتوقيت ومساهمة ومدى إمكانية تحقيق هذا النظام للأمن والاستقرار، او مدى ضرورته

(*) تجدر الإشارة إلى ان ملامح النظام العالمي الجديد أخذت تلوح في الأفق منذ عام ١٩٨٥، عندما تولى غورباتشوف الحكم في الاتحاد السوفيتي واخذ يطبق سياسة البيروسترويكا القائم على إعادة النظر في الإيديولوجية الشيوعية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري وثقافي. وفي أوائل التسعينات أدت سياسة الوفاق بين الغرب والشرق إلى إنهاء الحرب الباردة وهناك بعض المؤشرات التي ارتبطت بالعهد الجديد منها :

١- تحطم جدار برلين وتحقيق الوحدة الألمانية.
٢- انهيار الاتحاد السوفيتي.
٣- انتشار الديمقراطية والتعددية في دول أوربا الشرقية (سابقا).
٤- تشكيل التجمعات الاقتصادية الكبرى في أمريكا وأوربا وآسيا.
٥- إعطاء الأولوية لقضايا الاقتصاد والتكنولوجيا ومواجهة المشكلات العالمية الخطيرة كالتلوث والمديونية والتضخم المالي والإرهاب الدولي والمخدرات.
٦- بروز الهيمنة الإدارية للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة على مجلس الأمن الدولي.
٧- وقوف دول عالم الجنوب وحدها في مواجهة الضغوط التي تمارس عليها من الدول الكبرى.
٨- رغبة الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية (سابقا) في التعاون مع الدول الرأسمالية الغربية بعد تبنيها للنظام الرأسمالي القائم على الاقتصاد الحر.
٩- مواجهة دول الشمال الغنية لدول الجنوب الفقيرة.
١٠- تأكيد قيم الحضارة الغربية وسيادتها.

للمزيد أنظر: د. حسن عبدالقادر صالح، نحو نظام عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٣، السنة أيلول ١٩٩٥، ص ص ٥٢-٥٣.

(١) ميلود المهذبي، إشكاليات في الديمقراطية المعاصرة والمتغيرات الدولية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، العدد (٧)، السنة أيلول ١٩٩٢ ص ١٥١.

كنظام جديد(*)، فإن مايعنينا هو ماتضمنه الإعلان عن هذا النظام من مفردات ومفاهيم جديدة (مست البناء السياسي والاقتصادي للدول، والعلاقات الدولية وأحدثت تغيرا في التفكير السياسي وكرست قيما سياسية وقانونية في صلب المؤسسات السياسية والاقتصادية بغية مواءمة الواقع المعاشي مع النظام العالمي الجديد المقترح والذي يفرض تطبيق نظرية أحادية القرارا في العلاقات الدولية كبديل للثنائية القطبية التي تراجعت فلسفتها أمام مفاهيم جديدة) (1). هي مفاهيم الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، بوصفها دعامات النظام العالمي الجديد.

(*) في سياق البحث عن النظام العالمي الجديد، هنالك ثلاثة آراء مختلفة بشأن وجود او عدم وجود مثل هذا النظام. الرأي الأول ينكر ويشكك بوجود نظام عالمي جديد ويؤكد ان هذا النظام وبرغم كل الحاجة اليه، بل وبرغم كل ما جرى في العالم من تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، لم يتكون بعد. ويؤكد فريق آخر من الذين يستبعد وجود النظام العالمي الجديد، ان الحديث عن مثل هذا النظام هو مجرد وهم وخدعة وربما مؤامرة جديدة من مؤامرات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. ولذلك فلا وجود لمثل هذا النظام العالمي الجديد في ظل استمرار الصراعات والفوضى العالمية بالنسبة لهذا الرأي. أما الرأي الثاني فإنه وعلى العكس تماما للرأي الأول، يؤكد قطعا على وجود هذا النظام ويتعامل معه على انه قد تكون فعلا وأنه قد اصبح حقيقة من حقائق الحياة السياسية العالمية المعاصرة، وحسب هذا الرأي فإن هناك مافيه الكفاية من المستجدات الفكرية والسياسية الدولية التي تدلل على وجود النظام العالمي الجديد الذي يبدو مختلفا كل الاختلاف عن النظام العالمي القديم، وان التعامل الواقعي مع النظام الجديد يتطلب عقلية جديدة ومفاهيم جديدة وسياسة جديدة.

ولاشك في ان كلا من هذين الرأيين يحمل في طياته بعضا من الصحة. فهناك ما فيه الكفاية من الشواهد التي تدلل على صحة الرأي الذي يجزم بوجود النظام العالمي الجديد وخاصة في ضوء التحولات المثيرة التي شهدها خلال السنوات العشر الأخيرة. بيد ان هناك أيضا مافيه الكفاية من الشواهد للقول بأن النظام العالمي الجديد ليس فيه أي جديد بما في ذلك انفراد الولايات المتحدة التي كانت تتزعم العالم سياسيا في ظل النظامين القديم والجديد.

وفضلا عن هذين الرأيين، هنالك رأي ثالث وهو الرأي الذي يحاول التوفيق بينهما. ويؤكد هذا الرأي ان النظام العالمي الجديد هو في احسن الأحوال نظام قيد التكوين وهو الآن يمر بمراحله التأسيسية الأولى. لذلك برغم كل الحديث المتزايد عن النظام العالمي الجديد فإن الملامح والمعالم الرئيسة لهذا النظام لم تكتمل بعد ولازالت غير معروفة. بل انه خلال مراحله التكوينية الراهنة يثير من التساؤلات اكثر مما يعطي من إجابات واضحة. للمزيد انظر: د. عبدالخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، السنة أبريل ١٩٩٦، ص ص ٥٨-٥٩ ؛ كذلك أنظر: د. كاظم هاشم نعمة، عالم أحادي القطب أم متعدد الأقطاب، مجلة آفاق عربية، العدد الثاني، السنة الثامنة عشرة، شباط ١٩٩٣، ص ص ٣٥-٣٩.

وعلى الرغم من حقيقة الآراء المتصارعة حول ماهية هذا النظام الدولي الجديد فإن ماممكن قوله هنا، ان مصطلح النظام العالمي الجديد اصبح الآن متداولا وواسع الانتشار.

(١) د. ميلود المهدني، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥١-١٥٢.

وتبرز الديمقراطية والتعددية في مقدمة هذه المفاهيم التي ينتظمها النظام الدولي الجديد. فما هـي الديمقراطية؟ وهل تنطوي على مفهوم مغاير لما نعرف عنها؟ وماهو مدى جديتها؟

إن الفكرة الديمقراطية، ليست حديثة العهد، فقد أثارت جدلا كثيرا سواء مـن حيـث الشـكل او مـن حيث المضمون. وتجسد الجدل في الإشكاليات الفكرية التي أثيرت بصددها من مختلـف المـدارس الفكريـة التي ظهرت. غير ان ذلك لم يغير من جوهرها في كونها (حكم الشعب بالشعب لمصـلحة الشـعب)[1]. فهـذا الجوهر هو نفسه منذ عهـد الإغريـق حتـى يومنـا هـذا. إلا ان الديمقراطيـة حظيـت بنـوع مـن التمجيـد السياسي[2]. خاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي عدت فيه الديمقراطية، المحرك الرئيسيـ لهـذا الوضـع وعموده الفقري، بوصفها (المعادل الطبيعي للنظام الدولي الجديد في نظـر جـورج بـوش)[3]، والـذي لخـص مفهومه للديمقراطية في إطار الوضع الدولي الجديد، في الخطاب الذي ألقاه في كوريا الجنوبية بأنـه (التـزام بحرية الكلام وحرية الانتخابات والملكية الخاصة)[4].

ويوضح الرئيس الأمريكي بوش هذه الرؤية الجديدة في خطابه أمام الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة في ١٩٩٠/١٠/١ بقوله: ان لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديـدة للـدول. وهـي مشـاركة تتجـاوز الحـرب الباردة وتستند إلى التشاور والتعاون.. وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار وتخفيض الأسلحة. ويضيف موضحا، الانتخابات الحرة أساس الحكومات الديمقراطيـة وبإمكانهـا تحقيـق نجاحـات كالـذي شـاهدناه في ناميبيا ونيكاراكوا[5]. هذه الديمقراطية كما يؤكدها الرئيس الأمريكي تعكـس رؤيـا أمريكيـة لطبيعـة النظـام الدولي الجديد الذي بدأ يوظف العديد من

---

(١) حول مفهوم الديمقراطيـة وتطورهـا كفكـرة، انظـر د. رعـد صـالح الالـوسي، الديمقراطيـة وحقـوق الانسـان، مجلـة كليـة التربيـة / الجامعـة المستنصرية، العدد ٣، السنة ٢٠٠٢، ص ص ٣٤٠-٣٤٣.

(٢) اوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة حسن علي الذنون، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٩٤، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٣) د. عبدالرضا حسين الطعان، الإيديولوجية والنظام الدولي الجديد، كتاب النظام الدولي الجديد، تقديم وتحرير د. باسل البستاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٦.

(٥) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

المفردات ذات الجاذبية لدى الرأي العام العالمي. ويمكن القول بأن الديمقراطية وهي تجسد نفسها في الواقع الدولي الراهن، إنما تعكس رؤيا أمريكية للشكل الذي ينبغي ان يكون عليه العالم بعد انهيار القطب الكبير الآخر، الذي انهارت معه الأيديولوجيا والتصورات التي كان يحملها. وبهذا الانهيار، (ولدت مبادئ جديدة وقواعد جديدة بدأت تنشأ وتتطور على وفق مفاهيم سياسية جديدة)[١]. اصبح بموجبها مفهوم الديمقراطية الأمريكية هو السائد.

ومع ان هذه المفاهيم لاغبار عليها، بوصفها من أسس قيام المجتمعات الحديثة، إلا أنها بدأت تستعمل كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها، وهي في الوقت نفسه، وفي إطار النظام الدولي الجديد، استخدمت ادوات للضغط على الحكومات والشعوب من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لصالح الدول المهيمنة[٢].

وبعبارة أخرى إنها تطرح رؤية جديدة، تتجسد في الهيمنة الإيديولوجية لمركز الديمقراطية وعليه يصبح القول، بأن سعي المركز لإقامة الديمقراطية في الدول الأطراف إنما يسعى في الواقع لتأكيد هيمنته الإيديولوجية على هذه الدول. وحيث ان الولايات المتحدة تتمتع بزعامة المركز فإن الديمقراطية التي تسعى لإقامتها في الدول الأطراف تجد لها في ديمقراطيتها نموذجا مثاليا[٣].

ويعكس ذلك بجلاء خطاب الرئيس الأمريكي بوش أمام الكونغرس بقوله: ان الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين ولابد ان يكون هذا القرن أمريكيا بمقدرا ما كان القرن الذي سبقه – وهو القرن العشرون – قرنا أمريكيا[٤]. ويقول الرئيس الأسبق للولايات المتحدة ريتشارد نيكسون في كتابه الفرصة السانحة (يعيش ٥% من سكان العالم في الولايات المتحدة ولكننا نستطيع ان نقود العالم إلى مكان افضل. نحن لسنا مجرد ركاب في قطار التاريخ .. نحن

---

(١) د. محمد الدوري، النظام الدولي الجديد والقانون الدولي، في كتاب النظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣٩.

(٣) د. عبدالرضا حسين الطعان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٢-١٨٣.

(٤) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

قادته، ولدينا الفرصة لتشكل قرنا أمريكيا ثانيا)[١]. ويضعنا هذا القول أمام حقيقة جديدة في إطار النظام الدولي الجديد، تجسدت برسم الاتجاه العام لأشكال التعامل السائدة في ظله، والتي هي ذات هوية ونمطية أمريكية[٢]. بوصفها اكبر دولة مناصرة للديمقراطية في العالم وهي المثال الواضح الذي على الآخرين ان يحذوا حذوها[٣]. إذا أرادوا اللحاق بركب الحياة المثلى والانضواء تحت المركز والركوب في عربته، ولكن في المقاعد الخلفية بوصفهم – على أية حال – ركبا هامشيين، ولهم أدوارهم الثانوية التي يحددها قائد العربة[٤].

وهكذا فإن هذه التأكيدات على الجانب الديمقراطي، إنما تعكس وضعا دوليا بدأ يسود العالم بعد ان انهار النظام الشيوعي الاشتراكي، وعد ذلك انتصارا[*] للقيم التي تروج لها أمريكا في إطار النظام العالمي الجديد الذي تسعى إلى إرسائه.

ولم تكن أمريكا وحدها في الدعوة لهذا النظام وانما جسدت ذلك أوربا أيضا. فمنذ مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوربي الذي عقد عام ١٩٩٠، جاء التأكيد على ان (الحكومة الديمقراطية، هي تلك الحكومة التي ترتكز على الإرادة الشعبية المعبر

---

(١) ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، دار الهلال، ١٩٩٢، ص ٢١٥.

(٢) فايزة سارة، النظام الدولي والعرب في ظل علاقات متغيرة، مجلة الوحدة المغربية، العدد (١٠٠)، السنة التاسعة، كانون الثاني، ١٩٩٣، ص ٨٩.

(٣) ريتشارد نيكسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٤.

(٤) علي القريشي، نحن والغرب، قراءة في التمركز الأوربي وتجلياته في المجال العربي الإسلامي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٦)، السنة ١٩٩٥/٦، ص ١٤٥.

(*) هنالك شعور متزايد بالنصر في المحور المؤسسي الغربي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فقط ظهرت العديد من الكتابات، حول هذا الانتصار كان اشهرها كتابات فوكوياما صاحب مقولة (نهاية التاريخ) حيث حظيت مقالته الأولى التي نشرها في صيف عام ١٩٨٩ باهتمام إعلامي كبير. ثم قام بنشر كتابه المعنون (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) في عام ١٩٩٢. قام فيه بتفصيل وجهة نظره التي ترى انه يمكن ان يجري تفسير التطور في التاريخ جزئيا بناء على أساس اقتصادي، أي ان العامل الاقتصادي هو أحد المحركات الرئيسة في التطور التاريخي، ولكن هذا التطور يؤدي إلى الرأسمالية بدلا من الاشتراكية كنتيجة نهائية، وبهذا المعنى يوجد للتاريخ نهاية ونهاية التاريخ هي الليبرالية الديمقراطية في السياسة، والرأسمالية في الاقتصاد ويشكلان معا وجهين لنظام واحد ... والديمقراطية بهذا المعنى هي الآن دون منازع في العالم ودون غريم آيديولوجي يمكن ان يشكل خيارا على نطاق عالمي. ومن غير المتوقع ان يظهر غريم آخر في المستقبل. وبهذا تم وصول الإنسانية إلى نهاية التاريخ. أنظر: جورج جقمان، الديمقراطية في نهاية القرن العشرين – نحو خارطة فكرية، في كتاب برهان غليون وآخرون حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥-٢٦ .

عنها في فترات منتظمة من خلال انتخابات حرة شرعية .. والديمقراطية بصفتها التمثيلية والتعددية تتضمن المسؤولية أمام الناخبين والتزام السلطات العامة بالخضوع لحكم القانون)[١]. وفي واقع الأمر، فإن هذه التأكيدات على عنصر الديمقراطية والتعددية في إطار النظام الدولي الجديد، لم يكن هدفه الأساس تعميق هذه القيم بقدر ماقصد منها توظيفها دعائيا، أي سياسيا لتأكيد الحق في قيادة عالمية وسيطرة عالمية لدول الهيمنة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة. كما سنلاحظ من خلال الأمثلة التي نتعرض لها لاحقا.

ويقترن ظهور النظام الدولي الجديد بتزايد التأكيد على مسألة حقوق الإنسان بوصفها ركنا أساسيا من أركان النظام الدولي الجديد. ومايطرح من موضوعات او آليات حماية حقوق الإنسان في ظل الدعوة للنظام الدولي الجديد، نجد خلفيته الوثائقية في سلسلة الاتفاقيات المعقودة بين دول مؤتمر التعاون والأمن الأوربي والتي أصدرت عام ١٩٧٥ اتفاقية هلسكني التي وقعت عليها الدول الأوربية والولايات المتحدة وكندا. وتضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة فصول تتعلق بحقوق الإنسان هي الفصل السادس حول التدخل في الشؤون الداخلية والفصل السابع حول احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والفصل الثامن حول المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب[٢]. ثم جاء ميثاق باريس من اجل أوربا جديدة عام ١٩٩٠ وهي الوثيقة التي وقعت عليها ٣٤ دولة من الدول الأعضاء في المؤتمر، ليولي حقوق الإنسان عناية خاصة. وعدت هذه الوثيقة بمثابة الاعلان الرسمي عن انتهاء عصر المواجهة وإقامة اوربا بعد الحرب الباردة[٣]. واهم ماجاءت به هذه الوثيقة هي (التمسك بالديمقراطية بوصفها الأساس الوحيد للحكم في بلادهم واحتراما لجميع أشكال حقوق الإنسان بما فيها العرقية والدينية والثقافية. كما اقرت الوثيقة حق تقرير المصير في العلاقات بين الدول واعتبار أمن كل دولة مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الدول الأخرى وان الأمن مفهوم كامل لايمكن تجزئته، كما ان مصير البلدان

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٢) باسيل يوسف، النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان، في كتاب النظام الدولي الجديد (د. باسل البستاني تحرير وتقديم)، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٠-٥١.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٥١.

الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي مرتبط بمصير بقية بلدان العالم وان أعضاء المـؤتمر يؤكـدون تأييدهم لمنظمة الأمم المتحدة واستعدادهم للتعاون مع كل دول العالم للدفاع عن المقررات الإنسـانية)[1]. غير ان هذه الوثيقة والتي كرست هذه الحقوق قد أوجدت فيما بعد منفذا جديدا لنقـل مـاهو خـاص إلى عام او ماهو شأن محلي إلى شأن عالمي. ففي مؤتمر برلين الذي عقـد في ١٩ حزيـران ١٩٩١ صـدرت وثيقـة عن المؤتمر سميت باتفاقية برلين، وهي (اتفاقية وقعت من قبل الأعضاء، وتتضمن (٢٠) بندا توفر آلية غير مسبوقة في العلاقات الدولية، وهي أحقية الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ان تتدخل بوضع حد لأية انتهكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية داخل أي عضو في المؤتمر وذلـك بوضـع خطـة طـوارئ لمواجهة الأزمة داخل هذه الدولة والحيلولة دون تفجرها إلى نزاع مسلح)[2].

هذا يعني ان هذه المواثيق التي وقعت عليها الدول، باتت في ظـل النظـام الـدولي الجديـد، وسـيلة للتدخل في الشؤون الداخلية وتحت راية حقوق الإنسان. فهذه الاتفاقية تعد (خطوة هامة في طريق هـدم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى حيث لم تعد قضية حقوق الإنسان في أي دولة أوربيـة من الشؤون الداخلية لهذه الدولة)[3]. وبذلك يكون مؤتمر هلسنكي قد قدم الغطاء والشرعية لاهتمام العالم بحقوق الإنسان، وقد وجد ذلك صداه في التقرير الذي قدمـه الامـين العـام للأمـم المتحـدة عـام ١٩٩٢ إلى اجتماع قمة مجلس الأمن وهو تقرير (الدبلوماسية الوقائية) حيث جاء فيـه: ان الفرصـة قـد سـنحت مـن جديد لتحقيق، أهداف الميثاق العظيمة – أمم متحدة قادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين وكفالة

---

(١) شعيب عبدالفتاح، مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي – باريس – برلين – براغ)، مجلة السياسة الدوليـة، العـدد (١٠٦)، السـنة أكتـوبر ١٩٩١، ص ٧٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ص ٧٤-٧٥.

(٣) شعيب عبدالفتاح، مؤتمر الامن والتعاون الأوربي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

العدالة وحقوق الإنسان، والقيام بتعزيز الرقي الأجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح[1].

والذي يبدو ان مسألة حقوق الإنسان والتي كانت قد برزت من جديد أصبحت ترتبط بشكل متصاعد مع زيادة التأكيد على بروز النظام الدولي الجديد. ولعل ذلك ما ظهر واضحا منذ قمة مجلس الأمن الدولي في ١٩٩٢/١/٣١ الذي أكد الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية، وتجلى في تطلع الولايات المتحدة وأوربا إلى ان تسود العالم هذه المبادئ بعد انهيار النظام السابق[2]. ولايفوتنا ان نذكر بأن الاتجاه الجديد لمجموعة دول أوربا الشرقية قد أعطى الولايات المتحدة والغرب، الفرصة لتأكيد هذه المبادئ على جميع الدول.

فعندما بدأت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك، فإنها أعطت الغطاء لتدخل حلف شمال الأطلسي- الذي تقوده الولايات المتحدة. وكان ذلك أيضا تلميحا لدول عالم الجنوب لأن تأخذ بمفاهيم النظام الجديد. خاصة وان دول عالم الجنوب تحتفظ بسجل مليء بانتهكات حقوق الإنسان كما تشير إلى ذلك تقارير لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية، مما يجعل عملية التدخل قائمة وتحت مختلف الذرائع.

وطالما ان الديمقراطية وحقوق الإنسان مثلت الوجه السياسي للنظام الدولي الجديد فإن الدعوة إلى تعميم الليبرالية لتشمل جميع مناطق العالم تحت اسم اقتصاد السوق[*]، تمثل الوجه الاقتصادي في أيديولوجية النظام الدولي الجديد[3]. وقد وجد

---

(١) وثائق الأمم المتحدة، تقرير الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، السنة أكتوبر ١٩٩٢، ص ٣١٨.

(٢) انظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

(*) أساس اقتصاد السوق هو الملكية الخاصة والأسعار المتغيرة، فهما يخلقان الحافز للانتاج، ان الملكية الخاصة هي الرابطة الحديدية التي لاتنفصم عراها بين العمل والعائد المادي. وليس هناك إلا سعر السوق الحر، كمؤشر بين المنتج والمستهلك ليدفع الاقتصاد إلى التقدم، انظر: ريتشارد نيكسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

(٣) جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

الحديث عن اقتصاد السوق مبرره في إفلاس التجربة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني لعموم عالم الجنوب، في مساعيها للارتقاء بالإنسانية إلى مستوى أعلى. وفقد عد ذلك مبررا وذريعة للدعوة إلى تعميم اقتصاد السوق[١].

واصبح العالم يشهد مزيدا من الاندماج الاقتصادي او العولمة الاقتصادية[**] التي من أولى ضحاياها سقوط مفهوم السيادة الاقتصادية هذا الاندماج يكتسح المواقع في مجتمعات وأقاليم كانت مقفلة بشكل محكم أمامه، مثل أوربا الشرقية ودول التركة السوفيتية، ويحدث تقدما في الصين الشعبية التي ترفع شعار اقتصاد السوق الاشتراكي، وهو شعار انتقالي سياسي. وكذلك الأمر في فيتنام وفي دول عالم الجنوب التي كانت تقاوم بواسطة التمسك ببدائل مختلفة ووجدت نفسها حاليا تعيش فراغا على هذا الصعيد. حيث يلعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا رائدا في ترسيخ العولمة الاقتصادية[٢].

ويلاحظ ان الدعوة للسير باتجاه اقتصاد السوق، عدت حلا سياسيا أمام دول عالم الجنوب بعد فشل نماذجها السابقة، وعليه فقد برز النموذج الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، في إطار النظام الدولي الجديد، كمثال او نموذج ينبغي السير على هداه للخروج من الأزمة. لذا نجد ان الولايات المتحدة أخذت تروج (عبر وسائلها الاعلامية والدعائية الضخمة، ان هزيمة الاتحاد السوفيتي تعني بالضرورة انتصرا لها كما ان هزيمة الاشتراكية تعني انتصارا مباشرا للرأسمالية والنموذج الرأسمالي، وان هزيمة الشيوعية تعني أيضا انتصارا ساحقا وربما نهائيا لليبرالية

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٨٨.

(**) تعددت التعاريف لمصطلح العولمة، فمنهم من يعرفها بأنها " القوى التي لايمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية، ومنهم من يرى أنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. ويرى برهان غليون أنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها ايضا. للمزيد أنظر: نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي العدد (٢٢١)، السنة ١٩٩٧/٧، ص ص ٢٨-٢٩.

(٢) انظر: الحلقة النقاشية، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٠٠)، السنة ١٠، ١٩٩٥، ص ١٢.

وللفكر الليبرالي الذي عد الفكر الذي يتمتع بكل مواصفات العالمية بما يتضمنه ذلك من بروز اطروحات نهاية التاريخ)[1]. ولا ريب في ان مثل هذا الترويج للاقتصاد وفي إطار النظام العالمي الجديد، يستند إلى بعض الحقائق عن الاقتصاد الأمريكي الحر والذي هو اضخم نموذج اقتصادي في العالم (فأجمالي الناتج القومي الأمريكي تجاوز عام ١٩٩٥، (٦) تريليون (الف مليار دولار) وهي مايوازي حوالي ٢٥% من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ اكثر من (٢٦) تريليون دولار عام ١٩٩٥. كما ان الاقتصاد الأمريكي[*] هو من الضخامة بحيث ان الاقتصاد الياباني هو ثاني اقتصاد في العالم يوازي نصف الاقتصاد الأمريكي فقط، والولايات المتحدة تنتج من الغذاء مايفكي لاطعام نصف سكان العالم، وهي الأولى من حيث عدد الأغنياء ومن حيث عدد الذين يملكون ثروة تقدر بأكثر من مليار دولار، وهي الأولى من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسية (١٦٤) شركة من اصل (٥٠٠) شركة في العالم[٢].

أما هذه الحقيقة، خلت الساحة الاقتصادية الدولية للغرب الذي حاول ان يملي شروطه على باقي العالم، ومنحت الولايات المتحدة نفسها حق الإشراف على الأداء العالمي الاقتصادي وفقا لقواعد السوق الحرة من المنظور الأمريكي[٣]. وفي هذا الخصوص يقول الرئيس الأمريكي الاسبق (بيل كلينتون): لاجناح ان هدفنا العظيم توسيع وتقرير المجتمع الدولي المستند إلى ديمقراطيات السوق الحرة، فإن مضينا

---

(١) انظر : د. عبدالخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد، الحقائق والاوهام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(*) بالرغم من هذه الحقائق عن الاقتصاد الأمريكي، فإن هناك بعض الشواهد على ضعفها في الداخل. فالأرقام والبيانات تشير إلى ان الولايات المتحدة تستهلك اكثر مما تنتج وتنفق اكثر مما تستثمر وتستورد اكثر مما تصدر. وتشهد الولايات المتحدة أعلى حالات الإفلاس في تاريخها بعد ان تجاوز ذلك (٧٠٠) حالة عام ١٩٩٢، وتعاني ايضا من اكبر عجز مالي في العالم تجاوز (٤٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٢ وإجمالي ديونها زاد على ٣ آلاف مليار دولار أي أكثر من (١.٥) ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم : المتقدمة والنامية معا. كما ان الدولار الأمريكي أخذ يفقد بريقه ويتراجع في الأسواق العالمية وسجل أدنى قيمة له أمام العملات العالمية الرئيسة عام ١٩٩٥ وهو مايؤكد الضعف البنيوي للاقتصاد الأمريكي، لمزيد من التفصيل حول ارقام التراجع للاقتصاد الأمريكي انظر: د. عبدالخالق عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٣-٤٦ ولاريب في ان هذه الارقام اختلفت كثيرا بعد احداث ٢٠٠١/٩/١١ في الولايات المتحدة وماقادت اليه من تدني على كل المستويات .

(٢) د. عبدالخالق عبدالله، المصدر السابق نفسه، ص ٤٢.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

أيـام الحـرب البـاردة إلى احتـواء تهديـد مؤسسـاتنا الحـرة، فـدأبنا اليـوم توسـيع دائـرة الأمـم ذات المؤسسات الحرة[1]. والاتجاه نفسه، يؤكده الرئيس الأسـبق (نيكسـون) في كتابـه (الفرصـة السـانحة)، فهـو يشير إلى ان تجاهل السياسات الاشتراكية الخاطئة للدول الأفريقية قد أدت إلى انهيار اقتصادها[*] وان الحل يكمن في بناء الاقتصاد على أساس السوق الحرة[2]. وعليـه فـإن عـلى دول عـالم الجنـوب، ان تسرـع في ردم الفجوة التي باتت تفصلهم عن غيرهم من الدول وذلك يكون في اختصار المسافة في التحـول نحـو اقتصـاد السوق[3]. ففي تصريح لرئيس وزراء الهند السابق "نارا سيمهاراو" خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكيـة في شهر مايس ١٩٩٤، قال ان الهند تتجه للاقتصاد الحـر وتطمـح للتعـاون مـع الشركات الأمريكيـة[4]. وفي أمريكا اللاتينية، كان للمثال الأمريكي وهجـه الـذي لايقـاوم. خاصـة بعـد ان انهـارت الأنظمـة الاقتصـادية الموجهة في الشرق وبروز اقتصاد السوق، وأصبحت الأنظمة السياسية في أمريكا اللاتينيـة تتوسـل الليبراليـة الاقتصـادية لمعالجـة أزمتهـا الاقتصـادية في السـعي لاطـلاق المبـادرات الفرديـة وتحريـك القطـاع الخـاص وتشجيعه وتخفيض نفقات الحكومة لوقف التضخم المالي والحد مـن الاسـتهلاك الـداخلي لتنميـة الادخـار الشعبي وجذب رؤوس الموال الأجنبية وتطوير التصدير[5].

يتضح مما سبق، ان للنظام الدولي الجديد، تأثيراته المختلفة على دول عالم الجنوب من خـلال التـزام الليبرالية بالديمقراطية نظاما للحكم في الدول الحديثة، وهو

---

(١) هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البدري، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥، ص ٥٢٥.

(*) تعد البلدان الأفريقية، من أدنى دول العالم في مستوى المعيشة، فمتوسط الدخل العام للفرد في السنة يقل عن ٣٠٠ دولار بل وصـل إلى اقـل من (٢٠٠) دولار في اثيوبيا وتشاد والصومال وتنزانيـا. وفي موزمبيـق بلـغ متوسـط الـدخل (٨٠) دولارا بـين عـام ١٩٨١ وعـام ١٩٨٧. كـما ان صادرات افريقيا انخفضت خلال العقدين الماضيين حوالي ٥٠% وانخفضت الاستثمارات الأجنبية مـن ٢.٣ بليـون دولار عـام ١٩٨٢ إلى (٥٠٠) مليون دولار في ١٩٨٦ ويعاني سكان أفريقيا من نقص مزمن في الطعام. أنظر: ريتشارد نيكسـون، الفرصـة السـانحة، مصـدر سـبق ذكـره، ص ١٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٣) ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه عـلى النظـام الإقليمـي العـربي، مجلـة المسـتقبل العـربي، العدد (١٦٥)، السنة ١١، ١٩٩٢، ص ٤٢.

(٤) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص ٨٢.

(٥) د. عبدالمنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٧)، السنة ينـاير ١٩٩٢، ص ١٨١.

التزام مبدئي وليس مجرد خيار[1]. فبقدر ما تحرص الديمقراطية على مشاركة الفرد - المواطن في عملية اتخاذ القرار الديمقراطي. فإن الليبرالية القائمة على المساواة تحرص على حماية الفرد والأقلية من بعض مخاطر الإكراه الأخلاقي واللامساواة في توزيع الموارد والفرص[2].

ودون شك، إن للنظام العالمي الجديد بمفرداته التي تناولناها، له تأثيراته الكبيرة لإيجاد الثغرة في جدار الحكم الاستبدادي والشمولي لأغلب بلدان الجنوب التي بدأت مسيرة جديدة مع مطلع العقد الحالي في الاتجاه للأخذ بالديمقراطية والتعددية، خاصة بعد ان ساعدت الاجواء الجديدة على كشف حقيقة الأنظمة الديكتاتورية والشمولية في معظم هذه البلدان وتحول الديمقراطية إلى قيمة عالمية ثابتة وواحدة. وهو مصدر تأييد لكل الميول والتوجهات الديمقراطية والتعددية في العالم اجمع[3].

أدى ذلك إلى تراجع العديد من أنظمة الحكم في عالم الجنوب عن نمطها السابق وإعلانها التمسك بالديمقراطية، وهذا ما يفسر ماشهدناه من تراجع اليمن عن حكم الحزب الواحد وانفتاحها على التعددية، وعن عودة الحياة البرلمانية في الأردن[4]. كما كان للمناخ الذي وفره النظام الدولي، حضوره في تيسير عملية نقل السلطة إلى حكومة منتخبة وديمقراطية في ناميبيا وحصولها على الاستقلال في آذار ١٩٩٠. وكذلك في إنهاء حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا والدخول في مفاوضات مباشرة من اجل إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية، وهي العملية التفاوضية التي أطلق عليها مفاوضات كوديسا[5].

ويرتبط تعاقب انهيار الأنظمة الشمولية في العديد من الدول الأفريقية بالأجواء الجديدة ايضا، كما هو الحال مع التغييرات التي وقعت في نيجيريا والغابون وبنين

(١) سعيد زيداني، الديمقراطية الليبرالية ومفهوم الدولة المحايدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٩)، السنة ١، ١٩٩٤، ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٢٨.

(٣) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣٦.

(٥) د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

وتـونس وغينيـا وتنزانيـا وروانـدا ومـالي ... الـخ. ويلاحـظ في هـذه التغيـيرات الدوليـة، ان الضـغط الأمريكي في هذا الاتجاه العالمي كان كبيرا. وخير دليل على ذلـك مـا صرح بـه الوسـيط الأمـريكي في الصراع الأثيوبي حين قال في لندن: لا ديمقراطية، لاتعاون من جانب أمريكـا[1]. وانعكـس ذلـك حتـى عـلى منظمـة الوحدة الأفريقية التي لفظت عن نفسـها صـبغة الخجـل إزاء الأنظمـة المناهضـة للديمقراطيـة في أفريقيـا وأصبحت اكثر مطالبة بتطبيق الإجراءات الديمقراطيـة في القـارة. وتجـلى مطلـب التعدديـة والديمقراطيـة، أيضا، في أمريكا اللاتينية والتي كانت ولمدة قريبة مرتعا لأهم الدكتاتوريات العسكرية في العالم، فقـد سرت فيها رياح الديمقراطية من أقصاها إلى أقصاها حيث حل محل الجنرالات الذين طـوت الثمانينـات المنتهيـة ذكرهم، طائفة من الرؤساء المثقفين والتكنوقراطيين ورجـال الأعـمال النـاجحين الـذي حملـتهم الانتخابـات الشعبية إلى سدة الحكم[2]. في إطار وضع دولي ساعد كثيرا على حصول هذه التغييرات، كما هو الحـال مـع (السلفادور، ونيكاراغوا، وهندوراس، وكوستاريكا، وغواتيمالا، وتشيلي، وباراغواي)[3].

وبغض النظر عن الإقرار بوجود حقيقي لنظام دولي جديد او عدمه، فإن ما توفر مـن أجـواء دوليـة جديدة قد ساعد على انسيابية الحركة لكثير من دول عالم الجنوب التي أصبحت تسير وبسرعة نحـو تغيـير أنظمتها السياسية باتجاه الديمقراطية التعددية. وسواء أتم ذلك بوعي، او من دونه، فإن مراجعـة بسـيطة لما حدث في اغلب هذا البلدان، يسـجل بمـا لايقبـل الشـك انتصـارا للقـيم الديمقراطيـة والتعـددي[*] بقـدر مايعلن عن تراجع عصر الدكتاتورية والعسكرية في العديد مـن هـذه البلـدان التـي شـهرت بوجهها عصـا الديمقراطية. بل ان بعضها احتل تحت راية نشر الديمقراطية كما حدث للعراق.

---

(١) د. ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢-٣٣.

(٢) د. محمود عبدالمنعم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(٣) جورج جقمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(*) قبل ربع قرن، لم تكن مسألة الديمقراطية حاضرة، غير ان تعاطفا فكريا حادا مـال إلى المقاربـة بـين المـواطن والمسـألة السياسـية، سـاد وعـي النخب التي انصرفت إلى انتاج معرفة نظرية بهما. للمزيد انظر : د. رعد صالح الالوسي، المجتمع المدني العـربي وصـنع السياسـات العامـة في ظل العولمة، مجلة ام المعارك، العدد (٣١)، تشرين الثاني ٢٠٠٢، ص ٥٣.

المبحث الثاني
الانحسار الشيوعي في أوربا الشرقية

"أن رومانيا لن تعود إلى الشيوعية أبدا"[١]. هـذا مـا أعلنـه الـرئيس الرومـاني في ١٩٨٩/١٢/٢٨. وهـو ذات الاتجاه الذي أخذ يتسع ويتعمق ليشكل السياسة الجديدة، لبلدان أوربا الشرقية التي بـدأت التحـول نحو الديمقراطية. ولقد أثارت البيرويسـترويكا السـوفيتية، ريـاح التغيـير في بلـدان أوربـا الشرـقية وفتحـت الأفاق واسعة أمام المعارضة التي رحبت بأفكار غورباتشوف لإسـقاط الـنظم الشـيوعية في المجـر وبولونيـا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وألمانيـا الديمقراطيـة ورومانيـا والاتجـاه نحـو التعدديـة[٢]. حيـث بـدأ مسلسـل الانهيارات الاشتراكية داخل الكتلة السوفيتية منذ عام ١٩٨٩. وانهـارت تبعـا لـذلك مـادرج السـوفيت عـلى تسميته بالمنظومة الاشتراكية المتعاظمة وأخذت مشـاكل القوميـات والمشـاكل الاقتصـادية تشـمل الاتحـاد السوفيتي نفسه[٣]. فما هي هذه التغييرات؟ وماهي نتائجها؟

ان التغيـيرات الجوهريـة التـي حـدثت في الاتحـاد السـوفيتي، تمثلـت في سياسـة إعـادة البنـاء (البيريسترويكا) والمصارحة (الغلاسنوست) والتي أدت إلى انهيار النظام الشيوعي السوفييتي وبالتالي انهيـار الانظمة الاشتراكية التـي كانـت مرتبطـة في شرق أوربـا[*] مـع مـا واكـب ذلـك مـن انتهـاء الحـرب البـاردة وانعكاساتها السياسية

---

(١) د. غازي فيصل، الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية بعد البيرويسترويكا، جريدة الجامعة، ملف خاص عن التحولات في دول أوربا الشرقية، الأربعاء ١٤/آذار/١٩٩٠، ص٦.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٦.

(٣) احمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، يناير، ١٩٩٢، ص١١٩.

(*) بالنسبة للتفكك الدولي الذي ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والتحولات السياسية في شرق أوربا، حيث ترتب عـلى هـذا الانهيـار انفصال جمهورويات أوكرانيا وأرمينيا ومولدوفيا وتشكل منها مع روسيا الاتحادية وروسيا البيضاء تجمع الكومنويلث الـروسي – مـع جورجيـا كعضو مراقب – كما انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق دول البلطيق الـثلاث (لتوانيـا ولاتفيـا واسـتونيا) وكـذلك انفصـال الجمهوريـات الإسلامية (اوزبكستان وكازاخستان وتوركمستان وأذربيجـان وطاجيكسـتان)، كـما تفكـك الاتحـاد اليوغسـلافي القـديم في صـورة يوغوسـلافيا الجديدة والتي تضم صربيا والجبل الأسود مع انفصال كرواتيـا وسـلوفينيا والبوسـنة والهرسـك ومقـدونيا، وكـذلك شـهد شرق أوربـا انقسـام تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا. انظر: السفير احمد طه محمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سـبق ذكـره، ص ٥٦.

والاقتصادية على الساحة الدولية وخاصة في إطار عالم الجنوب[1]. واسهم ذلك في إلغاء كل الثوابت والمسلمات التي كانت قائمة على مدى (٤٠) سنة ودفع إلى المزيد من الاهتمام بهذا الحدث الكبير. ومبعث الاهتمام، ان الاتحاد السوفيتي هو إحدى الدولتين العظميين إضافة إلى كونه أول دولة اشتراكية في العالم، ولابد ان تحدث التغييرات فيه صدى عالميا خاصة بعد ان أصبحت نصف البشرية تعيش في ظل أنظمة اشتراكية[2].

ويلاحظ ان التغييرات التي شهدها العالم، لم تكن ضخمة وغير اعتيادية فحسب، بل انها متدفقة وسريعة وفجائية. بل ان هذه التحولات في مجملها لامعقولة لانها جعلت من العام ١٩٨٩ عاما عجيبا في التاريخ السياسي العالمي ووصلت ذروتها مع نهاية عام ١٩٩١[3]. حين جاء الانهيار السوفيتي سريعا وبصورة فاقت كل التوقعات وجاء في ظل ظروف داخلية في غاية الحساسية[4]. وحقا كان مشهد الانهيار مذهلا. فالاتحاد السوفيتي (دولة أريد بها ان تكون النواة لنظام اشتراكي فشيوعي يتسع للكوكب كله)[5]. ولاعجب ان يهز انهياره العالم اجمع لأنه جسد فشلا لفكرة شمولية غيرت كثيرا في الخارطة السياسية لدول العالم وبالذات دول عالم الجنوب منذ ظهور الاتحاد السوفيتي (السابق) عام ١٩١٧ فلقد قصد به ان يكون ثورة قبل ان يكون دولة.

---

(١) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٢-١٧٣. وبنفس المعنى أنظر: وليد خالد الجماس، البيريسترويكا وغورجاتشوف وإعادة بناء البيت من الداخل، كتاب نخبة من مدرسي العلوم السياسية (دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي)، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٦-١١٠. وأنظر أيضا : د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥. أيضا أنظر : د. ياسين سويد، موقع الوطن العربي في النظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة المغربية، العدد (١٠٠)، السنة التاسعة، كانون الثاني، ١٩٩٣، ص٧٢.

(٢) محمد الأطرش، البيريسترويكا والاشتراكية والرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٢٩) السنة ١١، ١٩٨٩، ص ٤.

(٣) د. عبدالخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

(٤) د. عزمي خليفة، جذور الأزمة السياسية في روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٣)، السنة يوليو، ١٩٩٣، ص ٢٢٩.

(٥) محمد سيد أحمد، لماذا انهار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨)، السنة ابريل، ١٩٩٢، ص١١٦.

وإذا ماتركنا الأسباب التي كانت وراء التأزم والانهيار لهذا القطب الدولي فإن مايعنينا هنا، هو التأثير الذي تركه على مجموعة الدول المرتبطة به ومنها دول شرق أوربا ودول عالم الجنوب الأخرى. فمن المعروف ان الاتحاد السوفيتي السابق، كان المثال[*] الذي قدم لمجموعة هذه الدول، وكان انهياره يعني فقدانها للظهير الدولي الذي حقق نجاحات واسعة على صعيد الإسناد الفعلي لهذه الأنظمة ولحركات التحرر الاستقلالية في دول الجنوب. واستطاع الاتحاد السوفيتي وبمهارة ان يستغل تلك المتناقضات التي انطوت عليها عملية صراع هذه الدول مع الغرب والولايات المتحدة ليطرح نفسه البديل للنموذج الأيديولوجي الذي رفضته لتلكم البلدان. الأمر الذي دفع الكثير منها لتطبيق النظام الاشتراكي الذي يسير عليه الاتحاد السوفيتي السابق. وسرعان ماتشكلت فيها الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية في الوقت الذي مثل فيه الاتحاد السوفيتي السابق درعا واقيا لهذه الدول التي أصبحت تنظر اليه بوصفه مثلا ينبغي السير على هدى خطواته. غير ان فشل تجربة الاتحاد السوفيتي السابق في تحقيق المجتمع الديمقراطي التعددي والرفاه الاقتصادي والتنمية المطلوبة، أثار السؤال حول جدوى التمسك بهذا النمط من الأنظمة[1].

كما باتت هذه الدول تعيش أزمة مركبة للديمقراطية تدور حول أسلوب التعامل بين الحكام والشعب. تفرع عنها أزمات اخرى شكلت النسيج العام لأزمة الديمقراطية، فهي أزمة القيادة السياسية وأزمة الحرية السياسية والحقوق المدنية[2]. وهذا ما أدى إلى نوع من هيكلية جديدة للحياة السياسية في هذه الدول والى تبلور أنظمة جديدة فيها، أنهت بموجبها فصلا هاما من فصول تاريخها

(*) ينبغي الاعتراف، انه كان من الصعب النظر إلى الزخم الثوري الهائل لنضالات شعوب دول عالم الجنوب وحركاتها الوطنية منذ منتصف الخمسينات إلى نهاية السبعينات في معزل عن الدينامية التي أطلقها تكون " معسكر اشتراكي " ودعمه لهذه النضالات. بمعنى انه كان زخما ينهل عن بيئة دولية طبعها تشكل ذلك المعسكر. أنظر: عبد الإله بلقزيز، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٥٤)، السنة ١٢، ١٩٩١، ص ٩.

(١) د. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٢) د. رجاء ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

السياسي الذي انتهى بأفول مثلها الذي استلهمته. وعلى العكس مما بدا لأول وهلة باعتباره مثالا يحتذي، انقلب ليكون مثالا للآخرين بعدم قبول الطريق الاشتراكي[١].

وواقع الحال، كان مـن شـأن الأفكـار الإصـلاحية الداخليـة في الاتحـاد السـوفيتي السـابق، ان تلقـى بظلالها على عموم أوربا الشرقية. ففي السنوات التـي ارتفعـت فيهـا موجـة الإصـلاح في الحـزب الشـيوعي السوفيتي، فإن القادة السوفييت كشـفوا عـن اسـتعدادهم الكبـير لتشـجيع، او عـلى الأقـل، التسـامح مـع التجارب الإصلاحية في أوربا الشرقية، وهكذا فإن ماجرى من تغييرات عاصفة في قيادة وأحزاب ومؤسسـات ووزارات بولندا وألمانيا الشرقية وبلغاريا وجكسلوفاكيا والمجـر قـد أوجـدت مناخـا في الـوطن الأم (الاتحـاد السوفيتي)[٢].

فالتحولات التي شهدها المركز، تطلبت بالضرورة، تكييف الأطـراف نفسـها طبقـا لتلـك التحـولات او على الأقل التأقلم معها. وهذا بالفعل ماحدث، فقد كان للتحولات أثرها في دول أوربا الشرقية التـي بـدأت نظمها تتساقط بشكل سريـع. ووجـدت السياسـة الإصـلاحية السـوفيتية، فرصـتها للـتخلص مـن القيـادات الشيوعية المتحررة في تلك البلدان، بعد ان تكشـف للعيـان الفـرق الواسـع بـين الأطـر النظريـة والتطبيـق العملي للمبادئ السابقة. فقد تميزت هذه الأنظمة (بانعـدام أيـة ديمقراطيـة حقيقيـة وبانعـدام التعدديـة بالمعنى الصحيح للكلمة)[٣].

ولقد كان من شأن التغيرات التي وقعت في بلدان أوربا الشرقية، ان تحـدث تحـولا كبـيرا في مسـيرة الديمقراطية في دول عالم الجنوب، بقدر ما أصبحت تركز على طـرح الصـيغ البديلـة التـي تمثلـت في الأخـذ بالتعددية السياسية. وبالفعل بدأت العديد من دول عالم الجنوب التخلي عن نظمها السابقة والتـي غلـب عليها طابع وحدانية الحزب، لتتجه نحو الأخذ بالتعدديـة الحزبيـة او السياسـية. ذلـك ان انهيـار الأنظمـة الشيوعية قد أعطى الدليل على ان أنظمة الحزب الواحد يمكن ان تنهار

---

(١) السفير احمد طه محمد، قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(٢) عبد علي كاظم المعموري، بيريسترويكا غورباتشوف وأزمة الاشتراكية في أوربا الشرقية، جريدة الجامعة في ١٤ آذار ١٩٩٠، ص ٧.

(٣) محمد سيد احمد، اليسار في أوربا الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، السنة أكتوبر، ١٩٩٢، ص ١٥٧.

بسرعة كقصور من رمال. كما ان انهيار هـذه الأنظمـة الشـيوعية قـد حـرر العقبـات السـيكولوجية والسياسية وجعل التغييرات السياسية ممكنة[1]. خاصة وان هذه التغيرات كلها يجمع بينهـا قاسـم مشـترك واحد، هو حاجة هذه الدول إلى معالجة مشاكلها الاقتصادية والاهتمام بتطوير أوضاعها من خلال الانفتاح على الغرب[2].

ففي أفريقيا نجد ان الكثير مـن المحللـين قـد ربطـوا بـين الاتجاهـات الجديـدة، نحـو الديمقراطيـة والتغيرات التي حدثت في شرق اوربا على أساس ان هذه التغيرات لها تأثيرها في هـذه الاتجاهـات. كـما ان انهيار الأنظمة الاشتراكية، خفف من حدة التنافس بين القوتين الأعظم في إضعاف قدرة بعـض الـدول عـلى الممارسة الدبلوماسية بالتهديد بأن تلجأ إلى إحدى القوى لطلب الحصول على مالم تحصل عليه مـن القـوى الأخرى، بل انه مع فشل الدول الشرقية في البقاء كنموذج للاشتراكية، فإن انهيار أنظمة هذه الدول كان لـه اثره السلبي في الدول الأفريقية التي كانت تتبع الاتجاه الاشتراكي ولكن الـدول الأفريقيـة التـي كانـت ذات ميول غربية استطاعت ان تفيد مما حدث في الشرق بإعلان اتجاهها نحو التعددية السياسية على أساس ان الدول الغربية لا تستطيع ان تشجع مثل هذا الاتجاه في الدول الشرقية وتتنكر له في القارة الأفريقية[3].

وعلى وجه العموم، انعكس التغير في أوربـا الشرـقية في زيـادة عـدد الـدول الأفريقيـة التـي أخـذت بالاتجاه الديمقراطي والتعددية، ولو ان بعضها اكتفى للتعبير عن ذلك بإطلاق الوعود. كما تكمـن إيجابيـة ماحدث من تفكك للأنظمة الشيوعية، بما أثارته على المسر‌ح الـدولي مـن قضـايا مهمـة تتعلـق بالنزاعـات والصراعات والمشكلات داخل الدول كما كان حال الكثير مـن الـدول الأفريقيـة. فقـد كـان لهـذه التـأثيرات العديد من الأبعاد منها:[4]

---

(1) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

(2) د. ليث عبدالحسن الزيدي، البيرسترويكا والعرب، في كتاب نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.

(3) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(4) السفير احمد طه محمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٦-٥٧.

١-   ان ماحدث قد ينعكس على القارات الأخرى، وخاصة القارة الأفريقية التي تتوافر فيها الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية بدرجة كبيرة وتوافرت ولاتزال فيها التوجهات الانفصالية خاصة وان الحدود القائمة بين دول القارة قد تم رسمها عند استقلال هذه الدول وتحررها من الاستعمار الغربي.

٢-   ان الجزء الشرقي من القارة الأوربية تفككت دوله الاتحادية نتيجة انهيار النظام الشيوعي لتصحيح الأوضاع باستقلال الجمهوريات وتفتيت الاتحادات وهذا ماوفر القناعات الأخرى في الوقت نفسه بضرورة التوجه نحو التوحد.

٣-   ان بعض الأنظمة الأفريقية تخطت مشاكل الخضوع للحكم المتسلط وهو الحكم الذي اثار المشكلات في شرق أوربا حتى قبل انهيار السيطرة السوفيتية ومن هذه الأنظمة الأفريقية على وجه الخصوص، الجزائر والكامرون وموزمبيق وتنزانيا.

ومع الاعتراف بنتائج التغيير التي أحدثتها التغيرات في أوربا الشرقية على مجموعة دول عالم الجنوب في توجهاتها الجديدة، إلا ان ذلك لايمنع من القول ان ماوقع من احداث، تشكل في جانب كبير منها، تمردا عاما على أنظمة الحكم الشمولية والدكتاتورية وعلى غياب الديمقراطية في هذه الدول. خاصة بعد توافر الأجواء المساعدة على هذا التغيير إثر تنامي المطالب الداعية إلى ذلك. فالنضال من اجل عملية التحول الديمقراطي، على الرغم من محدودية مكاسبه، ضروري وحاسم للشعوب الأفريقية اكثر من أي وقت مضى[1].

وهذا الموقف الجديد من التحول بالاتجاه الديمقراطي والتعددية، هو انعكاس، عن المرحلة السابقة التي شهدت نظم الاستبداد والهيمنة وغياب المؤسسات الديمقراطية فضلا عن شخصانية السلطة. ولقد أدرك أبناء عالم الجنوب، ضرورة تعميق الثقافة التي تقوم على التعددية واحترام الرأي والرأي المعارض والاستعداد لتقبل الحلول الوسط وصولا إلى إرساء دعائم جديدة لمجتمع جديد.

---

(١)   د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

ولابد ان نشير هنا إلى ان فشل الأحزاب الشيوعية في أوربا الشرقية، نظر اليه على انه فشل عام لكل النظام الاشتراكي في الوقت الذي عد فيه انتصارا للنموذج الغربي في الديمقراطية والتعددية. فتجارب عقود أربعة من التطبيق العملي، لم تمنع القمع، او تحقق تنمية، او حتى ان تحقق الاستقرار السياسي، وبالتالي لم تساعد الأنظمة السابقة على إنجاز ما وعدت به من الهداف التي أجلت من اجلها الديمقراطية. وباختصار فإن فشل هذا النموذج في دول أوربا الشرقية وتحولها نحو النموذج الغربي حصرا، أعطى لهذا النموذج بريقا خاصا في معظم دول عالم الجنوب[*]. فكما يرى بعضهم ان هذا النموذج (اثبت مصداقية نسبية بالمقارنة مع أي نموذج آخر، خاصة بما يتضمنه من آليات تم اختبارها جيدا وتبدو صالحة لجميع شعوب العالم بسبب طابعها الإنساني)[1].

كذلك فإن طرح مسألة النموذج الغربي للديمقراطية اخذ يحظى بقبول واسع في عالم الجنوب سواء بوعي او بغير وعي، فإذا راجعنا الاتجاه العام للخطاب السياسي لمعظم قوى المعارضة في دول الجنوب سنجد انه يقوم في جوهره على الدعوة إلى التعدد التنظيمي وتداول السلطة والحريات العامة، أي الديمقراطية الغربية [٢]. ويعني ذلك، ان دول عالم الجنوب قد وجدت فيه ضالتها التي كانت قد فقدتها مع التجربة السابقة. ولانستطيع ان نستثني من ذلك، مختلف القوى العاملة على التغيير

(*) لابد من التأكيد على وجود عدد من دول عالم الجنوب، أخذت بالنموذج الغربي حتى قبل سقوط الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية، وإذا ما حاولنا حصر دول عالم الجنوب التي تأخذ بهذا النموذج، سنجد انها حوالي (٢٥) بلدا على سبيل التقريب وهو موزعة جغرافيا كالتالي:

- في أمريكا اللاتينية والكاريبي : الأرجنتين، البرازيل، اكوادور، فنزويلا، كولومبيا، بوليفيا، الدومينكان، كوستاريكا، جامايكا، باربادوس جزر البهاما وبيرو.
- في آسيا : الهند، ماليزيا، سيريلانكا، غينيا الجديدة، تركيا، الفلبين، وباكستان.
- في افريقيا : بوتسوانا، موريشيوس، وغامبيا، أنظر: وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(١) حول هذا الرأي انظر : وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ ومابعدها.

(٢) وحيد عبدالمجيد، المصد السابق نفسه، ص ٨١.

بما في ذلك، تلك التي ترى في التحول على أساس انه مرحلة انتقالية لانه سوف يرتب في آخر المطاف التزاما عليها لاتستطيع مغادرته بيسر عندما تنتقل إلى السلطة. وهذا يعني ان التعددية أصبحت اليوم في مقدمة الأولويات سواء كان ذلك بالنسبة للحكومة او للقوى المعارضة.

في ضوء ذلك، يمكن القول، ان الثورة الديمقراطية في بلدان أوربا الشرقية قد جاءت لتسرع وبقوة، وتيرة التقدم الديمقراطي، ولتنهي شرعية وجود نظام سياسي آخر بديل للنظام الديمقراطي والتعددي في العالم لممارسة السلطة. ومن المعروف ان انظمة الاستبداد غطت نفسها بشكل أساسي في أقطار عالم الجنوب بالمثال السوفيتي وثماره التنموية وبالحجج العقلية التي كانت تقدمها الماركسية لتبرير انعدام الديمقراطية. حيث ان ما تغير هو مناخ عام أدى إلى ارتفاع في قيمة المبادئ الديمقراطية ومصداقيتها[١].

ولقد مس هذا المناخ العام معظم الدول في عالم الجنوب ودفعها لأن تركب موجهة الديمقراطية او اتخاذ إجراءات ديمقراطية. ففي زائير نجد ان كثيرا من التوازنات التي استند اليها الرئيس (موبوتو) في تدعيم نظام حكمه قد انهارت. فبعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية والتغيرات التي حدثت في النظام الدولي، لم يعد متحمسا لحماية نظام حكم يرتبط اسمه بالفساد الشديد وانتهاك حقوق الإنسان. وقد بدأت مظاهر هذا الموقف الغربي تتضح من الانتقادات العنيفة التي وجهتها فرنسا وبلجيكا للرئيس (موبوتو) واتهامه بالفساد وتبديد موارد الدولة[٢] ولقد هيأ الجو الجديد للدول الغربية، الفرصة للتخلي عن حلفائها التقليديين، حيث كانت زائير تعد مركزا مهما للغرب في تطويق النظام الشيوعي للمعسكر المقابل ولكن بعد انهيار الكتلة الشيوعية لم تجد مبررا للدفاع عن مثل هذه الأنظمة.

---

(١) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢-٢٣.

(٢) عبدالله الشهاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

ويعد التحول الذي حدث في منغوليا، انعكاسا للتحولات الديمقراطية التي وقعت في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث كانت منغوليا تطبق النظام الشيوعي السوفيتي نفسه، ويتضمن التحول، اقرار منغوليا لدستور جديد ينبذ الشيوعية ويضمن إقامة الديمقراطية والتعددية في البلاد، وكان الزعماء الشيوعيون في منغوليا قد قرروا في عام ١٩٩٠ التخلي عن مبدأ احتكار السلطة وسمحوا بإجراء انتخابات حرة أدت إلى تشكيل معارضة ديمقراطية في البرلمان وتقرر ان يبدأ العمل بالدستور الجديد اعتبارا من ١٢ شباط ١٩٩٢ .. وبذلك انتهى عهد الشيوعية في البلاد والتي استمرت (٧٠) عاما وألغيت كل الإشارات إلى الماركسية اللينينية والتخطيط المركزي للاقتصاد[١].

وتشكل التغييرات التي وقعت في نيكاراغوا، إطارا عاما للتغييرات الإصلاحية لدول أوربا الشرقية وفي سياقها. فقد تطاير نسيم الديمقراطية عبر الكتلة الاشتراكية ليصيب نيكاراغوا. فالتغيير الذي حدث فيها، جاء انعكاسا لهذه التغييرات الإصلاحية بعد ان تراجع الاتحاد السوفيتي السابق عن تأييده لحكومة (ماناجوا). بل انه خفض من مساعداته السابقة لنيكاراغوا وطالب الحكومة بعدم تصعيد القتال ضد المعارضة مما أدى إلى تقويتها داخل نيكاراغوا في مواجهتها لحكومة (الساندنيستا) التي انتابها إعياء شديد. وهو ماظهر بوضوح في ساحة الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٠ والتي أزاحت (اورتيجا) عن السلطة ووضعته في المعارضة بعد ان تسلمت السيدة (فيوليتا تشامورو) سدة الحكم في ٢٥نيسان عام ١٩٩٠[٢].

وكان للوضع الجديد الذي تركه انهيار الكتلة الاشتراكية أثره الواضح أيضا في التغيير الذي حدث للصراع بين إريتريا وأثيوبيا الذي دام ثلاثين سنة. فقد انتهى هذا الصراع في شهر مايس ١٩٩١، بتحرير كل أراضي إرتيريا بقوة السلاح وإقامة حكومة مؤقتة في العاصمة اسمرة بعد ان اندحرت الجيوش الأثيوبية. ولم يتم ذلك

---

(١) السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(٢) محمود حسين جمعة، انتقال السلطة في نيكاراغوا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

النصر للشعب الارتيري إلا بعد أن تخلى الحليف السابق لأثيوبيا والمتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق مما اضطر رئيس النظام الأثيوبي (منغستو هايلي مريام) إلى الهرب إلى زمباوي وانتهاء النظام الماركسي في أثيوبيا.. واستكملت الترتيبات الخاصة لنقل السلطة فوق أديس أبابا إلى قوات الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الأثيوبي التي أقامت في ٢٧ مايس ١٩٩١ حكومة انتقالية في أدي أبابا[١].

ولم يكن الاتفاق الذي وقع في (١) مايس ١٩٩١ بين حكومة انغولا الموالية لموسكو، مع حركة الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) والذي وقع في لشبونة (البرتغال) إلا حدثا آخر وأثرا من آثار الانعكاس المباشر للانهيار الماركسي. فقد انتهت الحرب الأهلية التي دامت (١٦) سنة ... وفي ٣١ مايس ١٩٩١ وقع رئيس انغولا (خوزيه إدوارد دوس سانتوس) وقائد (يونيتا)، (جوناس سافيبمي)، اتفاقية السلام بحضور رئيس وزراء البرتغال ووزراء خارجية أمريكا والاتحاد السوفيتي والأمين العام للأمم المتحدة. وتحدد في الاتفاقية ان تجرى الانتخابات في الفترة اللاحقة لإقامة حكومة ديمقراطية[٢].

وعلى الساحة الآسيوية، نجد تغييرات اخرى، كانت انعكاسا للوضع الجديد، فقد حدثت تطورات مهمة بالنسبة للمشكلة الكورية، حيث أعلن في كانون الأول ١٩٩١، ان الكوريتين الشمالية والجنوبية توصلتا إلى اتفاق تاريخي للمصالحة وعدم الاعتداء وذلك بعد أربعة عقود من الحرب الباردة، وهو الاتفاق الأول منذ تقسيم شبه الجزيرة الكورية عام ١٩٤٥ وقد كان الاتحاد السوفيتي السابق يؤيد غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في عام ١٩٥٠ وكان أقوى حلفائها حتى انهياره. كما ان انهيار النظم الشيوعية في شرق أوربا أدى إلى فقدانها موردا رئيسيا لها من

---

(١) د.ياسين العيوطي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨-٢٠ ؛ كذلك انظر: د. جميل مصعب محمود، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على الصراع في القرن الأفريقي، كتاب نخبة من مدرسي العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٩-٢٩٢.

(٢) د. ياسين العبوطي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

المعونات[1]. الأمر الذي دفع بها إلى البحث عن بدائل أخرى لإنقاذ اقتصادها الذي وضع امام محنة كبيرة.

وبصفة عامة، يمكن القول، ان الانهيار الذي شهدته دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، قد هيأ الأجواء المناسبة للتخلي عن الصيغ السابقة والتي طبقتها نظم هذه المجموعة بتبني الماركسية - اللينينية. فانهيار هذه النظم أدى إلى تقديم الدليل الملموس على عقم النماذج التي طبقت فيها والتي قادت الكثير منها إلى أقرب مايكون بالكارثة في هذه البلدان، خاصة بعد افتضاح أوضاعها الاقتصادية. فضلا عن انعزال النخب الحاكمة فيها. ولكن، وبالوقت نفسه، فإن هذا الانهيار عد انتصارا للقيم الغربية في الديمقراطية واقتصاد السوق، والتي بدأت تغزو بلدان هذه المجموعة. فنظرة سريعة إلى مجموع الدول التي كانت تأخذ المنحى الاشتراكي، قبل الانهيار، يؤكد حقيقة ذلك. وبدأت ملامح الديمقراطية والتعددية تدخل دول عالم الجنوب دون اذن، وكان من نتائج ذلك اختفاء القادة والصفوة الذين مثلوا الجيل الأول من الاستقلال، عن المسرح المعاصر.

---

(١) السفير احمد طه محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٣-٢٤٤.

المبحث الثالث

الدور الجديد للأمم المتحدة

من المسلم به، بصفة عامة، ان المنظمات الدولية، على اختلاف أنواعها وتباين وظائفها، قد أضحت تمثل إحدى الظواهر الأساسية التي يتميز بها العالم المعاصر[١]. وتمثل منظمة الأمم المتحدة التي أنشئت في ٢٦ نيسان ١٩٤٥، إحدى أهم هذه المنظمات الدولية، التي حدد لها العديد من المهام عشية تأسيسها. ومنذ إنشائها عاش العالم في إطار الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك على أداء[*] المنظمة الدولية. فخلال سنوات الحرب الباردة سيطرت الدولتان العظميان على القرارات العالمية، وقيد الصراع الإيديولوجي بينهما حركة الأمين العام للأمم المتحدة[٢]. ومع تبدل الظروف الدولية بدا الأمر غير ذلك. فإذا كان دور المنظمة الدولية – في السابق – قد تحدد، على الصعيد السياسي (بالعلاقات الدولية وبمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة فضلا عن القيود التي كانت تفرضها الحرب الباردة على وظيفة الأمم المتحدة وإنجاز مهامها)[٣]. فإننا نلاحظ ومنذ نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠، بل والى حد ما، منذ بداية انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) في النصف الثاني من الثمانينات، ظهر توجه لدى الأمم المتحدة للتدخل في أمور كانت تعد في السابق من صميم الاختصاص الداخلي للدول – خاصة في عالم الجنوب – سواء كان ذلك لاستعادة

---

(١) د. صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، السنة ١٩٩٥، ص ٨.

(*) إن السمة الغالبة التي اصطبغ بها أداء منظمة الامم المتحدة خلال هذه المرحلة من مراحل تطور النظام الدولي وبالذات خلال العقود الثلاثة الأولى التي تلت إنشاء المنظمة الدولية، قد تمثلت في العجز شبه الكامل عن التعامل الإيجابي مع اغلب القضايا الدولية ذات الطابع السياسي والتي كانت مطروحة على بساط البحث آنذاك. وقد عبر هذا العجز عن نفسه في سلسلة متصلة من الأزمات التي أصابت بنية المنظمة بما يشبه الشلل او الانهيار التام. أنظر: د. صادق محروس، المصدر السابق نفسه، ص ١٠.

(٢) د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، السنة، ابريل ١٩٩٦، ص٨.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

الديمقراطية في دولة ما، او للإشراف على تحول ديمقراطي، او كان لحسم صراعات داخلية وتحقيق مصالحة وطنية داخل الدولة المعنية، او لحل نزاعات ذات ابعاد محلية وإقليمية ودولية في آن واحد[١].

فمع تبدل المناخ الدولي الجديد[*]، أصبحت المنظمة الدولية فاعلا رئيسا أسوة بالدول. بل ان بعضهم يرى ان الدول (لم تعد فاعلا رئيسا في المجتمع الدولي)[٢]. ففي ظل المتغيرات الجديدة، تطورت سلطة المنظمات الدولية واصبح تأثير الأمم المتحدة فاعلا في ميدان حفظ السلم. وعد ذلك دليلا حيا على قدرة المنظمة الدولية في الاستجابة للمتغيرات الدولية الجديدة[٣]. تلك المتغيرات التي أثرت بقوة في بنية النظام الدولي وموازين القوى التي كانت قائمة بين أطرافه الفاعلة، وعلى نحو يكاد يكون غير مسبوق[*].

وقد أعطى ذلك زخما للمنظمة الدولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتهيئة الفرصة والمناخ المناسب لتحقيق إمكانيات افضل للتفاهم والتعاون الدولي، لحل المشكلات والنزاعات التي استمرت على مدار حقبات طويلة من الزمن وذلك في إطار الأولويات التي يتضمنها الدور المبتغى للمنظمة الدولية في ظل الوضع

---

(١) د. وليد محمود عبدالناصر، أدوار جديدة للأمم المتحدة داخل بلدان العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٧)، السنة ١٩٩٤، ص ٩٩.

(*) في المرحلة الجديدة، تم التركيز على إحياء دور الأمم المتحدة في إيجاد حلول نهائية للصراعات القديمة مبتدئة باتفاقيات جنيف في نيسان عام ١٩٨٨ التي وضعت حلا نهائيا للتدخل السوفيتي في أفغانستان والقرار (٥٨٩) لعام ١٩٨٧ الذي دعا العراق وايران إلى إيقاف إطلاق النار والذي وضع قيد التنفيذ عام ١٩٨٨ ورعاية وتيسير عملية استقلال ناميبيا في ١٩٩٠/٣/٣١ فضلا عن رعايتها الإيجابية لعملية التفاهم الصعبة من اجل إحلال السلام في كمبوديا. انظر البروفيسور دومينيكوكالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة وتقديم مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، السنة الأولى، مايس ١٩٩٤، ص٦٣.

(٢) د. سعد حقي توفيق، إشكالية فهم النظام الدولي الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٤)، السنة الخامسة، حزيران ١٩٩٥، ص ١.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٨.

(*) تميزت أبرز هذه المتغيرات، بسياسة الوفاق للمدة بين ١٩٨٥-١٩٨٨ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وكان من ابرز نتائجها انتهاج مبدأ التسوية السلمية للعديد من المنازعات الدولية والإقليمية. أنظر: د. صادق محروس، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

العالمي الجديد، والتي تشمل التركيز على تسوية المنازعات الإقليمية[1]. والواقع ان التركيز على منهج التسويات الإقليمية، أعطى دورا للمنظمة الدولية. ويمكن القول بأن دور الأمم المتحدة قد ظهر في مجال التسوية السلمية للعديد من المنازعات الدولية ذات الطابع الإقليمي والتي حالت ظروف الحرب الباردة ومعطيات عالم ماقبل الوفاق الأمريكي – السوفيتي دون إمكان تسويتها سلميا[2].

أما على صعيد عمليات حفظ السلم، نجد ان انتهاء الحرب الباردة قد وفرت الأجواء لزيادة نشاط المنظمة بهذا الخصوص. فقد ازداد الطلب على خدمات الامم المتحدة لحفظ السلم. وفي هذا المجال ازدادت عمليات حفظ السلم ومنذ عام ١٩٩٠ بشكل يفوق ما أنجزته الأمم المتحدة، خلال الأربعين سنة الماضية. فقد اشتركت المنظمة الدولية بـ ١٧ عملية من عمليات حفظ السلم في شتى أنحاء العالم وبلغ عدد المشاركين فيها (٨٠٠٠٠) وزادت تكاليفها على (٢٦٠٠) مليون دولار حتى عام ١٩٩٤[3]. وهذا الوضع الجديد للأمم المتحدة يختلف تماما عن المرحلة السابقة والتي عاشت خلالها وضعا مهمشا في العديد من الوجوه، نتيجة سياسات الدول الكبرى التي لم تمنح المنظمة أي فرصة في السابق تنسجم والأهداف التي أنشئت من اجلها. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة راح حوالي (٣٠) مليون نسمة ضحية مايزيد على (١٠٠) نزاع كبير شهدها العالم. ووقفت الامم المتحدة عاجزة عن معالجة الكثير من هذه الأزمات بسبب استعمال حق النقض (٣٧٩) مرة في مجلس الامن، وهو دليل حي على الانقسامات التي شهدتها تلك الحقبة. غير انه وباختلاف الظروف الدولية[*] بين القطبين، لم يستعمل حق النقض ولا مرة وذلك منذ ٣١ آيار

---

(١) السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٢) د. صادق محروس، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٣) د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٥)، السنة يناير ١٩٩٤، ص٩.

(*) اجتمع مجلس الأمن لأول مرة على مستوى رؤساء الدول في كانون الثاني ١٩٩٢، وان دل هذا على شيء فإنه يدل على مدى التفاهم بين الدول أصحاب المقاعد الدائمة في مجلس الأمن بعد مدة طويلة من التنافس والصراع. أنظر: ودودة بدران، كسب السلام : أمريكا والنظام العالمي في الحقبة الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢١)، السنة ٧، ١٩٩٧، ص ص ١٤٨ – ١٤٩.

١٩٩٠، في الوقت الذي شهدت فيه المطالب على الامم المتحدة كأداة رئيسة لمنـع الصراعات وحلهـا ولحفظ السلم[١].

ومن الواضح ان الدور الجديد الذي أنيطت به المنظمة الدولية ينسجم مع تصاعد الاهتمام من قبل الأسرة الدولية، بضرورة تفعيل المنظمة وإخراجها من دائرة السكون التي انتابتها، ودفعها باتجاه نشر القيم التي احتضنها المجتمع الـدولي مـع بدايـة عقـد التسـعينات، وهـي قـيم الديمقراطيـة والتعدديـة وحقـوق الإنسان. ولقد جاءت المؤتمرات الدولية التي عقـدتها المنظمـة، لتؤكـد حقيقـة توافـق الآراء بشـأن القضـايا العالمية المتشباكة بالوقت الذي تركت فيه التزامات محددة على المستويين القـومي والـدولي. فمنـذ مـؤتمر قمة باريس للأمن والتعاون الاوربي عام ١٩٩٠ ومؤتمر قمة مجلـس الأمـن عـام ١٩٩٢، بـدا واضـحا الاتجـاه نحو عالمية مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وضرورة نشرها عـن طريـق المنظمـة الدوليـة التي التزمت هذه المفاهيم. ثم جاءت تأكيدات العالميـة في مـؤتمرات اخـرى، مثـل مـؤتمر البيئـة والتنميـة (ريودي جـانيرو ١٩٩٢) وحقـوق الإنسـان (فينـا ١٩٩٣)، والكـوارث الطبيعيـة (يوكاهامـا ١٩٩٤) والسـكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤ والفقر والبطالة والتمزق الاجتماعي في (كوبنهاكن ١٩٩٥) والنهوض بـالمرأة (بكـين ١٩٩٥) والإسكان (اسطنبول ١٩٩٦)[٢].

ذلك يعني دخول الأمم المتحـدة مرحلـة انتقاليـة عـلى الصـعيد العـالمي تتسـم بانمـاط فريـدة مـن التضارب. وثمة ترابطات إقليمية وقارية بين الدول تتمخض عن سبل لتعميق التعاون والتخفيف من بعـض السمات محل الخلاف في توجهات التنافس السيادية والقوميـة ويتضـاءل وضـوح الحـدود الوطنيـة بتقـدم الاتصالات والتجارة العالمية وبالقرارات التي تتخذها الدول للتخلي عـن بعـض امتيازاتهـا السـيادية لصـالح الترابطات السياسية المشتركة الأوسع[٣]. ولاشك في أن تأكيـد مبـادئ الديمقراطيـة والتعدديـة، يعكـس فـيما يعكس وجها إيجابيا للمنظمة الدولية، فهي اليوم، تساعد الدول

---

(١) د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٢) د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٣) د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٩.

التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول من اقتصاد شمولي إلى نظم اقتصادية واجتماعية اكثر انفتاحا. وهي تقدم المساعدة الفنية إلى دول في جميع ارجاء المعمورة في عملية التحول الديمقراطي(١).

ولكن بالمقابل، فإن هذا الدور الجديد، عكس تحديا جديدا تمثل في تخطي مفهوم السيادة. فما كان يعد في السابق من صميم السلطان الداخلي للدولة، اصبح في ظل المهام الجديدة للأمم المتحدة أمرا أو شأنا عالميا(*). ويصدر التحدي من ان المبدأ السائد منذ قرون وهو مبدأ السيادة المطلقة والخاصة لم يعد قائما على حد تعبير الدكتور بطرس غالي، فمن المقتضيات الفكرية الرئيسة لزماننا، إعادة التفكير في مسألة السيادة بقصد الإقرار بأنها يمكن ان تتخذ اكثر من شكل وان تؤدي اكثر من وظيفة. وهذه الرؤية يمكن ان تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول او فيما بينها. فحقوق الفرد وحقوق الشعوب تستند إلى بعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقا مشروعا في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم في مجموعة وهذا المعنى يجد انعكاسا متزايدا له في التوسع التدريجي للقانون الدولي(٢). فالمهمة المحورية للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، هي التركيز على المسؤولية الدولية تجاه النزاعات المميتة خاصة الدائرة داخل نطاق الدولة الواحدة(٣). فالدول وحكوماتها لاتستطيع بمفردها مواجهة أو حل المشاكل القائمة اليوم(٤).

---

(١) د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(*) يرى بعضهم ان دور الأمم المتحدة ليس بالضرورة هو فرض الحلول العادلة للتسويات السلمية، بل الوصول إلى التسوية السلمية التي تضمن في آن واحد عدم الإخلال بالسلام الدولي وقيام المنازعات المسلحة. والمحافظة على توازن القوى القائم بين الأطراف المهيمنة على النظام الدولي. أنظر: خليل إسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني عشر، السنة الخامسة، تموز ١٩٩٤، ص ٤٢.

(٢) د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١١)، السنة يناير ١٩٩٣، ص ١١.

(٣) أنظر : د. هدى راغب عوض، إعادة لتقييم حفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٢)، السنة اكتوبر ١٩٩٥، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٤) د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١١.

وفي ميثاق الأمم المتحدة المادة (٩٩) تعطي للسكرتير العام، الحق في تنبيه مجلس الأمن للأمور التـي يرى انها تهدد الحفاظ على السلام والأمن. والمادة (٢٧) من الميثاق برغم ان ظاهرها يحـرم الأمـم المتحـدة من التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ولكن نص المادة، يسـمح بالتـدخل في الحـالات الحرجـة. وهـذا مـايعطي الحـق إلى المجتمـع الـدولي في ان يتـدخل لحمايـة حقـوق الإنسـان وأهمهـا الحفـاظ عـلى أرواح المواطنين[١].

بهذا الخصوص، يلاحظ ثمة تطور فيما يتعلق بالجانب السيادي للدولة. ويبدو ذلك من خلال إعطـاء مجلس الأمن، صراحة، سلطة التدخل في المجالات الإنسـانية، باعتبـار ان عـدم الاسـتقرار في هـذه الميـادين يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وهو مايجعل الشرعية الدولية غير واضحة الحـدود والمعـالم. كـما ان ذلك يظهر في محاولة رفع التعارض (بين مصالح الدولة الفردية ومصالح الجماعة الدولية في إطـار التنظـيم الدولي)[٢]. في الوقت الذي يؤكد فيه ضرورة احترام الدول لسـيادة الـدول الأخـرى وسـلامة اراضـيها وعـدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبمعنى اكثر إيجازا: تأكيد وترسيخ سيادة الدولـة الفرديـة في مواجهـة الدولـة الفردية الأخرى، من جهة وتقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولي بهدف الحفـاظ عـلى السلم والامن الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء مـن جهـة ثانيـة[٣]. وفي هـذا الإطـار تتحـدد أهميـة أنشطة الأمم المتحدة. فهي وحدها التي تستطيع ان تعقد الاجتماعات على المستوى الدولي لرؤسـاء الـدول او الحكومات من اجل دراسة قضايا عالمية. ويكفي هنا التذكير بأن الدول قد ألزمت نفسها في مؤتمر الأمـم المتحـدة المعنـي بالبيئـة والتنميـة والـذي انعقـد في ريـودي جـانيرو في حزيـران عـام ١٩٩٢. بـأن: تراعـي الاعتبارات الدولية فيما تتخذه من قرارات داخلية. وهذا تعهد

(١) د. هدى راغب عوض، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨.

(٢) أسامة المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، السنة ١٩٩٢، ص ١١٦.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٩.

أساسي حكيم من جانب أمم العالم، يضيف دعامة أخرى إلى المجموعة المتدرجة النمو من المبادئ المقبولة دوليا لسلوك الأمم كما يقول الدكتور بطرس غالي[(١)].

وإذا كان حفظ السلم، يمثل النشاط الأهم في أنشطة الأمم المتحدة، فقد هيأ التشوش والتداخل في مفهوم السيادة، دورا بارزا للمنظمة الدولية في ممارسة أعمالها وخاصة في مرحلة مابعد الحرب الباردة [(*)]. ويميز الأمين العام بين نوعين من العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فبينما يشمل الجيل الأول من عمليات حفظ السلام على التوسط في موقع بين القوات المتحاربة كالذي حدث مع قوة الأمم المتحدة في قبرص عام ١٩٦٤ وانغولا بين ١٩٨٩-١٩٩١ وأمريكا الوسطى بين ١٩٨٩-١٩٩٢، فإن الجيل الثاني من العمليات مختلف تماما. فهو جيل من العمليات لم يكن هدفها حفظ السلام عن طريق احتواء الحالة وانما استعادة السلم او بناؤه من جديد وهو مايكتسب طابعا عالميا أوسع يسميه الأمين العام (عمليات حفظ السلام المتعددة الأغراض). وتشمل هذه العمليات، التنظيم الإداري، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وإزالة الألغام من الطرق وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، وتقديم المساعدة في الانتخابات وتقديم المعونة الإنسانية وإعادة اللاجئين إلى ديارهم[(٢)].

أن مايميز هذه العمليات مجتمعة (الجيل الثاني) اكتسابها للمنطق الإلزامي. أي ان هذا النوع من العمليات يكتسب مداه من قوة القرارات الملزمة للمنظمة الدولية استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق. وعلى سبيل المثال فقد سمح مجلس الأمن

---

(١) د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(*) تنطلق عمليات حفظ السلام في مرحلة مابعد الحرب الباردة من فرضيتين اساسيتين هما : استعادة الأمم المتحدة حرية الحركة في تعقب مواطن التوتر في العالم، وحرصها على الوجود الفوري في جميع هذه المناطق. وتستند هذه الفرضية إلى تحرر مجلس الأمن من الانقسام الحاد الذي كان يعانيه في المرحلة السابقة كما يستند إلى المفهوم الجديد لعمليات حفظ السلام وفقا لخطة السلام التي قدمها الأمين العام واعتمدتها الجمعية العامة عام ١٩٩٢، أنظر: احمد عدنان الشكاكي، الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠١)، السنة ١١، ١٩٩٠، ص ص ٧-٨.

لأصحاب الخوذات الزرقاء، استنادا إلى الفصل السابع، باستعمال القوة في علمية توصيل المساعدات الإنسانية في الصومال، وكذلك الحال في عملية نزع السلاح فيها. وفي يوغسلافيا السابقة، شكل المنطق الجبري جزء من عملية حفظ السلام عندما أذن مجلس الأمن لقوات امم المتحدة باللجوء إلى القوة لضمان حياد مطار سراييغو وحماية قوافل المحتجزين المطلق سراحهم. كذلك فقد فوضت منظمة (الناتو) تنفيذ ضربات جوية تحت إشراف الأمم المتحدة[١].

وماينبغي ملاحظته، هو ان عقد التسعينات قد اتسم بسمات أبرزها:[٢]

١- التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية واتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول.

٢- غلبة الطابع الدولي العالمي على العديد من القضايا والمشاكل الدولية. بحيث لم يعد ممكنا في بعض الأحيان تصور ان الآثار الناجمة عن إحدى او بعض هذه المشكلات مقصودة على النطاق الداخلي للدولة او للدول التي يوجد فيها أصلا.

٣- تزايد تطبيقات مبدأ التدخل الدولي الإنساني او فكرة التدخل لأغراض إنسانية مع ارتباط ملحوظ بالاعتبارات السياسية.

وتتوقف فعالية أية منظمة على ممارستها لأنشطتها ووضع قراراتها موضع التنفيذ العملي. وبهذا الخصوص، نجد أن نشاط الأمم المتحدة قد تكثف في مجال حقوق الإنسان[*]. وتدل المؤشرات على ان انتهاكات حقوق الإنسان، قد أدت إلى تدخل الأمم المتحدة بشكل أو بآخر. فهذه الحقوق تشكل لغة مشتركة للإنسانية وتستطيع الشعوب بفضلها ان تفهم الغير. كما أن حقوق الإنسان هي المعيار النهائي

(١) المصدر السابق نفسه، ص ص ٩-١٠.

(٢) احمد عدنان الشكاكي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

(*) يشير الدكتور بطرس غالي إلى ان هذه الحقوق تشمل حقوق الشعوب وحماية اللاجئن والمشردين والنساء والأطفال والمعوقين وكبار السن والأشخاص المصابين بأمراض عقلية وحماية السجناء وضحايا التعذيب والاختفاء القسري وحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، وحماية السكان الأصليين وحماية الأقليات. أنظر: د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٤)، السنة اكتوبر ١٩٩٣، ص ١٤٣.

لأي سياسة من السياسات، طالما انها حقوق في حالة حركة وتطور وليست حقوقا ساكنة[1]. وبالتالي فإنها ذات أبعاد عالمية. وقد جاء في الميثاق (مادة ٥٥)، ان الأمم المتحدة تشجع على ان يسود العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين[2].

ونظرا لما تمثله حقوق الإنسان، في ظل الوضع الجديد، فقد دفع ذلك مجلس الأمن في قمته المنعقدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٢، إلى توسيع مفهوم السلام وبالشكل الذي ربط فيه بين إنجاز السلام العالمي ومصادر التهديد غير العسكرية. وهذه المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية. فقد أكد وجود مايهدد السلام والأمن، رغم غياب النزاعات الحدودية بين الدول[3] ومثال ذلك القرار (٦٨٨) ضد العراق، كذلك فإن القرار الذي أصدره مجلس الأمن رقم (٧٤٨) في ١٩٩٢/٣/٣١، بخصوص ليبيا، جاء فيه: إيمانا من المجلس ان قمع أي عملي إرهابي دولي. يعد أمرا ضروريا للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. والقرار (٧٩٤) في ١٩٩٣/٢/٣ بخصوص الصومال جاء فيه: ان حجم المأساة الإنسانية الناتجة عن النزاع في الصومال .. مايشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. والقرار (٨٤١) في ١٧ حزيران ١٩٩٣ ضد هاييتي جاء فيه: لقد لاحظ المجلس بقلق تدهور الأزمة الإنسانية مما أدى إلى النزوح الجماعي للسكان وشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين[4].

وكل هذه القرارات بحسب المنظمة كانت ذات أبعاد إنسانية. وهذا يعني تزايد القضايا التي تحظى باهتمام دولي ولم تعد تخضع للسلطان الداخلي للدول. وقد دفع ذلك بالمنظمة الدولية، إلى البحث عن آليات وهياكل ملائمة لضمان إنجاز ذلك، سواء على المستوى الوطني او المستوى الدولي. فحقوق الإنسان، بحكم طبيعتها،

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص١٤٣.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص١٤٣.

(٣) د.نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٤)، السنة اكتوبر ١٩٩٣، ص ١٥٢.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

الغت التمييز التقليدي بين النظام الداخلي والنظام الدولي، لتنشئ نظاما قانونيا جديدا يقوم على ضرورة التنسيق بين الدول والمنظمة الدولية[١].

في المنظور نفسه جاء تأكيد المنظمة العالمية، على الجانب الديمقراطي. فالديمقراطية داخل الدول وداخل مجتمع الدول، هي وحدها الضامن لحقوق الإنسان فبفضل الديمقراطية، تتوافق حقوق الفرد وحقوق الجماعة وحقوق الشعوب، وبفضل الديمقراطية تتوافق حقوق الدول وحقوق مجتمع الدول[٢]. ان هذا يعني ان للديمقراطية بعدا عالميا شأنها في ذلك شأن حقوق الإنسان. فالتحول الديمقراطي يفرض نفسه على الضمير العالمي ولم يعد من الممكن فصل الديمقراطية عن حقوق الإنسان.

وبعبارة أخرى فقد اصبحت الديمقراطية هي المشروع السياسي الذي يندرج فيه ضمان حقوق الإنسان وحمايتها. كما تتأكد بموجبه حقوق الأفراد بأقصى قدر من الحرية. ومن ثم لا يمكن فصل ماتضطلع به الأمم المتحدة من مسؤولية لصالح حقوق الإنسان عن عملية إقامة أنظمة ديمقراطية في المجتمع الدولي. وهذا مايجعل الأمم المتحدة تتحمل مسؤوليتها بمساعدة الدول – وخاصة تلك الأكثر احتياجا – على تحقيق مسيرتها نحو ممارسة الديمقراطية[٣].

ومن الطبيعي، ان يدفع الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى تزايد عمل الأمم المتحدة في هذه الميادين، بعد ان اصبح في حكم المطلق ان الديمقراطية هي صمام الأمان لتحقيق السلام الوطني والدولي.

ان نظرة إلى الصلاحيات المعطاة إلى قوات الأمم المتحدة في عملياتها المختلفة، توضح العلاقة – على المستوى العملي – بين السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، كانت المهمة التي كلفت بها عملية الأمم المتحدة في ناميبيا في نيسان ١٩٨٩ إلى آذار ١٩٩٠ تتضمن في جوهرها جميع عناصر التطور الجديد. وقد تضمن عددا من العمليات الرئيسة للأمم المتحدة ومنذ

---

(١) د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣.

(٣) د. بطرس بطرس غالي، حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٦-١٤٧.

عام ١٩٩١ هذا البعد السياسي المتمثل في حماية حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية[١].

غير أننا نجد وبرغم الظاهر الإيجابي في التركيز على اعتناق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من قبل المنظمة الدولية، نوعا من المخاطر يكمن في إمكانية الاستخدام المغطى لمثل هذه العناصر، خاصة إذا ماشكل ذلك منفذا للتدخل في شؤون الدول، وبشكل اكثر خصوصية عندما يتعلق الأمر باختيار النظام السياسي الذي تفضله الدول الكبرى بما يتفق ومصالحها الخاصة. وربما يكشف مثالنا السابق عن الصومال بعض جوانب هذه الحقيقة. فتحت إلحاح الاعتبارات الانسانية، وجد المجتمع الدولي نفسه – من خلال منظمة الأمم المتحدة – مضطرا إلى التدخل لإنقاذ الشعب الصومالي. وتقديرنا إلى ذلك قد شكل، على الأقل في الأشهر الأولى، حالة نموذجية لهذا النوع من التدخل، بعد ان رافقه نوع من الرضا من جانب مختلف الدول والمنظمات الدولية المعنية كجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. غير ان مانجم من تصرفات استفزازية وغير محسوبة والتي صدرت عن بعض فئات القوات الدولية العاملة هناك سواء ضد السكان المدنيين عامة او ضد بعض القيادات السياسية الصومالية[٢]، أكدت حقيقة ان الاعتبارات السياسية والحسابات الخاصة بالمصلحة الوطنية تكمن وراء سياسات التدخل الإنساني او وراء الزعم بحماية حقوق الإنسان في ماسمي "عملية استعادة الأمل". تلك العملية التي تركت الصومال بلا دولة، خاصة بعد انسحاب منظمة الأمم المتحدة منها، فإن التدخل لأغراض إنسانية يفترض ان يكون مكيفا من الناحية القانونية. وبعبارة اخرى ان يكون للمشكلة بعد دولي ومغزى إنساني وهو مايمكن تسميته بالرضى المبدئي من قبل الدولة محل التدخل، غير ان ذلك قد لايتحقق باستمرار. وينطبق ذلك على حالة رواندا. فعلى الرغم من ان حالة رواندا تشبه حالة الصومال إلى حد كبير، إلا أن ازدياد حدة الحرب الأهلية يجعل من الصعب الحديث عن الجهة التي من حقها إبداء الرضا وإعطاء الأذن للتدخل. وتظهر المشكلة في التفريق بين السلطة الشرعية De Jure والسلطة الفعلية De Facto.

---

(١) د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٢) د. صادق محروس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

فقد عارضت الجبهة الوطنية لتحرير رواندا (التوتسي) موافقة الأمم المتحدة على التدخل العسكري الفرنسي وعدتها دعما للحكومة الرواندية، وجاء الاعتراض على الرغم من ان قرار مجلس الأمن حدد هدف العملية بمساعدة المدنيين وان المستشار الدبلوماسي لوزير الدفاع الفرنسي أكد ان مهمة قواته ستكون التعرف على حاجات المدنيين(١). مع ذلك فإن عملية "الفيروز" التي نفذتها فرنسا لصالح الأمم المتحدة جاءت تحت غطاء حقوق الإنسان وفي إطار تطور مفهوم حفظ السلام الذي ترعاه الأمم المتحدة. كما ان العديد من الدول الأفريقية قد أيدت ذلك بما فيها مصر التي ذهبت إلى حد الاستعداد للمشاركة بتنفيذ قرار مجلس الأمن(٢).

وبغض النظر عن الطريقة أو الأسلوب الذي اصبحت تتدخل به المنظمة الدولية في شؤون الدول الأخرى، نجد ان هنالك إجماعا من قبل الأعضاء الدائميين في مجلس الأمن على ضرورة إعمال الفصل السابع من الميثاق بل وعموم الفصول الأخرى التي تتيح للمنظمة الدولية إمكانية تحقيق ذلك. فطرح مفهوم جديد للسيادة والتدخل لأغراض إنسانية وطرح قضايا حقوق الإنسان بشكل خاص قد جعلت بإمكان الأسرة الدولية ان يكون لها موقف ورأي في النظام السياسي لدول العالم المختلفة، منطلقة من مبدأ حماية الحقوق والديمقراطية والحريات الأساسية، وأصبح ذلك يتضمن التعددية السياسية والحزبية بوصفها إحدى سمات النظام السياسي الأمثل في عالم اليوم(٣). وأصبحت المنظمة الدولية تساهم وبشكل مباشر في حل العديد من النزاعات والمشكلات والحروب الأهلية داخل العديد من دول عالم الجنوب، كما شكلت قضايا التحول الديمقراطي(*) في طريق التعددية او الإشراف

---

(١) عمرو الجويلي، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان : تطور الآليات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٧)، السنة يوليو ١٩٩٤، ص ١٦٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٦٢.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(*) تزامن ذلك مع ظهور توجه دولي – مع استثناءات قليلة – بعد الحرب الباردة، بالالتزام بالديمقراطية والتعدد الحزبي – طبقا للمفهوم الغربي لها – من جانب الأطراف الرئيسة للنظام الدولي. وقد ساعد ذلك على تبني الامم المتحدة وإشرافها على عمليات التحول الديمقراطي – خاصة بلدان عالم الجنوب – في ضوء التذكير بأن تجاهل المجتمع الدولي لما يحدث داخل الدول قد يؤدي إلى تكرار مأساة الحكم النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا اللذين بدأا تجربتين داخليتين ثم تحولا إلى تهديد للدول المجاورة، وفي مرحلة لاحقة للعالم بأسره، أنظر: د. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

على الانتخابات، او رعايتها، او ارسال مراقبين دوليين، ملمحا مهما في سجل الاهتمام الجديد والـدور الجديد للأمم المتحدة.

ويبرز دور الأمم المتحدة في العديد من المواقف، فعلى سبيل المثال، أدانت الأمم المتحدة وعلى لسان أمينها العام، الانقلاب العسكري الذي وقع في ساوتومي وبرنسـيب (جزيـرة في غـرب أفريقيـا)، في آب عـام ١٩٩٥، وأعرب عن صدمته بسبب اعتقال قـادة وأعضـاء اول حكومـة منتخبـة بشـكل ديمقراطـي في هـذه الدولة. كما دعا قادة الانقلاب إلى إعادة رئيس الجمهورية ورئـيس الـوزراء إلى السـلطة وأعلـن عـن رفضـه لاستخدام القوة كوسيلة لحل المشكلات الداخلية لدولة عضو في الامم المتحدة وحث الانقلابيين على احترام دستور بلادهم وإعادة الحكم الديمقراطي. وكان لموقف الأمم المتحدة الحاسم تأثير مهـم دفـع العسـكريين إلى إعادة السلطة إلى الرئيس "ميجيل تروفودا" بعد أسبوع من الانقلاب[١]. ونستطيع القول ان إدانة الأمـم المتحدة للانقلابات العسكرية التي تحدث داخل الدول خصوصا تلـك التـي تـؤدي إلى الإطاحـة بحكومـات منتخبة، يمثل نهجا جديدا للمنظمة الدولية في مساندة الديمقراطيـة والتعدديـة. وتعطـي وقـائع الأحـداث التي جرت في هاييتي، مثالا بارزا على هذا النوع من عمليات الأمم المتحدة التي تعدت بنشـاطها مـايتعلق بين دولة وأخرى لتدخل به، مجالا آخر يتعلق بما يحدث داخل الدولة الواحدة.

فحينما خلع رئيس هاييتي، أصدرت الجمعية العامة القرار ٧/٤٦ لعـام ١٩٩١ أدانـت فيـه الانقـلاب، ثم تلا ذلك قرار رقم (٨٤١) عام ١٩٩٣ أعلن فيه مجلس الامن ان استمرار الوضع في هـاييتي يهـدد السـلم والامن الدولي ولهذا واستنادا إلى الفصل السابع من الميثاق تم فرض عقوبات عـلى الدولـة[٢]. ثـم واسـتنادا إلى القرارين (٨٧٣) و (٨٧٥) في ١٩٩٣/١٠/١٣ فرض عـلى هـاييتي حصـار بحـري[٣]. وحيـث تطـور الوضـع بشكل اكثر سلبية، اصدر مجلس الأمن القرار (٩٤٠) عام ١٩٩٤

---

(١) د. وليد محمود عبدالناصر، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦.

(٢) د. احمد أبو الوفا، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٢٢)، السنة ١٩٩٥، ص ٨١.

(٣) د. نبيه الاصفهاني، غزو هاييتي بين الشرعية واستعراض القوة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٩)، السنة يناير ١٩٩٥، ص ٩٤.

بشأن منح شرعية دولية لانتشار القوات متعددة الأطراف بقيادة الولايات المتحدة في هاييتي لإقصاء العسكريين عن الحكم وإعادة الرئيس المنتخب ارستيد. وهـي أول عمليـة تمنحها الأمـم المتحـدة تفويضـا دوليا في إطار الدفاع عن الديمقراطية داخل دولة بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية. وقـد أعطت هذه الحادثة انطباعا بأن الأمم المتحدة يمكن ان تتـدخل عنـدما يحـدث انقـلاب عـلى الديمقراطيـة داخل الدولة[١]. وعليه فقد أقر مجلـس الامـن في اجتماعـه ليـوم ٣٠/ حزيـران/ ١٩٩٥ إبقـاء قـوات حفـظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هاييتي حتى شباط ١٩٩٦ حيـث تنتهـي مـدة ولايـة رئاسـة "جـان برترانـد ارستيد" وإقامة انتخابات دستورية برعاية الأمم المتحدة[٢].

والشيء نفسه نجده في بورندي عام ١٩٩٣، فقد أدانت الجمعيـة العامـة بقرارهـا ٤٨/ ٨ لعـام ١٩٩٣ الانقلاب وطالبت بالعودة الفورية للديمقراطية وللنظام الدستوري[٣].

وتعكس تلك المواقف، للأمم المتحدة في إدانة الانقلابات العسكرية، نهجا جديـدا في سـلوك المنظمـة باتجاه مناصرة الديمقراطية والتعددية في العديد من بلدان عالم الجنوب ويتراوح دور الأمم المتحدة الجديد بين إنهاء الأزمات داخل الدول، وبـين الإشراف، او رعايـة الانتخابـات فيهـا. وتعـد مهمـة الأمـم المتحـدة في كمبوديا من المهام الصعبة، وهي تأتي في إطار دور المنظمة في صنع السـلام حيـث تتـولى المنظمـة في هـذه المهمة مسؤوليات وأعمال إدارية وإشرافيـة تضـم في إطارهـا السـياسي تنظـيم الانتخابـات[٤]. وفقـا لخطـة التسوية التي تم الاتفاق عليها بين الأعضاء الخمسة الدائميين في مجلس الامن. وقد نصت تلك الاتفاقيـة في آب من

---

(١) د. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٤.

(٣) د. احمد أبو الوفا، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٤) السفير أحمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

عام ١٩٩٠، على تشكيل المجلس الوطني الاعلى ليمثل السيادة في كمبوديا خلال الفترة الانتقالية[1]، إلى حين الانتخابات العامة التي اجريت عام ١٩٩٣.

أما في إطار التدخل لأغراض إنسانية، لعبت الأمم المتحدة دورا مهما في هذا المجال وخاصة في ظل التنسيق مع المنظمات الإقليمية. ففي ليبريا أدت الحرب الأهلية التي نشبت في عام ١٩٩٠، إلى حالة متدنية مما جعل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ان تنشر قواتها لحفظ السلام لوقف القتل العشوائي للأبرياء في ليبريا من مواطنين وأجانب، وكذلك للمساعدة في استعادة المؤسسات الديمقراطية، وكان السند القانوني لارسال هذه القوات هو موافقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد ان تعذر أخذ الموافقة من الحكومة الليبرية السابقة او المؤقتة، لذلك عد التدخل أمرا ضروريا لحماية حقوق الإنسان[٢].

وكان للأمم المتحدة دور في الجزائر ايضا، سواء ماكان يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان او في الإشراف على الانتخابات. فيما يتعلق بالجانب الأول، كانت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحماية الأقليات ومكافحة التمييز، قد طالبت الجزائر بتقديم تقرير عاجل بشأن أوضاع حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالجانب الثاني، وهو الإشراف على الانتخابات فقد طلب الرئيس الجزائري "الأمين زروال" رسميا من الأمم المتحدة إرسال مراقبين دوليين تابعين للأمم المتحدة للإشراف على انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٥[٣]. كذلك كان للمنظمة الدولية مبعوث شخصي للحوار مع مسؤولي حكومة ميانمار[*] العسكرية بشأن مسألة احترام حقوق الإنسان، وإعادة الحكم الديمقراطي[٤].

---

(١) جمال الدين محمد علي، خطة الأمم المتحدة لتسوية القضية الكمبودية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٦)، السنة أكتوبر ١٩٩١، ص ١٤٣.

(٢) دوريات السياسة الدولية، الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٥)، السنة يناير ١٩٩٤، ص ٣٣٧.

(٣) د. وليد محمود عبدالناصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(*) بورما سابقا.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٥ ؛ كذلك انظر: السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٠-٢٥١.

وفي يوغوسلافيا (السابقة)، نلمس تدرجا في رعاية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فالقرار (٧٦٤) عام ١٩٩٣ طالبت بالامتثال لأحكام مواثيق جنيف وبروتوكولات ١٩٧٧، غير ان استمرار الاشتبكات أدى إلى إصدار القرار (٧٧١) ثم القرار (٧٨٠) عام ١٩٩٤ الذي أنشئت بموجبه لجنة خبراء محايدة لرعاية حقوق الإنسان. وجاء القرار (٨٠٨) عام ١٩٩٥ الذي قضى بإنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١[1].

لابد ان ندرك، ان تزايد الاهتمام بالقضايا الدولية، من قبل الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، قد نقلت هذه المنظمة من دورها السلبي في المرحلة السابقة إلى دور جديد أدخلت بموجبه مفاهيم وإجراءات جديدة. ومن هذه الإجراءات إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ وإدخال إجراءات الدبلوماسية الوقائية في جدول أعمال الأمم المتحدة لحل النزاعات. وهو الإجراء الذي استخدم في مقدونيا ورواندا[2].

وأدى تزايد عمليات التحول باتجاه الديمقراطية والتعددية، في دول عالم الجنوب إلى زيادة مسؤوليات المنظمة الدولية في رعاية هذه التحولات والإشراف على الانتخابات التي تجري في هذه البلدان. وكان للمنظمة حضور ودور في الانتخابات التي جرت في جنوب افريقيا من خلال المراقبين الدوليين. ومع اقتراب تاريخ الانتخابات في ٩ مايس ١٩٩٤، اصبح من الواضح، ان اول انتخابات جنوب أفريقيا الموحدة الديمقراطية اللاعنصرية ستكون تحت مراقبة دولية[3]. كما أشرفت الأمم المتحدة على الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٠ في نيكاراغوا التي جرت تحت إشراف (٢٥٠٠) مراقب دولي[4]. كذلك أشرفت على انتخابات الرئاسة في البلد نفسه عام ١٩٩٧.

---

(١) عمرو الجويلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

(٢) د. نبيل العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٣) د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢١)، السنة يوليو ١٩٩٥، ص ص ٣١-٣٥.

(٤) محمود حسين جمعة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.

ويكفينا القول بأن تزايد الإقبال على توفير الخبرة اللازمة لإجراء الانتخابات في دول عالم الجنوب تحت إشراف الأمم المتحدة، كان قد شكل سمة واضحة من سمات عصر مابعد الحرب الباردة التي ساهمت في بروز دور المنظمة الدولية. فالطلب الذي تقدمت به (١٢) دولة أفريقية يؤكد تلك الحقيقة(*).

أذن فقد تطورت اهتمامات الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات تطورا كميا ونوعيا، وبشكل سريع بدت فيه المنظمة وكأنها القاضي الأول، الذي يفصل في كل النزاعات المحلية. او انها الراعي والحامي لعمليات الانتقال الديمقراطي الذي بدأ يغزو دول عالم الجنوب وبشكل عدوى. وأعطى ذلك مؤشرا واضحا لاصحاب العلاقة بأن الثمن سيكون باهظا في حالة عدم الاستجابة للقرارات التي تصدر عن المنظمة، طالما انها تمثل إرادة المجتمع الدولي الجديد الذي ولد بعد الحرب الباردة حيث مسائل الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان تمثل أولويات اجندة الأمم المتحدة.

ومع الاعتراف بأهمية هذه القيم، إلا إننا نجد، ان زيادة التأكيد على فعالية تدخل الأمم المتحدة، لإنجاز هذه الغايات إنما تعكس فيما تعكس، مصالح الدول التي تهيمن على المنظمة وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وهي حالة تنتقص من استقلالية، بل ومكانة الامم المتحدة وخصوصا عندما تصبح محطة تعطي، الشرعية لتحركات الدول الكبرى، كما حدث مع موقفها من احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

(*) هذه الدول هي : أثيوبيا – ليبريا – ارتيريا – راوندا – غانا – غينيا – الكاميرون – الكونغو – ليسوتو – مالي – مدغشقر – موزمبيق. وقد تقدمت إلى الأمم المتحدة بطلب تسهيلات او توفير الخبرة اللازمة بإجراء الانتخابات في تلك البلاد. انظر: وثائق الأمم المتحدة محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة (من صيانة السلم لبناء السلم)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩)، السنة يوليو ١٩٩٢، ص ٢٣٦.

المبحث الرابع
الضغوط والعوامل الاقتصادية

يبدو ان اللحظة العالمية التي أدت إلى تبدل المناخ الدولي قد جاءت لتعيد ضبط عقارب الساعة وفي كل مكان طبقا لتوقيت اقتصاد السوق.

فإزاء الفشل الذي منيت به السياسات الاقتصادية لدول عالم الجنوب خاصة تلك التي سارت على نهج نظام الحزب الواحد، بوجه عام، كان الحل هو التطبيق الشامل، برغم الصعوبات لخطط الإصلاح الهيكلي. وهذا يعني تعريض هذه المجموعة من الدول للضغوط التي تفرضها المؤسسات الدولية المانحة. وكان على الحكام ان يدركوا، المأزق الذي أوقعوا بلدانهم فيه (من قحط، ومجاعات، وحروب أهلية، وصراعات مسلحة من اجل الحصول على السلطة)، ولم يكن أمام هؤلاء إلا أن يشهدوا انهيار جميع الأسس الممكنة للشرعية التي استندوا إليها[1].

وبشكل عام، فإننا إذا ما نظرنا إلى اثر الأوضاع الاقتصادية الدولية على دول عالم الجنوب، سنجد، ان غالبية هذه الدول قد عانت، ومنذ الاستقلال، من ظروف اقتصادية سيئة، انعكست في انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وازدياد الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي والاعتماد المتزايد على الاستدانة الخارجية التي تحولت إلى أزمة خانقة تلتهم خدماتها جانبا كبيرا من العوائد المالية لهذه المجموعة من البلدان. وعلى سبيل المثال فإن إحصاءات الامم المتحدة تقدر (عدد الدول الاكثر فقرا في أفريقيا بـ (٣٣) دولة من اصل ٤٨ دولة على مستوى العالم حيث يعيش نحو (٣٦٥) مليون افريقي في ظل ظروف اقتصادية بالغة السوء. صاحب ذلك ارتفاع شديد في معدل النمو السكاني، وانخفاض ملحوظ في مستويات الدخول خلال العقدين الماضيين[2]. وقد أعطت هذه الحقيقة الاقتصادية، مؤشرا واضحا

(١) زكي العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الولى، ١٩٩٤، ص ٢٧٧.

(٢) عمرو الشربيني، افريقيا وجهود التنمية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، السنة يناير ١٩٩٧، ص ٢٣٥.

لسوء الممارسات السابقة في مجالات الاقتصاد. وربط ذلك بالنهج الذي سارت عليه الانظمة السياسية لعموم بلدان عالم الجنوب، والتي كانت تعطي للدولة الدور المركزي في توجيه الاقتصاد، خاصة بعد فشل نماذج التنمية فيها. مما جعلها في وضع تحتاج فيه إلى المساعدات الخارجية، وهو الأمر الذي أوقعها أسيرة المؤسسات الدولية المانحة. وعليه فقد اصبحت خطط الإصلاح الهيكلي وغيرها من الصيغ المقترحة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي الفكرة المتسلطة على غالبية الدول الأفريقية فهذه الأخيرة وجدت نفسها مدفوعة إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحرير النظام[*] الاقتصادي.

واصبح القادة الافارقة عاجزين عن تحديد سياسة اقتصادية واجتماعية ملائمة. مثلما جرى تعليق السيادة الاقتصادية التي تم التصويت عليها رسميا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، لصالح تنظيم دولي يفرض باسم الخبرة والعقلية الاقتصادية، اساليب "الإزالة الصفة السياسية" عن الإدارة الاقتصادية، حتى يمكن وضع حد لحالة "الفوضى" التي وصلت اليها الإدارة "السياسية" الوطنية. ان ذلك يعني وقوع افريقيا بمجموعها تحت وصاية فعلية، ان لم تكن مقصودة، فهي مقبولة على الأقل. هذه الوصاية تسلم بانتشار نظام جديد يستند إلى الرأسمالية الليبرالية[١]. والشيء الأكيد في ذلك، هو التجسيد الفعلي، او التعبير العملي عن المشروطية، او بكلام آخر، انه حتى تظل الحكومة، أي حكومة، سيدة الموقف الداخلي، يتعين عليها أن تتمتع بالشرعية، ويعني ذلك على وجه التحديد (خاصة في ظل التقاليد الليبرالية)، الاستناد إلى مبدأ الديمقراطية الليبرالية التعددية، كشرط موجب لإنجاز تلكم الشرعية.

(*) من هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة، وخفض العجز في الموازنة، وحل القطاع العام، وإلغاء الإجراءات التدخلية، لاسيما فيما يتعلق بالأسعار والعمل على تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، وما إلى ذلك. هذا إلى جانب الإجراءات التي تستهدف تحرير الدولة من التزاماتها والتي من شأنها إعادة النظر في بعض الممارسات(مثل المشروعات التابعة للدولة) التي قد تكون لها غايات اجتماعية حقيقية (النفقات المتعلقة بالتعليم او الصحة، التوظيف، الضمان الاجتماعي) لا مجرد أهداف مالية، أنظر : زكي العايدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٨.

ومع ان استخدام سلاح الضغط من خلال المساعدات والقـروض والمـنح كـأداة سياسـية في العلاقـات الدولية لبلدان عالم الجنوب ليس بشيء غريب او مستحدث ... لكن الجديـد اليـوم هـو انهـا تسـتخدم في اتجاه واحد بعد انتهاء الصراع الدولي بين المعسكرين، وبشكل خاص باتجـاه خدمـة الأهـداف الاسـتراتيجية ومصالح القوى الغربية من خلال قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية التي تكتنفها الكثـير مـن التغـيرات في عالم الجنوب[١].

خاصة إذا ماعلمنا ان فرصة الغرب في إطار انتهاء الحرب الباردة، هي اوسع وأرحب في فـرض القـيم الغربية، وذلك لعدة أسباب نوجزها بالآتي:

١- تحول دول أوربا الشرقية من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية. فقـد حفـز هـذا التغيير الذي جرى سريعا، الدول الكبرى على مطالبة دول عـالم الجنـوب للقيـام بتغيـيرات مماثلـة وبـنفس الوتيرة، على غرار ما قامت به دول شرق أوربا[٢].

٢- فشل أغلب نماذج التنمية التي طبقت في البلاد التي أخذت بنظام الحزب الواحد او تلك التـي خضعت لأنظمة حكم دكتاتورية. وعدم تكمنها من حل الأزمات الاقتصـادية التـي تعـاني منهـا مجتمعاتهـا بالرغم من مضي مدة طويلة.

٣- ماوفره الوضع الدولي الجديد من أجواء، تمثلت في التأكيد على مبدأ العالمية لكثير من المفاهيم وخاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية الليبرالية والتعددية واقتصاد السوق، وحقوق الإنسان.

٤- استخدام المحافل الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للترويج لهذه القيم وتنشيط دورها الذي ظهر واضحا في تحقيق الكثير من القمم[*] وعلى مستوى رفيع

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(٢) د. بطرس بطرس غالي، ازمة الديمقراطية وديمقراطية الازمة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٦)، السنة اكتوبر ١٩٩١، ص ٦.

(*) لقد سبق أن ذكرنا هذه القمم في الأسماء والتواريخ في المبحث السابق.

في التمثيل، كانت فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان، هي القاسم المشترك لعموم هذه المؤتمرات.

ومنذ قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع التي عقدت في هيوستن عام ١٩٩٠، ثم في قمة لندن عام ١٩٩١، جاء التأكيد على ان المساعدات سوف تقدم وفقا لمدى تطبيق دول عالم الجنوب، للأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها[١]. ثم جاءت المناقشات والبيانات الختامية لهذه القمم الصناعية لتؤكد هذا النهج من خلال تأكيداتها على مسألة الإصلاح الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق وتحت اسم تحرير الاقتصاد وإعادة الهيكلة[٢]، لعموم عالم الجنوب. ومايلزم التنبيه عليه ان اغلب هذه المؤتمرات اكدت ذلك من خلال أنصار العولمة الذين وجدوا ان على هذه المجموعة من الدول، إذا ما أرادت كسر حلقة الفقر المفرغة التي تدور داخلها فعليها بادئ ذي بدء الأخذ بالأسلوب الديمقراطي في الحكم وهو الأسلوب المرتبط ارتباط وثيقا بنظام الاقتصاد الحر وذلك للتداخل العضوي بين الليبرالية السياسية من جانب وآليات السوق من جانب آخر[٣].

وربما كان الطريق الأقصر لنا متابعة بعض التأكيدات لقسم من هذه المؤتمرات. ففي مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد في ١٩٩٢/١/٣١ في نيويورك، أكد رئيس الوزراء البريطاني السابق جون ميجور الذي ترأس القمة: ان عقد التسعينات سيكون عقد وضع الجذور الراسخة للديمقراطية في تربة السياسات المفتوحة والأسواق الحرة. وفي قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢، أشار الإعلان الختامي أيضا إلى انه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي ان تعمل الدول على تقليص أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات السكانية الملائمة[٤]. ثم تكررت هذه الدعوات في مؤتمرات أخرى مثل مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤

---

(١) د. بطرس بطرس غالي، المصدر السابق نفسه، ص ٥.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات)، سلسة آفاق عربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٧ ص ٦٥.

(٣) د. بطرس بطرس غالي، أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٤) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥-٦٦.

ومؤتمر المغرب عام ١٩٩٥، الذي انتهى إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية مؤكدا في بيانه الختامي موضوع التبادل الحر والسوق الحرة والديمقراطية والتعددية[1]. وأكد مؤتمر فينا ١٩٩٣، في بيانه الختامي الفقرة (٥) البند (٣) ان المجتمع الدولي يدعم اقل البلدان نموا الملتزمة بعملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية[2].

ويلاحظ على جميع هذه المؤتمرات والقمم انها انصبت على تأكيد حقيقة أساسية تتجلى في ضرورة تخلي دول عالم الجنوب عن نمط الحياة الاقتصادية والسياسية التي سارت عليها خلال المرحلة السابقة من حياتها، وتبني السياسات الجديدة المطروحة أمامها، بوصفها البديل الأمثل للخروج من محنتها التي وقعت فيها. وعليه فقد أصبحت دول عالم الجنوب تتوسل الاستجابة لمطالب المؤسسات الدولية المانحة، حيث يؤدي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دورا كبيرا في ذلك.

ولاريب في ان دور المؤسسات المالية الدولية اليوم، اكثر حيوية عن أي وقت آخر. فهي تقوم بتقديم المساعدات الفنية والمالية لمساندة النمو الاقتصادي والتنمية المستديمة وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية التي تساعد على الازدهار، ودعم الديمقراطية والمساهمة في استقرار المناطق المختلفة وزيادة الفرص التجارية العالمية والاستثمار وإيجاد فرص العمل وكذلك المساعدات الإنسانية[3]. وإذا ماعلمنا ان الدول المتلقية للمعونات تفضل ان يكون التعامل مع هذه المؤسسات ذات الأطراف المتعددة على تلك التي تتأتى من خلال المعونات الثنائية والتي قد تثير معها الكثير من التساؤلات في ظل الشروط القاسية التي تضعها الدولة المانحة. خصوصا إذا ما اضطرت الدولة المتلقية إلى شراء كل احتياجاتها منها وبأسعار باهظة، مما يدفع المتلقية إلى تفضيل التعامل مع البنك والصندوق الدوليان.

---

(١) د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٧.

(٢) انظر: الأمم المتحدة، الإعلان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، السنة يناير ١٩٩٧، ص ١٢١.

ذلك من شأنه ان يؤدي إلى تعاظم دور البنك والصندوق الدوليين، وهذا الدور المتنامي تقف وراءه مجموعة من الأهداف التي خططت له الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية [*]، وقد أشار الرئيس الأمريكي الاسبق "بيل كلنتون" إلى ذلك صراحة بقوله: المعونات المقدمة من خلال المؤسسة الدولية للتنمية تخدم قيمنا الأساسية كما تخدم مصالحنا الاقتصادية. فعن طريق خفض حواجز التجارة والاستثمار ومساندة القطاع الخاص تفتح الأسواق للغد وتزيد من فرص النجاح[1].

وطبقا لما يراه الخبراء الأمريكان، فإن افضل طريقة "لإصلاح" النظم الاقتصادية لدول عالم الجنوب يبدأ أولا بإصلاح الإيديولوجية وفقا للرأسمالية الليبرالية[2]. فذلك الإصلاح إنما يتم عن طريق هذه المؤسسات الدولية التي سوف تقوم بتعزيز التحول إلى التنمية المستدامة. وكما أوضح وزير الخزانة الامريكية، فإن الأحداث الأخيرة في كل من المكسيك والاتحاد السوفيتي تثبت الاحتياج المتزايد إلى المؤسسات المالية التي تقوم بتكييف الاقتصاديات للتحديات المالية والاقتصادية. ففي عالم يتميز بالعولمة تصبح المسائل المحلية ذات طبيعة عالمية، ولذلك ينبغي التعامل معها عن طريق منظمات دولية[3].

وحاليا تعد أهداف (الدولة – الأمة) ثانوية إذا ماقورنت بالسياسات التي تمليها عليها تلك المؤسسات، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ان الدولة التي

(*) من الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة تمتلك اكبر نصيب من أسهم رأسمال البنك والصندوق منذ إنشائهما. فقد وصلت حصتها ١٨% من إجمالي الحصص (نحو ٤١ بليون دولار أمريكي) من رأسمال البنك والصندوق. ولذلك تستطيع التأثير على سياستهما وتوجيهها لخدمة سياساتها تجاه دول عالم الجنوب. وتمتلك اكثر الحقوق الانتخابية كدولة واحدة حيث يصل إلى (١٧.٤٣) من مجموع الأصوات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. كما انها هي التي تختار رئيس البنك ومدير الصندوق والذي يحمل الجنسية الأمريكية. كما ان مقر البنك والصندوق في واشنطن يعد عاملا آخر للسيطرة الامريكية. وقد أدى كل ذلك إلى تعبئة سياسات كل من المؤسستين لخدمة مصالحها الوطنية. وهذا ماحدث فعلا في المدة بين ١٩٧١-١٩٧٣ عندما أصدرت أمريكا تعليماتها بمنع المساعدات عن دولة شيلي بسبب انتهاكها لحقوق افنسان. كما نجحت الولايات المتحدة في منع البنك من تقديم أي معونة إلى فيتنام عام ١٩٧٩. أنظر: حنان دويدار، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٩-١٢٠.

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٢١.

(٢) زكي العايدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨.

(٣) أنظر : حنان دويدار، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

ترفض تبني الإصلاح الهيكلي أما تذوب مثلما حدث مع شرق ألمانيا والاتحاد السوفيتي او تتفكك اجتماعيا واقتصاديا مثلما حدث لعديد من دول أمريكا اللاتينية وبعض دول شرق أوربا. وفي أفريقيا أصبحت الساحة السياسية لمجموع دولها خاضعة للرقابة الدولية، كما ان انهيار اقتصادياتها أدت إلى تعاظم دور مؤسسات "بريتون وودز" في توجيه السياسة الاقتصادية للدول الأفريقية، خاصة فيما يخص برنامج التصحيح المالي والهيكلي التي لجأت اليها كافة البلدان الأفريقية في محاولة للخروج من أزمتها الاقتصادية، حيث نظم صندوق النقد والبنك الدوليان اكثر من مائة برنامج تصحيح لمعالجة مشكلات عجز الموازنة، وميزان المدفوعات واختلال سعر الصرف والتضخم[١].

ومنذ عام ١٩٩٠ جاء إعلان البنك الدولي عن تقريره الذي خصص لموضوع "الفقر"، إشارة واضحة في هذا الخصوص، أكدتها التصريحات المحددة التي أدلى بها رئيسه في منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩١، فبرنامج الإصلاح الهيكلي يقترن بضغوط حادة في سبيل إجراء إصلاحات مؤسسية، مما يجعل من إضفاء الطابع الديمقراطي على الأنظمة السياسية شرطا لتقديم المعونة[٢]. ولم تجد الدول الأفريقية سبيلا لتجاوز تلك الشروط في إطار أزمتها الخانقة.

فمع تناقص الصادرات الأفريقية عن (٤.٤%) من اجمالي الصادرات العالمية عام ١٩٧٠ إلى (٢%) عام ١٩٩٥. ووصول التضخم فيها إلى (٢٥.٨%) وارتفاع الدين الخارجي للقارة في العام نفسه ليصل إلى (٣١٣) مليار دولار بما يساوي (٢٠٠%) من دخل الصادرات الأفريقية و (٨٠%) من الناتج القومي الإجمالي لدول القارة [٣]، خضعت ولاعتبارات مصلحية بحتة، لضغوط الدول المانحة، وبالتالي لاتجاهات العولمة الكونية هذه من خلال ربط الحصول على مساعدات بإقامة مؤسسات ديمقراطية حتى ولو كانت هذه الأخيرة مجرد هياكل شكلية[٤]. ولقد أدى

---

(١) أنظر: عمرو الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٢) انظر زكي العايدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) أنظر: عمرو الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٤) د.رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

ذلك إلى انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية. وشهدت العديد من بلدانها بعض التحسن في الأوضاع الاقتصادية.

وتوضح دراسة (قارة في مرحلة انتقال)، الصادرة عن البنك الدولي، ان إجمالي الناتج المحلي للقارة قدر بنسبة (١.٢%) خلال عام ١٩٩٤ وارتفع معدل النمو من (٠.٧%) عام ١٩٩١ إلى (٢.٤%) عام ١٩٩٤ ثم (٣.٢%) عام ١٩٩٥ وفي عام ١٩٩٧ بلغ (٥.٣%)، كما ظهرت بوادر تحسن الأحوال الاقتصادية والمالية لبلدان مثل أثيوبيا وساحل العاج وغانا وأوغندا وكينيا والسنغال، وقد أرجعت الدراسة هذا التحسن إلى التزام حكومات تلك الدول الأفريقية، جنوب الصحراء، بخطط الإصلاح الاقتصادي[١]. ومؤسسات الحكم الديمقراطي.

ويمكن القول، ان المطالب السياسية للمؤسسات المانحة، من الجدية بما يكفي لإجبار أنظمة الاحزاب الواحدة، والأنظمة الاستبدادية على الاستجابة وإعادة النظر في سياساتها السابقة. وقد أثبتت التجربة، ان التغاضي او التباطؤ في الالتزام بالشروط المحددة لهذه الدول قد يوقعها في كارثة، على نحو ماحصل في زامبيا. فلقد تسبب "كينيث كاوندا"، باستسلامه لطقوس العناد في مواجهة صندوق النقد الدولي حتى انتهى به الامر بتطبيق تعليماته، في زيادة تدهور الموقف المالي والاقتصادي لزامبيا[٢]. كما اثر ذلك على وضعها السياسي.

ان هذا الوصف للواقع، لايلغي حقيقة ان التحول المشروط قد يكون فوضويا. فبقدر ماتكون النتجية الرئيسة للاستبداد هي الحيلولة دون إقامة تنظيم او إحياء قوى المعارضة، فأن النتيجة الطبيعية هي تفجر العنف، وهي الصورة التي تؤكدها الحروب الأهلية في الصومال وأثيوبيا والسودان وليبريا، وتثبتها المساومات المنظمة لقوى النظام في مالي وتوغو وزائير كما تؤيدها الدائرة المظلمة في أنحاء القارة للاجئين والمبعدين (السودان، إقليم البحيرات الكبرى)[٣].

---

(١) عمرو الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

(٢) زكري العايدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٤.

وعلى الرغم من ذلك، أعطت المشروطية السياسية دفعة قوية لقوى المعارضة في العديد من دول عالم الجنوب وساهمت في تهيئة الظروف لقيام ثورة سياسية في عموم هذه الدول. تمثل في أعمال العنف التي تفجرت بها. ومع ان العنف أمر بغيض، إلا انه بغير العنف، قد تكرر بعض المواقف السياسية او الاجتماعية وحتى الإنسانية. وإذا كان (هذا العنف داخليا، فقد سبق لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ان ناقش عام ١٩٩١ وباهتمام بالغ مسألة الاعتراف "بواجب" التدخل في ظروف خاصة)[١]. ويبدو ان ذلك كان ضروريا في بعض الحالات. فمن دون العنف "الخارجي" لكان عيدي أمين قد استمر في مقعد السلطة في أوغندة، ولولا العنف "الداخلي" لكان "ميلثون اوبوتي" لايزال يتولى السلطة في أوغندة كذلك وبغير التحذيرات السياسية والمساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها الدول الكبرى إلى هذه الدكتاتوريات، لربما كان مصير الشعب الأوغندي اكثر سلما وأوسع رخاء[٢].

لقد نجحت الدول المانحة والمؤسسات الدولية، في إنجاز جزء كبير من المهمة الموكلة اليها في الضغط على دول عالم الجنوب من خلال المساعدات والمنح الاقتصادية[*]. وكانت الاستجابة واضحة من قبل العديد من دول عالم الجنوب التي بدأت تشهد موجة من التغيير بالاتجاهات الجديدة التي تنسجم مع عالمية المفاهيم المطروحة. ولم تنج المنطقة العربية، بوصفها جزءا من دول الجنوب من ذلك. فهذه المنطقة أصبحت اكثر ارتهانا للسوق الرأسمالية واكثر تبعية للدول الغربية وخضوعا للتأثير الأجنبي، وكان مرد خلفية الاستجابة لهذه المؤسسات، هو ضعف دول عالم الجنوب في التعبير عن حقها في إنجاز استقلاليتها القومية، وعدم قدرتها على النهوض بمجتمعاتها مما جعلها عرضة للمساومات التي اصابت قيمها في الصميم.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٠.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٥.

(*) لقد سبق لرئيس البنك الدولي (باربر كونابل) بأن اعترف بأن البؤس الذي يسود كوكبنا فضيحة أخلاقية، وهو عار لا من الزاوية الإنسانية فقط بل من الزاوية الاقتصادية أيضا لأنه يحط من الرفاهية ويهدد البيئة العالمية وينخر الديمقراطية. أنظر: محمد خليفة، النظام الدولي بين المقصود والمنشود، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية (٧)، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي – مالطا، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٢٠.

ودون شك، فقد أعطت الضغوط والعوامل الاقتصادية، سواء مـن خـلال المؤسسـات المانحـة (البنـك والصندوق)، او من خلال الدول، ثمارها، والتي اتضحت في تصاعد المسار الديمقراطي للعديد من دول عـالم الجنوب بعد ان أمست شرطا لازما للتغير. ففـي أبريـل عـام ١٩٩٠ صرح "هرمـان كـوهين" مسـاعد وزيـر الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية بأنـه فضـلا عـن سياسـة الإصـلاح الاقتصـادي وحقـوق الإنسـان، فـإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية. كما نصح " كوهين " الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية. وفي حزيران من العـام نفسـه أكـد وزيـر الخارجيـة البريطـاني "دوجلاس هيرد" نفس المعنى السابق حينما قال: "ان المساعدات البريطانية سوف تمنح للـدول التـي تتجـه نحو التعدديـة، وتحـترم حقـوق الإنسـان ومبـادئ السـوق". وفي عـام ١٩٩٠ أيضـا وأثنـاء المـؤتمر الفرنسي- الأفريقي أشار الرئيس "فرانسوا ميتران" إلى ان المساعدات الفرنسية في المستقبل سـوف تمـنح للـدول التـي تتحرك صوب الديمقراطية[١].

ومجمل هذه التصريحات يعبر بوضوح عن المشروطية السياسـية لتلـك المـنح والمعونـات والقـروض لعموم دول عالم الجنوب حيـث تحتـل هـذه القضـية مكانـة مهمـة بوصـفها وسـيلة ذات بـأس في عمليـة الانتقال الديمقراطي. فمنع المساعدات يعمل على إضعاف النخـب المتسـلطة وقـد يسـاعد عـلى إسـقاطها. وعلى سبيل المثال فإن العقوبات التي فرضت على الرئيس "كيركو" في "بنين" أسهمت في إضـعافه وسـاعدت على تقوية موقف الديمقراطية المعارضة[٢]. كما اضحى منطقيا بعد التحولات التي شـهدها النظـام الـدولي، ان تسعى هذه الدول الأفريقية لإقامة علاقات مع الدول الغربية بهـدف جـذب المسـاعدات والاسـتثمارات الأجنبية [٣]. بقدر ما أدركوا، ان المشكلات الاقتصـادية تهـدد اسـتقرارهم وأمـنهم الاجتماعـي بشـكل ينـذر بخطر بالغ مالم تتخذ إجراءات سريعة للإصلاح. ويتضح هذا القلق الأفريقي من

(١) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
(٢) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
(٣) د. رجاء إبراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

المحاولات والتوصيات المتعددة لحل هذه المشكلات[*]. غير ان بوادر الحل لم تكن سـهلة، فالارتبـاط الخارجي قد تداخل في عملية التبعية الاقتصادية إلى المدى الذي يصعب معه الحديث عن فك الارتباط مع الخارج في يوم وليلة. فهناك الكثير من المتطلبات، يأتي في مقدمتها تحقيق "الاصلاح الـديمقراطي" في الـدول الأفريقية ودول عالم الجنوب على أساس مايحققه هذا الإصلاح من ربـط للسياسـة بالاقتصـاد فالاتجاهـات الجديدة للولايات المتحدة أبرزت (ان المعونات تقتصر على الحكومـات التـي تطبـق الديمقراطيـة في دول القارة والتي تجري الانتخابات وتعزز الوسائل الديمقراطية في الحكم)[1]. وبـنفس الاتجـاه الأمـريكي، أكـدت البارونة "ليندا تشوكر" (وزيرة التنمية البريطانية) عام ١٩٩٣، ان الدول الغربية بدأت في مراجعة سياسـاتها لمنح معونات التنمية لأفريقيا وان استمرار المعونات لابد ان يرتبط بمبادئ الحكومة الجديدة ومـدى التـزام الدول بالنظم الديمقراطية في حكمها، وبما يضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية مـن دون التحسـب لتعرضـها لمخاطر ينتج عنها ضياعها او إهدارها[2].

وأصبح من معطيات هذه السياسية الجديدة للدول والمؤسسـات المانحـة تجـاه دول عـالم الجنـوب، زيادة الاستجابة والتحول من نظم مغلقة إلى نظـم تأخـذ بـالإجراءات الديمقراطيـة. فأمـام ضـغوط الـدول الغربية، خاصة فرنسا وبلجيكا والولايـات المتحـدة عـلى نظـام الحكـم في زائـير، اضـطر الـرئيس "موبوتـو"، الاستجابة

(*) لقد كرست منظمة الوحدة الأفريقية لأول مرة عام ١٩٨٠، أحد اجتماعاتها لمناقشة الأمور الاقتصادية. كـما أكـد البرنـامج الأفريقـي للإصـلاح الاقتصادية ١٩٨٦-١٩٩٠ والذي قدم للاجتماع الخاص للامم المتحدة بشأن افريقيا، على اهمية تبني اقتراب متكامل للتنمية في القـارة. واشـار إعلان " ابوجا " عام ١٩٨٩ إلى أهمية ان يبدأ التغيير الهيكلي لقطاع الزراعة وانتاج الغذاء. كما ناقش إعلان الخرطوم في عام ١٩٨٩ المشـكلات الاقتصادية المترتبة على تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وفي شباط عام ١٩٩٠، أكـد الميثـاق الأفريقـي للمشـاركة الشـعبية في التنميـة والتحـول والذي تبناه مؤتمر " أروشا " على ان غياب الحقوق الديمقراطية الكاملة للمواطن الأفريقي مثل أحد الأسباب الرئيسـة للأزمـة الاقتصـادية في افريقيا. أنظر: د. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(١) السفير احمد طه محمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥-٦٧.

(٢) جمال محمد توفيق، مؤتمر أفريقيا ١٩٩٣ : تطورات النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والتجارية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٣)، السنة يوليو ١٩٩٣، ص ٢٤٨.

للتغيير وإجراء الانتخابات وإقامة نظام التعدد الحزبي[1]. واحتلت قضية المساعدات، وضعا خاصا في كينيا. فهذه الأخيرة واجهت ضغطا دوليا كبيرا للتحول صوب الديمقراطية وخصوصا من الولايات المتحدة التي صرح سفيرها في كينيا عام ١٩٩٠، ان الكونغرس الأمريكي سوف يزيد من مساعداته للدول التي تهتم بالمؤسسات الديمقراطية وتدافع عن حقوق الإنسان وتطبق السياسة المتعددة الأحزاب، وكان يعني بهذا انه سوف يتم التوقف عن تقديم معونة لكينيا طالما لم تلتزم بهذه المبادئ. ثم جاءت مواقف الدول الأخرى لتشكل ضغطا آخر على الرئيس "موي" لإجباره على التحول. فقد أوقفت الدانمارك مساعداتها الاقتصادية لكينيا عام ١٩٩٢. وقررت بريطانيا عدم تقديم مساعدات مالية لكينيا، بينما قرر البنك الدولي في شكل مماثل عدم تمويل مشروع طاقة قيمته (١٠٠) مليون دولار أمريكي. وقد شكل كل ذلك ضغطا على حكومة كينيا واضطر الرئيس "موي" إلى الاستجابة في التحول لنظام التعدد الحزبي[2]. ومع مطلع عام ١٩٩٣، أعلنت نتائج اول انتخابات برلمانية ورئاسية كينية في ظل النظام الجديد ذي التعدد الحزبي، ولاشك ان الغرب – المتحكم في المساعدات – دفع كينيا للخوض في هذه الانتخابات[3].

وبدأ العد التنازلي باتجاه الديمقراطية والتعددية في جنوب افريقيا، واصبح تاريخ أول زوال لنظام الأقلية البيضاء مقررا ومحددا بل ومتفق عليه. ففي ضوء العقوبات الاقتصادية المتعددة التي فرضها المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن على جنوب أفريقيا العنصرية، بدأت عملية التحول الجديد. فقد شهدت السنوات من ١٩٩٠-١٩٩٤ تطورات جوهرية غيرت مجرى الأمور في جنوب افريقيا حيث أسفرت جهود المجتمع الدولي مع نهاية عام ١٩٨٩، عن عزلة شبه تامة للنظام العنصري. وكان يوم ١٠ مايس عام ١٩٩٤ يوما تاريخيا في جنوب أفريقيا عندما

---

(١) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٥-١٧٧.

(٢) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٩-٩١.

(٣) طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤٩-١٥١.

احتفل الشعب بتنصيب الرئيس (نيلسون دوليهلا هلا مانديلا) كأول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية لجنوب أفريقيا)[١].

وتبرز حالة المغرب، نموذجا آخر للربط بين الضغوط التي تتعرض لها دول عالم الجنوب وماهية التحول. فالإصلاحات الدستورية المغربية ارتبطت برغبة الرباط في السعي للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي في وقت مبكر من القرن (٢١). وقد عقدت المملكة المغربية مؤخرا اتفاقات خاصة مع الاتحاد الأوربي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي من الناحية العملية بحلول عام (٢٠١٠)، وهكذا فإن التطورات باتجاه إقامة ديمقراطية تعددية ستساعد المغرب في تحقيق هدفها الاستراتيجية في إقامة علاقات راسخة مع الاتحاد الأوربي، وهو مايتطلب إصلاحات كبيرة[٢].

ومن خلال ماتقدم، يمكن لنا تلمس أهمية الضغوط والعوامل الاقتصادية بوصفها عوامل دفع بالاتجاه الديمقراطي لمعظم دول عالم الجنوب والتي تعاني بمجموعها من أزمات اقتصادية كبيرة. خاصة في ظل التفسير الذي بدأ يسود المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وطغيان المفاهيم الغربية، سواء في وجهها السياسي المتضمن تبني الديمقراطية والتعددية، او في جانبها الآخر الذي تعكسه سياسات العولمة واقتصاد السوق الذي يعد الركيزة الأساسية في اتجاهات الدول اليوم.

ولاريب في ان المشروطية، قد عززت ظاهرة التحول الديمقراطي في عموم بلدان الجنوب فللمرة الأولى في تاريخ الدول، اصبح ينظر إلى الديمقراطية بوصفها أساس شرعية الحكم، مثلما ينظر اليها بوصفها إطارا مناسبا لإنجاز وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ان الاستجابة لها، من قبل دول الجنوب، كانت واسعة، بل وفي أحيان كثيرة، سريعة، تجسدت في التأكيد المستمر عليها.

---

(١) د. بطرس بطرس غالي، الامم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣-٣٥.

(٢) احمد تهامي عبدالحي، التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، السنة يناير ١٩٩٧، ص ١٨٧.

ومنذ اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي انعقد في اكرا عام ١٩٩١، تم التأكيد على ضرورة تشجيع الدول غير المنحازة على اتباع التعددية السياسية وإقامة إطار المشاركة الديمقراطية، ونظم حكم منفتحة[١]. وحيث ان الديمقراطية هي حالة صميمية ولاغبار عليها، غير ان مايخشى منه هو زيادة التوظيف لهذه المفاهيم لخدمة أغراض ومصالح خاصة. وقد يتم تغليب أحدها على الاخر، والأرجح هو تغليب الجانب الاقتصادي والمصلحة الاقتصادية على الديمقراطية وخصوصا من قبل الدول المتحكمة.

ويدل الواقع العملي على ذلك. ففي عام ١٩٩٥ صرح أحد مرافقي "وارن كريستوفر"، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، أثناء وجودهم في "هانوي": لقد كنا في زمان خلا مهتمين بتامين سلامة الديمقراطية في آسيا، ونحن اليوم نريد الأمان لصادرات أمريكا لاسيا [٢]. ويعكس ذلك حقيقة التوجهات للوضع الدولي الجديد.

ولاشك في ان دول عالم الجنوب وهي تدرك هذه الحقيقة فإن عليها ان توازن بين ضرورات التحول، ومطالب التغيير وان يتم ذلك بحذر، وإلا فإنها ستتجه نحو فوضى غامرة، تصبح في إطارها الديمقراطية نسبيا منسيا.

---

(١) السفير احمد طه، الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٩-١٨٠.

(٢) متابعات فكرية، الاهتمام الأمريكي بآسيا يصبح تجاريا خالصا، مجلة المنتدى، العدد (١١٩)، المجلد العاشر، أيلول ١٩٩٥، ص١٣.

الفصل الخامس
مسارات ومستويات التحول نحو التعددية في دول الجنوب

المبحث الأول: مسارات التعددية الجديدة

المبحث الثاني: مستويات التعددية

المبحث الثالث: عالم الجنوب بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية

- **١-   التعددية السياسية والتعددية الحزبية**
- **٢-   اتجاهات عالم الجنوب في التحول نحو التعددية**

مقدمة

كان من محصلة الضغوط الداخلية والخارجية، ان بدأت دول عالم الجنوب، الإسراع في الخطى للانتقال صوب الديمقراطية والأخذ بالتعددية السياسية والحزبية وعلى نحو يقترب كثيرا من النمط الغربي في التطبيق، بعد ان أصبحت التعددية وماتقتضيه من متطلبات وآليات سمة ميزت مطلع العقد الحالي. وبدت وكأنها سيل جارف لايستطيع أحد الوقوف أمامه. وبالفعل فقد طرقت التعددية أبواب حكومات ودول لم يكن يتصور انها تتخلى عن نمط سياساتها بهذه السرعة او الكيفية، فأصوات الديمقراطية التي تعالت من هنا وهناك كان من شأنها ان تقوض تجارب نظم استمرت لأكثر من ثلاثة عقود.

وإذا كنا قد تناولنا في الفصول السابقة أسباب وعوامل التحول. فإن متابعة نتائجه على الصعيد الميداني، قد تكشف لنا مدى حقيقة وجدية هذا التحول الذي اصبح ظاهرة العقد الأخير من القرن العشرين الماضي.

المبحث الأول

مسارات التعددية الجديدة

في البدء، لابد من الإقرار بأن التغيير بالاتجاه الديمقراطي، بات يمتلك أرضية سياسية واجتماعية دفعت الجميع، حكاما ومحكومين في معظم دل عالم الجنوب، نحو الحديث باتجاه التغيير. وإذا جاز لنا التخصيص فسوف تتم الإشارة إلى التغيير السياسي على سبيل التحديد. فالموجة الديمقراطية أنتجت حالة نفسية جماعية هيأت للدفع باتجاه التحول الديمقراطي، بل انها أعطت نوعا من المشروعية لهذا التحول.

ولم تعد حالة الجمود السياسي ممكنة، وقد أتاح ذلك تخفيف حدة الرفض المبدئي السابق للديمقراطية والتعددية. فتحت وطأة النزوع الشامل للاتجاه الديمقراطي الذي تميزت به دول عالم الجنوب، لم يكن أمام اغلب هذه النظم سوى الاستجابة، ولنقل بتعبير آخر التكيف مع الحالة. غير ان ذلك لم يتخذ مسارا واحدا او نمطا واحدا لجميع البلدان التي بدأت رحلة التغيير والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية. وهنا نقف لنتساءل عن ماهية حظوظ التحول الديمقراطي؟ وماهي أشكاله في هذا البلد أو ذاك؟

نعم لقد غزت الديمقراطية التعددية عموم بلدان عالم الجنوب، بحيث يمكن القول، أننا شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية، مايقترب من ان يكون إعادة اكتشاف لمسألة الديمقراطية في أرجاء واسعة من عالم الجنوب. بل ان النقاش الذي دار في عموم عالم الجنوب حول موضوع الديمقراطية والتعددية، مثل مؤشرا إيجابيا نحو التأمل حول هذه المسألة التي اصبح العمل على تحقيقها، أحد المعطيات الرئيسة للحياة السياسية لهذه الدول.

ومع ذلك فإن مما لايمكن إنكاره أيضا، انه لايوجد أي اتفاق واضح حول المقصود من هذه الديمقراطية والتعددية، أو حول ماهو المطلوب من تحقيقها ؟ فلا يتوافق هذا التقدم الذي تشهده الفكرة على مستوى الانتشار، بتقدم مماثل في تحديد مايمكن ان نسميه البرنامج الديمقراطي، بالحد الأدنى القريب او البعيد، وفي ترجمة البرنامج الديمقراطي، بالحد الأدنى القريب او البعيد، وفي ترجمة البرنامج على صعيد السياسات[١]، الواقعية او الفعلية. فالتحول من النظرية إلى العمل غالبا مايكون مقلقا للبعض. وهذا يعني بكلام آخر، تباين مسار التحول الديمقراطي بين هذا البلد او ذاك .

ولنحاول هنا، تناول الموضوع بشيء من التركيز، انطلاقا من واقع التجارب التعددية في عموم عالم الجنوب والوطن العربي. ونعترف مسبقا ان إمكانية التحول الديمقراطي على المستوى السياسي موجودة وفي كل المجتمعات حتى ولو كانت شروط الاحتفاظ بهذه الديمقراطية وتوطينها بشكلها النهائي ليست قائمة بعد. ويتوقف الأمر في هذا التحول على نضج القوى السياسية الديمقراطية على مستوى التنظيم وعلى مستوى الوعي معا. بل ان هذا التحول السياسي الممكن هو الوسيلة الوحيدة لتسريع التطورات على مستوى البنى الأساسية ومركز التدخل في مسارها الطبيعي والتاريخي[٢]. ويقتضي ذلك فهم حقيقة التحول السياسي في بيئته الجديدة. كما ينبغي التوضيح ان الديمقراطية لايمكن لها ان تكون صيغة جاهزة، فهي مسارات تتعدد وتختلف هنا أو هناك طبقا لهذه المسارات التي يمكن إدراكها من خلال تسليط الضوء على واقعها الخاص في حالاتها الخاصة. فليس لمجتمع معين، او لنظام سياسي لدولة معينة، ان يعيد انتاج تجربة أخرى او ينسخها[*].

---

(١) برهان غليون، الديمقراطية العربية – جذور الأزمة وآفاق النمو في كتاب حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٢) برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(*) يرى بعضهم ان عدوى الديمقراطية قد لاتجدي نفعا، فالتحول الديمقراطي الذي يجري في بلد معين، قد تنقصه الظروف الداخلية المواتية. وعليه فإن التحول إلى الديمقراطية في بلد (أ) و (ب) ليس سببا لتلحول الديمقراطي في البلد (ج) مالم تكن الظروف التي ساعدت عليه في (أ) و (ب) موجودة بدورها في البلد (ج). وقد تخلق الثورة الديمقراطية العالمية بيئة خارجية تقتضي التحول الديمقراطي إلا انها لاتستطيع ان توفر الشروط والظروف الضرورية لعملية التحول الديمقراطية داخل بلد بعينه. أنظر: عبدالله صالح، الموجة الثالثة للديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٢)، السنة أبريل ١٩٩٣، ص ٢١٦.

ويصح بوجه عام، القول، بأن الدولة قد تقلصت إلى نواتها القمعية، وانها في مواجهة ساخنة مع المجتمع، وتكاد تكون سجينة منطقها الخاص. وهذا المنطق في جوهره يختلف من دولة إلى اخرى، وان كانت السمات العامة يمكن ان تتباين في الاتجاه او الدرجة[١].

فهناك من يتحدث اليوم في الديمقراطية، من يعتقد ان الموضوع يتعلق بمادة للاستهلاك الشعاراتي، ليس له معنى ولامضمون حقيقي، وهناك من يعتقد ان الديمقراطية يمكن ان تكون شعارا مفيدا للتخفيف عن احتكار السلطة الراهنة، لكنها لايمكن ان تحظى بالتطبيق الحقيقي، نظرا لغياب الإرادة والوعي الديمقراطي، وهناك من يعتقد ان الديمقراطية يمكن ان تؤلف في الوقت الراهن وسيلة للتغطية على الأزمة الاقتصادية والتقصير الرسمي في هذا المجال او ذاك، ومن ثم ان تكون متنفسا للناس في جو الضائقة الراهنة، وليس هناك إلا فئة قليلة من السكان وأصحاب الرأي من يعتقد بالفعل بالديمقراطية وبإمكانية تحقيقها[٢].

وهذا يعني ان التحول بالاتجاه الديمقراطي، وكما هو مطروح اليوم على النظم الحاكمة، ليس بالحالة المستحيلة التطبيق على ارض الواقع وخصوصا في الجانب الموضوعي منه.

فالمشكلة الأساسية اليوم ليست في غياب التحول نحو التعددية بشكل عام، وانما في اتسام برنامج التحول الديمقراطي نفسه بالاضطراب والتشتت لدى بعضهم وبالتردد لدى بعضهم الآخر. وعلى خلاف الحقبة الليبرالية الأولى لأغلب دول عالم الجنوب والتي تميزت في زيادة الطلب على الديمقراطية بمعناها الليبرالي الدقيق، بعكس ذلك فإن الطلب الديمقراطي يتطور في سياق امحاء نسبي للفكرة الليبرالية نفسها مع تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتعقد المسائل السياسية والوطنية[٣]. والعديد من دول عالم الجنوب يجد ان عليه ان يبدع نموذجه في التحول الديمقراطي والذي ينسجم ومعطيات واقعه، واقصد بها، حالة الوعي التي يتطلبها مبدأ التحول والتغيير

(١) د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.

(٢) برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٣) برهان غليون، الديمقراطية العربية، جور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

الذي يقتضيه المبدأ الديمقراطي. فالذي يميز دول العالم الغربي هو ان النخبات السياسية في الغرب قد توصلت إلى إجماع بالتقيد بقواعد اللعبة السياسية التي استقرت في مجتمعاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبغض النظر عن مدى ديمقراطية النظام السياسي في الغرب، فإنه قد توصل إلى صغية متقدمة للحفاظ على الحقوق المدنية وحماية الحريات الأساسية اكثر من دول عالم الجنوب[1].

أننا إذا ماحاولنا تجاوز زمن الحماسة الثورية التي رافقت المد الديمقراطي الأخير في دول عالم الجنوب والتي بدأت السير في خطى الديمقراطية، سنجد ان اغلب هذه الدول لم تكن تمتلك وضوحا في الرؤيا حول الوسائل، بل وحتى غايات التحول نفسه. واكثر من ذلك، فقد وقف بعضهم متسائلا عن معنى التحول الديمقراطي، وتذرع آخرون بحجج كثيرة لوضع العقبات أمام التحول، وقد شكلت الخصوصية نسبة عالية فيها.

وفي ضوء ذلك نعود لنتساءل عن المقصود بالتحول؟ وما هو المطلوب فيه؟ ومن هو المسؤول عن التحول؟ ومن هو الإنسان الديمقراطي المطلوب لعملية التحول؟

وقد يتساءل بعضهم عن جدوى هذه الأسئلة، وقد يكون تساؤله صحيحا. غير ان مانجده هنا من ضرورة، تتجسد في ان التعددية والديمقراطية لاتزال تحتاج إلى تأسيس في الوعي ولا تزال في حاجة إلى جعلها تتحول داخل الوعي من قضية تحيط بها الشكوك إلى قناعة لاتتزعزع، كقناعة العقل بالضروريات البديهية [2]. فمعظم الذين رفعوا شعار التحول، لايمتلكون نفس المستوى من الوعي ولاحتى التضحيات التي يتطلبها التحول الديمقراطي. وذلك يعني بصراحة القول ان حدود هذه الشعارات يمكن ان تمثل حالة آنية وظرفية، ومعروف ان زوال مسببات الظرف يؤدي إلى زوال الحالة. ثم ان رفع شعارا معين لايعني بالضرورة انه مؤمن به كل الايمان، او انه يطبقه، بشكله السليم او يعبر عنه افضل تعبير.

---

(١) خلدون حسن النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

(٢) محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

بكلمة اخرى، نقول، ان التعبير عن المسار الديمقراطي لا يأتي عن طريق رفع شعاراتها فقط من قبل شخص او فئة قليلة. فهذا الشخص تختلف أدواره او مركزه الذي يمثله، فقد يكون أستاذ في الجامعة او يكون عضوا في نقابة او جمعية، او حزب، ولكن هل يمكن ان نعده شخصا ديمقراطيا؟ وقد يعد إنسان ما نفسه ديمقراطيا لأنه يؤمن بقيم التعددية والتسامح الفكري وتبادل الآراء، وقد يعد آخر نفسه ديمقراطيا لمجرد انضمامه إلى عضوية نقابة ما او حزب سياسي، او ربما يعد شخص ثالث نفسه ديمقراطيا لمجرد انه ألف كتابا عن الديمقراطية[1].

وما نود تأكيده هنا، هو ضرورة وجود الإنسان الذي يستطيع التكيف للعمل الديمقراطي وما يمكن ان يتطلبه ذلك على المستوى العيني في إطار التعامل مع الآخرين، وهي قضية ترتبط أساسا بنوعية المجتمع ومساحة الحرية المتاحة، مثلما ترتبط بنوعية النخب الموجودة، او ربما حتى المعارضة.

وعليه نجد ان الخطر يكمن في رفع شعار التحول الديمقراطي مجردا عن واقعه وكأنه جزء من حالة فوقية تستجيب لضرورات زمنية مؤقتة. وعكس ذلك نجد ان الديمقراطية، عقيدة اجتماعية، قبل ان تكون هيكلة فوقية تعرضت في مسارها الطويل إلى تطور كيفي. ويرشدنا ذلك التطور إلى ان هنالك خيارين في المسار الديمقراطي: خيار مأمون وآخر محفوف بمخاطر الانتكاس والعودة إلى نقطة البداية، أي إلى الدكتاتورية ويخشى ان يكون النظام العالمي الجديد يدفع ببلدان عالم الجنوب نحو هذا الخيار الأخير.

على ان التخوف من هذا الاحتمال يجب ان لايدفع إلى قبول التعايش والاستسلام للأنظمة المعادية للديمقراطية، وانما يستدعي التأمل في كيفية تأصيل الديمقراطية التي هي ضرورة حضارية في العالم المعاصر[2]. وبهذا المعنى الأخير جاءت محاولات معظم بلدان عالم الجنوب لتلمس خطى السير على طريق التعددية والديمقراطية ومحاولة التمتع بهامش من الحرية التي غابت او غيبت عنه لمدة طويلة.

---

(١) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٨٠-٣٨١.

(٢) د. جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٦-٨٧.

المبحث الثاني

مستويات التعددية

ان الديقمراطية مسيرة تحول طويلة. وليست هناك ديمقراطية نموذجية، كما ان ليست هناك قطيعة مطلقة بين النظم غير الديمقراطية والديمقراطية، وعليه فهناك خطوات ومراحل يمكن ملاحظتها في مسارات التحول الديمقراطي. وبالنسبة للتعددية السياسية، فإنها قد تكون مطلقة او محدودة، قوية او ضعيفة، ولكن الأصل ان تكون هناك قاعدة مبدئية في تنظيم القوى الاجتماعية. فالاقتراع العام من دون تعددية سياسية أي عدم السماح بوجود قوى سياسية منظمة وشرعية، لا معنى له، والتعددية من دون توافر الحريات الفكرية والسياسية التي تسمح ببلورة السياسات والبرامج، تصبح زينة شكلية، ووجود الحريات مع منع التداول الطبيعي والسلمي للسلطة، او إلغاء التنظيمات الحزبية يعني خلق التوترات العنيفة التي لايمكن ان تقود إلا إلى النزاعات الأهلية. ووجود الحرية والتعددية والانتخابات من دون تطبيق القانون وضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع يقود إلى الفوضى والى سيطرة العصبيات اللاسياسية[1]. وذلك يعني ان مصير التحول الديمقراطي مرتبط بنتائج المسار الديمقراطي نفسه، مثلما يرتبط بنتائجه.

وفي عالم الجنوب، لانستطيع عد الضجيج الإعلامي، عن الديمقراطية والتحول نحو التعددية، تعبير عن تحول جدي، فقد يعكس ذلك أحيانا، رغبة في استخدامه كقناع، او كبديل لسياسة سابقة استنفذت غايتها او مفعولها أحيانا اخرى. وفي هذا الحال، ليس من المستحيل ان تتحول الديمقراطية إلى وسيلة لتعميق الفوارق بين الطبقات وزيادة حجم الفئات المهمشة في المجتمع. وهذا نوع من الديمقراطية، موجود اليوم في العديد من أقطار أمريكا اللاتينية. ولايغير من ذلك انه في شروط عالم الجنوب يمكن لمثل هذا التهميش ان يتحول إلى قنبلة موقوتة تقضي على

---

(١) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

الديمقراطية[1]. وهي حالة اصعب في عملية التحول الديمقراطي من تلك التي تجري في إطار السلطة الفردية او الحزب الواحد.

وإذا ما حاولنا رسم خريطة تقريبية للواقع السياسي في عموم بلدان الجنوب، فسنجد ان هنالك تفاوتا في مستويات التحول باتجاه التعددية والديمقراطية، بحيث يمكن القول ان هنالك نوعا من التأرجح بين التحول الفعلي والنزوع التسلطي، آخذين بنظر الاعتبار بعد المسافة بين هاتين النقطتين. وبتتبع مجرى التطورات، نلاحظ تباين المسار على طريق التعددية. ففي الوطن العربي كانت دولا قد تبنت التعددية في صورتها الكاملة كما هو الحال مع الجزائر، ومنها من حاول التطبيق مع بعض التضييق على الحريات العامة كما في تونس، والأردن ومصر والمغرب واليمن، ومنها مالايزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مسبقة حتى لاتتحول إلى وسيلة لنقل السلطة إلى فرقاء آخرين مثل السودان وبعض دول الخليج، ومنها، لا يزال يعد الحديث في التعددية نوعا من المساس بشرعية السلطة القائمة او من التحدي المباشر والعنيف لها، مثل سوريا والعربية السعودية[2].

ويدل ذلك على ان مسيرة التعددية ليست غائبة بصورتها الكلية، وانما يمكن الحديث عن وجود تهديد لمسار التحول باتجاه إنجاز التعددية والديمقراطية وتحت راية الخوف من المستقبل المجهول.

ومن دون شك فإن مسيرة التحول نحو التعددية تبقى متذبذبة، فهي بطيئة هنا وسريعة هناك، والمهم انها فتحت الباب واسعا أمام قوى المجتمع لأن تدلو بدولوها، وان يكون لها حضورها الفعلي بعد ان (تنبهت الانظمة إلى ضرورة تنويع قاعدة شرعيتها، وأباحت النخبات فيها قدرا يسيرا من التعددية السياسية)[3]، وهو القدر الذي عبرت فيه عن أزمة الشرعية التي باتت تعيشها هذه النظم.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

(٢) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(٣) د. سعد الدين ابراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٢)، السنة ٤/ ١٩٨٤، ص ١١٦.

وعموما يمكن القول مع أستاذنا الدكتور رياض عزيز هادي، ان الاستجابة للتعددية، لم تكن سهلة في أغلب دول عالم الجنوب، وخاصة على صعيد الحكومات التي اعتادت على نمط من الحكم الشمولي الفردي والعسكري او القائم على الحزب الواحد، وظل العديد من القادة السياسيين يتذرعون بأسباب وحجج مختلفة لتأجيل الولوج في مرحلة التعددية او لوضع القيود عليها[١]. فقد كان هدف قرار التحول إلى التعددية في العديد من البلدان، محاولة لاحتواء الضغوط الشعبية والسياسية، وحصرها في الحدود التي تريدها النخب الحاكمة كوسيلة لامتصاص التشنجات، كي لاتفلت من ايدي هذه النخب وبما يهدد وجودها ذاته. ونلاحظ هنا ان أدوات وأشكال إدارة التعددية تراوحت بين الصياغات التشريعية والقانونية المقيدة[٢]. ويعني ذلك ان هذه البلدان اتجهت للإقرار الجزئي بالتعدد السياسي، ولكن مع فرض قيود محددة تختلف حدتها من تجربة لأخرى كما سنرى على صعيد الممارسة التعددية فيما يمكن تسميته بالتعددية المقيدة.

فمع مطلع التسعينات، شهدت القارة الأفريقية تحولا سريعا لأغلب دولها باتجاه التعددية، وبرغم ذلك لوحظ ان هذا الاتجاه تراوح بين الجدية والغموض. وعلى سبيل المثال عندما أعلنت الكونغو (زائير) عن تحولها نحو التعددية فقد لوحظ انها جاءت بقرار من رئيسها موبوتو الذي بقي مستأثرا بالسلطة على الرغم من موافقته على نظام التعدد الحزبي في تشرين الأول عام ١٩٩١[٣]. وفي كينيا لم يتردد الرئيس موي الذي استأثر بالسلطة أيضا، عن إعلان مخاوفه في ان تؤدي التعددية إلى حالة الفوضى والحرب الأهلية في إطار القضايا العرقية. كما ان تحديد موعد الانتخابات التي وعد بها في إطار التحول نحو التعددية، كان من صلاحيات الرئيس فقط[٤]. وفي بداية عام ١٩٩٢ رفضت الحكومة العديد من الطلبات الخاصة لعقد اجتماعات سياسية خاصة بالمعارضة من اجل الاستعداد لخوض الانتخابات، كما

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٠-٨١.

(٢) احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٣) د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٤) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق وجنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

منعت في البداية أحزاب سياسية من التسجيل(*) للانتخابات. وفي تعديل دستوري لتقييد الترشيح للرئاسة تم اشتراط ان التأهل لترشيح الرئاسة يتطلب الحصول على ٢٥% من الأصوات في (٥) مقاطعات على الأقل ولم تسمح التعديلات الدستورية التي صدرت لاحقا في تكيون حكومات ائتلافية [(١)].

وضمن إطار تقييد التحول أيضا يمكن الإشارة إلى تلك المحاولات التي قام بها الرئيس السابق لجنوب افريقيا (ديكليرك). فتحت ضغوطات التحول نحو التعددية التي واجهها في الداخل والخارج، عمل جاهدا على توجيه عملية التحول الديمقراطي بما يضمن بقاء نفوذه في السلطة. ويتجلى ذلك في المقترحات التي قدمها "ديكليرك" امام البرلمان في نيسان عام ١٩٩٢ والتي تقضي باقتسام السلطة بين السود والبيض لمدة خمس سنوات، وقد رفضت هذه الفكرة من قبل الرئيس نيلسون مانديلا[(٢)].

ولم يخل اتجاه التحول الديمقراطي في أفريقيا من محاولات التقييد لتوجيه التحول والتي قام بها الرئيس النيجيري في حينه "ابراهيم بابا نجيدا". فعندما أعلن عن عزمه لتسليم السلطة إلى المدنيين في آب عام ١٩٩٣ لم يتردد في تحديد الشروط الواجب توافرها في المرشحين في ان يكون الحد الأدنى لسن المرشح (٥٠) عاما وان يكون قد مضى على عضويته في الحزب الذي سيمثله عاما على الأقل. وان يكون سجله الشخصي نظيفا ولايتعارض مع المصالح الوطنية العليا[(٣)]. وقد كان من شأن هذا التقييد استبعاد مرشحي الأحزاب الكبيرة التي خاضت الانتخابات والتي ألغاها "بابا نجيدا".

وتتباين مسارات التحول نحو التعددية بشكل ملحوظ في أقطار الوطن العربي التي أعلنت تحولها الرسمي نحو الأخذ بالإجراءات الديمقراطية والتعددية. فقد

(*) من هذه الأحزاب هو منتدى احياء الديمقراطية – فورد، الذي سمح له فيما بعد تحت الضغوط الشديدة التي ظهرت على السطح السياسي. أنظر : طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، ص ١٥٠.

(١) طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٢) السفير احمد طه محمد، جنوب أفريقيا وتحولات مابعد الابارتيد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٢)، السنة ابريل ١٩٩٣، ص ١٤٢.

(٣) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى اين، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

تباينت هذه الإجراءات بين التقييد الصريح لها في الدستور او في القوانين والأنظمة الانتخابية من خلال فرض شروط خاصة بمنح إجازات الأحزاب وبما يجعل من عملية المشاركة غاية في الصعوبة، او من خلال منع أحزاب معينة من التسجيل او المشاركة على أساس قومي او ديني.

ويمثل العمل على وفق المحور الأخير نقطة محورية في سياسات العديد من البلدان العربية. ففي تونس صدر عام ١٩٨١ قانون يسمح بالتعددية الحزبية مقرونا بالعديد من الشروط أهمها استبعاد الأحزاب القائمة على أساس قومي او ديني او طبقي، وبقي هذا النص في القانون الذي صدر في ١٩٨٨/٥/٢ بعد إقصاء بورقيبة وتولى زين العابدين بن علي شؤون الحكم، وفي الوقت الذي خول فيه القانون وزير الداخلية بإصدار التراخيص للأحزاب، فقد جوز لوزير الداخلية نفسه إغلاق مقرات الأحزاب وحظر نشاطها[١]. ويأتي هذا الحظر في إطار تحوطات السلطة القائمة وتخوفها من انقلاب النشاطات إلى مايمكن ان يخل بأمنها أمام ما تسميه بـ (الحالات ذات الخطورة القصوى)[٢]. وعلى الرغم من ان الحكومة التونسية سعت إلى إجراء نوع من المصالحة الوطنية وأجازت العديد من الأحزاب[*] والتي خاضت الانتخابات عام ١٩٩٤، إلا انها لم تتردد في وضع العديد من القيود على قانون الانتخابات. فقد اشترط ان يكون المرشح لانتخابات الرئاسة مزكى من قبل ثلاثين نائبا في البرلمان ورؤساء البلديات، وهو شرط صعب التحقيق لأن كل أعضاء البرلمان ورؤساء البلديات هم من الناحية العملية اعضاء في الحزب الحاكم[٣]. ثم أجريت تعديلات اخرى سمح بموجبها لتمثيل الأحزاب في البرلمان، إلا ان حصول المعارضة على (١٩) مقعدا فقط هو تمثيل ضعيف يجعل من الناحية

---

(١) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣-١٤.

(٢) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(*) هذه الأحزاب التي أجيزت هي : التجمع الدستوري وهو حزب الرئيس، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة (محمد مواعدة)، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي بزعامة (عبدالرحمن التليلي)، وحزب الوحدة الشعبية بزعامة (محمد بلحاج عمر)، وحركة التجديد بزعامة (محمد حرمل)، والتجمع الاشتراكي التقدمي بزعامة (احمد نجيب الشابي) والحزب الاجتماعي التحرري بزعامة (منير الباجي)، أنظر: علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مجلة السياسية الدولية، العدد (١١٦)، أبريل ١٩٩٤، ص ١٨٢.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٨١.

العملية عدم وجود منافس للرئيس (بن علي) في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩[١]. ولاريب في ان السلطة التونسية قد أدركت ضرورة التغيير باتجاه إنجاز نوع من الاستقرار السياسي للبلد وضرورة الانفتاح السياسي. فلم يعد من الممكن إدارة البلاد والاستمرار بنفس النهج الذي اختطه الرئيس السابق (بورقيبة) وانتهاج أساليب سلطوية عقيمة. فالسلطة الجديدة قد اختارت الإصلاح الدستوري والقانوني بما يسمح بوجود نوع من المعارضة الشكلية او النسبية. ولعل ذلك يعلل استمرارية هيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على الحياة السياسية، مما قد يعطي في نهاية المطاف واقعا لايبتغيه المسار التعددي لهذه التجربة والذي يتجسد بزيادة أعداد سجناء الرأي في تونس الديمقراطية.

وصور المسار التعددي في مصر ليست، بأحسن حال من غيرها من البلدان العربية الأخرى. فلم تخل التشريعات التي صدرت بخصوص الانتقال نحو التعددية والتي جاءت بقرار منفرد من رئيس الجمهورية، من قيود ويكشف قانون التحول إلى الأحزاب والذي يعمل به منذ تشرين الثاني ١٩٧٦، عن العديد من المبادئ التي قيدت مسار التعددية في مصر وحصرها في إطار النخبة الحاكمة. فقد اشترط عدم تعارض مبادئ وأهداف وبرامج أي حزب مع الشريعة الإسلامية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. ومع مبادئ ثورة تموز ١٩٥٢[٢]. وهي شروط تحدد المسار الديمقراطي وتجعل من التحول عملية ديكورية شكلية بقدر ما تأخذ التعددية كشعار لإبراء الذمة أمام المجتمع الداخلي والدولي.

ويكاد المغرب ان يكون القطر العربي الوحيد الذي ولدت فيه التعددية منذ استقلاله عام ١٩٥٦ واستمرت، كما انه قطع شوطا في المسار الديمقراطي. فقد عرف المغرب في ايلول عام ١٩٩٢ استفتاءا على الدستور وفي ١٥ تشرين الأول ١٩٩٢ شهد انتخابات محلية جماعية. وفي ٢٥ حزيران ١٩٩٣ جرت انتخابات ثلثي أعضاء البرلمان في الاقتراع المباشر[٣]. كما أجرى استفتاء حول الإصلاح

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

(٢) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٣) حلقة نقاشية، المغرب والتحدي الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٨١)، السنة ١٩٩٤/٣، ص ١٠٢.

الدستوري الذي اقترحه الملك (الحسن الثاني) في ١٣ أيلول ١٩٩٦. ومع ذلك فإن مسيرة التحول باتجاه الديمقراطية يكتنفها الغموض. فقد كان الملك (الحسن الثاني) يتمتع بهيبته ونفوذه لدى الجميع بما في ذلك منظمات المعارضة الرئيسة والتي صوتت بـ (نعم)(١). ومع ان الانتخابات التي جرت أواخر عام ١٩٩٧، قد تكللت بالنجاح، إلا إن ماسبقها من إجراءات يلقي بالكثير من ظلال الشك حول مدى جدية التحول وبالتالي المسار الديمقراطي. فالمغرب يتسم بخبرة طويلة في نظام التعددية الحزبية، وكون الأحزاب المغربية، أحزابا معتدلة، فقد يكون من السهل إقامة حكومة تقودها المعارضة(٢). وهو أمر لم يحصل بسبب حالة الركود السياسي، كما ان المعارضة لم تمتلكها الجرأة للخروج عن إرادة الملك التي يكفلها له الدستور.

من حيث التحليل السياسي، فإن هذه الصور السابقة تتطابق، والى حد بعيد، مع ماذهبنا اليه من قصد التقييد او التحديد للمسار الديمقراطي في اغلب البلدان التي سارت على طريق التحول. وبوصف التعددية الناشئة في تونس والموجهة في مصر والخاضعة للسيطرة في المغرب، كعامل أساسي في إيقاف سوء الأداء على المستوى السياسي إيقافا منظما(٣). وقد كان هذا الإيقاف بإيعاز من رئيس الدولة ولم يكن على وفق سياق شعبي تطوري في اغلب الأحيان.

ويزداد الأمر سوءا في الكثير من البلدان العربية، على الرغم من ان هذه البلدان تعلن في دساتيرها عن حقوق كثيرة للمواطن، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلان والمساواة. ولكن الذي يحدث هو ان السلطات الحاكمة، قد تعمد عن الحاجة إلى إصدار تشريعات مخالفة للنصوص الدستورية. ولايقتصر الأمر

---

(١) احمد تهامي عبد الحي، التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، السنة يناير ١٩٩٧، ص ١٨٦.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٦.

(٣) مجموعة مؤلفين: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٥، ص ٢١٤.

على هذا فحسب، فظاهرة إعلان الأحكام العرفية منتشرة في البلدان العربية إلى حد انه مـن النـادر ألا نجد دولة لم تعلنها[1].

هذه التوجهات وغيرها، في الوطن العربي وبلدان عالم الجنوب الأخرى، تدفعنا إلى القـول بـأن مسـار التعددية، كان على العموم يعكس نوعا من الاتجاه الذي يجسد محاولة امتصاص الموجة، ولكسب الوقت. فقد أكد (روبرت موغابي) رئيس زيمبابوي بعد فوز حزبه في الانتخابـات في آذار عـام ١٩٩٠ بـأن بـلاده لـن تسمح بالتعددية[2]. ويعني ذلك بشكل صريح إمكانيـة العـودة لاسـتخدام ذات الإجـراءات القسرـية التـي سبقت التحول، كما يعكس هشاشة المسيرة التعددية في أغلب هذه البلدان.

ليس من الصعب اذن، إدراك مديات التحول نحو التعددية في عمـوم بلـدان عـالم الجنـوب في إطـار النظام العالمي الجديد والذي يشكل عاملا موضوعيا ملائمـا للتحـول الـديمقراطي في العديـد مـن دول عـالم الجنوب بما شكله من ضغوط خارجية وداخلية استفادة من الأجواء العامة التي سلطت الضـوء عـلى تلـك التسويات الضعيفة التي كانت تجري بـين النخبـات والقيـادات (مدنيـة كانـت أو عسـكرية)، كـما لم يعـد بالإمكان الاستمرار بنمط السياسة السابقة والقائمة على التسلط واستخدام القوة، مما يعنـي إفـلاس الـنظم السابقة التي وجدت نفسها مرغمة على التخلي عـن سياسـاتها السـابقة والأخـذ بأسـاليب الحكـم الجديـد سواء أكان ذلك بقناعة او جريا وراء الموجة.

وإذا كانت مسيرة التحول الديمقراطي في أغلب دول عالم الجنوب قد بدأت أولى خطواتها، فإن ذلـك ينبغي ان لاينسينا، بأن عملية التحول مـن نظـم الهيمنـة إلى صـيغ الديمقراطيـة والتعدديـة، تبقـى عمليـة كفاحية مستمرة وتدرجية، قد تشهد تعددا في مظاهرها وصيغها وقد لاتتضـمن بالضرـورة معـايير محـددة بل أنها قد تنحدر من طابعها السلمي إلى العنف. ولكن عـلى الـرغم مـن ذلـك لايمكـن الـتخلي عـن فكـرة الديمقراطية والتعددية والتي باتت تمثل ورشة عمل كبيرة في معظم عالم الجنوب وان تباينت المسارات.

---

(١) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٢) د. سعد ناجي جواد، التطورات الحديثة في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

المبحث الثالث

عالم الجنوب بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية

منذ أن بدأ التراجع عن الفكر الشمولي، تتخذ طابعا عاما، فإن أغلب دول عالم الجنوب تباينـت ردود افعالها في الاتجاه نحو تعددية سياسية او تعددية حزبية.

والحال، ان التعددية تولد اليوم سوء فهم واضح بين السلطة القائمة التي تسعى جاهـدة إلى احتـواء تشنجات المعارضة ومطالبها، وبين المعارضة التي تناضل من أجل تأكيد وجودها وبلورته من خلال مـواطئ قدم تحاول الحصول عليها في السلطة. ففي ظل جو يخيم عليـه الضـباب، تمتنـع الرؤيـا الواضـحة لحقيقـة الاتجاه الديمقراطي الذي باتت مساراته تتعدد وتتنوع بحسـب طبيعـة العوائـق او الموانـع التـي وضـعت لتحديده او محاولة ضبطه في اتجاه معين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مايدفع للتفاؤل، ان هذه المسارات عبرت بشكل او بآخر عن مدى الرفض الكلي للسلوك السياسي السابق سواء قبلت النخب السياسية أم لم تقبل، وان مايعبر عن جانب من تفاؤلنـا هنا هو ان اللغة السائدة اليوم وفي عموم عالم الجنوب، هي لغـة الديمقراطيـة ولغـة الحقـوق والحريـات، بحيث يمكن القول، ان غالبية بلدان عالم الجنوب لم تسلم من المد الديمقراطي الذي بـدأ يطغـى عـلى كـل الامور الأخرى فيها ويجبر حكومات ونظما عـلى الحـديث عـن الديمقراطيـة والتعدديـة إن لم يكـن التـأقلم معها.

وفي مقابل ذلك، يمكن القول أيضا وبموضوعية، أننا لا نجد نبرة واحدة في جميـع هـذه البلـدان التـي بدأت رحلتها مع الديمقراطية والتعددية. فمع الاعتراف بأن الديمقراطية هي الان سـمة العصرـ البـارزة، إلا أننا نلحظ أيضا بونا واسعا في كيفية التعامل مع الديمقراطية او مـع آليـات التحـول الـديمقراطي. ويعكـس ذلك فيما يعكس العديد من المـبررات التـي نسـتطيع حصرـها في اتجـاهين رئيسـين ولكـنهما متضـادان في المنحى، يتجسد الاتجاه الأول في سعي أغلب حكام عـالم الجنـوب لأن يجعلـوا مـن عمليـة التحـول وسـيلة لتلافي التشنجات التي بدأت تظهر داخل مجتمعاتهم ومحاولة

احتوائها من خلال إجراءات شكلية لا تنفذ إلى الصميم. بينما يتبلور الاتجاه الثاني في مسار معاكس تماما لما ذهب اليه الاتجاه الاول، فهذا الاتجاه حاول جاهدا الإمساك بمجمل الظروف التي تهيأت له والتي يسعى لتكريسها كحقيقة ماثلة. وباختصار، فإن الاتجاه الأول حاول ان يجعل من عملية التحول الديمقراطي والتعددية وسيلة لاستنفاذ الضغوط في حين حاول الاتجاه الثاني جعلها غاية بحد ذاتها يعمل من اجل الوصول اليها.

وقبل الدخول في تفاصيل الموضوع، قيد البحث، وأعني به خيارات عالم الجنوب في التعددية، سنحاول تسليط الضوء على حدود التمييز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية.

١-التعددية السياسية والتعددية الحزبية

التعددية الحزبية تعني، وجود عدد من الأحزاب في مجتمع معين والمعترف بها من قبل النظام السياسي السائد والتي تحاول الوصول إلى السلطة او المشاركة فيها او التأثير فيها بطرق شرعية وبواقع تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها. وطبقا لهذا التحديد فإن التعددية الحزبية هي إحدى صيغ التعبير عن التعددية السياسية، والأخيرة اشمل وأوسع، ويراد بها فضلا عن مجموعة الأحزاب، القوى السياسية والشخصيات الوطنية والسياسية وجماعات المصالح والضغط داخل المجتمع والتي تتوخى التأثير في الحياة السياسية بأساليب وصيغ شرعية ومقبولة[1]. وفي حين تشمل التعددية السياسية بالضرورة، وجود التعددية الحزبية، إلا أنها لاتقتصر عليها. إذ أن وجود مؤسسات المجتمع المدني كالمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والبيئة والثقافة هو شيء أساسي لقيام التعددية انطلاقا من حقيقة ان الديمقراطية نفسها نظام مؤسسي لإدارة تعددية المجتمع المدني[2] .

---

(١) الحسان أبو قنطار، نظام التعددية في الوطن العربي، مجلة الوحدة المغربية، العدد١٢، السنة الاولى، ايلول ١٩٨٥، ص ص ٩٧-٩٨.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

أي ان التعددية السياسية تحتضن الأحزاب المتعددة، بل انها تشجع على وجودها، أعمالا بالمبدأ الديمقراطي الذي يقضي بتمثيل كل القوى الموجودة في المجتمع. فهنالك شبه إجماع على ان التعددية، بما فيها تعددية الرأي والأحزاب والقوى السياسية يعد أحد مقومات الديمقراطية[*] إلى جانب صيانة حقوق الإنسان وكرامته في الحياة المعاشة وفي الممارسة الفعلية، وأساسا إشراكه في اتخاذ القرار على جميع المستويات[١].

وعلى الرغم من ان التعددية الحزبية تشكل ملمحا مهما وأساسيا في التعددية السياسية، إلا ان هذه التعددية الحزبية لاتعني بالضرورة تعددية سياسية، خاصة إذا ما انطوت على هيمنة لحزب واحد وتهميش لدور الأحزاب الأخرى[٢]. ففي هذه الحالة تنتفي السمة الديمقراطية الحقيقية عن حالة التعددية وتميل اكثر فأكثر إلى مايمكن ان نسميه بديكورية التعددية.

فضلا عما تقدم، يمكن الإشارة ايضا إلى حالة أساسية وجوهرية في مسألة التعددية السياسية، وتتجسد هذه الحالة في ان التعددية السياسية تقوم على فتح الإمكانية الحقيقية لاستبدال فئة حاكمة بأخرى بالوسائل السلمية القانونية، أي مانسميه بتداول السلطة. ووفقا لهذا الفهم تصبح التعددية السياسية وامتداداتها الديمقراطية "المساحة السياسية"، أي مايمارس ويظن أنه تعددية وديمقراطية هو في الواقع توفير "ساحة سياسية" او هامش من التسامح يضيق ويتسع للآراء المطروحة لكي تعبر عن نفسها سلميا، فهي آلية لممارسة الحكم[٣]. ويعني ذلك ان التعددية السياسية، طبقا لما سبق، سوف تمثل حالة كلية تحتوي التعددية التنظيمية (تعدد

(*) هنالك اتجاه ظهر في ندوة التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي عام ١٩٨٩، تبناه منتدى الفكر العربي في عمان، ويرى هذا الاتجاه ان الإطار المفهومي للتعددية السياسية هو أوسع من الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي وان كان يشملها بالضرورة. أنظر : د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم) التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، المقدمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(١) د. اسماعيل صبري عبدالله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٤)، السنة، حزيران ١٩٨٤، ص ١٥٧.

(٢) أنظر: د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(٣) عبدالرحمن أبو زيد، تعقيب على بحث د. محمد الرميحي (الصيغ التعددية المعاصرة للتعبير عن التعددية)، كتاب التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

الأحزاب)، وهذا الاحتضان من شأنه ان يتيح المجال أمام الاحزاب في ان تشارك السلطة المركزية في العبء الذي تحمله لإدارة المجتمع من خلال المشاركة في السلطة، او تتحول الدولة في إطار التعددية السياسية إلى هيئة مديرة للصراع. غير ان ذلك لايعني بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي او القيم السائدة في الدولة وانما تعني توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع[١].

وإذا كان بالإمكان النظر إلى التعددية التنظيمية بوصفها آلية متعلقة بالنظام الحزبي، فإن مبدأ تداول السلطة من خلال انتخابات حرة تنافسية يتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها، يمثل آلية متعلقة بالنظام السياسي[٢]، وركنا من اركان التعددية السياسية التي من أهدافها الأساسية هي إنشاء الطريقة المؤسسية التي تسمح لأحد لأحد أطراف التعددية بالوصول للسلطة مكان الطرف المسيطر[٣]. وإذا كانت التعددية تتوقف على مبادئ وآليات، فإن نجاح هذه المبادئ والآليات يتوقف على فعاليتها. فالتعددية قد تتخذ أشكالا مختلفة، والمهم ان يكون الشكل المختار لهذه التعددية شكلا فعالا لإدارة المجتمع، وليس مجرد أحزاب[٤].

٢-اتجاهات عالم الجنوب في التحول نحو التعددية

طالما ان أحدا لايستطيع القول بأنه يمتلك الحقيقة النهائية، وفي أي شأن، فإن التعددية سوف تكون تلك الميكانيكية التي تحل الاختلاف، بما تؤمنه من وسائل مراقبة للسلطة ومن يمارسها. ومع ذلك يصح القول ايضا ان التعددية السياسية ليست حالة مطلقة فهي تتوقف على ظروفها الخاصة بكل مجتمع ينزع إلى تطبيقها. فمشكلة الانتقال من صيغة محددة لنظام حكم في مجتمع ما، إلى صيغة مغايرة تثير الكثير من القلق والتساؤل، وربما تتحول إلى نوع من المعضلات التي قد تجابهها هذه المجتمعات.

---

(١) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٣-٨٤.

(٣) د. غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٤) عادل حسين تعقيب على بحث، كتاب التعددية السياسية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

وفي ضوء ذلك لابد من التساؤل عن الطريق الذي سارت فيه تجارب عالم الجنوب وهي تتطلع نحو الحداثة السياسية. وهل كانت تجاربها مع التعددية السياسية او مع التعددية الحزبية سبيلا للخروج من مأزقها السابق؟

انها تساؤلات نعتقد ان الجواب عنها، تبرره لنا مسيرة التطورات والتحولات التي عرفها المجال السياسي لأغلب الدول التي سارت في عملية التحديث، ففي أغلب الأحيان نجد، ان المدى الذي ذهبت اليه اكثرية النخب الحاكمة في عالم الجنوب للسماح للجماعات السياسية بالتعبير عن نفسها، او الانتظام في شكل مجاميع، هذا المدى تراوح في شدته ومدى جديته بين بلد وآخر. فالبعض قد فتح الباب على مصراعيه للأخذ بالتغيير تجاوبا مع الضغوط (خارجية كانت أم داخلية)، فجاء التحول فيها سريعا كما هو الحال مع العديد من دول افريقيا التي اتجهت نحو التعددية. في حين نجد ان بعضا آخر اتخذ خطوات على الطريق. وقسم ثالث وعد بالتحول ولم ينجز شيئا. والى جانب هؤلاء، يوجد البعض الآخر الذي أثار المخاوف من التعددية، في الوقت الذي جاءت فيه عملية التحول لدى أقطار اخرى كمنحة او هبة من الحاكم. وفي حالات تم الأخذ بالتعددية ولكن لم يتم التسليم بنتائج الانتخابات لأن رياحها لم تجر كما تشتهي النخب التي وعدت بها. ولقد أدت الحالة الأخيرة، لدى العديد من بلدان عالم الجنوب التي رفض حكامها التداول السلمي للسلطة، إلى الجنوح نحو مزيد من العنف، وهو الأمر الذي قاد بعض من هذه التجارب نحو مستقبل غامض يهدد كيان المجتمع والدولة بالانهيار الكلي او الشامل.

وتأسيسا على ذلك، فإن دول عالم الجنوب، قد تباينت اتجاهاتها في التعددية، وان كان أغلبها قد التزم بنوع من التعددية الحزبية، لم يشأ ان يطورها إلى مجالها الأوسع لتشمل كافة البنى والهياكل المؤسسية الأخرى التي تفترضها حالة التعددية السياسية. فالغالبية من النخب الحاكمة في هذه الدول مزجت بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية. بل انهم طابقوا ايضا بين التعددية الحزبية والديمقراطية، فلا

ديمقراطية من دون أحزاب[1]. وعليه فقد مثلت الظاهرة الحزبية لديهم الوجه الأول من وجوه الديمقراطية وغدت في معظم الأحيان الحالة الوحيدة التي تدل على التحول الديمقراطي هناك.

مع ذلك، يبقى من الأهمية الإشارة إلى ان هنالك عددا من دول عالم الجنوب قد شهدت تحولا ديمقراطيا فعليا، وكان التحول فيها يميل إلى القوة في التزام مبادئ الديمقراطية والتعددية كما هو الحال مع بنين او مع الغابون او جنوب افريقيا او نيكاراكوا وغواتيمالا وزامبيا ومنغوليا وغيرها. وفي الوقت نفسه فإننا نجد تجارب اخرى تعثرت فيها عمليات التحول الديمقراطي والتعددية نتيجة الغموض الذي خيم على هذه التجارب التي لم تكن قد بنيت على أسس راسخة او جادة فكانت عملية الارتداد عن المسار الديمقراطي قائمة فيها وفي أي وقت كما حدث مع نيجيريا او الكونغو (زائير سابقا) وغيرها. وليس ذلك بغريب على المسيرة الديمقراطية التي ينبئنا تاريخها بأنه مليء بالصراعات، فتحقيق حلم الديمقراطية يفترض أساسا حالة الكفاح المتواصلة من اجل انجاحها.

كما يلاحظ ان مسيرة العديد من دول الجنوب في التحول قد شابها الحذر، برغم سرعة الخطوات التي اتخذت على طريق التحول. ففي الوقت الذي تم فيه الاعلان صراحة من الأخذ بالاجراءات الديمقراطية فإن التحضير لانجاز هذه الاجراءات، لم يتم بنفس متواز. ونلمس هذه الحالات من خلال محاولات النخب الحاكمة في التحكم في مسيرة التحول الديمقراطية كما هو الحال مع كينيا. او من خلال وضع القيود أمام تشكل الأحزاب او من خلال محاولات احتوائها وبأساليب متعددة. وفي حالات اخرى لم يتم الالتزام بتلك الوعود التي تقضي باحترام الإرادة العامة. ففي العديد من الحالات تم رفض التداول السلمي للسلطة وهو ما يتنافى مع اهم المبادئ التي تقرها عملية التحول الديمقراطي التعددي. وفي حالات أخرى لم يتم الأخذ بنتائج الانتخابات مما استدعى الأمر إلغاؤها كما هو الحال مع الجزائر. وتحضر أمامنا تلك المحاولات التي سعى اليها الجنرال النيجيري (إبراهيم بابا

---

(١) حسن عامر، التعددية السياسية بين ثقوب الذاكرة العربية والبحث عن ديمقراطية بديلة، مجلة المنار، العدد (٥٣)، السنة أيار، ص٦٨.

نجيدا)، فعلى الرغم من إعلانه في عام ١٩٨٧ تسليم السلطة إلى المدنيين، فإنه لم يشأ الإيفاء بهذا الوعد، فألغى الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٣، بدعوى عدم النزاهة، وبعد ان تأكد ان نتائجها لم تكن في صالحه، وحين واجه ضغوطا خارجية من اجل الاستمرار في العملية الديمقراطية فإنه لجأ إلى تقييد(*) العملية بوضعه شروط خاصة بالمرشحين للرئاسة(١)، وهي شروط تبعد المرشحين الآخرين وتبقى على (بابا نجيدا) كمرشح وحيد للسلطة.

وهناك نمط آخر في التحول نحو التعددية، يتمثل في إقامة أو إنشاء عدد من المنابر وهو أسلوب يحاول الإبقاء بشكل من الأشكال على هيمنة لحزب واحد من الناحية الفعلية. ويتجلى ذلك في سعي بعض حكام عالم الجنوب لتهدئة الأوضاع الداخلية ولامتصاص الموجة التي بدأت ترتفع مطالبة بالديمقراطية. فكان ان لجأت إلى هذا الأسلوب الذي حاول إعادة تحريك الجماهير عن طريق زيادة اهتمامها بما يجري وإشراكها في المناقشات التي ينتج عنها اتخاذ القرارات. حدث مثل ذلك في السنغال عندما سمح الرئيس (سنغور)، بعد تعديل الدستور، لأحزاب تمثل اتجاهات أيديولوجية ثلاثة بالتأسيس والعمل. فالتعديل الدستوري الذي تم عام ١٩٧٦، قننت المادة الثالثة من الدستور نظام التعددية الحزبية حيث أوجبت ألا يزيد عدد الأحزاب عن ثلاثة أحزاب(٢). فإلى جانب الحزب الحاكم (حزب الاتحاد التقدمي السنغالي) الذي يصفه سنغور بأنه يمثل الاتحاد الديمقراطي، تشكل حزبان آخران الأول يمثل الاتجاه الليبرالي الديمقراطي وهو الحزب الديمقراطي والثاني يمثل اتجاها ماركسيا، لينينيا مثل التجمع الديمقراطي الوطني(٣). ومثل هذا الاتجاه لايعبر عن تعددية

(*) لقد حدد (بابا نجيدا) الشروط الواجب توافرها في المرشحين في ان يكون الحد الأدنى لسن المرشح (٥٠) عاما وان يكون قد مضى على عضويته في الحزب الذي سيمثله عاما على الأقل وان يكون سجله الشخصي نظيفا ولايتعارض مع المصالح الوطنية العليا وهذه الشروط تبطل أهلية مرشحي الحزبين الاشتراكي والجمهوري اللذين خاضا انتخابات حزيران عام ١٩٩٣ والتي ألغاها (بابا نجيدا). أنظر : محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(١) محمد مصطفى، المصدر السابق نفسه، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) د. نازلي معوض احمد، الاشتراكية الديمقراطية في السنغال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧٨.

(٣) د. سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

حقيقية بقدر ما يعبر عـن حالـة الاحتـواء لـبعض عنـاصر المعارضـة الموجـودة سـواء داخـل الحـزب الرئيسي الحاكم نفسه او خارجه.

وبجانب ذلك هنالك تجربة مصر على عهد السادات الذي أنشأ هو الآخـر منـابر ثلاثـة، الأول يمينـي والآخر يساري فضلا عن الاتجاه الوسط وهو الاتجاه المهيمن الـذي يدعمـه النظـام للسـيطرة عـلى الحيـاة السياسية في مصر[1]. ومثل هذه الاتجاهات لم تستطع البقاء لأنها لم تكن صـادقة في توجهاتهـا وانمـا كانـت قد مثلت مرحلة ظرفية. ولذلك سرعان ماتم التخلي عنها فضلا عن كونها لم تعبر عن ديمقراطية حقيقية.

وتشير اتجاهات التحول الـديمقراطي في عـالم الجنـوب، إلى اتجـاه آخـر، يبقـى عـلى عمليـة التحـول الديمقراطي أسيرة القيود التي حاولت النخب الحاكمة فرضها على مسار التعددية في بلدانها. ويتجلى ذلـك في الكثير من هذه البلدان وعلى وجه الخصوص تلك التي كانت ولا تزال تبدي مخاوف عديدة مـن عمليـة التحول فسارعت إلى إقـرار التعدديـة المقيـدة في دسـاتيرها. وتـبرز في هـذا المجـال خـبرة البلـدان العربيـة الأفريقية والآسيوية على حد سواء وبشكلها الخاص الذي يفرضه القانون. فمـع ان وجـود عـدد معـين مـن الأحزاب السياسية على ساحة العمل السياسي وعدم احتكـار حـزب سـياسي واحـد للحيـاة السياسـية لهـذه الدول، يعبر عن انفتاح ديمقراطي، فإن هذا النموذج الديمقراطي، يجعل من التعددية الحزبية على صـعيد الممارسة السياسية خاضعة لرؤية الأنظمة لها او موجهة من قبلها نحو الأهـداف التـي ترمـي إلى تحقيقهـا من وراء السماح بوجود اكثر من حزب سياسي واحد. ولهذا فإن الحلبة السياسية لا تعكس حقيقـة توزيـع القوى السياسية على ساحة الحياة السياسية في هذه الدول، لأن القوى السياسية التي ترفض الحـدود التـي تضعها الأنظمة على دورها ووظيفتها تبقى خارج إطار الحلبة السياسية وتمارس النشاط المعارض السري[2]. ومع ذلك فإن هنالك بالفعل، في عموم الوطن العربي، نزوعا نحو الديمقراطية والتعددية وهذا النزوع تبرره حالة المد الديمقراطي الذي أخذ

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٣٩.

(٢) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

يطغي ويفرض نفسه على جميع النظم ما لايدع المجال لتأخر البلدان العربية عن بقية بلدان عالم الجنوب في نمو الوعي الديمقراطي والتغييري.

وعلى الرغم من الظروف الخاصة والصعبة التي لاتزال تعيشها هذه البلدان، فإننا نلاحظ ان بلدانا عربية كانت سباقة في إعلان تحولها نحو التعددية والديمقراطية، كما هو الحال مع مصر التي أعلنت مبكرا خروجها من نظام الحزب الواحد، وقد تبعتها تونس والجزائر[١]، والأردن وأعلنت بلدان اخرى عن نيتها في التحول الديمقراطي التعددي.

غير ان علينا ان نشير إلى تلك التحفظات التي مالت لها هذه البلدان في محاولة منها لإيجاد صيغة من صيغ التسويات في تطبيق التعددية. ومعلوم ان التسوية هي إحدى السمات التي ليست سارة دائما وضرورية للأنظمة التعددية، سواء أكانت في علاقات الحكومة المباشرة مع الجماعات او في القرارات التحكيمية التي تصدرها بين المصالح المتنافسة[٢]، وحاولت أغلب النظم في الوطن العربي (كما سنرى لاحقا) عند السماح بالتعددية، الاحتفاظ ببعض القيود على تأسيس الأحزاب[٣] فيها من اجل إبقائها ضمن إطار الأفق العام لهذه البلدان.

---

(١) برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢) جان مينو،الجماعات الضاغطة،منشورات عويدات، بيروت،ط٣، ١٩٨٣، ص ٨٢.

(٣) فولكر برثيس، القطاع الخاص والتحرر الاقتصادي وإمكانات التحرك نحو الديمقراطية، في كتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين،مصدر سبق ذكره،ص ٣٢٣.

الفصل السادس
موقف البلدان العربية من التعددية

المبحث الأول : نماذج بلدان عربية تعددية
المبحث الثاني : التحول الديمقراطي في دول الخليج
المبحث الثالث : التحول الديمقراطي في العراق

المبحث الاول
نماذج بلدان عربية تعددية

على الرغم من ان اغلب أقطار الوطن العربي، لم تكن ترغب في التحول الديمقراطي لكنها لم تستطع امتلاك الحصانة من التغيير الذي تأثرت به معظم بلدان عالم الجنوب الأخرى. فالمسح السريع للاتجاه الديمقراطي بمضمونه التعددي فيها يظهر روحية سائدة في عموم نظمها السياسية التي تعاملت بحذر مع التعددية السياسية والحزبية، ويظهر ذلك في النزوع نحو احتوائها دستوريا او قانونيا. ويمكننا بشكل عام، التمييز على مستوى النص سواء في الدستور او القوانين من جهة، كما يمكن التحليل من خلال الممارسة على أرض الواقع من جهة ثانية. وتتمثل المؤشرات الدستورية في النص على الحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية والتي يتم تجسيدها في مؤسسات وآليات تضع تلك المبادئ موضع التطبيق [١]. بينما تتمثل على المستوى العيني في شكل الممارسة الفعلية أثناء الانتخابات التي تجري لدى بعض هذه البلدان.

فالدستور الأردني يعد من اقدم الدساتير العربية النافذة التي نصت على التعددية، فقد صدر عام ١٩٥٢ وجاء في المادة (١٦) منه "ان للأردنيين الحق في تاليف الجمعيات والأحزاب السياسية. على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية. وذات نظم لاتخالف أحكام الدستور". ولكن قيام الأحزاب كان من سلطة جهة إدارية هي مجلس الوزراء. ووفقا للتشريع الصادر عام ١٩٥٥ فإن هذا المجلس له الحق في منح التراخيص للأحزاب وسلطته بالموافقة او الرفض نهائية لايجوز الطعن فيها قضائيا[٢].

(١) علي خليفة الكواري، مخطط عام لدراسة البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٣)، السنة ١٩٩٦/١١، ص ٦٢.

(٢) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

وبعد رفع الحظر الذي فرض على الأحزاب عام ١٩٥٧، فإن العودة إلى التعددية عام ١٩٨٩ والتي جاءت بناء على رغبة الملك، لم تغير من الأمر شيئا. فالانتخابات التي جرت في ١٩٩٠/١١/٨ بين جماعات سياسية متعددة كانت غير مرخص لها قانونا. كما ان الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات، وعدت بإصدار ميثاق وطني يسمح بإنشاء أحزاب سياسية، إلا ان غياب الإطار القانوني والتنظيمي للتعددية جعل حالة التحول هشة. وفي إطار القيود المفروضة اقر مجلس النواب الأردني في ١٩٩٠/١٢/٣٠ مشروع قانون آخر، فرض بموجبه قيودا شديدة على التعددية، فقد أعطى السلطات صلاحيات واسعة لاعتقال الأشخاص لمجرد الاشتباه بهم ومصادرة وإغلاق الصحف وحل الأحزاب والنقابات ووضع القيود على حرية الأشخاص. ثم جاءت توجيهات الملك الأردني ووزير داخليته إلى لجنة الميثاق الوطني لتضع محددات اخرى منها اشتراط عدم تواصل الأحزاب الأردنية مع الأحزاب من خارج المملكة، فضلا عن ان قانون الانتخابات الذي يحمل رقم (٢٢) والصادر عام ١٩٨٦ يفرض تحصيل رسم مالي يبلغ (٥٠٠) دينار أردني كشرط للترشيح للانتخابات[١].

وإذا كانت هذه المحددات على التعددية قد جاءت من خلال نصوص القوانين والتعليمات، فإن الممارسة الميدانية خلال الانتخابات تشير إلى انه وبالرغم من ان الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٠، قد أعطت المعارضة نوعا من الدفع بحصولها على اكثر من نصف المقاعد في المجلس، فإن الواقع السياسي وبالرغم من معطياته الإيجابية[*] يؤشر الموقف الانتقائي للحكومة تجاه العديد من الحقوق. فهنالك العديد من الحقوق التي لم تكن حاضرة وعلى وجه الخصوص حق التجمع السياسي وحق التظاهر، والتي غيبت تماما من قبل الحكومة. ونشير ايضا إلى هشاشة التحول

(١) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣.

(*) شهدت البلاد في الأشهر التالية للانتخابات العديد من الإجراءات تجاه مزيد من الإصلاح السياسي، فقامت حكومة مابعد الانتخابات بالإعلان عن تجميد العمل بالأحكام العرفية تمهيدا لإلغائها وتم إلغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين والسماح للصحفيين الممنوعين من الكتابة بمزاولة نشاطهم كما شهد عام ١٩٩٠ –١٩٩٢ العديد من الخطوات كانت أهمها إصدار الميثاق الوطني الأردني الذي يعد آلية لتطبيق بعض القوانين الدستورية ولتنظيم مرحلة التعددية، كما صدر قانون الأحزاب السياسية. أنظر : علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

الـديمقراطي والتعدديـة قـد اتضـحت

تشرين اول عام ١٩٩١ صراحة (ان أية محاولـة للتشـويش عـلى توجه الأردن في عملية السلام يعد تهديدا للأمن الوطني للأردن). فالحكومة لم تسمح لأحد حتى ولـو كـان البرلمان بتعطيل ماتريده من توجهات وانتهى الأمـر إلى حـل البرلمـان المنتخـب قبـل انتهـاء دورتـه[1].

من قبـل

. ويمكـن القـول بـأن تجربـة الانتخابـات

الأولى والثانية التي جرت في الأردن، والى حد ما الثالثة التي جرت عام ١٩٩٧، تظهر لنا، ان تجربة التعددية السياسية في الأردن انما هي ، كما لانستطيع ان نستبعد

من قائمة اللوم، المعارضة السياسية التي لم تخرج عـن الطـابع الإعلامـي ولم تقـدم المشـاريع البديلـة التـي تخدم التحول الديمقراطي التعددي.

وعندما قرر الرئيس السادات في مصر ان يحقق تحررا سياسيا مـن الأعـلى، وعنـدما تراخـت سـيطرة الدولة على الحلبة السياسية، كـان ذلـك إيـذانا بـولادة جديـدة لمنظومـة حزبيـة سياسـية في ثـوب جديـد فانبثقت ثلاثة اتجاهات. وعندما سمح بتكوين أحزاب جديدة، اشـترط لـذلك ألا تكـون قائمـة عـلى أسـس طبقية او دينية او إقليمية وان تقبل "مبادئ النظام الأساسـية"، و"تمتنـع عـن تهديـد السـلام الاجتماعـي"، وسمح لأحزاب المعارضة ان تخوض الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٦ بشرط ان تحاول "الانسجام مع سياسـة ورغبات الرئاسة". غير ان الأمور لم تجر كما أحب السادات فقام بتعليق التجربة في عام ١٩٨١[2] .

وحيث ان الإطار الدستوري والقانوني الملائـم هـو شرط أسـاسي لوجـود حيـاة حزبيـة حقيقيـة، فـإن التفاعل بين الإطار الدسكتوري والشروط القانونية هي التي تضفي الحيوية عـلى الحيـاة الحزبيـة. وعـودة على القانون المصري نجد ان قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ قد فرض القيود على الأحـزاب السياسية

(١) علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٢) د.ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

في مصر، ثم أحكمت القبضة عليها بما ادخل على هذا القانون من تعديلات متتالية هي القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٩ والقانون رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨١، والقرار بقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨١[١].

وما نود تأكيده هنا، ان قانون الأحزاب السياسية في مصر قد فرض العديد من القيود على حرية تأسيس الأحزاب، أهمها قيدان، أولهما: وجوب الحصول على ترخيص بالموافقة على تأسيس أي حزب سياسي يراد إقامته من لجنة حكومة خاصة بشؤون الأحزاب السياسية. وثانيهما: اشتراط توفر شروط عديدة تتعلق ببرنامج أي حزب سياسي او مبادئه لتأسيسه واستمراره[٢]. والملاحظ ان هذين القيدين يطعنان في الصميم حالة التعدد الحزبي بل يلغي الفكرة من أساسها. فالقيد الأول تحكمي بقدر مايقرر المنح لرخصة الحزب والثاني يحجم الفكر بما يتنافى مع المبدأ الديمقراطي التعددي فيما يبغيه من احترام الرأي الآخر.

وعلى مستوى النشاط الحزبي، فإن القانون حظر استثمار اموال الأحزاب في الأوجه التجارية (م ١/١١) ولم يسمح للأحزاب بقبول أي تبرع او منفعة من أجنبي او شخص اعتيادي ولو كان مصريا (م ١١ /٢)، وعدم جواز الاتصال بالأحزاب الأجنبية او التعاون معها إلا طبقا لقواعد لجنة الأحزاب (م ٢١). فضلا عن القيود الواردة في القوانين الأخرى، مضافا اليها قانون حالة الطوارئ المعلنة في مصر منذ اغتيال السادات في تشرين اول عام ١٩٨١ والذي خول تنفيذ كافة الصلاحيات التي تؤثر في الحقوق والحريات العامة والشخصية والتي كفلها الدستور[٣]. ومع ان بعض هذه القيود ذو طبيعة عامة غير ان الكثير منها يجعل عملية التحول نحو التعددية، نوعا من التضليل او المغالطة، بقدر ماسوف يحدد الدور المرسوم لأحزاب المعارضة وعلى وفق تصور النظام نفسه مما يجعل من حالة التعددية المصرية، حالة مقيدة وذات آفاق عائمة في فلك النظام السياسي المصري.

---

(١) د. محمد حلمي مراد، تجربة التعددية الحزبية في مصر، في كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٢) د. محمد حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٢.

(٣) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

ويقدم المغرب مثالا رائعا على ترويض الحركات السياسية، بما يؤمن لها من تحسينات وتزويق ديمقراطي محكوم في إطار المؤسسة الملكية. فمع ان المغرب هو القطر العربي الوحيد الذي ولدت فيه التعددية الحزبية مع الاستقلال عام ١٩٥٦، ولم يصدر فيه قرارات لحظر الحياة الحزبية، إلا ان مدخل الحريات فيها يبقى مرتبطا بدور الملك المحوري في النظام السياسي الذي يفرض قيودا شديدة، تضطر الأحزاب إلى تجميد أنشطتها مثلما حدث في المدة ١٩٦٥-١٩٧٧ التي شهدت تعطيل البرلمان واحتكار الملك السلطات التنفيذية والتشريعية في ظل قانون الطوارئ[١]. غير ان نصوص دستور المغرب تضمن لجميع المواطنين حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم، وأحال الدستور إلى القانون في وضع الحدود على ممارسة هذه الحريات (م /٩)، وتتضمن المادة (٣) من الدستور المغربي حكما فريدا مؤداه ان نظام الحزب الوحيد هو نظام غير مشروع، كما ان الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، كما تنص المادة الثالثة[٢].

وعلى صعيد الواقع، نعترف بأن المغرب قد أدخل العديد من الإصلاحيات الدستورية التي طالبت بها أحزاب المعارضة والمتعلقة بضمان حقوق الإنسان وتحقيق التوازن في العلاقات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمكين مجلس النواب من الصلاحيات الضرورية في ميدان التشريع والرقابة على الأعمال الحكومية ومسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب عن تنفيذ سياستها وإنشاء مؤسسات دستورية لرقابة القوانين والميزانية العامة، والانتخابات التشريعية غير المباشرة[٣]. وعلى الرغم من ذلك كله، فإن مسيرة التعددية والتي أكدتها الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ حزيران عام ١٩٩٣، لم ترق إلى مستوى الطموحات والآمال التي كان يعلقها عليها المواطنون ،فلم تخل هذه الانتخابات من تدخلات

---

(١) احمد ثابت، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٢) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٣) احمد مهابة، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٤)، السنة اكتوبر ١٩٩٣، ص ١٩٢.

سافرة للأجهزة الإدارية لدعم هذا المرشح او ذلك، كما عاين المواطنون استعمالا مكشوفا للأموال لشراء الذمم فضلا عن انتهاكات اخرى[1]. والشيء نفسه حدث في انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٩٧، مما يدفعنا إلى القول، بمرارة، ان المغرب قد فشل هو الآخر في ان يكون، كما كنا نتمنى، على موعد مع الديمقراطية والتعددية الحقيقية واحترام إرادة الناخبين. فهنالك على الدوام، خطوط حمراء لاينبغي تجاوزها، وهو الأمر الذي يؤكد ان النضال من اجل الديمقراطية في المغرب تكتنفه صعوبة أساسية تتمثل في وجود رغبة في التحكم في الخريطة السياسية، غير ان هناك مقاومة عنيدة لهذه الرغبة تحاول إثبات نفسها وهو مايدعو للتفاؤل بشأن عملية التحول الديمقراطي والتعددية.

وقد يعد الوضع في تونس أكثر انفتاحا من غيره. ففي إطار المصالحة التي أقدم عليها الرئيس زين العابدين بن علي، تم تنظيم الحياة السياسية والحزبية من خلال إصدار، الميثاق الوطني الذي اقترحه الرئيس بن علي في ٢٥ تموز عام ١٩٨٨ بوصفه التزاما أخلاقيا يحدد ضوابط الحركة السياسية لكل التيارات. وقد تم التوقيع عليه من قبل (١٦) حزبا وهيئة شعبية وتطوعية ونقابية مختلفة، ويتضمن الميثاق أربعة أجزاء هي الهوية، والنظام السياسي، والتنمية، والعلاقات الخارجية. وطبقا لذلك فإن النظام السياسي يقر بأهمية حماية الحريات الأساسية للإنسان كحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية. على ان تمارس تلك الحريات في نطاق القانون، وان الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والمهنية لاتحل محل مؤسسات الدولة ولا ترقى إلى منزلتها[2].

ويلاحظ بأن القانون قد وضع عددا من القيود على حرية التنظيم. فلا يتكون حزب سياسي جديد إلا إذا كان في مبادئه واختياراته وبرامج عمله مايختلف عن مبادئ واختيارات وبرامج أي حزب سياسي آخر من المعترف بها قانونا كما ينص بأن لا يستند الحزب السياسي الجديد إلى الدين أو اللغة او الجنس او الجهة، وقد

---

(١) احمد مهابة، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٤.

(٢) حسن أبو طالب، تجربة التعددية السياسية في تونس، مجلة المنار، العدد (٥٣)، السنة ايار ١٩٨٩، ص ص ٥٥-٥٦.

اخضع القانون تكوين الأحزاب إلى ضرورة الحصول على تصريح يقع إيداعه لدى الإدارة، كما يؤكد القانون الشفافية المالية للأحزاب، ويعطي لوزير الداخلية صلاحية إقفال مقرات الأحزاب ومنع نشاطاتها في الحالات ذات الضرورة القصوى[1].

وتشير هذه الضوابط إلى ان حركة التحول الديمقراطي والتعددية في تونس قد قيدت هي الأخرى من قبل النظام بما يجعل من حركة التعددية محدودة بالإطار المرسوم لها، على الرغم من ان الكثير من الإجراءات ضمن المسار الديمقراطي التعددي وابتداء من يوم السابع من تشرين الثاني عام ١٩٨٧ ومرورا بالانتخابات التي جرت عام ١٩٨٩ ووصولا إلى الوقت الحاضر. وبوسعنا القول ان هذه التحولات لم تكن شاملة وذات طبيعة جذرية، فانتخابات عام ١٩٨٩ فاز فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو الحزب الحاكم، بكل المقاعد، ومعروف ان مثل هذه الهيمنة لحزب سياسي واحد، تدفع إلى التساؤل عن السبب في غياب أصوات المعارضة داخل البرلمان وهو مؤسسة تشريعية ورقابية، مما يبقى على الشكل السابق او يعيده بإطار حديث، ويبدو انه استمرار لموروثات عهد يفترض انه بات في حكم القديم. ولاريب في ان غياب التنافس عن البرلمان يلقي بظلال الشك ويتناقض مع مبدأ التعددية السياسية التي حاول نظام زين العابدين بن علي إرسائه في تونس. وإدراكا منه لهذه الحقيقة فقد بذلت الحكومة مساعيها في الأشهر الأولى من عام ١٩٩١ لاستئناف الحوار مرة اخرى مع أحزاب المعارضة الرسمية[2]. وذلك بقصد انجاح مسيرة الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٤، غير ان كثرة القيود جعلت المعارضة لاتحظى إلا بالقليل من المقاعد في البرلمان، كما ان تلك القيود لم تفتح المجال أمام انتخابات رئاسية تعددية، ولم تأتي بمنافس جديد في انتخابات عام ١٩٩٩ مادامت القيود قائمة.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

(٢) علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

المبحث الثاني
التحول الديمقراطي في دول الخليج

لم تكن بلدان عربية اخرى أوفر حظا من سابقتها، ففي معظم دول الخليج العربي، نجد ان المشرع الدستوري فيها قد اتسم بقدر كبير من التناقض الذي أوقع نفسه فيه، فبقدر ماكان قد أكد في نصوصه المختلفة على ان حرية التنظيم مكفولة للأفراد والجماعات، فإنه افصح في مجالات اخرى عن نظرة صريحة في معاداة التعددية السياسية او الحزبية عندما يتعلق الأمر بالآليات او بوسائل التحول الفعلية.

وحيث ان التعددية، في جانب مهم منها، ليست إلا تحقيقا لقدر اكبر من المشاركة السياسية، فإن القيود الواردة في الدساتير العربية على حق المشاركة السياسية هي قيود متعددة برغم اختلاف أشكال الحكم في الوطن العربي [1]. فمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر إلى الخبرة المتعلقة بالمؤسسات التمثيلية والمشاركة السياسية. ففي البحرين نص دستور البلاد لسنة ١٩٧٣ على انشاء مجلس نيابي (المجلس الوطني) مكون من الوزارة وثلاثين عضوا يتم انتخابهم من قبل الشعب، إلا إن الأمير قام بحل هذا المجلس في عام ١٩٧٥ ولم يعاد انتخابه[2]، بالرغم من التطورات الأخيرة وتحول الإمارة إلى مملكة منذ ١٤ شباط/ ٢٠٠٢.

وفي الإمارات، تكون حرية التكوين للجمعيات في حدود القانون (م ٣٣) ولم يرد أي تفصيل تشريعي آخر عن الأحزاب السياسية والنقابات. ولم يتعرض دستور قطر لحرية تأسيس الجمعيات بما في ذلك الأحزاب السياسية[3].

وفي عمان، عين السلطان عام ١٩٨١ مجلسا استشاريا بصلاحيات محدودة للغاية يضم في معظمه كبار مسؤولي الحكومة. وفي عام ١٩٩١ تم تزكية ثلاثة

---

(١) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٢) جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : ارهاصات الداخل وضغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١١)، السنة ٩/ ١٩٩٦، ص ٤٢.

(٣) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩-١٠.

مرشحين لكل من محافظات السلطنة البالغ عـددها (٥٩) محافظـة بواسـطة المـواطنين البـارزين في هذه المناطق، وبعد ذلك اختار السلطان واحدا من بين هؤلاء المرشحين لكل محافظـة كنـوع مـن الإصـلاح الشعبي[1].

وإذا ما انتقلنا إلى الإطار الدستوري والقانوني في اكبر بلد في مجلس التعاون الخليجي وهو السعودية فإننا نلاحظ، انه لايوجد فيها دستور مكتوب. وحجة ذلـك هـو عـدم الحاجـة للدسـتور مـادام القـرآن هـو دستور المسلمين، وهذا هو المنطـق الرسـمي السـعودي. ولـيس هنـاك برلمـان ولاهيئـات منتخبـة أيـا كـان اختصاصها، وفي العربية السعودية يضع القانون قيودا مشددة على حرية التعبير وينص على إنزال عقوبات شديدة بحق أولئك الذين يعارضون السياسات الرسمية، ويشمل ذلك التدخل في شؤون السياسـة بمـا فيهـا الانتماء إلى التنظيمات السياسية او التحريض على الاحتجاجات العلنية، والحث عـلى الإضرابـات والمشـاركة فيها والاتصال بالتنظيمات السياسية خارج البلاد، كـما ان قـانون الصـحافة قـد وضـع قيـودا مشـددة عـلى المطبوعات عام ١٩٨٢ وعلى تداولها ونشرها وخصوصـا تلـك المتعلقـة بـأمن الدولـة ونظامهـا العـام، كـما لاتعترف السعودية بحقوق الدفاع القانونية المتعارف عليها دوليا وتجري المحاكمات عـلى نحـو مطلـق، ولا تطبق المحاكم سوى أحكام الشريعة[2].

ولاتتيح مثل هـذه الإجـراءات، المجـال للحـديث عـن ديمقراطيـة او تعدديـة لأن مافيهـا مـن قيـود وتحريمات تكفي للدلالة على طبيعتها المغلقة. وبرغم ان العاهل السـعودي قـد اصـدر في آذار عـام ١٩٩٢ ثلاثة أوامر ملكية بالنظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى الذي افتتحـه في كـانون الأول عـام ١٩٩٣ والذي عدته الصحافة (الموالية) نقطة تحول و "إشعاع حضاري"[3]، فإن هذا المجلس وعددهم (٦٠) عضـوا يتم اختيارهم بالتعيين وليس بالانتخاب. وذلك أمر يفسر لنا حجم "الانفتاح الديمقراطي" فيها.

---

(١) جودت بهجت وحسن جوهر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٣-٤٤.

(٢) د. ثناء فؤاد عبدالـلـه، آليات التغيير الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ص ٨٤-٨٥.

المبحث الثالث

التحول الديمقراطي في العراق

اقتصرت ملامح التغيير في العراق لثلاثة عقود باجراءات محددة اقتصرت على انتخابات دورية للمجلس الوطني الذي لم يكن بدوره يملك صلاحيات تشريعية، وانما فقط كان عمله يقتصر على اقتراح القوانين التي كان مجلس قيادة الثورة ينظر فيما اذا كانت تصلح ام لا. ومع وجود مايسمى بالجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي اقتصرت على اربعة احزاب فقط إلا ان هذه الجبهة من الناحية العملية لم يكن لها أي حضور وذلك للهيمنة المطلقة التي فرضها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يحكم في العراق.

اما بالنسبة لتجربة المجالس الشعبية التي انطلقت منذ سبعينات القرن الماضي، فان هذه المجالس في حقيقتها كانت عبارة عن تكتلات تهيمن عليها القيادات الحزبية القاعدية للبعث، اضافة إلى انها لم تقدم أي خدمات للمواطنين والسبب يكمن في عدم تخصيص ميزانية لها من قبل الدولة التي احتكرت عبر مؤسساتها المتشعبة كافة الاعمال.

وفي مجال الحياة الحزبية، لايمكن لنا التحدث عن وجود رسمي لاي حزب من الاحزاب، فمعاداة الحزبية كانت واضحة خلال المدة التي حكم بها البعث في العراق. ولهذا نجد ان كل الاحزاب الاخرى مالت إلى العمل السري، بل ان اغلبها فضل العمل من خارج البلاد مكونين المعارضة السياسية التي بدأت تنشط بشكل واضح بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وخروج القوات العراقية من الكويت وبداية التحجيم والتطويق العملي للعراق من قبل بعض الاطراف الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية. غير ان الحياة الحزبية في العراق بدأت تتجسد على ارض الواقع، خاصة في المنطقة الشمالية منه والتي تعرف اصطلاحا بمناطق الحكم الذاتي ذات الاغلبية الكردية، وقد تجسدت هذه الحياة الحزبية باعادة نشاط الاحزاب الكردية العاملة في تلك المنطقة وهذه الاحزاب هي الاتحاد الوطني

الكوردستاني والاتحاد الاسلامي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. فهذه الاحزاب وجدت لها ارضية جديدة للعمل الحزبي، خاصة بعد فرض الولايات المتحدة وبريطانيا الحظر على الطائرات العراقية. ولم تعد للحكومة المركزية في بغداد أي نوع من السيطرة على هذه المناطق في شمال العراق مما شجع الاكراد في تلك المناطق على اجراء انتخابات للبرلمان الكردي الذي بات يتمتع بكل الصلاحيات في الاقليم.

لقد بقي الحال كما هو عليه في عموم العراق الذي شهد استفتاء على منصب رئيس الجمهورية الذي كان هو المرشح الوحيد للمنصب. وما عدا ذلك لايمكننا الحديث عن وجود جو ديمقراطي في ظل الرقابة الصارمة على الصحف والاذاعة والتلفزيون والمنشورات كافة. وعلى الرغم من ان النظام كان قد اصدر بعد حرب الخليج الثانية قانون الاحزاب عام ١٩٩١، لكنه من الناحية الفعلية لم يكن قد ترجم إلى الواقع وكانت حجة النظام هي طبيعة الظروف والمحيط الاقليمي والد ولي للعراق وهي ذات الظروف التي حالت دون دستور دائم للبلاد.

ويبدو ان تصلب النظام وانسداده في الداخل، انعكس بنفس الموجة والقوة على علاقات العراق وسياسته الخارجية التي اصبحت تعاني من العديد من المشاكل التي بدأ اللاعبون الدوليون يثيرونها امام العراق وقيادته في تلكم المرحلة. وقد تسارعت الامور والاحداث لتضع العراق في مواجهة جديدة بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية التي استطاعت ان تكسب تحالف استراتيجي مع بريطانيا وايطاليا وانضمت للتحالف دولا اخرى وبنسب متفاوته في درجة المساهمة في التحالف الذي انتهى بشن حملة عسكرية هي الاشرس من نوعها في التاريخ الحديث انتهت باحتلال العراق من قبل امريكا واسقاط النظام السياسي فيه في ٩/نيسان/٢٠٠٣. ويمكن القول، دون تحفظ، ان المرحلة التي تلت الاحتلال شهدت ظهورا واضحا لكافة الكتل والاحزاب السياسية القديمة والتي طرحت نفسها على الشارع العراقي من جديد ولكن بقوة هذه المرة. ومن هذه الاحزاب التي كانت لها هياكل تنظيمة منذ مدة طويلة هي حزب الدعوة الاسلامية بزعامة ابراهيم الجعفري، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب اتحاد الشعب بزعامة حميد مجيد موسى، والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية، والحزب الاسلامي، كما ظهرت احزاب وكتل اخرى منها

استمرار لاحزاب كانت قائمة ومنها من تأسس بعد الاحتلال، اضافة إلى استمرار عمل الاحزاب الكوردية وهي الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويلاحظ ان الحياة الحزبية في العراق بعد الاحتلال، كانت السمة البارزة التي وسمت المرحلة الانتقالية، غير انها، مع ذلك، لم تستطع ان تبلور برامجها الحزبية بشكل واضح تستطيع من خلاله استقطاب الجماهير. وعليه يمكن القول ان أغلب هذه الاحزاب بقيت على نفس تنظيماتها السابقة وتوقعت على نفسها نتيجة المنافسة الشديدة بينها من جهة ولان ملامح الخوف والحذر والريبة كانت هي الاجواء التي سيطرة على الساحة العراقية من جهة ثانية.

غير ان ما ذكر اعلاه، لايمنع من القول، ان هناك احزابا وكتلا سياسية وتجمعات للمجتمع المدني بدأت تتبلور لتطرح نفسها على المجتمع مستفيدة من اجواء الحرية والديمقراطية التي توفرت بعد سقوط النظام السياسي السابق. ولهذا شهدنا ولادة العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي نتمنى لها ان تنمو باتجاه النضج وان تبلور لها برامج واهداف سياسية واضحة تستطيع من خلالها ان تعوض النقص الذي عانى منه العراق لمدة طويلة وان تكون جزءا من الرقابة على السياسة العامة للحكومات القادمة. ولاجل ان تكون كذلك ينبغي لها ان تبتعد من ان تكون انعكاسا للتجمعات الطائفية والعرقية والمذهبية كي تستطيع ان تسهم فعليا في رفد العملية السياسية والديمقراطية للبلد.

وواقع الحال، ان الحديث عن مرحلة مابعد الاحتلال واسقاط النظام السياسي في العراق تتطلب مزيدا من البحث والتمحيص في طبيعة الحياة الحزبية والديمقراطية، والسبب ان العراق ينتظم تعددية واسعة ذات ابعاد مذهبية وطائفية وعرقية وجهوية وهذه الابعاد تجعل من عملية التكهن بمستقبل الديمقراطية والتعددية في العراق صعب المنال. فهناك العديد من الاحزاب التي لايمكن لها التعايش مع الآخرين بسبب من طبيعة تكوينها وخاصة احزاب الاقليات الموجودة حاليا وهناك احزاب تريد السيطرة الكلية على جميع مرافق الدولة، كما ان هناك احزاب لها اهداف لايمكن لها ان تلتقي مع اهداف عراق موحد ديمقراطي بسبب

رفع سقف مطالبها المستمر. وعلى العموم، فقد شهد العراق في ٢٠٠٤/١/٣٠ اول تجربة ديمقراطية حينما جرت فيه اول انتخابات حرة وعلى اساس القائمة الواحدة وبدائرة انتخابية واحدة للعراق كله. وبغض النظر عن طبيعة الظروف والملابسات والصراعات التي جرت بين الاحزاب والكتل والتجمعات السياسية، فان هذه الانتخابات كان من شأنها ان تبلور جمعية وطنية من (٢٧٥) عضوا وضعت لها اهداف رئيسة يأتي في مقدمتها اختيار رئيس للبلاد ونائبين للرئيس وان يقوم هؤلاء بترشيح رئيس للحكومة الذي يقوم بدوره بعرض تشكيلة الوزارة امام الجمعية الوطنية للمصادقة عليها.

على اننا نذكر، بان هذه الانتخابات لم تكن لتشمل كل العراقيين فقد قاطعت هذه الانتخابات العديد من الاحزاب والكتل والتيارات والتجمعات التي غلب عليها المذهب السني بحجة عدم شرعية الانتخابات لانها تأتي في ظل الاحتلال الامريكي للعراق مطالبة بوضع جدول زمني لخروج القوات المحتلة من العراق.

ودون الدخول في تفاصيل ماجرى ويجري في العراق فاننا هنا نستطيع ان نورد قائمة باهم الاحزاب والكتل السياسية التي اشتركت في الانتخابات التي حصلت فيها على مقاعد في الجمعية الوطنية وهذه هي:

١- الائتلاف العراقي الموحد: وقد حصل على (١٤٠) مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية. وضم هذا الائتلاف كل من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة الاسلامية وحزب الفضيلة الاسلامي والتجمع العراقي المستقل، والرابطة المستقلة لرعاية الديمقراطية وتجمع العراق الديمقراطي وتجمع النخب العراقية.

٢- قائمة التحالف الكردستاني التي حصلت على (٧٥) مقعدا في الجمعية الوطنية وقد ضمت الحزبين الكرديين الكبيرين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني كما ضمت ضمن تحالفها احزابا وكتلا اخرى اهمها الجماعة الاسلامية الكردستانية وجبهة تركمان العراق وقائمة كركوك المتآخية والتجمع الجمهوري العراقي والائتلاف الاسلامي والتركماني والتي فاز عنها الدكتور جلال الطلباني كأول رئيس عراقي منتخب بعد تغيير النظام.

٣- القائمة العراقية: وقد حصلت على (٤٠) مقعدا وتضم هذه القائمة حزب الوفاق الذي يترأسه رئيس اول حكومة مابعد الاحتلال وهو د. اياد علاوي.

٤- قائمة عراقيون: وحصلت على (٥) مقاعد ويترأس هذه القائمة الرئيس العراقي المؤقت للحكومة الانتقالية غازي عجيل الياور، والذي اصبح بعد الانتخابات العامة نائبا للرئيس.

٥- جبهة تركمان العراق، وحصلت على (٣) مقاعد وهي بقيادة فاروق عبدالله عبدالرحمن.

٦- الجماعة الاسلامية الكردستانية / العراق، وحصلت على مقعدين وهي بقيادة محمد محمد قادر.

٧- الكوادر والنخب الوطنية، وحصلت على (٣) مقاعد وهي بقيادة فتح الله غازي اسماعيل.

٨- كتلة المصالحة والتحرير وحصلت فقط على مقعد واحد خصص لزعيم الكتلة وهو مشعان ركاض ضامن.

٩- منظمة العمل الاسلامي في العراق – القيادة، وحصلت على مقعدين وهي بقيادة علاء حمود صالح.

١٠- اتحاد الشعب، وحصل على مقعدين وهو بقيادة حميد مجيد موسى. ولاريب في ان هنالك العديد من الاحزاب والكتل السياسية الاخرى وكذلك الاشخاص الذين دخلوا سباق الانتخابات والتي لم تحصل على عدد من الاصوات التي تخولها الدخول إلى البرلمان، حيث يتطلب ذلك الحصول على مالا يقل عن (٣٠٠٠٠) الف صوت لغرض الحصول على مقعد في الجمعية الوطنية.

اضافة لما سبق فان هنالك عدد آخر من الاحزاب التي اشتركت وفازت بعضوية المجالس البلدية واخرى لم تفز. ومن هذه الاحزاب مايعود بمرجعيته للاحزاب التي اشتركت او دخلت في تحالفات مع احزاب اخرى في الجمعية الوطنية ومنها من خاض الانتخابات بمفرده، نجمل اهمها هنا:

١- بغداد السلام.
٢- اهالي بغداد.
٣- الحزب الشيوعي العراقي.
٤- التحالف الوطني الديمقراطي.
٥- تجمع البيان العراقي المستقل.
٦- الكوادر والنخب الوطنية المستقلة.
٧- تجمع عراق المستقبل.
٨- ائتلاف البصرة الاسلامية.
٩- جمعية الامام.
١٠- مؤسسة الرسول.
١١- الامان والاعمار.
١٢- جمعية العراقيين الاوفياء.
١٣- جمعية بابل المستقلة.
١٤- التيار العراقي الديمقراطي.
١٥- المجلس السياسي الشيعي .
١٦- الملتقى الديمقراطي لكربلاء المقدسة.
١٧- رابطة المثفين المستقلين.
١٨- تجمع الوحدة الوطنية العراقي.
١٩- جبهة تركمان العراق.
٢٠- تجمع المستقلين في صلاح الدين.
٢١- القائمة الرسالية الوطنية.
٢٢- الاخوة المستقلون.
٢٣- حركة الوفاق الاسلامي.
٢٤- تجمع الوفاء للعراق.
٢٥- مجلس عشائر الموصل الموحد.
٢٦- تجمع عشائر العراق الديمقراطي.
٢٧- الهيئة العراقية المستقلة.
٢٨- ائتلاف القوى الاسلامية والوطنية في ديالى.

٢٩-   كتلة المصالحة والتحرير.

٣٠-   قائمة كركوك المتآخية.

يلاحظ على القوائم والتجمعات اعلاه انها ذات طابع خاص ولهذا نجد انها اختصت بعملها وبرامجها على مناطق محددة، وهي بالتالي تختلف عن باقي الاحزاب الكبيرة التي طرحت برامجها بشكل اكثر شمولية. كما ان تلك الاحزاب محدودة التأثير في الوسط المجتمعي العراقي.

واخيرا لنا ان نقول، ان التعددية التي انفتحت على مصراعيها في العراق بعد سقوط النظام لايمكن التكهن بمستقبلها الذي يبقى خاضعا لكثير من التقلبات والتحالفات مما يجعل الديمقراطية الجديدة بوجهها التعددي موضوعا عائما يسبح في بحر الامواج التي قد تعصف به من جديد او تكون امام حالة اقرب إلى الفوضى ان لم يكن هناك قانون يضع الضوابط ويحدد الاهداف التي من اجلها تنشأ الاحزاب والتجمعات وإلا فلن يكون مستقبل الديمقراطية الوليدة في العراق باحسن من ديمقراطيات مجتمعات اخرى شهدت ضياعها في ضوء الانفلات وفقدان الكوابح.

والخلاصة التي نخرج بها هنا، في تحديدنا لوجهة نظر عامة، ان دساتير العديد من البلدان قد تغاضت صراحة عن عملية التحول، بل انها تغافلت عمدا في بعض الدساتير التي افرغت العديد من الحقوق من مضامينها الحقيقية، الأمر الذي يعكس في نهاية المطاف حذرا شديدا من التعددية السياسية التي تحولت في الكثير منها إلى نوع من اللائحات الديكورية التي زوقت بها دساتيرها والتي مجدت هذه الحقوق والحريات ولكنها لم تحاول النزول بها إلى أرض التطبيق الحقيقي لها. وحتى المعارضة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في بعض هذه البلدان، كانت في إطار الحدود التي رسمت لها من قبل النظام. فغالبيتها تدعو إلى تعديل الأنظمة السياسية القائمة اكثر من الدعوة إلى الإطاحة بها، الأمر الذي يظهر ان إمكانية التغيير الشامل لهذه الأنظمة، هو احتمال بعيد الوقوع في الوقت الراهن[1]. والمرجح هو استمرار نوع من العملية التطويرية للأنظمة السياسية فيها من خلال الأسر الحاكمة التي تجيد إدارة الساحة السياسية مثلما تجيد عملية التداول للسلطة

---

(١)   جودت بهجت وحسن جوهر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

ولكن فقط داخل العائلة، وسواء أكان هذا التداول سلميا او على طريقة انقلابات القصور كما حدث للبعض منها.

وفي السياق العام لتجارب عالم الجنوب، نقول ان اغلب هذه الأنظمة، لم تصل بعد إلى مفهوم الدولة القانونية او إلى فلسفة الديمقراطية والتعددية، كأسلوب لسلطة الحكم في إطار قيادة الدولة والمجتمع. فأغلب هذه البلدان تحكم من خلال نظرة أحادية، وهيئات ديكورية (دستورية او قانونية)، لأنها بالأساس لم تقم على تمثيل الإرادة الشعبية.

وحسبنا ان تلتزم النخب بالمضمون الديمقراطي، فإنها غالبا ما استخدمت أساليب اخرى تمثلت في زيادة الاستبداد. ويخشى ان تكون المرحلة الديمقراطية التي مرت بها هذه البلدان، أقرب إلى ان تكون محطة استراحة بين نمطين من الاستبداد، أحدهما استهلك وآخر يستعد. عندها سوف تظهر التعددية الجديدة، كعملية تجريب تقوم بها الدولة على المجتمع بقصد السيطرة عليه وليس وسيلة لسيطرة المجتمع على الدولة. وعندئذ لن يكون مستقبل التعددية الراهنة مختلفا عن التعددية الأولى. وليس باستطاعتنا ان نتمنى، او ان نطلب، من المجتمع، ان يتصرف بغير ما أعد له، او درب عليه، غير ان لنا أن نقول مع الآخرين. ان الديمقراطية المغشوشة [*] أخطر على النظام من الديكتاتورية الصريحة.

(*) يتم ذلك عن طريق تبني دساتير تعترف باهمية العمل الديمقراطي واحقية الشعب في الممارسة السياسية وتأكيد استقلال السلطات العامة وحريات المواطنين المدنية والسياسية. إلا ان هذا التبني على الصعيد الدستوري لايعني انها طبقت على ارض الواقع ... فالسمة الغالبة لها هي خرق القواعد الدستورية المنظمة للدستور وحصر فاعلية ادواته الديمقراطية ضمن نطاق تحدده الفئة الحاكمة. انظر : د. رعد صالح الآلوسي ومحمد عدنان الخفاجي، الحريات العامة بين النصوص القانونية والواقع السياسي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ١٨، السنة تشرين الاول ٢٠٠٢، ص ١١٥.

الفصل السابع

التحديات التي تواجه التعددية ومستقبلها في عالم الجنوب

المبحث الأول: التعددية ومواجهة التحديات

١- التعددية والاستقرار السياسي
٢- التعددية والوحدة الوطنية
٣- التعددية والإصلاح السياسي والاقتصادي

المبحث الثاني: اشكال التعددية ومستقبلها

١- التعددية الفوقية
٢- التعددية والبقاء في السلطة
٣- التعددية وأحزاب السلطة
٤- التعددية وأجواء النظام الدولي
٥- التعددية والانتخابات
٦- التعددية وتداول السلطة
٧- التعددية والمعارضة
٨- التعددية والمؤسسة العسكرية

مقدمة

لايحتاج الأمر منا ان نقدر على التنبؤ، وانما ينبغي علينا ان ننظر عبر الضباب المتراكم الذي أحاط بالسنوات الافتتاحية للعقد الماضي من القرن العشرين كي نفهم في ضوء ذلك معطيات المرحلة الحاضرة التي في ضوئها نستطيع تدقيق صورة المستقبل. ففي السياسة لا توجد خيارات او بدائل صافية ومستقلة تماما بعضها عن بعض. خاصة وإننا نحلل ممارسات سياسية غير مكتملة، فالصورة النهائية للتعددية لاتزال بعيدة عن شكلها النهائي. ويتضح ذلك من غياب الاستمرارية الزمنية لأكثر هذه التجارب التي غلب عليها التحكم في الخريطة السياسية.

ان نظرة سريعة لواقع التعددية والديمقراطية في عالم الجنوب تبدي لنا صورا متعددة وفقا لتعدد أنماط التفكير السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. فهذه التعددية يمكن ان تظهر إلى حيز الوجود كثمرة للضرورة وليس للإرادة، او ان تكون وليدة الضرورات الضاغطة وليست وليدة برامج محددة.

ووفقا للخبرة التاريخية، فإن تحول دول عالم الجنوب من نمط سياسي إلى آخر، يؤشر نجاحات كما يؤشر اخفاقات فبعضها تحطمت إنجازاتها على صخرة الصراع على السلطة، وبعضها الأخر استطاع عبور الأزمة وحسمها نهائيا، بينما وصلت دول اخرى إلى هاوية الحرب الأهلية، بل انهيار الدولة.

من هنا يمكن الإشارة إلى ان تحدي ظاهرة التحول نحو التعددية يكمن في صلب الأنظمة السياسية مثلما يكمن في صلب ممارسي السلطة في معظم البلدان التي خضعت لهذه التجربة. فليست المشكلة في وجود او عدم وجود التعددية، ولكن في طبيعة التساؤل عن تحول التعددية ذاتها إلى مشكلة سياسية في لحظة تاريخية

معينة. فعالم الجنوب الذي ركب حصان التعددية، لم يكن واضحا في مساره، الأمر الذي جعله يسير في اتجاهات متباينة. لذلك فمن حقنا التساؤل منذ البداية عن سبب الاهتمام بالتعددية في معظم دول عالم الجنوب في أواخر القرن الماضي؟ وماهي التحديات التي تواجهها اليوم؟ وماهي المخاطر التي تحيط بها؟

وينبغي الاعتراف بأن انتقال بلدان عالم الجنوب نحو التعددية كان يسيرا لدى بعض دوله، ولكن ينبغي الاعتراف ايضا ان بلدانا اخرى عاشت مخاضا عسيرا، في الوقت الذي سجلت فيه ظاهرة الانتقال التعددي، حالة من الامتناع المرحلي في العديد من البلدان. ومع ذلك ينبغي الإقرار، ان البلدان التي كان انتقالها محجوزا او عسيرا، لم يكن باستطاعتها إظهار اللامبالاة او عدم الاكتراث حول مايجري من وجة ديمقراطية مثلت نوعا من ورشة العمل الديمقراطي الذي اهتزت بموجبه اكثر النظم التسلطية، بعد ان ظل الحاجز الإيديولوجي الذي غطت عليه الحرب الباردة، يؤدي دوره طوال نصف قرن والذي كان هو المعيار لتوزيع دول العالم.

غير (ان اختفاء هذا الحاجز، كان من شأنه إحياء الآمال في رؤية نموذج الديمقراطية التمثيلية، الذي أخذ ينتشر على نطاق واسع)[1]. وأصبحت الديمقراطية والتعددية في ظل الأجواء الجديدة التي هيأها الوضع الدولي الجديد نوعا من "الملكية المشتركة للانسانية" كافة، في الوقت الذي دللت فيه الأنظمة الشمولية، انها عاجزة عن مواكبة المد الديمقراطي الذي بدأ يطغي في إطار وضع دولي يستند إلى مفاهيم جديدة ورؤيا جديدة للأسس التي تقوم عليها الأنظمة السياسية فكان ان قاد ذلك إلى خلخلة النظم الشمولية السابقة وبالتالي سقوطها.

ولكن سقوط الدكتاتوريات، فردية كانت أم أحزابا واحدة، لايعني بالضرورة بروز الشرعية الديمقراطية التلقائي ولاشروط تحقيقها، ولكن بالأحرى انفتاح الأفق

---

(١) د. غسان سلامة، أين هم الديمقراطيون، كتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

التاريخي على تغيير النظام وقواعد العمل السياسي. فشكل النظام القادم ومدى تجسيده لقيم الحرية والمسؤولية ودرجة المشروعية الشعبية التي سوف يتمتع بها، كلها من الأمور غير المحسومة سلفا بوصفها موضع اجتهاد مثلما هي موضع تنازع. ان الديمقراطية لاتولد من رحم الاستبداد الفاسد، ولكنها تحتاج إلى بناء نظري وعملي، كما ان مستقبلها يتوقف على النجاح في بلورة التصور السليم وتحديد الوسائل الملائمة والفعالة[١].

نحن أذن أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، في ضوء مايطرح من أسلوب جديد لممارسة السياسة او للسعي إلى السلطة. فظاهرة التحول نحو التعددية، تعني فيما تعنيه، قبول الأخر وأخذ رأيه ومصلحته في الحسبان. وهذا يجب ان يسبقه تنمية قناعات لدى افراد المجتمع وجماعاته بأنهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات كافة، شركاء في الوطن العربي لكل منهم ما للآخرين وعليه ما عليهم[٢].

ومن المهم هنا ان نؤكد، ان طريق الانتقال الديمقراطي ليست معبرا سالكا بسهولة، ولا تفتح المرحلة الراهنة امكانيته على نحو فوري على الأقل. والسبب هو ان الشرعية السياسية التي تقوم عليها سلطات النخب الحاكمة لم يتم تحصيلها بوسائط التمثيل والاقتراع الديمقراطيين[٣]. ولامجال لوعي إمكانية حدوث الانتقال دون توفير حد أدنى من الشرعية والتي لايمكن تحقيقها إلا من خلال إنجاز الانفتاح الديمقراطي. ويعني ذلك ان عملية التحول او الانتقال الديمقراطي تبقى محكومة بوجود نوع من التوافق الاجتماعي كي تصبح ممكنة.

---

(١) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

(٢) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٣) عبد الإله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤-٢٥.

وفي المقابل، تبدو الحاجة ماسة اليوم إلى إعادة وعي خيار الانتقال الديمقراطي على نحـو جديـد، أي بوصفه مخرجا تاريخيا من الانسداد السياسي العام[1]. والتاريخ هو الذي يقرر صلاح الأحكام، بقدر ماتنجح البلدان في حل المشاكل التي تواجهها المجتمعات[2]. ولأجل النجـاح في إنجـاز هـذه السياسـة ينبغـي تـوفير ضمانات كافية لنجاح عملية التحول الديمقراطي وعبر الوسائل السلمية لنقل المجتمع من حالته القائمة إلى الحالة الجديدة.

وفي ضوء ذلك نتساءل، هل مثلت عملية الانتقـال لـدى بلـدان عـالم الجنـوب حـلا لأزمتهـا؟ أم انهـا وضعت أمام أزمة جديدة في ضوء التحديات التي تواجهها؟.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

(٢) برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

المبحث الاول
التعددية ومواجهة التحديات

١-التعددية والاستقرار السياسي

يلاحظ بالنسبة لفترات الانتقال الديمقراطي التي جرت في بلدان عالم الجنوب، ان هـذه الفـترات قـد تزامنت مع اختفاء أجيال الاستقلال من المسرح السـياسي. مـثلما أدت إلى اختفـاء بعـض القـادة والصـفوة وأدى ذلك إلى إعادة تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية وإعادة تقييم العلاقات مع القوى الفاعلة داخـل المجتمع. كما أدت مجموعة الضغوط (دولية ومحلية) إلى إحداث تغيير سياسي في مجاميع من الدول، منها كينيا وزيمبابوي وأنجولا ومالي وجنوب أفريقيا ونيجيريا[١]. ودول أخرى تحولت او انتقلت بنظامها السياسي إلى نظام جديد. وقد أدت حالات الانتقال هذه في العديـد مـن هـذه البلـدان إلى خلخلـة حالـة الاسـتقرار السياسي كما لم تشهد بلدان اخرى استقرار سياسيا نتيجة تحولها مما يضع هـذه البلـدان أمـام تحـد خطـر بدأت تتضح معالمـه يومـا بعـد يـوم مـن تنـامي نزعـات لم تكـن تثـار خـلال المرحلـة الأولى التـي أعقبـت الاستقلال. فالتخوف من ان التعددية يمكن ان تكون عامل تقسيم وتجزئة ظـل هاجسـا يـراود بـل ويهـدد هذه الدول.

وبمراجعة الأدبيات الخاصة بأشكال التحول الديمقراطي، نجد انها لاتتضمن معايير محددة. ويبدو ان هذا الاستنتاج، يتفق مع الافتراض الذي ينص على ان كل عملية تحول تتم وفقا لظـروف معينـة، ويصـعب من خلالها التوصل إلى صياغة ملامح عامة. والذي يعنينا ان عملية التحول تحدث في كل دولـة عـلى حـدة، ويمكن ان تمر من خلال اكثر من نموذج، وربما يكون سبب ذلك، تسارع الأحداث وتتابعها بشكل خطير.

---

(١) السفير احمد طه، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

وطبقا لما سبق بيانه، فإن عملية التحول نحو التعددية قد تحقق نجاحا في التغلب على مشكلة الاستقرار السياسي الذي تعاني منها معظم دول عالم الجنوب. وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من وجود التعددية بكافة صورها الاثنية والعرقية والدينية في موريشيوس، فإنها استطاعت ان تحقق قدرا كبيرا من الاستقرار السياسي والاجتماعي منذ الاستقلال من خلال انتهاج صيغة التعددية الحزبية[1]. وذلك يؤكد فرضية ان النموذج التعددي يمكن ان يؤدي دورا وظيفيا مهما في تحقيق وحدة وتكامل النسق السياسي والاجتماعي في بعض هذه التجارب. كما يلاحظ ان هذه الدول بالرغم من انها أخذت بالتعددية منذ الاستقلال، إلا انها لاتزال تشهد حركات جماهيرية مطالبة بتدعيم وتوسيع النظام الديمقراطي القائم. فالديمقراطية ليست مجرد إقامة أحزاب سياسية او إجراء انتخابات حرة بشكل دوري ولكنها تتطلب كفاحا مستمرا من اجل الحفاظ على القيم الديمقراطية من كافة الأخطار المحدقة بها من كل جانب وفي كل وقت[2]. ثم ان هناك ولاءات متعددة ومتداخلة ومتدرجة داخل كل مجتمع قد تتناقض وقد تتفق، وان اتفاقها يفضي إلى حالة من الاستقرار مثلما يفضي اختلافها إلى عدم الاستقرار السياسي، وذلك يتوقف أيضا على شرط أساسي في التعددية هو الاعتراف بانقسام البلد إلى فصائل وليس بإنكاره. او ان تكون التعددية معبرا لإنجاز نوع من المصالحة الوطنية كشرط لظهور نخبة وطنية جديدة مكرسة لقضية التقدم[3]، وإنجاز حالة الاستقرار السياسي. إلا ان ذلك لم يحدث في أغلب تجارب عالم الجنوب، ففي ظل الصراع على السلطة، وهو غالبا منبع أساسي للطلب الديمقراطي، يشكل سببا أساسيا في مراوحة الديمقراطية التعددية في مكانها.

ان الديمقراطية والتعددية تبقى ثمرة للضغوطات المتبادلة والقابلة للتغير نتيجة ميزان قوى لم يستقر بعد، ومن الممكن ان يتحول من النقيض إلى النقيض[4]. كما

(١) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) د. حمدي عبدالرحمن، المصدر السابق نفسه، ص ١٦.

(٣) محمد عبدالباقي الهرماسي، التغيير الاقتصادي ومضاعفاته السياسية، في كتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٤) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

حدث في الجزائر، فالتحول الديمقراطي فيها لم ينتج عنه حالة استقرار سياسي. وربما ذلك ان التوجه الديمقراطي كان قد نبع من قوة التفجر ولم يكن استجابة للتضخم العام في الشروط الذاتية والموضوعية. وعليه يمكن القول ان التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر مثلا لم يتمخض الآن عن مبادرة سياسية حقيقية[١]. ويأتي انزلاق الجزائر بسرعة مذهلة نحو منحدر العنف، ليؤكد حقيقة التوقع الذي أعلنه الرئيس (زروال) منذ عام ١٩٩٤ فقد أشار إلى ان الجزائر على شفا كارثة بسبب الانقسامات السياسية والأيديولوجية التي نتج عنها إصلاح كان من نتيجته ان بوسع كل خمسة عشر شخصا تأسيس حزب والحصول على تأييد الدولة[٢]. وأدى ذلك إلى النمو الهامشي لكثير من القوى التي شكلت مايشبه اللوبي السياسي الضاغط ضد أي إصلاح سياسي ديمقراطي وبالتالي فإنها هددت الاستقرار السياسي في الصميم.

واذا كان الحفاظ على الاستقرار السياسي يعتمد على ايجاد المؤسسات السياسية القادرة على مواجهة مشكلة الحكم في المجتمع[٣]، فإن بعض تجارب التحول الديمقراطي وبالرغم من انفتاحها، لم تستطع التغلب على مشكلة الاستقرار السياسي. فقد تعرضت كل من تونس ومصر إلى نوبات من المواجهة بعضها عنيف وبعضها أقل عنفا خلال النصف الأول من عقد التسعينات، وخاصة بين بعض الأحزاب الإسلامية والحكومات في كلا البلدين، وإذا كان هناك نوع من الانفراج في تونس، إلا انها مستمرة وأشبه ماتكون بحرب الاستنزاف المحدود بين النظام والإسلاميين في مصر[٤]. وقد تنفجر الأوضاع الداخلية فيها في أي لحظة

---

(١) محمد عبدالباقي الهرماسي، المصدر السابق نفسه، ص ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) احمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٨)، السنة ابريل ١٩٩٧، ص ١٣٦.

(٣) د. رعد صالح الالوسي ود. حسين علوان الربيعي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وصنع السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، مجلة الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥، نيسان ٢٠٠٢، ص ٢٦٤.

(٤) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد الأول، السنة الأولى، نيسان ١٩٩٧، ص ٣٣.

وبشكل قد لايمكن السيطرة عليه، فالعنف عندما تندلع شرارته لايمكن لأي طرف احتكاره لنفسه.

ومما لاشك فيه، ان التعددية السياسية سوف توفر المؤسسات السياسية التي تستطيع كافة الأطراف من خلالها ممارسة العملية السياسية على وفق ضوابط محددة تساعد على إنجاز حالة الاستقرار، إلا ان ذلك لم يتم بشكله العملي الصحيح وخاصة في مثالنا السابق (حالة تونس ومصر). ففي تونس كان الغرض من التعددية إيجاد حد مناسب من الاستقرار السياسي والفاعلية يقتضي السماح بتوسيع نطاق التعددية، إلا انها كانت أسيرة في حركتها وعملت على تثبيت نطاق وعمق التعددية عند مستوى معين ولم يسمح للمعارضة بالمشاركة في إدارة شؤون البلاد[1]. مما أفضى إلى حالة عدم الاستقرار نظرا لعدم الاشتراك الفعلي للمعارضة التي كبلت بقيود كثيرة.

أما في مصر، فمع حقيقة وجود اتفاق بين مختلف أطراف النظام الحزبي فيها حول قواعد وآليات ومؤسسات التعددية السياسية، إلا ان الأبحاث السياسية ذات الصلة، تشير إلى وجود خلافات حول عدد من القضايا العامة منها مايتعلق بمدى ملاءمة الدستور الذي صدر عام ١٩٧١ مع التعددية السياسية وحقيقة تداول السلطة، فضلا عن الملاحظات المتعلقة بنزاهة الانتخابات وتحيز أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية[٢]. وكل ذلك يؤشر حقيقة أساسية تتمثل في ان مصر لم تستطع تخطي أزمتها السياسية بانتهاج التعددية السياسية.

٢-التعددية والوحدة الوطنية

تشهد بعض التجارب التعددية سلسلة من الانتكاسات على صعيد إنجاز الوحدة الوطنية. وإذا كان من المؤمل في الديمقراطيات التعددية ان تحكم بقوة وشرعية[٣]،

(١) علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٢) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(3) William N.Nelson, on Justifying Democracy, London, Routledge and Kegan Paul, 1980, P.17.

من خلال إنجاز احترام مبدأ المساواة وتوسيعه لينطبق على اكبر عدد ممكن من الأفـراد والجماعـات والفئات داخل المجتمع. فإن التجربة العملية أثبتت عكس ذلك.

ومع وجاهة الاحتمال الذي يرى بأن التعدديـة، يمكـن ان تمثـل الفرصـة الجـادة للخـروج مـن أزمـة الوضع القائم على التناحر والصراع للاتجاه نحو مصالحة وطنية شاملة، قوامها إعادة نصاب العـدل مقابـل نسيان الماضي، ومحو الحزازات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد[١]. نجد ان تطبيـق التعددية في الكثير من تجارب عـالم الجنـوب، لم يـؤد إلى إنجـاز تلـك الغايـة. والسـبب يعـود بالأسـاس إلى استمرار انغلاق النظام السياسي – رغم الانفتاح المعلن – في وجه الفئـات الاجتماعيـة المختلفـة فضـلا عـن التراكم السياسي السابق. ونستطيع القول ان تجربة التعددية الجديدة لم تقدم شيئا لهذه المجتمعات طالمـا نظر اليها كتكتيك جديد، او كإضافات لمؤسسـات جديـدة تـوحي للشـعب بـالتغيير في الوقـت الـذي تمنـع التغيير او تؤجله.

والأمر الذي يترتب على ماسبق هو انفراط الوحـدة الوطنيـة إلى المـدى الـذي يمكـن أن تنفجـر فيـه غرائز الصراع الأهلي[٢]. فأفريقيا جنوب الصحراء تقف على بركان من النزاعات الاثنية والعرقية وقـد يخمـد هذا البركان مدة طويلة، إلا انه يمكـن ان ينفجـر في أي لحظـة مـثلما حـدث في أثيوبيـا وليبريـا والصـومال. والعداء الاثني يكون حتيما في ظـل ظـروف تسـييس الاثنيـة واسـتخدام السـلطات الحكوميـة في المنافسـة الاثنية الاقتصادية والاجتماعية[٣]. وقد تقود التعدديـة إلى عـدم الإجـماع حـول هويـة واحـدة في المجتمـع، وربما إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي تهدد الكيان السياسي[٤]. فقد اهتزت صورة التعدديـة السياسـية السابقة في لبنان بعنف تحت وطأة الصراع التناحري بين الميليشيات الطائفية والقوى العسـكرية المسـلحة. فالنظام السياسي اللبناني الذي تشكل على أساس صيغة طوائفية توافقية مقرونة بميثاق طـائفي عـام ١٩٤٣ عجز تماما عن إنجاز عملية الانصهار الوطني بين

---

(١) د. برهان غليون، الديمقراطية العربية جذور الأزمة وآفاق النمو، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.

(٢) عبدالإله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٣) د. حمدي عبد الحرمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٤) د. ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

الطوائف اللبنانية المتعايشة، وذلك يطرح مستقبل الصيغة الجديدة التي انطلقت منها الجمهورية الثانية على أساس مبادئ ميثاق الطائف لعام ١٩٨٩ وهي المبادئ التي أطفأت الحرب الأهلية لكنها قد لاتمنع من تفجرها من جديد وهنالك مؤشرات خطيرة جدا تؤكد هذا التخوف[١]. وهنا نستطيع القول بأن السلام الأهلي للمجتمع التعددي اللبناني قد يمثل محطة استراحة، لايستبعد ان تعود الطوائف بعدها للاقتتال ولهذا فإن مامطلوب من التعددية هو إعادة إنتاج اللحمة الوطنية التي من خلالها فقط يستطيع المجتمع ان ينمو ويزدهر وعندها فقط يمكن ان تكون التعددية ميلادا جديدا للجمهورية الجديدة.

إن اعتماد التعددية الحزبية والسياسية اليوم، يمثل اختيارا يتسم بالحساسية والتعقيد في مجتمعات عالم الجنوب التي تواجه العديد منها عقبات في الوحدة الوطنية. إذ انه دون تلاحم وانسجام وطني لايمكن لأية تجربة سياسية النجاح[٢]. وتبدو هذه الحقيقة واضحة في الصومال. فقد اتسعت حدود الأزمة فيها من مجرد صراع بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له وتحولت إلى رفض جماهيري لمفهوم الدولة بمعناها الحديث ومؤسساتها وتنظيماتها كما انسحب الغضب الشعبي على النظام إلى تحدي شرعية الدولة ذاتها وسلطاتها والنكوص إلى الأطر الاجتماعية التقليدية – كالعشيرة والقبيلة – كأبنية للتنظيم الاجتماعي بمعناه الواسع[٣].

ويلاحظ ان قتامة الصورة في الصومال تعكس واقع حال غالبية الدول الأفريقية. وقد دفع ذلك بأحد المفكرين السياسيين (زولبرج) إلى القول بأن المستقبل المرئي لأفريقيا يسير في اتجاه الصراع وعدم الاستقرار والانقسام وليس في اتجاه الاستقرار والوحدة والوفاق القومي. وتبدو هذه الرؤية حقيقة واقعة حيث لم تستطع العديد من دول القارة ان توطد أركان النظام السياسي الفعال والقائم على تحقيق

---

(١) د. مسعود ظاهر، مستقبل التعددية السياسية في لبنان بعد الحرب الأهلية، مجلة الوحدة المغربية، العدد (٩١)، السنة الثامنة، نيسان، ١٩٩٢، ص ص ٣١-٣٢.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(٣) د. نجوى امين الفوال، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

التكامل والوحدة الوطنية[1]. ولايقتصر الأمر على دول القارة الأفريقية، فهناك العديد من دول عالم الجنوب الأخرى، لم تستطع إنجاز وحدتها الوطنية من خلال انتهاج التعددية، كما هو الحال مع اليمن والباكستان وأفغانستان وغيرها.

٣-التعددية والإصلاح السياسي والاقتصادي

إذا ما غادرنا مشكلتي الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية وعلاقتهما بالتعددية الجديدة في عالم الجنوب، فبإمكاننا الإشارة إلى مسألة اخرى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان وهذا يثير قضية الإصلاح السياسي وعلاقته بالأوضاع الاقتصادية بشكلها العام في هذه البلدان. وحقيقة القول، ان معركة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية، ليست بالمسألة المحسومة سلفا، فمثل هذه المعركة لايمكن كسبها بسهولة إلا إذا استطعنا توفير الأرضية المناسبة لها. ففي ضوء واقع اقتصادي متدني تغلب عليه التبعية ومشاكل المديونية وحالة الفقر المدقع التي تعيشها بلدان عالم الجنوب، يثور التساؤل حول مدى توفر الإمكانية في ان تواجه التعددية الجديدة هذه المشاكل؟

ان مواجهة هذه التحدي تطرح العديد من الإشكاليات منها مايخص طبيعة العلاقة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة ومنها مايتعلق بالبناء السياسي الجديد والمتمثل بظاهرة التحول من جهة ثانية. او لنقل بصياغة اخرى، هل الديمقراطية شرط مسبق للتطور الاقتصادي – الاجتماعي، أم ان التنمية والمساواة الاجتماعية شرط لابد ان يسبق عملية التحول الديمقراطي؟

ثمة فارق أساسي بين الديمقراطية بوصفها قيمة سياسية وبين البناء المؤسسي الذي يحتاجه التطبيق الديمقراطي في مجتمع معين. فلم تعد الديمقراطية التعددية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب، بل انها أسلوب حياتي ونظرة شاملة لشكل العلاقات داخل المجتمع بقدر ماسوف تنصب على تحديد الحقوق العامة والواجبات وهذا يعني إيجاد نوع من التوازن بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن اعتبار العامل او الجانب الاقتصادي أساسي للعملية

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٨.

الديمقراطية الصحيحة، فليس هناك ديمقراطية حقيقية من دون مساواة اقتصادية. فحق التصويت يفقد قيمته حين يفقد ارتباطه المؤكد في الحق بلقمة العيش، والديمقراطية السياسية لايمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية[١].

وعليه لايمكن بناء ديمقراطية حقيقية دون توفير متطلباتها الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كانت الديمقراطية تمثل إطارا سياسيا ملائما لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصورة فعالة، فإن إنجاز التنمية الاقتصادية وتحقيق العدل الاجتماعي وتبلور القوى السياسية والاجتماعية يعد من الشروط العامة لرسوخ الديمقراطية والتعددية[٢].

وينبغي الإشارة إلى أهمية توفر العديد من متطلبات التحول الديمقراطي وسيادة مبدأ التعددية السياسية بشكل سلمي. فمجمل العملية الديمقراطية الجارية في العديد من دول عالم الجنوب معرضة للانتكاس والتراجع إذا لم ترافقها حالة نمو اقتصادي ولم تصحبها سيادة العدالة الاجتماعية في توزيع نتائج الدخل الوطني[٣]. خاصة ان معدلات البطالة والفقر تنذر بمخاطر كبيرة[*] في حال تفاقمها وعدم الخلاص منها[٤]. وقد بات السؤال المحوري حول جدوى التعددية السياسية في مجتمع يفتقر إلى الحد الأدنى من أوليات التنمية، وأيهما يحتل المكانة الأولى في اوليات العمل الوطني الملح، ملء بطون الجوعى وتعليم الاميين ورفع مستوى الصحة العامة

---

(١) د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت، بلا تاريخ، ص ١١١.

(٢) د. حسين توفيق ابراهيم، العالم العربي وتحديات التسعينات، مجلة قضايا دولية، العدد (٢١١)، السنة الخامسة، يناير، ١٩٩٤، ص ص ١١-١٢.

(3) Michael Todaro, Economic development in the thirt world, London, 1977, P.50.

(*) على سبيل المثال، فإن الفقر في أفريقيا قد أدى إلى الصراع، وهو أمر لاجدال فيه، وهذا الرأي يحظى بشعبية متزايدة بين وكالات التنمية التي تواجه يوميا فقرا مدقعا وصراعا محموما في نفس الوقت وفي ذات المكان، والأمثلة على ذلك سير اليون، الصومال، أثيوبيا، موزمبيق، بروندي، انغولا، وليبريا، أنظر:

Sam G, Amoo, the challenge of Ethnicity and conflicts, Conflicts in Africa : The Need for A New Paradigm, New York : United Nations Development program (UNDP), 1997, P.8.

(٤) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

وتشغيل العاطلين، أم إطلاق أبواق أفواه المعارضين لتقول ماتشاء حتى ولو كان تعبيرا عما لايمثل أولوية واحتياجا ماسا في حياة الناس العاديين [١].

ان عالم الجنوب يواجه أزمة فشل التنمية في العقود الماضية[٢]. وقد اعترف القادة الأفارقة صراحة أثناء اجتماع خاص للأمم المتحدة عن أفريقيا عقد في باريس ١٩٨٦، بأن أسلوب احتكار السلطة والسياسات غير الملائمة اسهم بدور بارز في تردي الأوضاع الاقتصادية[٣]. ويواجه هذا العالم، بالتالي أزمة حادة تتجلى في المديونية الخارجية والتي تعرقل في بلدانه وتؤثر في قرارها السياسي بدرجة كبيرة[٤]. خاصة إذا ماعلمنا ان معظم دول عالم الجنوب لاتسلم من خطر المديونية المتولد عن الحاجة الملحة والمستمرة لتغطية العجز في احتياجاتها الداخلية من الغذاء وغيره. وإذا ما علمنا ان هذه الديون غالبا ماترتبط بشروط معينة تفرضها الدول او المؤسسات الدائنة، لنا ان نتصور حجم المعاناة في حماية وصيانة القرار الداخلي.

ويمكن القول ان قضية الديون الخارجية هي عقبة خطيرة أمام تحقيق المثل العليا والحرية والعدالة الاجتماعية داخليا او حرية الدولة واستقلالها السياسي خارجيا[٥]. وخطر المديونية على حاضر بلدان عالم الجنوب وعلى مستوى مستقبلها لايناقش فيه أحد، فلقد اختفت من قاموس العلاقات القائمة بين هذه المجموعة من الدول والدول الدائنة كلمات مثل "المساعدات من اجل التنمية" و "التعاون الفني" وغيرها من الألفاظ التي كانت تعكس انشغالات بلدان عالم الجنوب لتحل محلها

(١) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، منشورات منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٦٧.

(٣) د. حمدي عبدالرحمن حسن، عرض كتاب (أفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٢)، السنة ١٠/ ١٩٩٦، ص ١٦٢.

(٤) مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، المصدر السابق نفسه، ص١٦٢.

(٥) عبدالجبار احمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٧٩.

كلمات مثل "خدمة الدين" و "إعادة الجدولة" و "شروط التسديد المفضلة" وغيرها من المصطلحات المبتدعة للتعبير عن تحدي المديونية[١].

ومعروف ان مثل هذا التحدي يوقع الدول في شرك التبعية. ولاحاجة بنا للتذكير هنا انه لايمكن توفير الديمقراطية في بلدان عالم الجنوب في إطار التبعية السياسية[٢]. خصوصا وان الأمر لايتوقف على المواقف التي ستتخذها الدول المانحة إزاء ربط المنح، بالاتجاهات السياسية والتحولات الديمقراطية الجديدة[٣]، وعلى وجه التحديد عندما يشترط قيام أنماط سياسية محدودة على غرار تلك المتبعة بالدول المانحة. وهذا الأمر، ليس في صالح المسيرة الديمقراطية والتعددية. إذا انه لايترك للاختيارات الوطنية إلا القليل جدا فيما يتعلق اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة، وبالتالي يضع السلطة الحاكمة في موقف بالغ الصعوبة[٤].

وتنسجم هذه الخلاصة مع تلك الأحاسيس التي أبدتها الكثير من دول عالم الجنوب التي غيرت في أنظمتها السياسية والمتجسدة في زيادة التخوف المصحوب بشيء من الرهبة والحذر تجاه المرحلة الانتقالية العسيرة في الطريق نحو الديمقراطية التعددية واقتصاد السوق. ففي موريتانيا مثلا، نجد ان الليبرالية الاقتصادية والسياسية التي تم الأخذ بها لم تعط ثمارها في الخروج من المأزق. فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد تتجه إلى وضع مقلق يحمل بوادر استفحال التفاوت الطبقي وازدياد الفقر والبطالة نتيجة غياب العناصر الضرورية لقيام فضاء ديمقراطي حقيقي. وهذا مايعكس عجزا في استيعاب العلاقة الوثيقة بين تنمية لاتتم من دون ديمقراطية حقة ونهج تعددي لابد له من قاعدة تنمية[٥]. وهو الأمر الذي يضع تجربتها التعددية امام منعطف حاسم.

---

(١) جمال قنان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الولى، تشرين الثاني، ١٩٨٤، ص٦١.

(٣) السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

(٤) د. رجاء ابراهيم سليم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

(٥) عبدالله السيد ولد أباه، التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٨)، السنة ١٩٩٥/٨، ص ٩٣.

وجاءت الإصلاحيات الدستورية في المغرب في ظل ظروف معقدة تتجلى في حجم الديون الخارجية التي بلغت (٢٥) مليار دولار ووقوع (١٤) مليون مغربي من اصل (٢٦) مليونا تحت خط الفقر، وكانت سنتا (١٩٩٤، ١٩٩٥) كارثة حقيقية للاقتصاد المغربي حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد الذي جعل الملك يوجه نداء وطنيا من اجل تعبئة الجهود وتقديم المساعدات[1].

ومثلت الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي، المحدد الرئيس لنتائج الانتخابات البرلمانية في الباكستان في شباط عام ١٩٩٧، وتعد هذه القضية من اهم التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، حيث تعاني الباكستان من عجز في موازنة الدولة وديون تصل إلى ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي[2]. وفي ضوء مثل هذه الظروف من الصعب التكهن ببقاء الباكستان في القرن الحادي والعشرين بنظام تعددي مستقر. وفي نيكاراغوا، أدت نتائج تبني حكومة اليمين لسياسات إجراءات الإصلاح الاقتصادي إلى مردودات سلبية لآلية السوق.

فقد أدى تحرير التجارة ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية إلى القضاء على معظم المؤسسات الصناعية المحلية المنتجة، وانخفاض الأجور وتصاعد في معدلات البطالة التي سجلت رقما قياسيا (٨٠٠ ألف عاطل من إجمالي ١.٢ مليون يمثلون قوة العمل) فضلا عن تعمق حدة الأزمات الاجتماعية الناجمة عن غياب دور الدولة، وتشير الإحصائيات إلى ان (٦٠%) من سكان نيكاراكوا يعيشون تحت عتبة الفقر[3]. وقد ولد كل ذلك حالة من فقدان الأمل بقدرة أي من الفصائل السياسية على تحسين أوضاع المعيشة وقدرتها على تخطى الأزمة.

ويشكل الوضع الاقتصادي تحديا خطيرا أمام جنوب أفريقيا، فالبرنامج الذي طرحه الرئيس السابق (نيلسون مانديلا) والمسمى "برنامج الاعمار والتنمية" يعد أوضح وثيقة بشأن السياسة الاقتصادية التي تركز على مواجهة الاختلالات

---

(١) احمد تهامي عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.

(٢) مختار شعيب، الانتخابات ومستقبل الاستقرار في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٨)، السنة ابريل ١٩٩٧، ص ١٧٩.

(٣) د. عوض عثمان، دلالة نتائج انتخابات نيكاراغوا، مجلة السياسة الدولية، العدد، (١٢٧)، يناير ١٩٩٧، ص ٢٤٥.

الاجتماعية العميقة السابقة[1]. وربما نستطيع القول بأن نجاح الديمقراطية التعددية في جنوب أفريقيا سوف يتوقف إلى حد بعيد على نجاح سياستها الاقتصادية[*].

وفي بلدان أمريكا اللاتينية التي سعت إلى إطلاق المبادرات الفردية وتحريك القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، والتي جاءت بعد حركة الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، نجد ان مظاهر الاختلال بقيت كما هي، فليس ثمة ما يشير إلى ان العلاج الليبرالي سيكون أجدى من العلاج السلطوي في مواجهة الأزمات الاقتصادية المتفاقمة في عموم أمريكا اللاتينية. وإذا كان صحيحا ان الرأي العام في دول أمريكا اللاتينية قد مل الدكتاتورية ومارافقها من قمع وتسلط، وان العودة إلى الديمقراطية هي مكسب شعبي كبير وعلامة فاصلة في تاريخ القارة. إلا ان الديمقراطية السياسية وحدها بمعزل عن المعالجة الحقيقية لمواقع الخلل الاجتماعي والاقتصادي القديم، لن تلبث ان تتحول إلى ممارسة شكلية تحمل في داخلها بذور تفجرها المحتوم، سواء اعتمدت الليبرالية الاقتصادية او ارتكزت إلى مزيد من التوجيه. فقد وصلت نسبة التضخم السنوي المالي فيها إلى الألف بالمائة، كما شهدت تكاثرا سكانيا هائلا وصل إلى (٦٠٠) مليون نسمة آخر التسعينات، ويندرج مائتا مليون نسمة في حالة البؤس المدقع[2].

وهكذا غدت مدن أمريكا اللاتينية الكبرى اليوم، التي تحيط بها أحزمة البؤس وتهددها انتفاضات المجاعة، اخطر مدن العالم. وعلى سبيل المثال فإن البيرو، وهي ثالث اكبر دول أمريكا اللاتينية تشهد معدلات تضخم جامحة، مثلما تشهد حالة ضخمة من المديونية. ويلاحظ ان البيئة العامة اللازمة للأزمة الهيكلية في هذا البلد قد نجمت عن الصدمة الليبرالية اقتصاديا وسياسيا، فتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقصور الإصلاحات الاقتصادية وسلبيات مخرجات الانفتاح

---

(١) د. عراقي عبدالعزيز الشربيني، اقتصاد جنوب أفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٩)، السنة يناير ١٩٩٥، ص ٢٤٩.

(*) تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى ان (٣٨) دولة من البلدان الأفريقية البالغ عددها (٥١) تقع ضمن فئة أدنى الدول تقدما، فحجم الفقر وعواقبه تشكل علامة واضحة على كل السياسات المتبعة أنظر:

Sam G,Amoo, Op. Cit. PP.7-8.

(٢) د. محمود عبدالمنعم مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨١-١٨٢.

الديمقراطي والليبرالي السياسة، تشكل مجتمعة وماتزال خزانا يوميا يرفد حركات العنف السياسي التي باتت تعصف بالتجربة الديمقراطية فيها[1]. وقد يرتبط ذلك بمجمل عملية التحول الديمقراطي فيها وعجزه عن الإيفاء بالتزاماته.

وإجمالا نقول، ان فشل حكومات عالم الجنوب في التخفيف من حدة الحرمان المادي الذي تعاني منه شعوب هذه البلدان، يمثل أحد المكونات الجوهرية اللازمة فيها. كما ان طريقة مواجهة هذه الأزمة تشكل تحديا حقيقيا لأي حكومة ديمقراطية ناشئة، وان إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية هي مسؤولية دول الجنوب بالأساس، وليس بالاعتماد على غيره.

وإدراكا من عالم الجنوب لهذه الحقيقة، جاءت اجتماعات فريق الخبراء حول الحق في التنمية خلال المدة ١٩٨١-١٩٨٩ والتي مثلت فرصة لعرض مواقف وتصورات الدول والكتل والمجموعات تجاه التنمية عامة والتنمية في دول الجنوب خاصة[2]. كما نجد ان منظمة الدول الأفريقية ومنذ عام ١٩٨٠ كرست اجتماعها لمناقشة الأمور الاقتصادية وأصدرت " خطة عمل لاجوس " التي أكدت أهمية الاعتماد الوطني على القوى الذاتية كطريق للتنمية الحقيقية[3]. كما ناقشت المنظمة في اجتماع استثنائي لها عام ١٩٨٧ عقد في (أديس أبابا) قضية المديونية الأفريقية. وحاولت ايضا بعث الروح في بنك التنمية الأفريقي من خلال الاجتماع الذي عقد في (أبيد جان) عاصمة ساحل العاج في عام ١٩٩٦، وذلك بقصد الحفاظ على الهوية الأفريقية ومواجهة ضغوطات الدول المانحة[4].

إلا إن ذلك لم يمنع دولا معينة من الاستجابة لضغوطات الدول المانحة والسبب يتوقف على ضعف مركزية هذه الدول. فالظروف والأحوال التي يتم في إطارها تطبيق برامج التكيف الهيكلي، تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة الرسمية

---

(١) د. السيد عوض عثمان، تجدد العنف السياسي في بيرو، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٨)، السنة ١٩٩٧، ص ١٨١.

(٢) د. رياض عزيز هادي، الحق في التنمية، رؤية سياسية، مجلة آفاق عربية، العدد التاسع، ايلول ١٩٩٢، ص ٣٨.

(٣) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٤) عمرو الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

وتآكل شرعيتها في أعين مواطنيهـا، والأخطـر مـن ذلـك تحـول الدولـة إلى مجموعـة خاصـة وأجنحـة متباعدة[١]، وقد أكدت مصر على لسان الرئيس (حسني مبارك)، ان مبـادئ الديمقراطيـة ومعاييرهـا تشـكل شرطا أساسيا للتقدم، وان الحرية السياسـية والحريـة الاقتصـادية وجهـان لـنفس العملـة ولايمكـن الفصـل بينهما[٢]. ويظهر من هذا التأكيد محاولات مصر في اسـتمالة الـدول المانحـة لمسـاعدتها عـلى الخـروج مـن أزمتها. فمحاولة تقليد النموذج الغربي في النمو الاقتصادي، الغرض منها زيادة الاسـتثمارات لتطـوير هيكـل الاقتصاد[٣].

إن بروز التفاعلات الجديدة في العالم خلال السنوات الأخـيرة والمتمثلـة بـالتكتلات الدوليـة، ونشـاط الشركات متعددة الجنسية، يتطلب أنماط ومفاهيم تنمية جديدة تقوم على سياسة الاعـتماد عـلى الـنفس. والاعتماد على النفس هو الاعتماد على المواطنين، ولكي تعتمد على الناس يجـب ان تعطـيهم أمـرين: الأول، هو إحساسهم، بأن مايجري من تنمية هو لصالحهم، وثانيا، أن يحسوا بأن لهم صوتا فيما يجري، وذلك من شأنه ان يسمح بمعالجة الخطاء ويمنع تراكمها[٤]. وهو مايتطلب توفير عنصرـ المشـاركة الضرـوري للتنميـة من خلال تطبيق التعددية. كما ان التعددية في الرأي، حين يأخذ شـكل التعـدد الحـزبي والمشـاركة، يعطـي المشروع التنموي قوة أساسـية[٥]. ذلـك ان الديمقراطيـة تمتلـك القـدرة عـلى تعـديل قواعـدها ومؤسسـاتها استجابة للظروف المتغيرة ولذلك فإن فرصتها في الإصلاح تكون كبيرة.

وليس بالضرورة، ان يعني ذلك اختفاء أنماط وقيم التنمية السابقة كليا ونهائيا خلال عملية الانتقـال او التطبيق الديمقراطي، فإن من هذه الأنماط والقيم مايمكن ان

---

(١) احمد ثابت، تآكل شرعية الدول العربية، الحالة المصرية، مجلة أبعاد اللبنانية، العدد الرابع، كانون الاول ١٩٩٥، ص ٢٦٤.

(٢) السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

(3) Simon Kuznets, Modem Economic Growth, Rates Structure and Spread, New Haven, 1966, P.1.

(٤) مجموعة مؤلفين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بـيروت، الطبعـة الثالثـة، تشرـين الثـاني، ١٩٨٦، ص ١٠٠.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠.

يساهم او يخدم في تسريع العملية او دفعها[1]. والمشكلة الأساس بالنسبة لهذه الدول التي باشرت الانتقال تتجسد في تخلف المؤسسات السياسية بالنسبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها نتيجة عجز المؤسسات الجديدة عن استيعاب مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها. وعلى حد تعبير ثناء فؤاد، فإن تأثير التحديث على استقرار النظام ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي وفرص الحركة السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية[2].

ويقود عدم استيعاب هذه العلاقة إلى زيادة مؤشرات الصراع الذي يؤدي في نهايته إلى نوع من الانهيار السياسي وبالتالي تعريض التجربة التعددية إلى السقوط، لأن رد الفعل المقبل على نشاطها سوف يكون اعنف بكثير واكثر تدميرا من الرد الذي يتعرض له اليوم نظام الحكم الشمولي.

(١) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

(٢) د. ثناء فؤاد، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٣.

المبحث الثاني
اشكال التعددية ومستقبلها

إذا كان الزمن الآن في صالح الديمقراطية، فإن التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة[1]. وينبغي ان نتذكر ان الديمقراطية كل لايتجزأ، فهي أما ان تكون أو لاتكون والذين يناهضون الإصلاح إنما يناهضون الديمقراطية التي لم تعد مسألة نظرية، وانما هي انتقال إلى مرحلة جديدة تمثل ميلادا جديدا، وبالتأكيد فإنه ليس بوسعنا الإنكار بأن هذا الميلاد سيكون عسيرا. عليه سوف نكون مضطرين لمتابعة وتشخيص انواع عديدة من التعددية في عالم الجنوب وكما يلي:

١ - التعددية الفوقية

إن مستقبل التعددية في دول الجنوب، لايتوقف على التحديات فقط وانما يثير مسائل اخرى. ومن هذه المسائل ما يتعلق بمدى الجدية التي تم الأخذ بها في الكثير من هذه التجارب. إذ قد نلمح أحيانا الاتجاه نحو التعددية في بعض دول عالم الجنوب نتيجة قرار فوقي رسمي، فقد شعرت العديد من الحكومات بأن عليها ان تجري التغيير لكي لايجرفها التيار او لكي تكسب الوقت[٢]. فهي قد أقرت بالتعددية بوصفها "أسلوبا حضاريا"، ولكن بنفس الوقت تجد ان الشعب غير ناضج لاستيعابها[٣]. ولهذا تبدو التعددية في مثل هذه الحالة أشبه بعملية تجريب تقوم بها النخب على المجتمع قاصدة السيطرة عليه بأسلوب جديد. فمثل هذه النخب لاتقبل ان تفتح المجال السياسي المغلق على إمكانية المشاركة من طرف أحزاب وقوى سياسية لاتشاطرها الرأي وغني عن البيان ان مثل هذا التوجه يشكل عائقا حقيقيا أمام عملية الانتقال نحو التعددية.

---

(1) Sumuel P.Huntington, The third wave : democratization in the Late twentieth century, University of Oklahoma press, 1991, P.304.

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٣) احمد جزولي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

ذلك يعني ان التعددية سوف تتسم بروح محافظة بقدر ما تولد سوء تفاهم يتزايد بين النخبة التي تريد منها وسيلة لإعادة تأكيد وجودها وبين المعارضة الباحثة عن مكان لها في السلطة. ويؤدي ذلك بطبيعة الحال ليس إلى التعددية وإنما إلى زيادة تركيز السلطة[1]. فهو بقدر مايعبر عن انفتاح ديمقراطي، إلا أنه يجعل من التعددية على صعيد الممارسات السياسية خاضعة لرؤية الأنظمة لها وموجهة من قبلها[2].

ففي مصر نجد ان مدخل النظام لتطبيق التجربة التعددية، كان مدخلا متحفظا جدا. ويظهر ذلك من خلال تصريح الرئيس المصري عام ١٩٨٣ حين قال في مقابلة صحفية: لاتطلبوا مني ان أتبع الديمقراطية ذاتها التي تتبع في المملكة المتحدة او فرنسا او الولايات المتحدة او المانيا، إننا نريد أن نصل إلى ذلك المستوى من الديمقراطية ولكننا لانستطيع ان نفعل ذلك بين ليلة وضحاها. ثم كرر حجته هذه في شباط من عام ١٩٨٧ بقوله : إننا نعطي جرعات من الديمقراطية بما يتناسب مع قدراتنا على هضمها، إننا نمضي قدما ولكننا نحتاج إلى وقت كي تتطور الديمقراطية عندنا تطورا تاما[3]. ويشير ذلك بوضوح إلى ان التعددية انما أدخلت من الأعلى، ويكشف ذلك عن حقيقة أساسية تشير إلى ان التعددية في مثل هذه الحالة، ما هي إلا تكييف انتقائي للمبادئ الديمقراطية، فهي وان تحققت تكون خاضعة للسيطرة.

ويلاحظ ان مثل هذه التجارب التعددية قد دخلت مرحلة الديمقراطية ولكن بزاد غير ديمقراطي. وبعبارة اخرى انها حاولت خوض عالم التعددية بمفاهيم ومنطق عصر الأنظمة الشمولية ولهذا فإن الديمقراطية التي ظهرت فيها تبقى هشة وتفتح الطريق واسعا لإمكانية الارتداد في الاتجاه الجاري. فقرار الاتجاه نحو التعددية لم يكن بضغط شعبي او نابعا من ايمان حقيقي، كما ان الأخذ بالتعددية لمجرد التقليد لايشكل بذاته قاعدة رصينة او ضمانا أكيدا لنجاح التجربة التعددية ولا ضامنا

(١) مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٦٨.

(٢) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٨.

(٣) مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

لمستقبلها، وسنشهد حينذاك نكوصا عن الديمقراطية التعدديـة[1]. كـما حـدث في السـودان ونيجيريـا وغيرها.

ويبدو ان إصرار الحكام على ان يكونوا موجودين في جميع قطاعات الحيـاة الاجتماعيـة سـواء أكـان ذلك في مجال السياسة او الاقتصاد[2]، هو الذي يدفع بتجارب التعددية إلى الانغلاق من جديد. وقد تعطي التعددية الشكلية للنظم المنهكة مهلة قصيرة كي تسترد أنفاسها ولكنها لاتسـتطيع حـل المشـاكل التـي أدت إلى استدعائها وخصوصا إذا لم يتم مواجهة تلك المشاكل بجدية وجرأة.

٢ -التعددية والبقاء في السلطة

نلمس في تجارب دول الجنوب أشكالا اخرى للتعدديـة، وتتجسـد هـذه الأشـكال في الأخـذ بالصـيغة التعددية مع بقاء الحاكم في السلطة ويتجلى ذلك من خلال إقرار الانتخابـات في الـبلاد وتنظيمهـا في إطـار وجود مرشح واحد للرئاسة كما هو الحال مع تونس. فرغم تأكيدات الرئيس (بن عـلي) عـلى ضرورة إشراك مختلف الطاقات التونسية في الانتخابات، إلا أنـه لم يـنس ان يضـع القيـود عـلى الأحـزاب وبالشـكل الـذي يحرص فيه على بقائه في السلطة[3].

تمتع الذي تحول إلى التعددية بقرار من الملك الذي أعاد الممارسة الديمقراطية بعد غياب طويـل دام [4]. وبسبب الغياب الطويل لهذه الممارسة. فإن انتخابات عام ١٩٨٩ سادها اعتقاد بأن المواطن وهـو يـدلي بصوته يعتقد ان السلطة موجودة في داخل الصندوق. وهناك

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٢) د. محمد عبدالباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول ١٩٨٧، ص ٣٤.

(٣) د. سعد الدين ابراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٤-٢٤٨.

(٤) مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

بلدان اخرى سارت في طريق التعددية مع بقاء الحاكم في السلطة كالمغرب والنيبال خلال فترة التسعينات وعلى عهد حكامهم الذين رحلوا. فالحكام هنا غير خاضعين للمساءلة والحساب فضلا عن تمتعهم بحقوق واسعة ولاسيما في مسائل الأمن والشؤون الخارجية. ويثير ذلك التساؤلات والشكوك أحيانا في مدى الجدية والإيمان الحقيقي بالديمقراطية التعددية. كما عملت أنظمة أفريقية على الاستجابة لمطالب التغيير مثلما حدث في ساحل العاج والغابون، الأمر الذي أدى إلى استمرار الحاكم في الحكم مع السماح بدرجة من التعددية. وفي الحالات التي أبطأ فيها النظام بالاستجابة للتغيير اثبت ذلك التباطؤ انه كارثة للحاكم ونظامه مثلما حدث للرئيس "صموئيل دو" في ليبريا و "محمد سياد بري" في الصومال و"موسى تراوري" في مالي و "منغستو هيلا مريام" في أثيوبيا[١]. وكما حدث اخيرا لنظام صدام حسين في العراق.

٣-التعددية وأحزاب السلطة

تشهد تجارب التحول نحو التعددية في دول الجنوب، نماذج اخرى تم فيها الأخذ بالتعددية الحزبية مع إعطاء حزب السلطة إمكانات واسعة. وتبرز في هذا المجال خبرة كل من الجزائر وتونس ومصر. غير ان هذه الصور لاتمنع من القول ان هنالك تجارب تحول نحو التعددية كانت جادة، كما هو الحال مع غواتيمالا أو مع زامبيا او أوغندة. ففي البلدين الأخيرين حدثت تغييرات سياسية واقتصادية واسعة وضعت حدا لفساد نظام (كاوندا) في زامبيا و (اوبوتي) في أوغندة[٢]. وفي غواتيمالا نجد ان الرئيس (راميرو دليوكاربيو) الذي انتخب في تموز ١٩٩٤ قام بإصلاحات وإجراءات واسعة أعطت مؤشرا للتفاؤل بشأن مستقبل غواتيمالا في التحول نحو التعددية[٣]. وكانت كل من (جزر الرأس الأخضر) و (ساوتومي

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

(٢) عبدالله صالح، الصراع في شرق زائير وسيناريوهات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٨)، السنة ابريل ١٩٩٧، ص ١٤٨.

(٣) احمد محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

وبرنسيب) قد شهدت عملية تحول جادة منذ آذار ١٩٩١، حيث شهدت نهاية محتومة للحزب الواحد وانتقالا سلميا للسلطة عبر الاقتراع الشعبي العام[١].

٤-التعددية وأجواء النظام الدولي

تعاني بلدان أخرى من أنماط سياسية خاصة، فبعض بلدان عالم الجنوب ونتيجة لغلبة تيار التعددية، لم تشأ ان تضع نفسها خارج هذا السياق الذي اصبح دوليا. ولهذا فقد قام العديد من حكام عالم الجنوب بإطلاق الوعود للسير في هذا الاتجاه، ولكنه لم يفعل شيئا جديا إزاءها لعجز هذه الأنظمة عن استيعاب العلاقة الديمقراطية التي يمكن ان تربط الحاكم بالشعب.

ومثل ذلك التوصيف ينطبق إلى حد بعيد على معظم بلدان الوطن العربي. فهذه البلدان لم تخل وسائل إعلامها من الإشارة إلى التعددية ولكنها مع ذلك تبقى إشارات يشوبها الحذر الكبير[٢]. وفي بلدان اخرى من عالم الجنوب، عانت شعوبها من مصداقية التحول نحو التعددية. فعل الرغم من ان بعض حكام هذه البلدان قد اتخذ خطوات على طريق التحول، إلا إن تلك الخطوات بقيت عائمة لم تنزل إلى أرض الواقع. ففي كينيا التي شهدت تحولا ديمقراطيا تعدديا بقي الرئيس " موي " ممسكا بزمام السلطة وتعاني بنغلاديش ونيكاراكوا من ضعف تيار التحول الديمقراطي. وفي موريتانيا بقي الرئيس (معاوية ولد سيدي احمد الطايع) ممسكا بالسلطة على الرغم من ان تجربة التحول نحو التعددية بدأت منذ كانون الثاني ١٩٩٢ وفاز فيها (معاوية). حيث أجاد هذا الرئيس لعبة إثارة التنافس بين المجموعات القبلية الموريتانية[٣]. فالأسلوب الذي انتهجه كان من شأنه التحكم في قطاعات واسعة من الشعب وحتى الانتخابات التي جرت في كانون الأول ١٩٩٧، والتي تنافس فيها أربعة مرشحين آخرين بينهم امرأة، لم تغير شيئا فقد فاز الرئيس معاوية مجددا في السلطة[٤].

---

(١) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٤) تلفزيون العراق، النشرة الإخبارية المسائية ليوم ١٩٩٧/١٢/١٢.

٥-التعددية والانتخابات

نتيجة لعدم جدية البعض، فإن هنالك تجارب تحول في دول الجنوب تثير الكثير من المخاوف. فقد لجأ العديد من الحكام إلى إلغاء الانتخابات كما حدث في الجزائر، حيث ألغيت الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام ١٩٩١[١]. وكذلك فعل الجنرال "إبراهيم بابا نجيدا" في نيجريا عندما ألغى انتخابات حزيران عام ١٩٩٣ حيث فاز مرشح المعارضة[٢].

وليس ذلك فقط، فقد تلجأ بعض الحكومات التي تحولت إلى التعددية في دول الجنوب، إلى عدم التسليم بنتائج الانتخابات كما حدث في بورما وزائير وكينيا[٣]. والممارسة الديمقراطية قد تبقى غير واضحة، خصوصا ان الفعل الانتخابي لايستطيع ان يحمل معه التحول الذي يتوافق وطموحات الرأي العام، وعندها تكون الانتخابات موضع تنازع من خلال الطعن والتشكيك في مدى نزاهتها من قبل المشاركين فيها.

وبعبارة ثانية، فإن الطعن في الانتخابات قد لايكون من قبل الحكومة فقط، وإنما يأتي أيضا من المعارضة. وعلى سبيل المثال، فإن الانتخابات التي جرت في انغولا في أيلول عام ١٩٩٣ والتي فاز فيها "دوس سانتوس" زعيم الجبهة الشعبية، أعلنت المعارضة على لسان زعيمها "جوناس سافيبمي" عن رفضها لنتائج الانتخابات واتهمت الحكومة بتزويرها[٤]. والشيء نفسه حدث في موريتانيا عام ١٩٩٢، حيث اتهم "ولد داده" الحكومة بتزوير الانتخابات ومنعها مؤيديه من التصويت[٥]. وفي الانتخابات التي جرت في نيكاراكوا في ٢٠ تشرين أول عام ١٩٩٧، فاز فيها زعيم حزب التحالف الليبرالي اليميني "ماراغوا ارنولد اليمان"، إلا ان الجبهة الساندينانية بزعامة دانيال اورتيجا (وهو رئيس سابق للبلاد)، ومعها عشرة أحزاب اخرى كانت قد طعنت في نزاهة الانتخابات وطالبت بإعادة فرز

---

(١) د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.

(٤) محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية في انغولا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٥) وفاء زينهم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.

الأصوات[١]. ومعلوم ان مثل هذه التراكمات تسيء لعملية التحول نحو التعددية، بقدر ماسوف تعني غلق الطريق أمام التداول السلمي للسلطة. فهذه النخب قد أتاحت الفرصة للأصوات المعارضة لتعبر عن نفسها، وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة والتي لاتتضمن إمكانية تداول السلطة[٢].

٦-التعددية وتداول السلطة

بديهي ان مايميز الحكم الديمقراطي عن الحكم غير الديمقراطي هو معيار كيفية الوصول إلى السلطة، أي التداول السلمي. وأهم جانب في التداول هو التهيؤ للهزيمة وتقبلها. فغياب الآلية الخاصة بتداول السلطة يعطل أهم الأسس التي تقوم عليها العملية الديمقراطية التعددية. والحق ان هذا المبدأ، من أكثر المبادئ صعوبة في التطبيق في بلدان عالم الجنوب. فتمسك الزعماء بالسلطة التي وصلوا اليها خاصة عن طريق القوة لا عن طريق الانتخابات، يجعل مبدأ تداول السلطة أمرا غير مفهوم وغير مقبول بالنسبة لهم[٣]. فحتى الانتخابات التي يجرونها بين مدة وأخرى، تبقى عقيمة، لأنها ستكون انتخابات من دون خيارات.

وقد سبق ان ألمحنا في الأمثلة السابقة والتي تندرج أغلبها تحت هذا المبدأ، أي رفض عملية التداول السلمي للسلطة. وينبغي ان يكون واضحا، ان التطوير الذي يطرأ على هذه العملية، لن يأخذ في الغالب، هذا الشكل البسيط. فهذا التطور، وخصوصا في جانبه المتعلق بتداول السلطة الفعلي، يبقى معرضا لمقاومة النخب الحاكمة[٤]. فلا يقفز إلى الذاكرة اسم زعيم في آسيا او أفريقيا برز أسمه في عالم الدفاع عن الديمقراطية، وهو بعد في مقعد الحكم. وعلى سبيل المثال، لم يسجل في الوطن العربي ان انتخابات ما أدت إلى تغير جذري في السلطة، بل غالبا مايحاط حصول المعارضة على مقعد او مقعدين في البرلمان، او إضافة مقعد آخر إلى

---

(١) د. السيد عوض عثمان، دلالة نتائج انتخابات نيكاراكوا، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.

(٢) مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص٧٩٢.

(٣) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(٤) وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

ماكان موجودا، بكثير من التحاليل التي تحاول ان تشرح عمق "التحول " الذي لحق بـذلك النظـام. فعملية تولي الزعامات السياسية فيها تتم بشكل شبه أبدي[١].

لذلك، علينا ان لانستغرب من لجوء بعض الزعماء السياسيين في دول الجنوب، إلى إثارة المخاوف من مستقبل مجهول في حالة تغيير مقعد الحكم. ان ذلك مافعله الرئيس (موي) في كينيا. فقد وافق على اتجاه بلاده نحو التعدد الحزبي، لكنه أوضح انه من دون ان يتوافر مجتمع متماسك تخضع فيه القضـايا العرقيـة للالتزامات الوطنية فسوف يقود هذا النظام المقترح – في وقت غير ملائـم – لحـرب أهليـة ونتـائج مـدمرة للمجتمع[٢]. ثم وافق أخيرا على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية في ١٩٩٧/١٢/٢٨.

والسلوك نفسه، نجده عند الرئيس "كينيث كاوندا" في زامبيا الذي أثار المخاوف على مسـتقبل الـبلاد في حالة فشله. غير ان شيئا مما أثير من كل ذلك لم يحدث. ويبدو ان هذه المخاوف مبعثهـا سـعي النخبـة القائمة إلى تضخيم المخاطر الناجمـة عـن الانفتـاح الـديمقراطي التعـددي في محاولـة منهـا لتبريـر تجميـد الأوضاع. وربما يكون ذلك السبب في امتناع التسليم الجدي والنهائي بالخيار التعددي بوصفه وسيلة للحكم والتداول السلمي للسلطة.

ومع ان تلك التجارب تظهر الوجه السلبي لمبدأ التـداول السـلمي للسـلطة، إلا ان ذلـك لايمنـع مـن القول بإمكانية تحققه في تجـارب أخـرى كـما هـو الحـال مـع قبـول "دانيـال اورتيجـا" تـداول السـلطة في نيكاراكوا وموافقته على الانتقال إلى مقاعد المعارضة. وكذلك مع تقبل "كاونـدا" لفشـله في زامبيـا والـرئيس "باندا" في ملاوي. وتشير هذه الحالات إلى إمكانية التفاؤل بمستقبل التعددية في العديد من دول الجنوب.

---

(١) احمد جزولي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٢) طارق حسني أبو سنة، رياح الديمقراطية تهب على شرق واجنوب أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

٧-التعددية والمعارضة

قد يصدر التحدي لظاهرة التحول نحو التعددية من انعدام الثقة بين السلطة والمجتمع الذي تحكمه. ويتجسد ذلك من الشعور الذي تبديه السلطة من عدم إيمانها بوجود حس وطني لدى المعارضة، الأمر الذي يدفعها غالبا إلى المطابقة بين المعارضة والقوى الأجنبية. وقد يفسر ذلك السبب في المحاولات العديدة التي تبديها النخب الحاكمة لمحاربة المعارضة طالما انها تمثل حالة خارجية تضر بالمجتمع حسب وجهة نظرها.

وثمة انتكاسات أخرى تعرضت لها تجارب تعددية في عالم الجنوب، ويتجلى ذلك في الإطاحة بتجارب ديمقراطية وليدة، فقد نشأت حركات تمرد تحدت الدول القائمة وشرعيتها. وينطبق ذلك على معظم الدول الأفريقية التي تشهد حركات تمرد مزمنة ابتداء من السودان وتشاد ورواندا وبوروندي وأوغندة ومرورا بليبريا وسيراليون وانتهاء بموزمبيق والصومال[١].

ويجب ان لاننسى، ان من العوامل التي تؤدي إلى نجاح او فشل ظاهرة التحول نحو التعددية تلك العلاقة التي تعتمد القوى السياسية نفسها وهو جانب مهم جدا، فالمعارضة تتحمل جزءا كبيرا في إنجاح او إفشال تجربة التحول. ان غياب النهج الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية او فيما بينها، او حتى ضعف هذا النهج وعدم استجابته للتغيرات والتحولات الجارية في المجتمع والعالم، تسهم ليس فقط في إضعاف النفوذ للأحزاب السياسية وسط الجماهير، بل وتهددها بالانقسام والتشظي، وربما تكون النتيجة أحيانا أسوأ من هذا وذلك حينما تحتكم الخلافات الحزبية الداخلية إلى السلاح كما جرى في العديد من دول عالم الجنوب[٢]. فهذه الأحزاب ان لم تستطع، وهي في فترة المعارضة، ان تمارس التعامل الديمقراطي بعضها مع بعضها الآخر، فلن تكون هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية، ولن نضمن ان تكون الديمقراطية شعارا للنظام الذي تقيمه حال وصولها السلطة.

---

(١) عز الدين شكري، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(٢) د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

ورؤيتنا هذه، تفترض، ان تيارات المعارضة وليس الجماعات الحاكمة مسؤولة أيضا عن الأوضاع السياسية في العديد من بلدان عالم الجنوب. وتتحدد هذه المسؤولية في مدى تملك القدرة على توجيه الأحداث داخل مجتمعاتها او التأثير فيها طبقا للممارسة الديمقراطية. فإغلب هذه الأحزاب المعارضة عانت من صراعات عديدة ولم تمتلك رؤيا موحدة.

ولنا أن نشير إلى بعض التجارب التي عكست هشاشة المعارضة. ففي الصومال لم يحقق الإعلان المتفائل (بأن الصومال لن يشهد حربا قبلية بعد اليوم) والذي أطلقه الجنرال (محمد فارح عيديد) بعد انسحاب القوات الدولية منها عام ١٩٩٥، فهذا الإعلان لم يكن دالا على حقيقة الأوضاع فيها. فالحرب استمرت واشتدت ودخلت فيها أطراف جديدة وباءت كل جهود المصالحة التي رعتها أطراف إقليمية ودولية بالفشل[١]. وفي كينيا، فإن الأحزاب التي اشتركت في انتخابات عام ١٩٩٣ كانت عبارة عن خريطة حزبية اكثر منها سياسية وحدثت فيها انشقاقات كثيرة مما أضعفها في مواجهتها أمام (موي) وحزبه الحاكم. ويمكن القول أن المعارضة تتحمل جزءا كبيرا في تعريض التعددية للخطر نظرا للتنافس العرقي والشخصي، ويدل على ذلك تفككها إلى (١٠) أحزاب ودفعها (٧) مرشحين للتنافس أمام الرئيس موي[٢].

ونلاحظ في بنغلادش، ان الطبيعة الانتهازية للتحالفات السياسية القائمة يشكل أحد أبرز جوانب القصور الديمقراطي. وقد أدت الاتهامات المتبادلة بين "البيجوم خالدة ضياء" و"الشيخة حسينة" وكلتاهما أصبحت رئيس وزراء، إلى التساؤل حول مدى رسوخ العملية الديمقراطية ببنغلادش وآفاقها المستقبلية[٣]. أما في موريتانيا، فإن أحزابها تميزت على العموم بضعف الاعداد والتسرع في الصياغات وعدم التماسك الفكري، ولم تسلم من ضعب تنظيمي وغالبا ماتتعرض إلى انقسام الحزب

---

(١) منال لطفي حامد، سيناريوهات الأزمة الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٨) السنة ابريل ١٩٩٧، ص ١٤٠.

(٢) طارق حسني ابو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٣) تقرير عن أزمة الديمقراطية في بنغلادش، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، السنة ابريل ١٩٩٦، ص ١٨٤.

واختفاؤه. كما ان غالبية هذه الأحزاب لم تعقد حتى اليوم مؤتمرها الأول. والأمر الأكيد ان أحزابا كثيرة لن تستطيع إكمال المشوار، واخرى تعيش فرزا سياسيا عميقا وربما انشقاقات(١). ومعروف ان مثل هذه الأوضاع الحزبية تنعكس بالسلب على تجربة موريتانيا في التعددية. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الأحزاب في الأردن، فما يزال دورها غير أساسي في الانتخابات النيابية، او في إيصال أعضائها إلى البرلمان، فكثير من مرشحي الأحزاب فازوا في الانتخابات بسبب وقوف عشائرهم إلى جانبهم، او بسبب مواصفاتهم الشخصية(٢). ومن الطبيعي ان يكون أداء هؤلاء قاصرا عندما يكونون في البرلمان. وهذا ما أثبتته الأحداث، فبعد انتخابات عام ١٩٩٣ كانت معظم المبادرات تأتي من الملك وليس من البرلمان. وليس الأردن وحده يعيش هذا النوع من الأداء الضعيف للأحزاب، فمعظم الأحزاب العربية تؤدي دورا محدودا في توجيه المطالب الاجتماعية ولم تكتسب بعد طاقة فاعلة في تعبئة الجماهير لغرض التحول الديمقراطي التعددي، وفي العموم، فإن الأحزاب العربية لم تحقق إلا قدرا محدودا من إرساء القواعد المؤسسية للمشاركة السياسية وثمة قضايا تستبعد من جدول الأعمال السياسية(٣). ويصدق ذلك بشكل خاص على مصر. فعلى الرغم من مشاركة أربعة عشر حزبا سياسيا في انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٥، إلا انها لم تشهد تنافسا حقيقيا بين برامج وأفكار وطروحات سياسية من اجل تحقيق الصالح العام. بل طغى عليها اسلوب التنافس او بالأحرى التناحر بين المرشحين استنادا إلى أسس وتقسيمات قبلية وعائلية وشخصية(٤). كما لم تحصل فيها المعارضة على مقاعد في البرلمان. وقد ساهمت هذه المتغيرات في تهيئة المناخ لممارسة العنف والتمادي فيه.

هذا العجز او القصور الذي ينتاب الأحزاب في عموم دول الجنوب، يكشف عن هشاشة التحول نحو التعددية وعدم استيعابها بشكل سليم من قبل المعارضة في

---

(١) سيدي ابراهيم بن محمد بن احمد، حول ضعف أداء الأحزاب : أزمة نظام أم أزمة بنى، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٢-١٦٨.

(٢) د. نظام عساف، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (أرقام ودلالات انتخابية ١٩٩٣ في الأردن)، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ١٩٩٧، ص ٤٥.

(٣) د. ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٦-٨٧.

(٤) د. ثناء فؤاد، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٢.

العديد منها. وعليه نستطيع القول بأن المعارضة تتحمل مسؤولية كبيرة بهذا الخصوص، فانكماش المعارضة وعدم تجاوبها يتيح للحكام القدرة على احتواء عملية التحول الديمقراطي. كما ان عجزها عن استنفاذ الممكن المتاح من مناخ ديمقراطي وسعيها إلى طلب المطلق لابد أن ينتهي إلى حالة طلاق كامل مع السلطة، قد لايترك المجال إلا لمزيد من الانفراد والتطرف وعندها سيكون اللجوء إلى العنف هو الحل الماثل.

وانسجاما مع ماتقدم، يمكن القول، ان اختلاف فصائل المعارضة، وساء فيما بينها او بينها وبين الحكومة، من الممكن ان يفضي إلى العنف وربما إلى الحرب الأهلية، وعندها يكون تدخل العسكر، حالة ممكنة. ففشل الممارسة الديمقراطية يدفع المؤسسة العسكرية لان تدخل الميدان وعندها لا أحد يستطيع ضمان حياد هذه المؤسسة إزاء الصراع.

٨-التعددية والمؤسسة العسكرية

تدخل خبرة عالم الجنوب على ان الجيوش تؤدي دورا أساسيا في تحديد مجرى الأحداث، وخصوصا في أوقات الأزمات الاجتماعية والسياسية الحادة. فالعسكريون لايكتفون بتحدي شرعية الأنظمة المدنية، بل يعلنون عدم ثقتهم بالحكم المدني ويصرحون بعدم نيتهم للعودة إلى ثكناتهم العسكرية[١]. كذلك فإن هذه المؤسسة، وبحكم تراثها العقلي ترفض الاعتراف بحق الأطراف الأخرى في منظومة التعددية في الوجود والتأثير وتداول السلطة[٢].

ولعل ما سبق يوضح لنا مدى الخطر الذي تواجهه التعددية في دول الجنوب ويتجلى ذلك في إمكانية إسقاط حكومات منتخبة. فقد أطاح انقلاب عسكري بحكومة هاييتي عام ١٩٩٠، كما واجهت العديد من دول أمريكا اللاتينية كفنزويلا مثلا انقلابات عسكرية ضد حكومات منتخبة، وسيطرت على نيجيريا حكومة عسكرية رغم أجراء انتخابات رئاسية تعددية عام ١٩٩٣، ويهيمن الجيش على بورما بالرغم

---

(١) حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٢) د. محمد نور فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

من أجراء انتخابات تعددية عـام ١٩٩١ لم تسـلم بهـا السـلطة، ويـؤدي الجـيش أحيانـا دور جماعـة ضغط سياسي في اتجاه مناقض للتعددية والحكم المدني كما الحـال في الجزائـر (١٩٩١)، وفي موريتانيـا عـام ١٩٩٤ حيث قام الجيش بالتدخل بالانتخابات، وفي غامبيـا أطـاح الجـيش بالحكومـة في عـام ١٩٩٤ وألغـى الاحزاب[١]. وفي أزمة (التوغو) عام ١٩٩٢ تدخل الجيش لقمع وتحدي سلطة البرلمان المنتخب بـل واعتقـال رئيس الوزراء نفسه[٢]. وفي بوروندي قام الجيش بالانقلاب واغتيال الرئيس المنتخب (ميلشيور نداوي) ومن ثم وئدت التجربة الديمقراطية في بوروندي وهي ماتزال بكرا بعد ثلاثة أشهر مـن بـدايتها. ورغـم تنصـيب (شيبرنيا نتاريما) رئيسا للبلاد محل (نـداوي)، إلا أنـه قتـل بحـادث إسـقاط طـائرة الـرئيس الروانـدي في ١٦ نيسان ١٩٩٤، وعندما اختير (بنتبانثو نجانيا) رئيسا شرعيا للبلاد، أطيح به هـو الآخـر في انقـلاب (٢٥) تمـوز عام ١٩٩٧[٣]. وفي الكونغو جرى تغيير الرئيس المنتخب بالقوة حين اسـتولى الـرئيس (ساسـون غيسـو) عـلى الحكم في أواخر عام ١٩٩٧.

هذه الصور المحزنة عن الدور السلبي للمؤسسـة العسـكرية واسـتلابها للحيـاة الديمقراطيـة في دول الجنوب، تدفع إلى الخوف على مستقبل التعددية الجديدة فيها، خصوصا إذا ماتكررت بشـكل يقـترب مـن الحالة الدائمة. ومع ذلك لابد من القول ان هنالك حالات تدخلت فيها المؤسسـة العسـكرية، بهـدف إنقـاذ البلاد من حالة عدم الاستقرار السياسي والعودة من ثم إلى الحياة الديمقراطية ويمثل ذلك حالة إيجابيـة[٤]. فقد حدث ذلك في غواتيمالا على عهـد الـرئيس (سـيرانو)، الـذي قـام وعـلى نحـو مفـاجئ بإربـاك الوضـع الديمقراطي في عام ١٩٩٣، حيث عطـل الدسـتور وحـل البرلمـان والحكومـة المنتخبـة، فكـان ذلـك مـدعات لتدخل الجيش الذي أقال الرئيس

---

(١) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٢) عز الدين شكري، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(٣) ريمون ماهر كامل، بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٧)، السنة يناير ١٩٩٧، ص ٢٣٩.

(٤) د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص ١٤٤.

وأعاد الحياة للديمقراطيـة[1]. وفي الباكسـتان، أدت المؤسسـة العسـكرية دورا حاسـما في حـل الأزمـة السياسية في تموز عام ١٩٩٣، حيث ظهر الجيش بمظهر الوسيط الذي يسعى لإنهـاء الأزمـة بصـورة سـلمية وقام بدور الراعي لعملية الانتخابات[2].

ومن منطلق التحليل السياسي نجد، ان ولاء الجيـوش لا يتمتـع بالاسـتقرار والثبـات في إطـار الحيـاة السياسية لدول الجنوب، كما لايمكن لنا التقليل من شأنها او حتى تجاهلها. بل العكس ينبغي احتواؤهـا في إطار التعددية بوصفها تمثل واحدة من التكوينات المستحدثة في هذه المجتمعات والتي قد تسـاهم بـدور إيجابي في صيانة عملية التحول نحو التعددية. وإلا فإن النتيجة ستكون بقاء الجيوش لغما قابلا للانفجار في أي وقت الأمر الذي يهدد عملية التحول الديمقراطي التعددي في عموم بلدان الجنوب.

إن تحديدنا لجوانب عديدة، اقتضتها ظاهرة التحـول نحـو التعدديـة في دول الجنـوب، لايعنـي انهـا عبرت عن صيغة نهائية لهذه الظاهرة، فالتجـارب المتعـددة التـي يزخـر بهـا عـالم الجنـوب. لا تـزال تعـزز العديد من الحالات والاحتمالات، مما يجعل مستقبل الظاهرة متسما بالانفتاح.

وينبغـي الاعـتراف بـأن هنالـك انقلابـا شـاملا يجـوب عـالم الجنـوب في اتجـاه النظـرة إلى المفـاهيم الديمقراطية. ولعل ذلك يدفع إلى القول، ان انحسار ظاهرة الحزب الواحد مـن الأنظمـة السياسـية يتـزامن مع النمو المضطرد للقاعدة الديمقراطية، في إطار عالم ينزع إلى عولمة المفاهيم.

ولم تسلم، أشد المجتمعات انغلاقا من التأثر بهذا العالم الجديد، ولم تعد الدول تسلم على تحفظاتهـا الأولى. وقد يظهر سعي العديد من النظم السياسية (دول الخليج مثلا) إلى تبنـي انصـاف الحلـول والقبـول ببعض التغيرات، في المعادلة السياسية، جانبا من مظاهر أزمة النظم المعادية للديمقراطية والتعددية.

---

(١) احمد محمد فرج، غواتيمالا ماذا بعد ٤٠ عاما من الحكم العسكري، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

(٢) عبدالـلـه صالح، الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٥)، السنة يناير ١٩٩٤، ص ١٢٨.

وحقيقة ان هناك تناقضات في العملية الديمقراطية، غير ان عدم الانتباه المبكر، يمكن أن يؤدي إلى الشلل السياسي، حتى في ظل النظم الديمقراطية[1]. وبتعبير أدق فإن نوعا من اللاتناسب الديمقراطي، يعبر عن نفسه، في اختلال التوازن بين سيادة جدل سياسي تحت اسم الديمقراطية والتعددية، وبين البناء الديمقراطي الذي تقتضيه عملية التحول نحو التعددية.

وإذا ما جاز لنا الافتراض، بأن قضية التغيير، تمثل حالة مسلما بها، فإن أعمال إرادة التغيير تتطلب تحديد الوسيلة. فالديمقراطية والتعددية ليست تصورا فحسب، ولكنها حركة حية متحولة. وهذا التحول يستدعي تقنيات مؤسسية تتلاءم وخصوصية الاوضاع الداخلية لبلدان الجنوب. أي إيجاد مؤسسات الغرض منها تيسير ممارسة السلطة الجماعية والحيلولة دون تجاوز السلطة من خلال أجواء الحوار الذي سوف توفره التعددية. وإلا فلن يكون انهزام الأنظمة السابقة، انتصارا للاتجاه التعددي.

(١) د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الولى، ١٩٩١، ص ٣٠٢.

الخاتمـــة

لم يكن العالم، في يوم من الأيام، وخاصة بلدان عالم الجنـوب، في جانـب الديمقراطيـة كـما هـو اليـوم ولعل التفاؤل بمستقبل الديمقراطية، الان، يفوق التشاؤم. وأيا كانت الانتقـادات التـي توجـه للديمقراطيـة، فإنها تبقى النظام الوحيد الذي يحكم وفقا لشرعية مقبولة، كونه يستند إلى إرادة الشعب.

وقد سـعينا، إلى متابعـة ظـاهرة التحـول نحـو التعدديـة في دول الجنـوب مـن خـلال آليـات تتصـل بالجوانب السياسية والاقتصـادية والاجتماعيـة بإطارهـا العـام. وحتـى يمكـن ضـبط الإطـار النظـري، لهـذه الدراسة، كان علينا ان نبدأ بنقطة أولى تتعلق بضبط المفهوم، من خلال تنـاول جـذوره مـع التأصـيل لهـذا المفهوم لدى جمهرة من العلماء والمفكرين والسياسيين. كما تم تحديد الشروط الممكنة للتحول عـبر تعـدد الأنماط، وطبيعة المؤسسات التي من شأنها ان تمثل ممرات للحكم الديمقراطي التعددي، مـن خـلال تـوفير الآليات التي في ضوئها يمكن إيجاد الحلول للصراعات السياسية والاجتماعية عبر قنـوات التعبـير ومسـارات الحوار، لضمان التغيير السلمي في النظام وتسلم السلطة.

وتقديرنا في ذلك، ان الحياة، في المجتمـع، تزخـر بالاختلافـات والصراعات والمصـالح وكـذلك الأفكـار. وهذه الصراعات والاختلافات منها مـاهو كـامن، ومنهـا مـاهو ظـاهر. وعليـه فالتعدديـة هـي التـي تـبرر لشرعية الاختلاف مثلما تؤسس لكافة أشكال التعبير السياسي على وفق آليات الحوار والـرأي الآخـر، بعيـدا عن الإكراه او العنف بما تمنحه من فرصة للتعبير عن الآراء المتباينة.

ودون شك، فإن إقرار التعددية في إطار العديد من دول عالم الجنوب التي عاشت تجربـة طويلـة في إطار نظم، ابتعدت عن الاعتراف بأي مستوى او درجة من الحرية، يعبر عن انفتاح ديمقراطي على مستوى هذه النظم والعلاقة بينها وبين القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة ولم يكن ذلـك بـالأمر اليسـير، وكانـت معطيات الوضع الدولي الجديد وإخفاقات هذه النظم في العديد من جوانب الحياة، قد أعطت المبررات في إعادة النظر بالسياسات السابقة وبالتالي الانعطاف نحو التغيير والـذي نحـاول، هنـا، تأشـير أبـرز معطياتـه وكما يأتي:

١- واجهت نظم الحزب الواحد، والأنظمة الدكتاتورية، تحديات من الداخل جسدت، بشكل او بآخر، عجز هذه الأنظمة بقدر ما أثبتت هشاشة الأسس التي ارتكزت عليها هذه النظم. ويظهر ذلك من خلال تجدد الحديث عن التحول نحو التعددية والديمقراطية، في أغلب النظم التي حاولت التمسك بنظام واحدية السلطة. وان ما حدث خلال السنوات السابقة، يشكل مؤشرا على عمق المشاعر المراهنة على التحول باتجاه الديمقراطية التعددية، فالتعددية اليوم، أصبحت الشرط الأساسي لشرعية الحكم.

٢- ليس هناك مهرب من التغيير، مهما بغلت قوة النظم الشمولية وعظمت توظيفاتها، لوسائل العنف او القمع الرامية إلى تأجيل الديمقراطية التعددية، فتراكمات العنف المضاد قادمة، لتعلن عن اجتثاث النظم القائمة على الفساد المطلق، بعد ان أصبحت التعددية، هي الشعار الوحيد الذي يرفع اليوم جهارا، دون ان يشعر من يرفعه بالحاجة إلى الدفاع عن مصداقيته او مشروعيته.

٣- أثبتت التجربة العملية، ان الأنظمة الأكثر استبدادا او بعدا عن الديمقراطية والتعددية، هي تلك الأنظمة التي تضخمت فيها المشاكل الأمنية وتفاقمت، إلى الدرجة التي أبعدتها عن هامش الشرعية الذي كانت تستند غليه. فمثل هذه الأنظمة لايمكن لها الاستمرار والاستقرار في إطار الهاجس الأمني المغيب للديمقراطية والتعددية. ولم يعد الصمت افضل ما يفعله الإنسان، كما كان في السابق، وان مايحدث اليوم هزة لابد منها، وان التغيير يجعل الأمور صحيحة، وهذا صحيح إذا استطعنا ان نجعل من التعددية ناجحة. ولن نكون عندئذ بحاجة إلى أسوار أو أسلحة تشهر بوجه الشعوب. كما لم يعد بالإمكان النظر إلى الشعوب بوصفها القوة المعارضة التي ينبغي تحطيمها، فقد بات واضحا أن عدم التعامل معها بشكل عقلاني، قد يقودها إلى حافة الهاوية. وقد حدث ذلك لبعض النظم الاستبدادية التي عجزت آلتها القمعية عن أداء وظيفتها أمام السيل الجارف. فالتجارب تدلنا على ان ليس هناك ضمانة نهائية لأحد، والمجتمع الذي لاتحميه الدولة، لايستطيع ان يقدم الضمان لمن يحكمه، وتجارب الشعوب أثبتت، ان الدولة المستبدة، لايمكن ان تكون دولة الحريات.

٤-	لقد وجدت النظم الشمولية والدكتاتورية، ضرورة الاستجابة للمتغيرات الجديدة فعصر الديمقراطية والتعددية قادم لامحالة وليس من خيار غيره. ومع ان بعضهم بدأ يثير قضايا عيوب الديمقراطية والتعددية ومايمكن ان تفضي إليه في إطار عالم الجنوب، وقد يكون بعض ذلك صحيحا، ولكننا نقول، ان عيوب الديمقراطية يمكن معالجتها بمزيد من الديمقراطية، ولكن عيوب الاستبداد والدكتاتورية لايمكن معالجتها إلا بالتخلي عنها والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية.

٥-	التعددية ليست هدية تهدى، إنها مشاركة واسعة وفعلية من قبل الأحزاب والمؤسسات والقوى الوطنية، وهي تتطلب قدرا كبيرا من الحرية. وجوهر الحرية المقصودة هنا. هو ان لا تكون سلطة الحكم موكلة لإرادة شخص وإنما إرادة مجموع الشعب، في إطار من التنظيم القانوني والسياسي شريطة أن يضمن الحق لكل مواطن للمشاركة في تكوين الإرادة العامة التي تأخذ على عاتقها تسيير شؤون الجماعة وفقا للقواعد المتفق عليها سلفا، فالصفة الرئيسة في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام مواطنيهم.

٦-	كما ينبغي ان نتذكر، أن انتقال السلطة من نظام تقليدي او دكتاتوري إلى حزب أو قوى سياسية، كانت تطالب بالديمقراطية، ليست ضمانا لأن تتبع السلطة الجديدة مناخا ديمقراطيا شاملا. فأي تغيير في السلطة حتى ولو كان حقيقيا، لايغير بين عشية وضحاها كل سلوك المجتمع. فعملية التخلص من التسلطية والتحول من نظم الهيمنة إلى صيغ ديمقراطية في الحكم والممارسة هي بطبيعتها عملية كفاحية وممتدة ومستمرة. وقد تمر بمراحل، تشهد خلالها التدرج من السلم إلى العنف وبالعكس، مثلما تتعدد مظاهرها ومناهجها وصيغها. كما لاتتضمن معايير محددة. وربما تمر كل عملية بظروف معينة تختلف عن غيرها، وهو مايجعل هناك صعوبة في التوصل إلى ملامح عامة تجمعها.

٧-	مع ذلك فاننا نؤكد ان التجارب التي بدأت متواضعة في انطلاقتها، لايستبعد ان تبلغ مستوى من التنسيق الكامل في العديد من القضايا الداخلية والخارجية بما يؤمن لها النجاح في مسارها الجديد. وهناك العديد من دول الجنوب التي نجحت في تأكيد مسارها التعددي.

٨- ولايمنع ماسبق من القول، بأن التعددية اليوم، وفي عدد من دول عالم الجنوب، تتمتع بروح محافظة نتيجة التناقض التاريخي الذي يسود بين الدولة والمعارضة. فالدولة تسعى إلى استخدام التعددية كأداة لامتصاص مطالب المعارضة، بينما تسعى المعارضة لجعل التعددية وسيلة للحصول على مواقع في السلطة. حيث يشكل الصراع على السلطة منبعا اساسيا في الطلب الديمقراطي التعددي للمعارضة.

٩- كما نستطيع القول، ان المعارضة وفي معظم بلدان عالم الجنوب، تتحمل الجزء الكبير في عملية إنجاح التحول المطلوب نحو التعددية مثلما تساهم كثيرا في إفشالها فالمعارضة يمكن ان تتحول إلى عنصر اضطراب دون ان تدري. فالصراع بين القوى السياسية المتباينة في الأهداف والوسائل نتيجة ميزان قوى لم يستقر ويمكن له التحول من النقيض إلى النقيض، يؤدي في نهاية المطاف إلى توفير الفرصة للنخبة الحاكمة للتراجع عن التنازلات التي قدمتها، في الوقت الذي تغلق فيه، أمام المعارضة، المجال السياسي وقد يقودها إلى القبول بذلك.

١٠- في عدد من تجارب التحول في بلدان الجنوب، لم تؤت التعددية ثمارها الإيجابية، بل على العكس من ذلك، فقد تحولت التعددية إلى نوع من التشرذم والانقسام بين مختلف فئات المجتمع، وبدأ البحث عن التعددية في هذا الإطار وكأنه بحث عن (الكأس المقدسة). فالشعارات بما فيها شعار التعددية والديمقراطية، لاتكفي لوحدها. وكل تفاؤل مفرط يكون في غير محله. فلقد قادت التعددية إلى انهيار المجتمع، لابل انهيار النظام السياسي ككل وهذا ماحدث لبعض الدول كما هو الحال مع الصومال وليبريا.

١١- لانستبعد الارتداد عن الديمقراطية التعددية، في بعض التجارب التي لم تستكمل مقومات التحول، ولم تهيئ الوسائل اللازمة لإنجاحها، من بناء مؤسسي يأخذ على عاتقه التأصيل لعملية التحول. فبعض التجارب، ونتيجة لغياب الوضوح في الرؤيا لمختلف الفصائل الوطنية، قد قادت إلى نوع من الفوضى التي رافقها أعمال عنف فتحت الطريق أمام الارتداد على الموجة الديمقراطية الجديدة وهو أمر محتمل، خصوصا إذا ماتذكرنا ان الثورات الأولى بعد الاستقلال لم تقم ضد الدكتاتورية وإنما ضد تعددية فاسدة.

١٢-   وعلى صعيد الممارسة العملية، كان المؤمل من تجربة التعددية، ان تقود نحو تحقيق العديد من الأهداف، بعضها يتعلق بالاستقرار وبعضها يخص الوحدة الوطنية او إنجاز التنمية. غير ان ذلك لم ينجز، فقد حدث العكس، فالوحدة الوطنية قد ضعفت، والاستقرار تحول إلى اضطراب واعمال عنف، والتنمية تحولت إلى تبعية متزايدة. وبعبارة واحدة، كان تبني التعددية أشبه مايكون بتغليف للدواء المر بقشرة من السكر.

١٣-   وصحيح ان أحدا اليوم لايستطيع نكران التغيير الذي حدث مع مطلع العقد الحالي، وصحيح أيضا ان أحدا اليوم لايستطيع الدفاع عن صيغة الحزب الواحد ونمط التنمية المرافق له. لكن هل من الصحيح فرض أنماط معينة من السياسة والاقتصاد؟ وأيا كان النموذج المطروح، فقد أدى إلى تفاقم أزمة التنمية لدول عالم الجنوب كما أن الديمقراطية المفروضة، قادت إلى مزيد من الفقر نتيجة التناحر والصراع السياسي لمختلف الاتجاهات السياسية التي تباينت في فهمها للديمقراطية والتعددية.

١٤-   برغم تصاعد الموجة الديمقراطية والتعددية في عموم بلدان الجنوب، فإن العديد من البلدان لم تظهر عليها علامات التأثر او حتى التأقلم مع الظاهرة الجديدة وتبرز في هذا المجال خبرة العديد من الأنظمة التي بقيت محافظة كما هو الحال مع دول الخليج العربي.

١٥-   من الممكن تأشير حقيقة أساسية أخرى تنطوي عليها عملية التحول نحو التعددية في بلدان الجنوب، تلك المتعلقة بالمسار السياسي لهذه الدول. فهذا المسار لم يتغير كثيرا، حيث ان السياسة تبدأ وتنتهي عند الشخص الأول في النظام، وهو الرئيس، والذي غالبا مايحتل مكانة تسمو على القانون وتتجاوز كل الضوابط. فبرغم مظاهر التغيير المحدودة التي قد تحدث هنا او هناك، كإتاحة التعدد الحزبي او تشكيل المجالس الاستشارية فإنها تبقى واجهات ديكورية لاشأن لها بما يجري من أمور.

١٦-   لانستطيع نكران الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في عموم بلدان عالم الجنوب. فهذه المؤسسة وبحكم تراثها العقلي ترفض الاعتراف بحق الأطراف الأخرى في منظومة التعددية وتداول السلطة ويعكس ذلك مدى الخطورة التي

تواجهها التجربة في هذه البلدان ويتجلى في إمكانية إسقاط حكومات منتخبة كما حدث للبعض منها.

١٧- ان التحول نحو التعددية في عدد من الدول، جاء بقرار فوقي من سلطة الحكم والتي تصورت حدودا للمعارضة لاينبغي لها تجاوزها. فهي تدور وسط ترسانة من القوانين الضابطة للحريات والمقيدة لها. وهو الأمر الذي جعل أغلب هذه التجارب ذات آفاق مقيدة.

١٨- يلاحظ ان إطلاق العنان للقوى المسحوقة، وفي مقدمتها الأقليات القومية، أثناء انهيار الأنظمة الشمولية والسلطوية، قد عمل على رفع سقف مطالبها القومية التي بلغت حد الانفصال، وقد شكل ذلك عقبة على طريق الانفتاح والتحول الديمقراطي نحو التعددية.

١٩- إذا ما حاولنا الابتعاد عن العديد من سلبيات الوضع الدولي الجديد، فبمقدورنا القول، ان هذا الوضع قد حرك الحديث عن قضايا كان قد تراجع الاهتمام بها على الصعيد العالمي، وتم دفعها، ولسنوات طويلة، إلى الزوايا الميتة من اهتمام العالم. ودون الذهاب بعيدا في التقدير الإيجابي لهذا الوضع، فإن ما نود إقراره هو انه قد حرك مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته وقضايا الديمقراطية والتعددية السياسية وعلى نحو شمل العالم كله. ولم تعد الديمقراطية تخضع لمفاهيم فضفاضة وتفسيرات تمليها عليها الأنظمة السياسية وبما يتفق ونمط تفكيرها السياسي. وأدى ذلك إلى فقدان المناعة والحصانة لأغلب بلدان عالم الجنوب.

٢٠- عانت دول الجنوب من أزمة تجلت في إنتاج شكل خاص للديمقراطية يوائم قوى التحكم الخارجية. وقد مثل الشكل الجديد للديمقراطية، أسسا دخيلة تقبل الانهيار، بقدر ماسمح، بالمقابل، بابتكار أنماط من القهر السياسي تحت مظلة الشرعية الدولية، أصبحت تمثل شعار المرحلة الجديدة التي انصبت على زيادة تهميش بلدان الجنوب.

٢١- لانحسب ان كل التجارب التعددية يمكن ان تستمر او ان تؤدي واجبها كما ينتظر منها، وهي تواجه تحديات كبيرة وخطيرة، إلا في إطار إصلاح جذري وعميق وذلك من خلال:

أ- ملاءمة أبنية الدولة للواقع الاجتماعي والسياسي وإيجاد بناء مؤسسي ينسجم مع حالة التنوع.

ب- ضرورة تعديل الدستور بما يتفق مع الفكرة التعددية، وان يتطابق مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يجري فيها التغيير لإنجاز الأهداف الوطنية في إطار الممارسة السياسية لمختلف القوى.

ج- إيجاد آلية لتداول السلطة بين مختلف القوى السياسية وبطريق مشروع وسلمي بعيدا عن العنف او الانقلابات.

د- إعادة النظر في القوانين التي تقيد الحريات والحقوق وإنهاء حالة الطوارئ.

ه- إطلاق حرية الكلمة والتعبير والمعتقد وتوفير حرية الرأي المعارض والبناء لتصحيح الخطأ والانحراف.

و- إشاعة لغة الحوار وتنمية الثقافة الديمقراطية عند جميع القوى الاجتماعية فلا يكون هناك مجتمع ديمقراطي من دون مواطن ديمقراطي يؤمن ويمارس قيم التعددية.

وقد يبدو من هذا العرض أننا متشائمون فيما يتعلق بمستقبل التعددية في عالم الجنوب، غير أننا على العكس، نعتقد بضرورة الديمقراطية والتعددية كونها أمرا ممكنا لدول الجنوب ولكن ينبغي ان يسبق ذلك تنمية القناعات بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر، وذلك يتم من خلال توفير الأطر الثقافية المناسبة وعبر مؤسسات متعددة تعزز وجود التعددية، عندها سيكون بوسعنا ان ننقذ أنفسنا وسيكون بوسعنا ان نتحاور إلى مالانهاية، وقد يكون الحوار جزءا من كيفية تخطيطنا لحدوثه، وفي ظل الديمقراطية فقط يستطيع الناس ان يتحاوروا، وفي ظل التعددية نحصل في النهاية على مانريد.

المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب

١- القرآن الكريم.

٢- د. أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر- الإسكندرية، ط٣، ١٩٨٢.

٣- احمد ذياب الربيع، السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٤- احمد شرف، مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، يناير ١٩٩٢.

٥- أدوار م. بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة د. عبدالكريم احمد، دار الآداب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

٦- د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.

٧- د. اسماعيل علي سعد، علم السياسة، دراسات نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

٨- د. اسماعيل علي الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.

٩- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.

١٠- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، البيان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فينا، حزيران ١٩٩٣.

١١- أوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة د. حسن علي الذنون، المكتبة الأهلية، بغداد ١٩٦٤.

١٢- باسل البستاني (تحرير وتقديم)، النظام الدولي الجديد – آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٢.

١٣- برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دارسات نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٤.

١٤- ب. س. لويد، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي ترجمة شوقي جلال، سلسلة اعلام المعرفة، أبريل ١٩٨٠.

١٥- د. توفيق عبدالغني الرصاصي، أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

١٦- د. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

١٧- د. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الثاني، ١٩٩٧.

١٨- جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

١٩- جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا، الياس، منشورات عويدات، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

٢٠- د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦.

٢١- د. حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٠.

٢٢- د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

٢٣- د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات)، سلسلة آفاق عربية (١٦)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧.

٢٤- د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
٢٥- د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، مطابع التعليم العالي، الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
٢٦- ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صدقي مراد، دار طلال، ١٩٩٢.
٢٧- زكي العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
٢٨- د. سامي منصور، انتكاسة الثورة في العالم الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ١٩٧٢.
٢٩- سعد الدين إبراهيم (تحرير وتقديم)، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
٣٠- د. سعد ناجي جواد، التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
٣١- د. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.
٣٢- شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
٣٣- د. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث في المنهج، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
٣٤- د. عبدالحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف بالإسكندرية، دار نور الفجر للطباعة والتجليد، ١٩٨٥.

٣٥- د. عبدالرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للاحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

٣٦- د. عبدالمعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

٣٧- د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر، دار المسيرة، بيروت، بلا تاريخ.

٣٨- د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر بغداد، ١٩٩٣.

٣٩- د. فؤاد محمد شبل، الفكر السياسي، دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، الجزء الأول، ١٩٧٤.

٤٠- د. فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٧١.

٤١- د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية والدستورية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧.

٤٢- لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧.

٤٣- مجموعة مؤلفين أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، تشرين الثاني، ١٩٨٤.

٤٤- مجموعة مؤلفين، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، تشرين الثاني، ١٩٨٦.

٤٥- مجموعة مؤلفين، العالم العربي والمتغيرات الدولية، منشورات منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، ١٩٩١.

٤٦- مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أيلول، ١٩٩٢.

٤٧- مجموعة مؤلفين، النظم السياسية في العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٧.

٤٨- مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، يناير ١٩٩٥.

٤٩- مجموعة مؤلفين، قضية الديمقراطية في الوطن العربي، ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، طرابلس، ١٩٩١.

٥٠- محمد احمد محجوب،الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.

٥١- محمد خليفة، النظام الدولي بين المقصود والمنشود، سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٥٢- محمد طه بدوي،النظرة السياسية،المكتب المصري الحديث،القاهرة،١٩٨٦.

٥٣- د. محمد عبدالباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى، أيلول ١٩٨٧.

٥٤- د. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩١.

٥٥- محمد ناصر العجلاني، التجربة الديمقراطية في الأردن، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٥.

٥٦- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.

٥٧-	موريس ديفرجيه، النظم السياسية، ترجمة احمد حسيب عباس، مراجعة د. ضياء الدين صالح، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر والتوزيع، سلسلة الألف كتاب.
٥٨-	د. نازلي معوض احمد، الاشتراكية الديمقراطية في السنغال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.
٥٩-	د. نبيلة عبدالحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧.
٦٠-	نخبة من مدرسي كلية العلوم السياسية، دراسة حول المتغيرات في المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها الدولية، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩١.
٦١-	د. نظام عساف، الانتخابات النيابية والمجتمع المدني (أرقام ودلالات انتخابات ١٩٩٣ في الأردن)، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ١٩٩٧.
٦٢-	هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البدري، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥.
٦٣-	د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا تاريخ .

ثانيا: البحوث والمقالات

١- احمد أبو الوفا، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، (القاهرة ١٩٩٥).

٢- احمد الأصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٨، السنة ١٩٩٥/٨.

٣- احمد تهامي عبدالحي، التعديلات الدستورية وآثارها على المسار الديمقراطي في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (القاهرة ١٩٩٧).

٤- احمد ثابت، تآكل شرعية الدولة العربية: الحالة المصرية، مجلة أبعاد، العدد الرابع، (لبنان ١٩٩٥).

٥- احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، تحول مقيد وآفاق عائمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٥، السنة ١٩٩٢/١.

٦- د. احمد صدقي الدجاني، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٢، السنة ١٩٨٤/٤.

٧- احمد عبدالرحمن، المجلس الوطني العراقي ورياح التحول نحو التعددية السياسية، مجلة المنار، العدد ٥٣، السنة ١٩٨٩.

٨- احمد محمد فرج، جواتيمالا : ماذا بعد أربعين عاما من الحكم العسكري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، (القاهرة ١٩٩٤).

٩- احمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، (القاهرة ١٩٩١).

١٠- احمد مهابة، الإصلاحات الديمقراطية والدستورية في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، (القاهرة ١٩٩٢).

١١- احمد مهابة، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (القاهرة ١٩٩٣).
١٢- احمد مهابة، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، (القاهرة ١٩٩٧).
١٣- احمد الوافي، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٨، السنة ٨/ ١٩٩٥.
١٤- أسامة المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، (القاهرة ١٩٩٢).
١٥- د. إسماعيل صبري عبدالله، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٤، السنة ١٩٨٤/٦.
١٦- الحسان أبو القنطار، نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي، مجلة الوحدة المغربية، العدد ١٢، السنة الأولى، أيلول ١٩٨٥.
١٧- السفير احمد طه محمد، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥، (القاهرة ١٩٩١).
١٨- السفير احمد طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٧، (القاهرة ١٩٩٢).
١٩- السفير احمد طه محمد، التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، (القاهرة ١٩٩٢).
٢٠- السفير احمد طه محمد، جنوب أفريقيا وتحولات مابعد الابارتيد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، (القاهرة ١٩٩٣).
٢١- السفير احمد طه محمد، العرب وجنوب افريقيا مابعد الابارتيد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (القاهرة ١٩٩٣).
٢٢- السيد عوض عثمان، تجدد العنف السياسي في بيرو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، (القاهرة ١٩٩٧).

٢٣- السيد عوض عثمان، دلالة نتائج انتخابت نيكاراكوا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (القاهرة ١٩٩٧).

٢٤- د. السيد ياسين، التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي " ملاحظات أولية "، مجلة الأفق العربي، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، عمان، الأردن، العدد ٩، السنة شباط ١٩٩٧.

٢٥- الشيماء علي عبدالعزيز، التطور الديمقراطي في أوربا الشرقية (حالة صربيا)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، (القاهرة ١٩٩٧).

٢٦- أيمن السيد عبدالوهاب، الصومال وتداعيات انهيار الدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، (القاهرة ١٩٩٢).

٢٧- د. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٥، السنة ١٩٩٠/٥.

٢٨- د. برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية (مقدمة نظرية)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٣، السنة ١٩٩٦/١١.

٢٩- د. بطرس بطرس غالي، أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٦، (القاهرة ١٩٩١).

٣٠- د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، (القاهرة ١٩٩٤).

٣١- د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة والمنازعات الدولية، مجلة المستقبل العربي، ٢٠١، السنة ١٩٩٥/١١.

٣٢- د. بطرس بطرس غالي، الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢١، (القاهرة ١٩٩٥).

٣٣- د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، (القاهرة ١٩٩٢).

٣٤- د. بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة في عالم مابعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، (القاهرة ١٩٩٦).

٣٥- د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (القاهرة ١٩٩٣).

٣٦- د. بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، (القاهرة ١٩٩٣).

٣٧- تقرير عن أزمة الديمقراطية في بنغلادش، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، (القاهرة ١٩٩٦).

٣٨- د. ثناء فؤاد عبدالله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٧، السنة ١٩٩٤/٩.

٣٩- جمال الدين محمد علي، خطة الأمم المتحدة لتسوية القضية الكمبودية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، (القاهرة ١٩٩١).

٤٠- جمال قنان، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٠، السنة ١٩٩٤/٢.

٤١- جمال محمد توفيق، مؤتمر أفريقيا ١٩٩٣ : تطورات النظم السياسية والأوضاع الاقتصادية والتجارية في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، (القاهرة ١٩٩٣).

٤٢- جميل مطر، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٨، السنة ١٩٩٢/٤.

٤٣- جودت بهجت وحسن جوهر، عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات : إرهاصات الداخل وضوغوطات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١١، السنة ١٩٩٦/٩.

٤٤- حسن أبو طالب، تجربة التعددية السياسية في تونس، مجلة المنار، العدد ٥٣، السنة أيار ١٩٨٩.

٤٥- حسن عامر، التعددية السياسية بين ثقوب الذاكرة العربية والبحث عن ديمقراطية بديلة، مجلة المنار، العدد ٥٣، السنة أيار ١٩٨٩.

٤٦- د. حسن عبدالقادر صالح، نحو نظام عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٣، السنة أيلول ١٩٩٥.

٤٧- د. حسن عبدالله الترابي، الشورى والديمقراطية: اشكالات المصطلح والمفهوم، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٥، السنة ١٩٨٥/٥.

٤٨- حسنين توفيق ابراهيم، العالم العربي وتحديات التسعينات، مجلة قضايا دولية، العدد ٢١١، السنة الخامسة، يناير ١٩٩٤.

٤٩- حسين علوان البيج، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني، السنة الخامسة، تموز ١٩٩٤.

٥٠- حلقة نقاشية، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، السنة ١٩٩٥/١٠.

٥١- حلقة نقاشية، المغرب والتحدي الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨١، السنة ١٩٩٤/٣.

٥٢- د. حمدي عبدالرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا – القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، (القاهرة ١٩٩٣).

٥٣- د. حمدي عبدالرحمن حسن، عرض كتاب (أفريقيا والتنمية المستعصية: أي مستقبل) مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٢، السنة ١٩٩٦/١٠.

٥٤- حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (القاهرة ١٩٩٧).

٥٥- خلدون حسن النقيب، محنة الدستور في الوطن العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الحرية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٨٤، السنة ١٩٩٤/٦.

٥٦- خليل إسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد وإصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد الثاني عشر، السنة الخامسة، تموز ١٩٩٤.
٥٧- دوريات السياسة الدولية، الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة وحفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، (القاهرة ١٩٩٤).
٥٨- البروفيسور دومينيكو كالو، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة، ترجمة وتقديم مالك الواسطي، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، السنة الأولى، مايس ١٩٩٤.
٥٩- د. رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، (القاهرة ١٩٩٢).
٦٠- د. رعد صالح الالوسي، الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة كلية التربية – الجامعة المستنصرية، العدد ٣، السنة ٢٠٠٢.
٦١- د. رعد صالح الالوسي، المجتمع المدني العربي وصنع السياسات العامة في ظل العولمة، مجلة ام المعارك، العدد ٣١، تشرين الثاني ٢٠٠٢.
٦٢- د.رعد صالح الالوسي ود. حسين علوان الربيعي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وصنع السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، تأثيرات عامل الانحطاط المؤسسي مجلة الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥)، نيسان ٢٠٠٢.
٦٣- د. رعد صالح الالوسي ومحمد عدنان الخفاجي، الحريات العامة بين النصوص القانونية والواقع السياسي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد (١٨)، السنة تشرين الاول ٢٠٠٢.
٦٤- د. رياض عزيز هادي، الحق في التنمية: رؤية سياسية، مجلة آفاق عربية، العدد التاسع، أيلول ١٩٩٢.
٦٥- ريمون ماهر كامل، بوروندي بعد انقلاب يوليو الماضي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (القاهرة، ١٩٩٧).

٦٦- زياد أبو عمرو، الأحزاب السياسية الفلسطينية بين الديمقراطية والتعددية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٢، السنة ١٩٩٥/٢.

٦٧- د. سعد الدين ابراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٦٢، السنة ١٩٨٤/٤.

٦٨- د. سعد حقي توفيق، إشكالية فهم النظام الدولي الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٤، السنة الخامسة، حزيران ١٩٩٥.

٦٩- د. سعد ناجي جواد، أفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد التاسع، السنة الرابعة، شباط ١٩٩٣.

٧٠- سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٥، السنة أيار ١٩٩٠.

٧١- سعيد زيداني، الديمقراطية الليبرالية ومفهوم الدولة المحايدة، مجلة المستقبل العربي العدد ١٧٩، السنة ١٩٩٤/١.

٧٢- سيدي إبراهيم بن محمد بن احمد، حول ضعف أداء الأحزاب: أزمة نظام أم أزمة بنى ؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٨، ٩، السنة آب ١٩٩٥.

٧٣- شعيب عبدالفتاح، مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي (هلسنكي – باريس – برلين – براج) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، (القاهرة ١٩٩١).

٧٤- د. شفيق عبدالرزاق السامرائي، الأحزاب السياسية في الوطن العربي، رصد وعرض، مجلة المنار، العدد ٦٧، السنة ١٩٩٠.

٧٥- صادق محروس، المنظمات الدولية والتطورات الراهنة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢، (القاهرة ١٩٩٥).

٧٦- صبحي العتيبي، تقديم، ندوة التعددية في الدول العربية، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد٩، السنة شباط ١٩٨٧.

٧٧- طارق حسني أبـو سـنة، ريـاح الديمقراطيـة تهـب عـلى شرق وجنـوب أفريقيـا، مجلـة السياسـة الدولية، العدد ١٠٧، (القاهرة ١٩٩٢).
٧٨- طارق حسني أبو سنة، كينيا من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، مجلة السياسـة الدوليـة، العدد ١١٢، (القاهرة ١٩٩٣).
٧٩- د. طارق الهاشمي، الأسس الاجتماعية للأنظمـة السياسـية، مجلـة العلـوم القانونيـة والسياسـية، بغداد، العدد ٣، السنة ١٩٨١.
٨٠- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الـوطن العـربي: العوائـق والممكنـات، مجلـة المسـتقبل العربي، العدد ٢١٩، السنة ١٩٩٧/٥.
٨١- عبد الإله بلقزيز، بعد الانهيار السوفياتي ما العمل، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد ١٥٤، السـنة ١٩٩١/١٢.
٨٢- د. عبدالرضا الطعان، هل يمكن قيام ليبرالية حقيقية في الوطن العـربي، مجلـة المنـار، العـدد ٦٧، تموز ١٩٩٠.
٨٣- عبداللــه السـيد ولـد اباه، التعدديـة الديمقراطيـة وأزمـة الدولـة الوطنيـة في موريتانيـا مجلـة المستقبل العربي، العدد ١٩٨، السنة ١٩٩٥/٨.
٨٤- عبداللـه الشهاوي، أزمة نظام الحكم في زائـير، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ١٠٧، (القـاهرة ١٩٩٢).
٨٥- عبداللـه صالح، الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ١١٥، (القاهرة ١٩٩٤).
٨٦- عبداللـه صالح، الصراع في شرق زائير وسيناريوهات المسـتقبل، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ١٢٨، (القاهرة ١٩٩٧).
٨٧- عبداللـه صالح، الموجـة الثالثـة للديمقراطيـة، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد ١١٢، (القـاهرة ١٩٩٣).
٨٨- د. عبدالخالق عبداللـه، النظام العالمي الجديـد – الحقـائق والأوهـام، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد ١٢٤، (القاهرة، ١٩٩٦٩.

٨٩- د. عراقي عبدالعزيز الشربيني، اقتصاد جنوب أفريقيا في مرحلة انهيار العنصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، (القاهرة ١٩٩٥).
٩٠- عز الدين شكري، أزمة الدولة في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، (القاهرة ١٩٩٢).
٩١- د. عزمي خليفة، جذور الأزمة السياسية في روسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، (القاهرة ١٩٩٣).
٩٢- علاء قاعود، الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الأردن، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، (القاهرة ١٩٩٤).
٩٣- علاء قاعود، حركة السابع من نوفمبر والتطور الديمقراطي في تونس، مجلة السياسة الدولية العدد ١١٦، (القاهرة ١٩٩٤).
٩٤- د. علي الدين هلال، التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد ٩، السنة شباط ١٩٨٧.
٩٥- علي خليفة الكواري، مخطط عام لدراسة البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٣، السنة ١٩٩٦/١١.
٩٦- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٣، السنة ١٩٩٣/٧.
٩٧- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة اولية في خصائص الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد، ١٦٨، السنة ١٩٩٣/٢.
٩٨- علي عيسى عثمان، الاعتراف بالإنسان هو الأصل في حقوق الإنسان: الإسلام والديمقراطية مجلة المستقبل لعربي، العدد ٦٨، السنة ١٩٨٤/١٠.

٩٩-	علي القريشي، نحن والغرب : قراءة في التمركز الوربي وتجلياته في المجال العربي والإسلامي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٦، السنة ١٩٩٥/٦.
١٠٠-	عمرو الجويلي، الأمم وحقوق الإنسان، تطور الآليات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، (القاهرة ١٩٩٤).
١٠١-	عمرو الشربيني، أفريقيا وجهود التنمية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، (القاهرة ١٩٩٧).
١٠٢-	د. غازي فيصل، الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية بعد البرويسترويكا، جريدة الجامعة، ملف خاص عن التحولات في دول أوربا الشرقية، الاربعاء ١٤ آذار ١٩٩٠.
١٠٣-	فايزة سارة، النظام الدولي والعرب في ظل علاقات متغيرة، مجلة الوحدة المغربية، العدد ١٠٠، السنة التاسعة، كانون الثاني، ١٩٩٣.
١٠٤-	فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٦، السنة ١٩٩٢/١٢.
١٠٥-	د. كاظم هاشم النعمة، عالم أحادي القطب أم متعدد الأقطاب، مجلة آفاق عربية، السنة الثامنة عشرة، شباط ١٩٩٣.
١٠٦-	لبيب قمحاوي، مفاهيم مختارة في التعددية الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨، مجلة الأفق العربي، عمان، الأردن، العدد ٩، السنة شباط ١٩٨٧.
١٠٧-	متابعات فكرية، الاهتمام الأمريكي بآسيا يصبح تجاريا خالصا، مجلة المنتدى، العدد ١١٩، المجلد العاشر، أيلول ١٩٩٥.
١٠٨-	محمد أبو الفضل، أزمة الديمقراطية أنجولا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، (القاهرة ١٩٩٣).
١٠٩-	محمد الأطرش، البيريستروكا والاشتراكية والرأسمالية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٩، السنة ١٩٨٩/١١.

-١١٠ ممد جابر الانصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٣، السنة ١٩٩٦/١.

-١١١ محمد سيد احمد، اليسار في أوربا الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٠، (القاهرة ١٩٩٢).

-١١٢ محمد سيد احمد، لماذا انهار الاتحاد السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، (القاهرة ١٩٩٢).

-١١٣ محمد مصطفى، التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (القاهرة ١٩٩٣).

-١١٤ محمد مصطفى شحاته، الديمقراطية في مملكة نيبال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، (القاهرة ١٩٩٠).

-١١٥ د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، السنة ١٩٩٣/١.

-١١٦ محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والاوضاع الراهنة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٧، السنة ١٩٩٢/٣.

-١١٧ محمد فريد حجاب، أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٤، السنة ١٩٩٢/١٠.

-١١٨ د. محمد نور فرحات، التعددية السياسية في العالم العربي، الواقع والتحديات، مجلة الوحدة المغربية، العدد ٩١، السنة نيسان ١٩٩٢.

-١١٩ محمود حسين جمعة، أنتقال السلطة في نيكاراكوا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، (القاهرة ١٩٩٠).

-١٢٠ د. محمود عبدالمنعم مرتضى، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، (القاهرة ١٩٩٢).

١٢١- مختار شعيب، الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، (القاهرة ١٩٩٧).

١٢٢- د. مسعود ظاهر، مستقبل التعددية السياسية في لبنان بعد الحرب الأهلية، مجلة الوحدة المغربية، العدد ٩١، السنة الثامنة، نيسان ١٩٩٢.

١٢٣- منال لطفي حامد، سيناريوهات الأزمة الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، (القاهرة ١٩٩٧).

١٢٤- د.ميلود المهذبي، إشكاليات في الديمقراطية المعاصرة والمتغيرات الدولية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي- مالطا، العدد ٧، السنة أيلول ١٩٩٢.

١٢٥- نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢١، السنة ١٩٩٧/٧.

١٢٦- نبيه الاصفهاني، غزو هاييتي بين الشرعية واستعراض القوة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، (القاهرة، ١٩٩٥).

١٢٧- د. نبيل العربي، الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (القاهرة ١٩٩٣).

١٢٨- نبيل عبدالفتاح، الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، (القاهرة ١٩٩٢).

١٢٩- د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢ن (القاهرة ١٩٩٣).

١٣٠- د. نظام عساف، في التعددية السياسية، مجلة فيلادليفيا الثقافية، العدد الأول، السنة الأولى، عمان ١٩٩٧.

١٣١- نيفين القباج، جنوب أفريقيا والتوجه الصعب نحو التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، (القاهرة ١٩٩٢).

١٣٢- د. هدى راغب عوض، إعادة لتقييم حفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، العـدد ١٢٢، (القـاهرة ١٩٩٥).
١٣٣- د. هشام جعيط، النهضة وحركات الإصلاح ومفهـوم الثـورة في العـالم الإسـلامي الحـديث، مجلـة المستقبل العربي، العدد ٣٨، السنة ١٩٨٢/٤.
١٣٤- وثائق الأمم المتحدة، تقرير الدبلوماسية الوقائية وصنع السـلم وحفـظ السـلم، مجلـة السياسـة الدولية، العدد ١١٠، (القاهرة، ١٩٩٢).
١٣٥- وثائق الامم المتحدة، محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة (من صيانة السلم لبناء السـلم)، مجلـة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، (القاهرة ١٩٩٢).
١٣٦- وحيد عبدالمجيد، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، مجلة المنار العدد ٥٣، السنة ايار ١٩٨٩.
١٣٧- وحيد عبدالمجيد، الديمقراطية في الوطن العربي (ورقـة خلفيـة)، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد ١٣٨، السنة ١٩٩٠/٨.
١٣٨- ودودة بدران، كسب السلام : أمريكا والنظام العالمي في الحقبة الجديدة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢١، السنة ١٩٩٧/٧.
١٣٩- وفاء زينهم، موريتانيا والتجربة الديمقراطية بـين الحكومـة والأحـزاب، مجلـة السياسـة الدوليـة، العدد ١١٩، (القاهرة ١٩٩٥).
١٤٠- د. وليد محمود عبدالناصر، أدوار جديـدة للأمـم المتحـدة داخـل بلـدان العامـل الثالـث، مجلـة السياسة الدولية، العدد ١١٧، (القاهرة ١٩٩٤).
١٤١- د. ياسين العيوطي، افريقيا في عالم مابعد الحـرب البـاردة، مجلـة السياسـة الدوليـة العـدد ١٠٦، (القاهرة ١٩٩١).
١٤٢- د. ياسين سويد، موقع الوطن العربي في النظام الـدولي الجديـد، مجلـة الوحـدة المغربيـة، العـدد ١٠٠، السنة التاسعة، كانون الثاني، ١٩٩٣.

ثالثا: الاطروحات الجامعية

١- احمد عدنان عبدالكريم الشكاكي، الامم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية مع دراسة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت (اليونيكوم)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٢- ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٣- حسين علوان حسين الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (النموذج الأفريقي)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٤- سعدي كريم سلمان، الحزبية في الفكر السياسي العربي الإسلامي الحديث، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تشرين الأول ١٩٨٩.

٥- سعيد مجيد دحدوح، خصائص النظم السياسية لدول العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢.

٦- عبدالجبار احمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

٧- مها عبداللطيف حسن الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

References

1- A.H.Birch, Representation, Pall mall, London, 1971.

2- Carlton C.Rodee, etal, Introduction to Political Science, Tokyo : Mc Graw-Hill Inc. (1976) (3rd ed).

3- Charles Vereker, the Development of Political theory, London: Hutchinson co. LTD, 1964.

4- David, Apter, Some conceptual Approaches to the Study of Modernization, Prentice Hall, New Jersey, 1968.

5- John. A. Minahan, the Teaching Democracy : a professor's Journal, delphinium books, United States of America, 1993.

6- J. Charless king and James a.Mc Gilvrary, Political and social Philosophy, New York : Mc Graw-Hill Inc, 1973.

7- John dunn, the Political thought of John Locke, Cambridge : The University Press, 1969.

8- Larry Diamond and others, Democracy In Developing Countries, Vol., 4, Lynne Rienner Puplishrs U.S., 1989.

9- Leon D.Epstein, Political Parties In Western democracies, New York, Frederick A.Prager, Inc, 1967.

10- Michael Weinstein, Philosophy, theory , and Methods, In Contemporary political thought, Illinois, Scott, foresman and company, 1971.

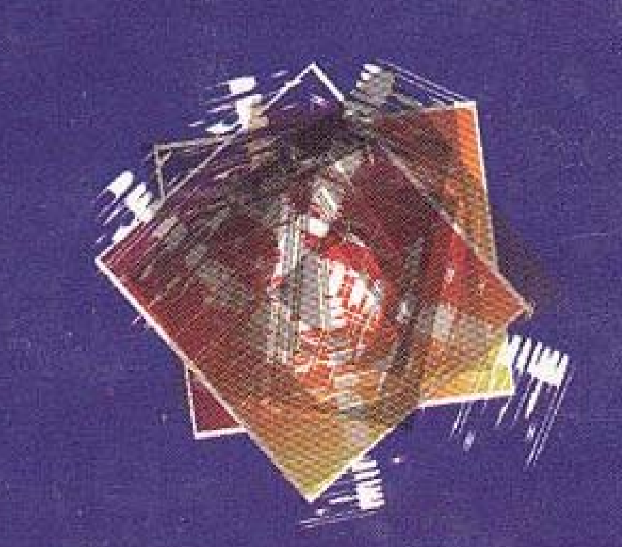
11- Micheal Todaro , Economic development in the third world, London, 1977.

12- Nicolas, Hopkins, Pluralism, Local Politics and State In Tunisia, Gramsci and the Andalusians. The Arab Perspective, Jordan enter, No. (9) February, 1986.

13- Sam G.Amoo, the Challenge of Ethnicity and Conflicts In Africa : the Need for A New paradigm, New York : United Nathions Development Programme (UNDP), 1997.

14- Simon Kuzenets, Modern Economic Growth, Rates structure and Spread, New Have, 1966.

15- William N. Nelson, On Justifying Democracy, London : Routledge and kegan Paul, 2980.



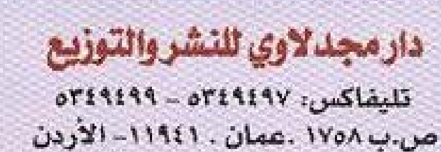
التعددية السياسية في عالم الجنوب

الدكتور رعد صالح الالوسي

- من مواليد بغداد 1953.
- حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية في كلية القانون والسياسية/ جامعة بغداد عام 1977.
- حصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية / فكر سياسي من كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد عام 1983 ثم حصل على شهادة الدكتوراه / فلسفة في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والعالم الثالث من الجامعة ذاتها وحصل على لقب استاذ مساعد منذ عام 1993.
- عمل مدرسا في جامعتي المستنصرية وبغداد منذ عام 1983.
- مارس التدريس خارج العراق.
- عمل مديرا للتدريب العلمي والتعليم المستمر للفترة من 1986 ولغاية 1994 في الجامعة المستنصرية.
- له عدد من البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة اضافة إلى عدد من البحوث قيد النشر.
- دَرَّس العديد من المواد في الدراسات العليا لمرحلتي الدكتوراه والماجستير.
- اشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه.
- شارك في العديد من المؤتمرات العلمية داخل وخارج القطر.
- عضو الهيئة المؤسسة للجمعية العراقية للعلوم السياسية وعضو اول هيئة ادارية لها في القطر. وعضو في العديد من الجمعيات والنقابات منها جمعية حقوق الانسان في العراق وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية.
- شغل منصب رئيس قسم السياسة العامة – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.


ISBN 9957-02-239-3

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس: ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص.ب ١٧٥٨ .عمان . ١١٩٤١ - الأردن



Dar Majdalawi Pub. & Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box:1758 .Amman.11941- Jordan

E-mail: customer@majdalawibooks.com
www.majdalawibooks.com